



«ليس لهذه الحالة نظير في التاريخ السياسي الأمريكي».

جون ميرشايمر و ستيفن والت

«اللوبي الإسرائيلي»



سطوة إسرائيل

في الولايات المتحدة



جايمس بقراس

٢٧ -
١٤٣١ هـ

سطوة إسرائيل

في الولايات المتحدة



يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الانكليزي

The Power of Israel in the United States

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من الناشر

Clarity Press, Inc, Atlanta USA

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل.

Copyright © 2006 James Petras

All rights reserved

Arabic Copyright © 2007 by Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة

جايمس بتراس

ترجمة

حسان البستاني

مراجعة وتحريـر

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 5-215-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة للناشر



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

عين التينة، شارع المفتح توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (961-1)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التتضيد وفرز الألوان: أجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

9..... مقدمة

القسم الأول

النفوذ الصهيوني في أميركا

25..... الفصل الأول: من اختلق العامل المهدّد بشنّ الحرب على العراق

30..... اللوبي اليهودي، وليس بيغ أويل

40..... الفصل الثاني: الصلة الأميركية-العراقية الإسرائيلية - الصهيونية

40..... من استفاد من حرب العراق؟

59..... أسئلة لا إجابات عنها: 11 أيلول/سبتمبر والإسرائيليون

60..... مسائل نظرية

67..... من يمول دولة إسرائيل

72..... دعم الحكومة الأميركية لإسرائيل

77..... السندات الإسرائيلية

81..... شركاء في الإبادة الجماعية

84..... شكل النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة

88..... بنية النفوذ الصهيوني تتحرك: الحرب على العراق

103..... إسرائيل وحرية التعبير

111..... الفصل الثالث: قضية ليبي والحرب الداخلية

114..... الحرب في الداخل

الفصل الرابع: الكشف عن الوقائع: سيمور هرش

119..... والصلة الصهيونية-الإسرائيلية المفقودة

122..... الصهاينة وممارسة التعذيب في العراق

124.....	نظرة متفحّصة لطريقة هرش
131.....	خاتمة
135.....	الفصل الخامس: محاكمة الجاسوس: قنبلة سياسية
141.....	آيباك قيد الاختبار
153.....	الفصل السادس: منزل الرعب: تعذيب، اغتياالات وإبادة جماعية
153.....	بناء الإمبراطورية
155.....	تدعيم الإمبريالية
157.....	اغتياالات هادفة
160.....	تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية
167.....	خاتمة
171.....	الفصل السابع: الحل النهائي كما تراه إسرائيل: الهجوم على غزة
172.....	مقدمة
174.....	من الحاضر إلى الماضي
177.....	القضاء النهائي على الأساطير الست للدولة اليهودية واللوبي
179.....	1- إسرائيل والديمقراطية
180.....	2- إسرائيل والسلام
182.....	3- إسرائيل وإمكانية حلّ قائم على دولتين
184.....	4- إسرائيل والإرهاب
185.....	5- اللوبي اليهودي: القضية الرئيسية
190.....	6- إسرائيل وتبادل الأسرى: سجل الأحداث
193.....	حملة دعائية إعلامية في خدمة التطهير العرقي
199.....	خاتمة
203.....	الفصل الثامن: "الكلب المسعور" يخرّب لبنان
218.....	خاتمة

القسم الثاني

إسرائيل والحرب في الشرق الأوسط

الفصل التاسع: حرب إسرائيل مع إيران:

- 225.....الحريق المدمر المقبل على الشرق الأوسط
- 225.....مقدمة
- 226.....استعدادات إسرائيل للحرب
- 228.....الموعد الأخير لحرب إسرائيل
- 230.....تباينات أميركية-إسرائيلية حول الحرب ضد إيران
- 241.....تلفيق التهديد النووي الإيراني
- 248.....خاتمة
- 253.....الفصل العاشر: الرسوم الكاريكاتورية في سياسات الشرق الأوسط
- 256.....الدانمارك: مركز نشاط الموساد
- 258.....فلمينغ روز: صحافي يخدم قضية
- 259.....إثارة نزاع بين المسلمين والغرب
- 262.....الساينيم - المدافعون عن الحضارة الغربية
- 263.....دعاية الموساد الحربية والجدل حول الرسوم الكاريكاتورية
- 266.....ما وراء التجديف الديني
- 270.....خاتمة

القسم الثالث

خبراء في الإرهاب أم خبراء إرهابيون؟

- 275.....الفصل الحادي عشر: خبراء في الإرهاب: النظر في المرأة
- 278.....أسلوب خبراء الإرهاب
- 282.....إستجواب: أسئلة تُطرح على خبراء الإرهاب

الفصل الثاني عشر: زارعو المتفجرات الانتحاريون:

297.....	المقدّس والنجس
297.....	مقدمة
299.....	الحرب الشاملة: محتوى وعواقب
300.....	الحرب الشاملة والمقاومة
302.....	الحط من قَدْر الناس: منطق الحرب الشاملة
303.....	تَقْنِيَة الحط من قَدْر الناس: المعنى الأشمل
305.....	العواقب السياسية لتدنيس المقدّسات
306.....	التفجير الانتحاري: رد فعل على المدنّسين
308.....	خاتمة

القسم الرابع

نقاشات

الفصل الثالث عشر: نعوم تشومسكي واللوبي الموالي لإسرائيل:

313.....	خمس عشرة فَرَضِيَة خاطئة
313.....	المقدمة
316.....	فَرَضِيّات تشومسكي الخمس عشرة
337.....	خاتمة

الفصل الرابع عشر: مجابهة الصهيونية وإصلاح السياسة الأميركية

339.....	في الشرق الأوسط
----------	-----------------

مُقَدِّمَة

في 25 كانون الثاني/يناير 2006، صوّت معظم الشعب الفلسطيني لصالح حركة حماس في الانتخابات الأكثر حرية ونزاهة مقارنةً مع أي انتخابات أخرى جرت في أي بلد شرق أوسطي. وفور إعلان النتائج رفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالنتيجة الديمقراطية، ورفضت تسليم المداخل الناجمة عن جمع الضرائب إلى الفلسطينيين، وسدّت كل المنافذ، واستهلت سلسلة عنيفة وطويلة من الحملات على المدن والقرى الفلسطينية، قاتلةً المئات.

في الفترة التي امتدّت أسبوعين ونصف الأسبوع قبل الهجوم الفلسطيني في 17 نيسان/إبريل 2006 الذي أدّى إلى مصرع تسعة إسرائيليين، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت 26 فلسطينياً، بينهم خمسة أطفال، وجرحت 161 رجلاً، وامرأة، وطفلاً. في الواقع، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي يحظى بالاحترام على الصعيد الدولي، قتل الإسرائيليون 19 فلسطينياً بمن فيهم ثلاثة أطفال بين 6 و12 نيسان/إبريل. وُفِّدَ "حكم الإعدام خارج نطاق المحكمة" بعشرة من هؤلاء، وأصيب 94 فلسطينياً، بمن فيهم 32 طفلاً، بجراح. وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلية 27 غارة، مستهدفةً جماعات فلسطينية في الضفة الغربية و70 مديناً فلسطينياً، واعتقلت ستة أطفال. لقد هاجم المستوطنون الإسرائيليون العديد من التجمعات الزراعية، فسرقوا المواشي وأتلفوا الممتلكات. وخلال تلك الفترة، شنت القوات الإسرائيلية المسلّحة 369 غارة داخل الضفة الغربية.

أطلقت القوات الإسرائيلية 2300 قذيفة مدفع ودبابة و4 صاروخاً على غزة بين 30 آذار/مارس و12 نيسان/إبريل. وتورد تقارير المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال أنه تم اعتقال 4.000 طفل فلسطيني في السنوات الخمس الماضية (2001-2006)، وما زال 400 منهم في السجن حالياً. وفي 19 نيسان/إبريل 2006، وبعد الرد الفلسطيني الانتقائي، إعتقل الإسرائيليون أمهات وزوجات

على نحو مماثل، ووفقاً لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة، لم يرد على لسان أي زعيم أميركي أو أوروبي كلمة انتقاد واحدة عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

الرجال المدرجة أسماءهم على لوائح المطلوبين، واحتفظوا بهم كرهائن في مراكز الاعتقال لإجبار الرجال على الاستسلام. واقترح الجنود الإسرائيليون المساجد، وأجبروا أعداداً قياسية من العائلات على مغادرة منازلها بينما كانوا يبحثون فيها.

لم تذكر وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية، سواء كانت الإذاعة العامة الوطنية أو أية نشرات دعائية تابعة للوبي اليهودي مثل دايلي سيرت، أيّاً من حملات القتل الإسرائيلية هذه. ولم يرد على لسان أي زعيم أميركي أو أوروبي كلمة انتقاد واحدة عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. ولم تعتمد النخبة السياسية بأكملها في واشنطن ووسائل الإعلام إلى شجب الإرهاب إلا عندما تبنت مجموعة فلسطينية عملية التفجير، ودافعت حماس عن حق الانتقام. أصبحت الحيلة الدعائية للوبي المتمثلة بالتركيز بشكل حصري على الهجمات الفلسطينية الفردية والمتقطعة، وتجاهل تنفيذ أحكام الإعدام اليومية والمنهجية التي تقوم بها إسرائيل، الطبق اليومي الذي تقدّمه

النخبة السياسية الأميركية ووسائل الإعلام للشعب الأميركي. ويصلح هذا الأمر لإضفاء الشرعية على تأييد اللوبي في عملية تجويع الشعب الفلسطيني وتبريرها بهدف إخضاعه، وعلى اقتراحه المتمثل بقيام الكونغرس الأميركي بمنح معونة إضافية بقيمة 10 مليارات دولار مخصصة لإعادة توطين الإسرائيليين في الضفة الغربية.

بالرغم من سياسات الإبادة الجماعية هذه، إلتزمت حماس بوقف إطلاق النار وإن دافعت عن حق الفلسطينيين الدولي الذي يُجيز لهم مقاومة الاحتلال، متجاهلة الحملات

الإسرائيلية 'الصاعقة' والمستمرة على الفلسطينيين. في مقابل ذلك، أطلقت وسائل الإعلام الدعائية في الولايات المتحدة حملة استخدمت فيها كل الإمكانيات المتاحة لها للإطاحة بحكومة

تكررت الولايات المتحدة لسياستها الخاصة التي تطلق عليها زوراً اسم نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

حماس إثر الهجوم الفلسطيني، في حين ربط اللوبي إيران بالحادثة في مسعى للتحريض على هجوم عسكري أميركي عليها.

وردّاً على الانتصار الذي حققته الديمقراطية الفلسطينية، وبعد تلقّيه التعليمات من الدولة الإسرائيلية، شنّ اللوبي الموالي لإسرائيل بأكمّله والناطقون باسمه في الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية هجوماً إعلامياً صاعقاً وناجحاً، وكانت النتيجة قيام واشنطن بتأييد كل مبدأ تتبّعه السياسة الإسرائيلية حيال حماس، وبشكل كامل. فقُطعت المعونات ولا سيما الإنسانية منها. ومُنع المسؤولون الأميركيون حتى من لقاء مسؤولي حماس أيّاً كان المنصب الذي يشغلونه، كما مارس الدبلوماسيون الأميركيون ضغوطاً على كل بلد

أوروبي وآسيوي وعربي وأميركي لاتيني للانضمام إلى الحصار الكامل الذي يشمل المعونات الإنسانية للفلسطينيين. وفيما أحجمت العديد من الدول العربية عن إيقاف المعونات- وكذلك فعلت فرنسا وروسيا- رفض قادة بعض الدول الذين تربطهم علاقة وثيقة بالولايات المتحدة منذ زمن طويل لقاء ممثلين عن حكومة حماس. وتكّرت الولايات المتحدة لسياستها الخاصة التي تطلق عليها زوراً اسم نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. وسرعان ما استُبدل الترحيب الأوّلي لبوش بإجراء انتخابات ديمقراطية في فلسطين بتقبّل السياسة التي تتبّعها إسرائيل لتجويد الفلسطينيين بهدف إخضاعهم. وكانت هذه السياسات المتبدّلة، وإلى حدّ كبير، نتيجة للنفوذ الذي مارسه اللوبي اليهودي.

إن مراجعة للدائلي أليرت، بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2006، والتي ينشرها مركز الشؤون العامة في القدس لصالح مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية (توزّع يومياً لكل عضو في الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية في أميركا) توفّر دليلاً قاطعاً على الجهود المكثّفة التي يبذلها اللوبي اليهودي لخنق الاقتصاد الفلسطيني، والتشجيع على شنّ هجوم أميركي ضدّ إيران، وفرض حظر تجاري عليها. ويعد السيناتور جوزف ليبرمان الرائد في هذا المجال والأكثر عدوانيةً لجهة تقديم اقتراح بشنّ هجوم عسكري على إيران، وهو لسان حال وزارة الخارجية الإسرائيلية. ووفقاً لمقابلة معه في جيروزاليم بوست (18 نيسان/إبريل 2006)، صرّح ليبرمان الذي هو أيضاً قائد رئيسي في اللوبي اليهودي ومتحدّثاً باسمه: "لا أعتقد أن أي شخص يعتبر الأمر بمثابة اجتياح برّي كبير، كما هو الحال في العراق،

للإطاحة بالحكومة... هي محاولة [باعتقاده] لتوجيه ضربة إلى بعض عناصر البرنامج النووي". ولا يُطلق ليبرمان تصاريحه النارية جذافاً، فقد كان المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديمقراطي وأحد الناطقين باسمه الأكثر تأثيراً في شؤون الشرق الأوسط. وموقف ليبرمان المتمثل بإلقاء قنابل فوق طهران هو تكرار حَرْفي للموقف الإسرائيلي الحالي المؤيد للحرب، كما أنه متطابق تماماً مع برنامج لجان العمل السياسي الأميركية-الإسرائيلية (آيباك-AIPAC)، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، واللجنة الأميركية اليهودية، والعُصبة المناهضة للقَدح، والمنظمة الصهيونية في أميركا.

يتناول هذا الكتاب نفوذ اللوبي اليهودي المؤثر في سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، تشمل هذه السياسة شنّ حرب عدوانية ضد العراق، والحثّ على القيام بهجوم عسكري على إيران، وضمان الدعم الأميركي للإحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وإجبار الفلسطينيين على مغادرة بلدتهم بأعداد كبيرة. لطالما أدرك القادة الإسرائيليون نفوذ اللوبي اليهودي في تحديد السياسة الأميركية، وقد سمح لهم هذا الأمر بالتأكيد بتجاهل المناشدات الرئاسية التي كانت تصدر من حين لآخر بهدف وقف المجازر، والاعتقالات، وتدمير المنازل، والعقوبات الجماعية، وممارسات أخرى تصبّ في إطار الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون، والكفّ عن القيام بها. وكما قال رئيس الوزراء السابق أرييل شارون ذات مرة متفاخراً: "عمدى تأثيره في الرئيس بوش: "الولايات المتحدة تحت سيطرتنا". ولكن وبالرغم من إدراكهم لحجم التمويل الأميركي المستمر وغير

المسبوق لإسرائيل، دخل عدد كبير من المراقبين التقديمين في حالة من الإنكار والرفض، أو ابتكروا مجادلات زائفة لشرح الرابط بين الدولة الإسرائيلية/اللوبي اليهودي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. يزود هذا الكتاب في كل فصل من فصوله بتحليل موثّق للنفوذ الذي تمارسه إسرائيل من خلال اللوبي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

قبل 170 عاماً، عبّر ألكسيس دو توكفيل، وكان مراقباً ذكياً للسياسات الأميركية، عن خوفه من "طغيان الأكثرية"، أكثرية متمردة تتجاهل حقوق الأقليات سعياً وراء مصالحها الضيقة⁽¹⁾. وفي الوقت الحاضر، فإن التهديد الذي يواجه الديمقراطية، أقله في ما يتعلق بالسياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط ومسائل الحرب والسلام، لا يكمن في أكثرية متمردة موجودة ضمن جماعة الناخبين، بل في أكثرية من جامعي التبرعات لصالح الحزب الديمقراطي وفي أقلية من مموّلي الحزب الجمهوري. وفي كتابه *النفوذ اليهودي: داخل الجماعة اليهودية المنظمة*⁽²⁾ الذي يركز على معلومات تعود لأوائل التسعينيات، أشار جاي. جاي. غولدبرغ إلى أن 45 في المئة ممّا يُجمع من تبرعات للحزب الديمقراطي و25 في المئة من التمويل المخصّص للجمهوريين مصدرهما لجان العمل السياسي (PACs) التي يموّلها اليهود. ويظهر مسح أحدث عهداً أجراه ريتشارد كوهين الذي يعمل لدى واشنطن بوست أرقاماً أعلى: 60 في المئة من التمويل

(1) ألكسيس دو توكفيل، الديمقراطية في أميركا، هاربر وروو، 1996.

(2) جاي. جاي. غولدبرغ، النفوذ اليهودي: داخل الجماعة اليهودية المنظمة، نيويورك، بايزيك بوكس، 1997.

المجموع لصالح الديمقراطيين و35 في المئة من قيمة التبرعات المجموعة لصالح الجمهوريين مصدرهما لجان العمل السياسي اليهودية الموالية لإسرائيل. وكل عمليّات جمع الأموال تقريباً التي يتولاها اللوبي لصالح الحزبين مرتبطة بمسألة واحدة تلتقي عندها الانقسامات الحاصلة بين الليبراليين والمحافظين الجُدُد؛ دعم غير مشروط لإسرائيل، وسياساتها، ومؤسّساتها، واستيلائها على الأراضي، وتعريفها السياسي-العسكري للأعداء. ولا يلعب أي لوبي آخر بمفرده هذا الدور المالي المهيمن في تمويل الأحزاب، بما في ذلك بيغ فارما، وبيغ أويل، وأرغو-بزيس. وما سيكون من المشوّق دراسته هو ما سيعود من المعونة التي تقدّمها الولايات المتحدة لإسرائيل، والتي تتراوح ما بين 3 و19 مليار دولار، إلى اللوبي عبر التحويلات المالية، والعقود المربّحة بين المتبرّعين للوبي والمؤسّسات الإسرائيلية والمصارف. في هذه الحالة، يكون دافعو الضرائب الأميركيون يمولون في الواقع شبكة من المنتمين إلى جماعات الضغط المحليّة العاملين لصالح قوة أجنبية. إن النفوذ المالي الذي يمارسه اللّوبي على الحزبين معاً يسمح له بامتلاك قدرة مؤثّرة، ومكافأة الموالين لإسرائيل، ومعاقبة أي متشكّكين أو مخالفين من خلال تمويل مرشّحين بديلين أو إطلاق حملات قذح عبر "وسائل الإعلام الصديقة".

ولا يستخدم اللوبي اليهودي طغيان الأكتريّة من جامعي التبرّعات لضمان الحصول على امتيازات فردية خاصة فقط، بل أيضاً لضمان الأهداف الاستعمارية التوسعيّة للدولة الإسرائيلية وتفوقها الإقليمي في الشرق الأوسط. ووفقاً لإيديولوجيّة الصهيونيّة الجديدة وصانعي السياسة، يتمثّل الهدف الأسمى بتحويل الشرق الأوسط إلى

'دائرة ازدهار' أميركية-إسرائيلية مشتركة، وهو مشروع يتمّ تمويله من خلال الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط... من خلال ماسورة سلاح أميركي.

إن جنود نفوذ لجان العمل السياسي التابعة للوبي تعود إلى النسبة العالية للعائلات اليهودية التي تُعتبر من العائلات الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة. ووفقاً لمجلة فوربس، فإن ما بين 25 و30 في المئة من أصحاب الملايين العدة والمليارات في الولايات المتحدة هم يهود. وإذا أضفنا المساهمات التي يقدمها أصحاب المليارات من يهود كنديين للوبي إلى أصول تشكّل أكثر من 30 في المئة في سوق الأوراق المالية الكندية، يمكننا إدراك مدى نفوذ اللوبي في إملاء سياسة الشرق الأوسط على الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية.

إن لطغيان إسرائيل على الولايات المتحدة عواقب وخيمة على السلام والحرب في العالم، وعلى استقرار وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، ومستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة. إن هذه الدراسة موضوع هذا الكتاب التي تتناول اللوبي لا تناقش موضوع أي لوبي آخر يمارس ضغوطاً على الكونغرس بهدف الحصول على معونة مالية إضافية من الميزانية، أو على إعفاء من الضرائب، أو جزء من تشريع يستفيد منه اقتصاد معين أو مصلحة إقليمية. لقد أدّت مطالب اللوبي مباشرة إلى الحصول على دعم أميركي لحروب إسرائيل العدوانية ضد الدول العربية عام 1967، و1973، و1982؛ وللحربين الأميركييتين ضد العراق عام 1991 و2003؛ والاحتياح إسرائيل للبنان وغزة عام 2006؛ وتهديدات عسكرية مستمرة ضد إيران وسوريا منذ العام 2001 وحتى الوقت الحاضر 2006. ومن غير المفاجئ أن تعتبر أكثرية

واضحة من الأوروبيين إسرائيل التهديد الأكبر للسلام العالمي⁽¹⁾، وأن اللوبي يردّ من خلال وسائل الإعلام المؤيِّدة له بادّعاءات صارخة يمكن التّوقع بها تشير إلى "معاداة للسامية على نطاق واسع في مختلف أنحاء أوروبا وعلى مختلف مستويات المجتمع". وتردّد صدق هذه الادّعاءات لاحقاً في واشنطن استجابةً لحملة اللوبي، كما بدا تأثيرها لدى قيام إدارة بوش بإكراه أوروبا على تأييد موقفها العدواني حيال الشرق الأوسط.

إن المسائل التي طرحها طغيان إسرائيل، واللوبي بالوكالة، على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي أكثر خطورة من أن يتمّ التعاطي معها بشكل ثانوي بسبب الخوف من الحملات الكلامية، أو الابتزاز المؤسّساتي، أو التّبذ من قبَل الزملاء المُحيين للإسرائيليين. وهذا هو حال المفكرين الأميركيين بصفة خاصة الذين يواجهون معضلة في كيفية الرّد على واقع وجود أكثر من 20.000 إصابة (وهي في تزايد) في صفوف الأميركيين في العراق، وأكثر من 250.000 قتيل عراقي⁽²⁾، و4 ملايين فلسطيني يواجهون الموت جوعاً بسبب حصار أميركي يدعمه اللوبي ويمنع تمويل حكومة حماس

- (1) طلبت المفوضيّة الأوروبية إجراء استطلاع للرأي العام، وقامت به مؤسستا تايلور نلسن سوفريس/إي أو أس غالوب يوروب بين 8 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2003. ووجد الاستطلاع أن 59 في المئة من الأوروبيين يعتقدون أن إسرائيل تمثّل العائق الأكبر أمام السلام في الشرق الأوسط والعالم.
- (2) وفقاً للي روبر (مركز الدراسات المتعلقة بالكوارث العالمية الطارئة واللاجئين في كليّة جونز هوبكنز بلومبرغ للصحة العامة، وأحد أبرز الاختصاصيين العالميين بالوبائيات وكاتب رئيسي لـ ذا لانست ريبورت) قد يكون هناك حوالي 300,000 مدني عراقي في عداد الأموات. (انظر إلى لي روبر، "هل أن الإصابات المدنية في العراق هي ذات أهمية؟" ألترنت، 8 شباط/فبراير 2006.

الديمقراطية. وبناءً على ما تقدم تترتب علينا مسؤولية خاصة حيال الشعب الأميركي لوصف ثروة اللوبي، ونفوذه، وعملياته، وتأثيراته، والكشف عنها وعن ارتباطاته بدولة إسرائيل الاستعمارية والتوسعية والتي تؤيد التمييز العنصري. (أظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل نشرته صحيفة هاآرتس اليومية الليبرالية أن 68 في المئة من اليهود الإسرائيليين يرفضون العيش بجوار عربيّ. وتُظهر الإستطلاعات مرّة بعد مرّة أن نحو نصف اليهود الإسرائيليين يفضلون هجرة العرب القسريّة من فلسطين؛ إنها سياسة يمارسها الحزبان الإسرائيليّان الرئيّسيّان من خلال الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والتفتيت الجغرافي، والحصارات الاقتصادية).

في مواجهة طغيان إسرائيل واللوبي التابع لها، يترتب على المفكرين الأميركيين مسؤولية التأكيد على حرية عقد مناظرات تتناول محور إسرائيل-اللوبي، والبحث في شأنه وانتقاده، ومن ثمّ استخدام تلك الحرية لتشخيص سياسة خارجية ديمقراطية بعيدة عن الحروب الإمبريالية البديلة، وانتقادها وتنظيمها. ولا يكفي أن تكون هناك إرجاءات طيّ الكتمان لمعالجة مسألة خضوع زملائنا لطغيان اللوبي الإسرائيلي. ومن غير المقبول التعبير عن جبننا عبر رفض زملائنا الأكاديميين مناقشة الأضاليل والأعداء المتعلقة بالإرهاب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مخافة إثارة احتجاجات كلامية هستيرية نتعنا بالمعادين للسامية المتسللين أو السرّيين. ويجب على المفكرين الأميركيين رفع النقاب عن حرّيتهم لاستهلال مناقشة علنيّة وقويّة للعواقب الكارثيّة التي تنجم عن أتباع خط إسرائيل/اللوبي الداعي إلى حروب شرق أوسطية متعاقبة. ويجب علينا الكشف عن

نظام النفوذ هذا، وطريقة تنظيمه، وامتداداته الدولية؛ دون مواربة. ومهمّة المفكرين الأميركيين ليست سوى ثورة ديمقراطية، ولا يجب أن تكون أقل من ذلك: للإطاحة بطغيان لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل على سياستنا الخارجية حيال الشرق الأوسط وعلى سوق الأفكار الأكاديمية، إضافةً إلى طغيان اللوبي على وسائل الإعلام لدينا مما يؤدي إلى انحيازها الواضح لإسرائيل واللوبي. ويجب على المفكرين تحديّ طغيان اللوبي على ميزانية معوناتنا الخارجية. ويجب على المفكرين الناشطين بصفة خاصة تحديّ حركات السلام التي ترفض انتقاد اللوبي أو السياسات العسكرية لإسرائيل.

لقد حقّق اللوبي وإيديولوجيته هيمنة فكرية من خلال عمليات إكراه وإقناع استهدفت نطاقات من الحياة العامة التي تُعتبر رئيسية لجمهوريتنا؛ تقييم التهديدات التي تواجه حريّاتنا وتقرير المصير، والرّد عليها. وقد حان الوقت لإطلاق حركة مناهضة للهيمنة هنا في الولايات المتحدة، لا في سبيل إمبراطورية من نوع مختلف متحرّرة من الأشرار الإسرائيلية، بل ببساطة لإعادة بناء جمهورية ديمقراطية توفرّ حرية حقّة في التعبير ومناقشة المسائل الحاسمة المرتبطة بخير الأميركيين. هذا الكتاب هو مسعى متواضع لبلوغ ذلك الهدف. ويركّز

القسم الأول النفوذ الصهيوني في أميركا على دور المسؤولين الموالين لإسرائيل في الحكومة، وعلى دور اللوبي في دفع الولايات المتحدة على شنّ حرب العراق (الفصلان 1 و2). كما يخصّ بالذكر النزاع القائم ضمن النخب داخل الحكومة بين المناهدين بمصالح إسرائيل أولاً والمسؤولين التقليديين الموالين بشكل أعمى للدولة (الفصل 3). من جهة ثانية، لا يقتصر النفوذ الصهيوني على اللوبي

فقط بل تعكسه أيضاً تقارير الصحفيين التحقيين الذين يتجنّبون بشكل منهجي الدور الواضح للمنادين بمصالح إسرائيل أولاً، (الفصل الرابع). وفي حين عجز المراسل الصحفي التحقيقي هرش في كشف النقاب عن العلاقة الإسرائيلية-الصهيونية بالحرب، اكتشفت الأف بي أي حالة جاسوسية ثلاثية الأطراف يشارك فيها عناصر رئيسيون في آيباك مرتبطون بمسؤول استراتيجي عالي المنصب وبجاسوس في الموساد يتمتع بمهارة عالية في السفارة الإسرائيلية (الفصل 5).

في القسم الثاني، ناقش دور التعذيب، والاعتقالات، والإبادة الجماعية، بصفتها ممارسات أساسية لبناء الإمبراطورية الأميركية-الإسرائيلية (الفصل 6). وركز بصفة خاصة على احتياح إسرائيل الهمجي لغزة كونه مثلاً واضحاً على التطهير الاثني من خلال التفجير الإرهابي وتدمير البنية التحتية المدنية (الفصل 7). والإبادة الاثنية التي أتبعتها الدولة اليهودية في غزة دون فرض أي عقوبات عليها كانت تجربة حيّة للهجوم على لبنان وارتكاب إبادة جماعية على نطاق واسع، مما يُثبت العلاقة بين الإفلات من العقوبة والاعتياد على ارتكاب الإبادات الجماعية. وفي غزة ولبنان، لعبت جماعات الضغط اليهودية دوراً رئيسياً لضمان دعم واشنطن غير المشروط للمحرقة - الهولوكوست - التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان (الفصل 8). ويوجز الفصل 9 دور إسرائيل ووكلائها الأميركيين في إعداد الولايات المتحدة للحرب ضد إيران، وعواقب هذه الحرب الكارثية المحتملة. والنفوذ الإسرائيلي إيديولوجي بقدر ما هو عسكري. أما في الفصل 10، "سياسات الشرق الأوسط ومنحها الكاريكاتوري"، فنناقش استخدام إسرائيل للقتال الإيديولوجي كوسيلة لإيجاد قطيعة مفيدة بين المسيحيين والمسلمين.

في القسم الثالث، نتوسّع بتحليلنا لنعرض للحرب السيكولوجية والأسس الأخلاقية للمقاومة. ونحلّل في الفصل 11 دور خبراء الإرهاب الإسرائيليين والمنتمين إلى اللوبي الذين يسلّطون عنف الجلّادين على الضحايا: الضحايا هم بالطبع فلسطينيون ومسلمون، والشعب العربي والمقاومة. ومن خلال ادّعاءات بامتلاك "الخبرة" واستخدام انتساباتهم الرفيعة إلى المؤسسات، يستعين خبراء الإرهاب بأوصاف مجرّدة من الصفات الإنسانية لينعتوا أعداءهم بالمعادين للإسرائيليين والمعادين للإمبرياليين بهدف تبرير التعذيب والمعاملة المهينة، والاعتقالات الكميّة الاعتباطيّة، والعقاب الجماعي لشعب بأكمله. وبعكس أحكام خبراء الإرهاب المتشبتين برأيهم، نعرض في الفصل 12 وجهة نظر بديلة حول 'المفجّرين الانتحاريين' تركّز على الأثر السلبي للضرر المادّي والروحي والوجودي البالغ الذي تسبّب به القوى الإمبريالية الاستعمارية بوصفها صاعق الهجمات الانتحارية في مواجهة الاختلالات الكبيرة في التوازن العسكري.

أما القسم الرابع، فيتطرق إلى النزاع السياسي المستمر حول أهميّة اللوبي في تحديد شكل السياسة الأميركية الإمبريالية بما يتناسب ومصالح مجموعات أخرى (الفصل 13). وثُبتت بصفة خاصة، ونقطة بنقطة، بطلان محاولة نعوم تشومسكي التقليل من شأن دور اللوبي، ومن ثمّ نتفحص الدور المزعوم للمصالح الاقتصادية لبيع أويل وفايننس كاييتال التي دفعتهما إلى الترويج لحرب العراق والتوعّد بحدوث مواجهة مع إيران. وفي الفصل 14، نناقش إمكانيات مواجهة الصهيونية، والمطالبة بحريّة مناقشة السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط.

القسم الأول

النفوذ الصهيوني في أميركا

الفصل الأول

من اختلق العامل المهدّد بشنّ الحرب على العراق

إن السجّال والانتقاد اللذين جرى في الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام وتناولا الدليل الذي اختلقته إدارة بوش بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، إضافةً إلى مجموعة كبيرة من الأعمال الناجمة عن سوء التصرف (الكذب على الكونغرس، محاكم عسكرية في غوانتانامو، وتعذيب في أبو غريب، وأداء السي آي ايه، والتجسس على الأميركيين، والفساد بصورة عامة) بلغا في نهاية المطاف حدّ محاولة قيام الكونغرس بإجراء تحقيق رسمي على خلفيّة اتهام بالخيانة⁽¹⁾. والتحقيق الأوّلي الذي جرى مع مسؤولين عسكريين أميركيين ذوي مراتب عليا ومسؤولين مدنيين، في البنتاغون ووزارة الخارجية، كشف عن خلافات وانقسامات عميقة بينهم وبين المعنّين السياسيين أضيفت إليها بعض الديداجات المجرّمة من خلال قيام

(1) وقّع ثلاثون عضواً من مجلس النواب على التحقيق بصفتهم مقدّمي اقتراح إتش. ريس 635، لا مشاركين في تقديمه، الذي يتمّ بموجبه تشكيل لجنة مختارة "للتحقيق في عزم الإدارة على الذهاب إلى الحرب قبل قيام الكونغرس بالتفويض بذلك، وإعداد أجهزة مخبرات ما قبل الحرب، وتشجيع وتأييد التعذيب، والرّد على المنتقدين، وإعداد توصيات متعلّقة بأسباب اتهام محتمل بالخيانة". وأحيل مشروع القرار إلى لجنة القوانين المنبثقة عن مجلس النواب في 18 كانون الأول/ديسمبر 2005.

جنرالات متقاعدين بإطلاق تصاريح علنية ضد إدارة بوش، مدّعين عكس وجهات نظر القوات المسلّحة العاملة في الميدان وداعين إلى استقالة دونالد رامسفلد⁽¹⁾. والشهادة والدليل المرتكز على ما كشف عنه المحترفون أمران حاسمان لفهم بنية النفوذ الحقيقي داخل إدارة بوش، لأنه في زمن الأزمات والانقسامات التي تشهدها الطبقة الحاكمة يمكننا والرأي العام النفاذ إلى كُنه الأمور حول من يحكم في الواقع ولحساب أي جهة. والسجال المستمر، والانتقاد، والانقسام الحاصل في واشنطن اليوم هي أمثلة حيّة على ما تقدّم.

فبعد سنوات من أعمال تفتيش أجرتها الأمم المتحدة، وبمّث شامل قامت به مجموعة المعاينة والتدقيق في العراق طيلة 15 شهراً، وذلك إثر آلاف أعمال البحث والمقابلات التي أجراها نحو عشرة آلاف جندي ورجل مخبرات ومفتّش علمي، ثبت بشكل قاطع أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل (أو حتى وسائل صالحة للدفاع الوطني)، وقد أقرّ الرئيس جورج دبليو بوش بهذا الواقع في النهاية. وطرح هذا الوضع السؤال الجوهرية: من الذي وفرّ الدليل المختلق في نظام بوش ولأي هدف؟

ما كان للمدافعين عن بوش سوى أن عزوا التلفيق، وكرّدوا "أولي، إلى "أخطاء بيروقراطية وإخفاق في المعلومات المبلّغة"، أو كما ادّعى نائب وزير الدفاع آنذاك بول وولفويتز، وبطريقة ساخرة،

(1) ديفيد أس كلاود وإريك شميت، "مزيد من الجنرالات المتقاعدين يطالبون باستقالة رامسفلد"، نيويورك تايمز، 16 نيسان/إبريل 2006. الجنرالات هم: اللواء بول دي إيتين، الجنرال أنطوني سي زيني، الفريق غريغوري نيوبولد، اللواء جون باتيست، اللواء جون ريفز، واللواء تشارلز إتش سواناك جونور.

الحاجة إلى "ضمان حصول إجماع حول سياسة الحرب". وأصبح مدير السي آي ايه، تيننت، كبش الفداء بسبب اعترافه بالأخطاء. من جهة ثانية، ومع تقدّم التحقيقات، أظهرت الشهادات التي تقدّمت بها مجموعة كبيرة من المصادر العالية المستوى في النظام وجود قنّاتين من المستشارين لصنع السياسة، (1) بنية رسمية مؤلّفة من عناصر محترفين في مهنتهم ومدنيين من البنتاغون ووزارة الخارجية، و(2) بنية موازية داخل البنتاغون مؤلّفة من معيّنين سياسيين. وأظهرت الأدلة المتوافرة أن المستشارين السياسيين غير الرسميين الذين عينهم وولفويزر وفيث ورامسفلد في مكتب وضع الخطط الخاصة (OSP) كانوا مصدر الدليل المختلق الذي استُخدم لتبرير اجتياح العراق واحتلاله. وهذه الإدارة التي مارست مهامها لفترة وجيزة بين أيلول/سبتمبر 2002 وحزيران/يونيو 2003 كان يرأسها آدم شولسكي وتضمّ محافظين جدداً آخرين لم يكونوا يتمتعون عملياً بأي معرفة مهنيّة، ولم يكونوا مؤهّلين على الصعيد المخبراتي والعسكري. وقام دوغلاس فيث، مساعد نائب وزير الدفاع آنذاك، وبول وولفويزر بإنشاء أو أس بي. وكان شولسكي تابِعاً مخلصاً لريتشارد بيرل ويحظى برعايته، وبيرل هو الشخص ذو الروح العسكريّة الذائع الصيت ومؤيّد الهجمات العسكريّة منذ زمن طويل على الأنظمة العربيّة في الشرق الأوسط.

ووفقاً لشهادة أحد أفراد البنتاغون، وهي المقدّم كارن كوياتوسكي التي عملت في مكتب مساعد نائب وزير الدفاع للشؤون السياسيّة، وفي قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وأو أس بي في البنتاغون، فإن "جهاز الخدمة المدنيّة والمحترفين العسكريين المناوبين والناشطين لم يكونوا مشاركين بشكل ملحوظ في مجالات

الاهتمام الرئيسية لفيث وولفوويتز ورامسفلد"، وبالتحديد إسرائيل والعراق. وأعطت المقدم كوياتوسكي مزيداً من التفاصيل مفادها أنه "في ما يتعلق بإسرائيل والعراق كان يتولّى معيّنون سياسيون مهمة إدارة كافة أعضاء فريق العمل الرئيسي، وفي حالة إسرائيل كان المعين موظفاً إدارياً من مؤسسة سياسة الشرق الأدنى في واشنطن، وفي حالة العراق كان آيب شولسكي". وبالأهمية نفسها، أشارت المسؤولة السابقة في البنتاغون إلى وجود "أفراد من وكالات متنوعة". ووصفت كيف أن أعضاء تشكيلة متنوعة من المحافظين الجدد والمنظمات الموالية لإسرائيل (مشروع القرن الأميركي الجديد، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد المؤسسة الأميركية) يشغلون أيضاً مناصب في نظام بوش ولا يتفاعلون مع بعضهم البعض إلا من خلال هذه الوكالات المتنوعة. وأشارت إلى أن القرارات الرئيسية تصدر "طبقاً للقيم والمبادئ" الموافقة على نشر وجهات نظر دون انتقاد، والموافقة على وجهات النظر الهزيلة والمعزولة دون انتقاد. وأجبرت كوياتوسكي على تقديم استقالتها، وذلك من قبل رئيسها الأعلى، بعد أن أخبرته بأن "بعض الجماعات (زمر وشبكات) في البنتاغون قد تمثّل إلى جانب صدام حسين أمام محكمة جرائم الحرب" بسبب حربها المدمرة وسياسات الاحتلال.

ومابات واضحاً جداً هو أن أو أس بي ومديره، فيث وولفوويتز، كانا مسؤولين بصفة خاصة عن الدليل المختلق بامتلاك العراق "أسلحة دمار شامل"، والذي برّر شنّ حرب على هذا البلد. وتسشاطر أو أس بي وأعضاء آخرون في الشبكات العاملة مع الوكالات الأميركية الرئيسية إيديولوجية يمينية مؤيدة للعمل

العسكري، وكانوا موالين لإسرائيل بشكل تعصّبي. وأعدّ فيث وبيزل وثيقة سياسية سيئة السمعة عام 1996 للمتطرّف في حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، بعنوان "عملية سَحَق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ودعت إلى تدمير صدام حسين واستبداله بمَلِك ينتمي إلى السلالة الهاشمية. وأكّدت الوثيقة أنه سيكون من الواجب في هذه الحالة الإطاحة أيضاً بحكومات سوريا ولبنان وإيران، أو زعزعة استقرار هذه الدول، وذلك بهدف ضمان أمن إسرائيل في إطار 'منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشتركة أكبر'. وأشار بالبّنان، وبوضوح، إلى المتعصّبين الصهانية الذين أداروا أو أسّسوا - كأبرام شولسكي وفيث - كونهم مصدر "المخابرات الزائفة" التي أدّت إلى الحرب، وهذا ما كان يسعى إليه وولفويتز ورامسفلد. وأشارت الطريقة التي اعتمدها المتعصّبون الصهانية في التنظيم والتصرّف - كزُمرّة متعجرفة معادية لأيّ وجهات نظر مناقضة يُبديها رجال المخابرات المحترّفون، والمدنيون، والمسؤولون العسكريون - إلى أن ولاءاتهم وارتباطاتهم كانت لجهة أخرى، ومن الواضح أنّها كانت لنظام شارون في إسرائيل. وكما كتب جوليان بورغر في *الغارديان* في 17 تموز/يوليو 2003، "أقامت أو أسّسوا روابط وثيقة للقيام بعملية مخابراتية موازية ذات هدف محدّد داخل مكتب أرييل شارون في إسرائيل لتجنّب الموساد بصفة خاصة، وتزويد إدارة بوش بتقارير عن العراق أكثر إثارة للدُعر - وبلا مبرر - من التقارير التي كان الموساد مستعدّاً للسماح بها". ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن الصهانية اليمينيين الذين يمتلكون النفوذ في إدارة بوش كانوا يوفّرون في الواقع تقارير عن العراق مغايرة لتقارير الموساد الإسرائيلي التي لم

تكن تعتبر أن العراق يمثل أي "تهديد" للولايات المتحدة أو إسرائيل. وشاطرت السي آي ايه شكوكية الموساد، وقد أعلمت إدارة بوش بعدم وجود أسلحة دمار شامل⁽¹⁾. وبقيام وكالات المخابرات الرئيسية في إسرائيل والولايات المتحدة بتقديم معلومات مختلفة، هل من المقنع التسليم بأن نتائج بحث السي آي ايه والموساد حول أسلحة الدمار الشامل العراقية أبطلت بسبب معلومات أفضل لا بسبب نفوذ أكبر؟

بقيام وكالات المخابرات الرئيسية في إسرائيل والولايات المتحدة بتقديم معلومات مختلفة، هل من المقنع التسليم بأن نتائج بحث السي آي ايه والموساد حول أسلحة الدمار الشامل العراقية أبطلت بسبب معلومات أفضل لا بسبب نفوذ أكبر؟

اللوبي اليهودي، وليس بيغ أويل

على عكس وجهة نظر معظم التقدميين الأميركيين القائلة إن النفط، ولا سيّما مصالح بيغ أويل، هي المحرك الرئيسي، فلا وجود لأي دليل على أن شركات النفط الأميركية الرئيسية مارست ضغوطاً على الكونغرس أو شجعت لشن الحرب على العراق أو المواجهة الحالية مع إيران؛ بل بالعكس: هناك الكثير مما يشير إلى أن هذه الشركات قلقة جداً من الخسائر التي قد تنجم عن هجوم إسرائيلي على إيران. وعلاوةً على ذلك، يبدو من المنطقي افتراض أن بيغ أويل

(1) تشير بيّنات حديثة العهد لضباط متقاعدين في السي آي ايه، مثل بول بيلار وتاي درامهيلر، إلى أن السي آي ايه أخبرت إدارة بوش بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ولكن تم تجاهلها. انظر لاري جونسون، "لم استقال العشرات؟" تروثاوت، 6 أيار/مايو 2006.

بعيدة عن كونها سعيدة بتحمّل عقوبة كل ما يجري في الشرق الأوسط، ولا سيّما عندما تتمزج الأحداث مع الغضب الشعبي بسبب ارتفاع أسعار الغاز، وتؤدّي إلى تحقيقات رسمية من قِبَل مجلس الشيوخ.

هناك كثير من الأدلّة في السنوات الخمس عشرة الماضية تشير إلى أن:

1. شركات النفط لم تشجّع سياسة حربية.
 2. الحروب أضرت بمصالحها، وعملاتها، واتفاقاتها المعقودة مع أنظمة عربية وإسلامية بارزة في المنطقة.
 3. تمّت التضحية بمصالح شركات النفط صوناً لمصالح إسرائيل.
 4. نفوذ جماعات الضغط الموالية لإسرائيل يفوق نفوذ شركات النفط في تحديد شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.
- وإنّ بحثاً دقيقاً في المنشورات ومحاولات صناعة النفط التأثير في القرارات، إضافةً إلى بحث في نشاطات جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في العقد الأخير، يُظهر قدراً كبيراً من الوثائق التي تُثبت أن جماعات الضغط اليهودية كانت مؤيِّدة للحرب أكثر من صناعة النفط، وإلى حدٍّ بعيد. وعلاوةً على ذلك، تُثبت السجلات العامة لصناعة النفط مستوى مرتفعاً من التعاون الاقتصادي مع كافة الدول العربية وتكامل متزايد للأسواق. وعلى عكس ذلك، كانت التصاريح العلنية لجماعات الضغط اليهودية الموالية لإسرائيل والأكثر قدرة وتأثيراً على الصعيد الاقتصادي، إضافةً إلى منشوراتها ونشاطاتها، تهدف إلى زيادة عدوانية الحكومة الأميركية حيال البلدان العربية، بما في ذلك ممارسة حدّ أقصى من الضغط لصالح قيام الحرب في العراق، ومقاطعة إيران أو شنّ هجوم

عسكري عليها، ودعم الولايات المتحدة عمليات الاغتيال الإسرائيلية والتطهير الاثني التي يتعرّض لها الفلسطينيون.

إن المثال الأكثر لفتاً للنظر عن النفوذ اليهودي المؤثر في تحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بما يتعارض ومصلحة بيبغ أويل يظهر بوضوح في السياسة الأميركية-الإيرانية. وكما تذكر الفايينشيل تايبرز: "تقوم شركات النفط الدولية بتعليق مشاريع في إيران تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات بسبب قلقها من التحفظ الدبلوماسي [التهديدات الاقتصادية-العسكرية الأميركية] حيال البرنامج النووي لهذا البلد"⁽¹⁾. وفي الواقع، وكما أشار مايكل كلير:

مما لا شك فيه أن شركات الطاقة الأميركية الرئيسية تفضل اليوم العمل مع إيران لتطوير مخزونات النفط والغاز هذه. ومن جهة ثانية، تُمنع في الوقت الحاضر من القيام بهذا الأمر بموجب النظام الإجرائي رقم 12959 الذي وقّعه الرئيس كلينتون عام 1995 وجدّده الرئيس بوش في آذار/مارس 2004⁽²⁾.

بالرغم من واقع أن مليارات الدولارات مستثمرة في عقود النفط والغاز والبتروكيميائيات، فقد أثار اللوبي الموالي لإسرائيل في الكونغرس لمنع كل شركات النفط الأميركية الرئيسية من الاستثمار في إيران. ومن خلال حملته في الكونغرس والإدارة الأميركية

(1) فايينشيل تايبرز، 19/18 آذار/مارس 2006 الصفحة 1.

(2) مايكل كلير "النفط، الجيوبوليتيكا والحرب القادمة مع إيران"، TomDispatch.com، 11 نيسان/إبريل 2005. يتجاهل كلير كلياً دور اللوبي، مركزاً على خدعة المصلحة النفطية حتى بعد إثبات عجزهم عن تحديد السياسة الأميركية!

باستخدام كل الإمكانيات المُتاحة، أوجد اللوبي الإسرائيلي-اليهودي-الأميركي مناخاً شبيهاً بمناخ الحرب يوقر أجواء معاكسة لمصالح كل شركات النفط الرئيسية في مختلف أنحاء العالم كبريتيش بتروليوم، وهي شركة الغاز التي مركزها المملكة المتحدة، وساسول (جنوب أفريقيا)، ورويال داتش شيل، وتوتال الفرنسية، وغيرها.

يجدر التفكير ملياً بما إذا كانت
"الحرب لأجل النفط" هي نفسها
"الحرب لأجل مصالح بيغ
أويل".
وكتب يحيا الصادوسقي في المجلة
الشهرية الفرنسية ذات المكانة العالية لو

موند ديبلماتيك، في نيسان/إبريل 2003، مناقشاً:

كجزء من مخططهم الكبير لاستخدام عراق محرّر قاعدةً يروّجون من خلالها للديمقراطية والرأسمالية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، يريد المحافظون الجدد قيام بغداد باستكشاف احتياطات جديدة، وزيادة الطاقة الإنتاجية بسرعة وإغراق السوق العالمية بالنفط العراقي. هم يعلمون أن هذا الأمر سيؤدّي إلى انهيار في سعر النفط إلى حدود الخمسة عشر دولاراً للبرميل الواحد أو أقل. وهم يأملون في أن يحفز هذا الانهيار نمواً اقتصادياً في الولايات المتحدة والغرب، فيدمّر في النهاية أوبيك (منظمة الدول المصدّرة للنفط)، ويحطّم اقتصاديات الدول المارقة، ويخلق مزيداً من الفرص "لتبديل النظام" واعتماد النظام الديمقراطي...

لقد قامت شركات متعدّدة الجنسيات - شركات عملاقة
كإكسون موبيل، وبريتيش بتروليوم، وشيل، وتوتال،

وشيفرون-تكساكو - بتنوع مصادر الإنتاج، وابتت مخاوفها أقل من إمكانية انهيار السعر. ولكن الإدارة الأميركية لا تستمع إليها (معظمها غير أميركية). ولدى انتخاب بوش الابن، مارست هذه الشركات ضغوطاً كبيرة لإبطال قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا، إضافةً إلى إجراءات حظر تجاري أخرى، حدت من اتّساع نطاق ممتلكاتها في الشرق الأوسط. ورفض فريق بوش طلباتها، وأصدر نائب الرئيس ديك تشيني سياسته المتعلّقة بالطاقة الوطنية عام 2001 التي ركّزت على فتح مناطق جديدة داخل الولايات المتحدة لاستكشاف الطاقة⁽¹⁾.

... ولشركات النفط المتعددة الجنسيات، الأميركية منها وغيرها، الكثير ممّا يدعوها للخجل، بدءاً بنهب مخزونات دلتا النيجر وانتهاءً بدعم إرهاب الدولة في إندونيسيا. ولكنها لم تكن تدفع في اتجاه شنّ حرب على العراق. وخطّطت إدارة بوش لحملتها ضد بغداد دون قيام هذه الشركات بتزويدها بمعلومات، ودون أي إلماع كما يبدو تتناول أسس الاقتصاديات القائمة على النفط⁽²⁾.

لقد أحبط هدف المحافظين الجدد بتخفيض سعر نفط أوبيك (وتمكين إسرائيل من الحصول على النفط) بسبب الحالة الرديئة التي آلت إليها البنية التحتية للنفط العراقي بعد عقد من العقوبات الدولية

(1) انظر إلى مايكل كلير، "الولايات المتحدة: طاقة واستراتيجية"، لو موند ديبلوماسيك، النسخة الإنكليزية، تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

(2) يحيا الصادوسقي، "لا حرب أو لمن يعود النفط؟" لو موند ديبلوماسيك، نيسان/أبريل 2003.

(كما قال الصادقوسقي)، وبسبب المقاومة العراقية⁽¹⁾، ممّا جعل توقّع تحقيق أي ثروة غير مُرتقبة من مداخل النفط العراقي أمراً غير محسوم.

ولفهم الدور المركزي للإيديولوجيين الصهاينة في تحديد السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، من المهمّ وضعه في سياق العلاقات الأميركية-الإسرائيلية، وقوة النفوذ الذي يتمتّع به اللوبي الموالي لإسرائيل داخل الولايات المتحدة. وكما وصف باتريك سيل هذه العلاقات في المجلة الليبرالية الأسبوعية، *ذا نايشن*، "فإن أصدقاء أربيل شارون (وهم متعصّبون يهود موالون لإسرائيل) يشتمّون من العرب والمسلمين... فما كانوا يرغبون به هو إدخال تحسينات على القوات العسكرية في إسرائيل وعلى البيئة الاستراتيجية".

إن اجتياح الولايات المتحدة للعراق وموقفها العسكري العدائي من معظم الأنظمة العربية في الشرق الأوسط، جعل أسماء صانعي السياسة الصهيونية هؤلاء معروفة في العالم. وكان وولفويتز وفيث في مركز القيادة الثاني والثالث، على التوالي، في البنتاغون. ومن

(1) ربما كانت المقاومة العراقية عاملاً رئيسياً لمنع خصخصة النفط العراقي. وكما أشار غريغ بالاست: "يدّعي السيد ألبورت، وكان ذات مرة "القناة الخلفية" لرونالد ريغن للنفط العراقي، أن خطط بيع النفط العراقي التي روج لها مجلس الحكم الذي أنشأه الأميركيون عام 2003 ساعدت على إثارة العصيان والهجمات على قوات الاحتلال الأميركية والبريطانية... 'نشهد تزايداً لعمليات تفجير المنشآت النفطية وأنابيب النفط، وذلك على خلفية الفرضية القائلة إن الخصخصة قادمة'". غريغ بالاست، "خطط أميركية سرّية لنفط العراق"، أخبار بي بي سي، 17 آذار/مارس 2006.

الأشخاص الذين كانوا تحت إمرتهم في أو أس بي أبرام شولسكي، وريتشارد بيرل، رئيس لجنة السياسة الدفاعية آنذاك، وإليوت أبرامز (مدافع عن الإبادة الجماعية التي حدثت في غواتيمالا في ثمانينيات القرن الماضي)، وكان المدير الأعلى آنذاك لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي. ومن المتعصّبين الموالين لإسرائيل في واشنطن والأكثر تأثيراً وليام كريستول وروبرت كاغان الذي يعمل لحساب ذا ويكلي ستاندارد، وعائلة بايس، وعدد كبير من المؤسسات الموالية لإسرائيل التي تعمل بشكل وثيق مع البنتاغون وتشاطر معه وجهات نظر الصهاينة اليمينيين في البنتاغون. ويتمثل الإجماع الحاصل بين منتقدي إدارة بوش الأميركيين بأن "أحداث 11/9 وفّرت للمتعصّبين الصهاينة اليمينيين فرصة فريدة لتسخير السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ونفوذها العسكري لصالح إسرائيل، وقد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تطبيق مبدأ الحرب الاستباقية على أعداء إسرائيل"⁽¹⁾. وكان دليل تورّط الصهاينة الأميركيين في سياسة الحرب غامراً

بإيلائهم الإهتمام للتفوق الإسرائيلي أكثر من اهتمامهم بالخسائر التي لحقت بالقوات العسكرية الأميركية، تجاهل الصهاينة المستتقع الذي وجدت القوات العسكرية نفسها فيه في العراق، واستمروا بالتخطيط لحروب جديدة تستهدف إيران.

ولدرجة أنه حتى المنظمات الصهيونية الموالية للاتجاه السائد أحجمت عن الاحتجاج على 'معاداة السامية'.
وبإيلائهم الإهتمام للتفوق الإسرائيلي أكثر من اهتمامهم بالخسائر التي لحقت بالقوات الأميركية المسلحة، تجاهل الصهاينة المستتقع الذي وجدت

(1) باتريك سيل، "صدّاقة مكلفة"، نايشن، 21 تموز/يوليو 2003.

هذه القوات نفسها فيه في العراق، واستمرّوا بالتخطيط لحروب جديدة تستهدف إيران، وسوريا، ولبنان، مُصدّرين سلسلة جديدة كاملة من "تقارير المخابرات" تتهم فيها البلدان العربية بتمويل الإرهاب وحمّايته والترويج له. واستمرّت معلوماً للمخابراتية المُعدّة مُسبقاً بالتدفّق بينما كانوا يشغلون مناصب حكومية، وهم يستمرّون اليوم بالقيام بذلك.

وبارتفاع عدد الإصابات في صفوف القوات الأميركية المسلّحة يومياً في العراق، مع عدد غير رسمي للقتلى الأميركيين يقدر بـ 2579 شخصاً في أول آب/أغسطس 2006⁽¹⁾، وتكاليف عسكرية تقارب الـ 300 مليار دولار⁽²⁾ أرهقت الاقتصاد الأميركي أكثر فأكثر، تحرّر الشعب الأميركي من سحر الإدارة الأميركية القائم على إيهاهمهم. وبمباشرة التحقيقات العلنية، أُعلن عن عمليات أو أس بي، وهوية مهندسيها والمروّجين لها الذين شجّعوا على شنّ حرب أميركية على العراق وتحقيق التفوّق الإسرائيلي.

لكن ردّ الفعل العنيف والمبرّر ضد الإيديولوجيين الصهاينة المنتمين إلى المحافظين الجدد وشبكاتهم داخل الحكومة وخارجها بصورة عامة، والذي توقع الشعب الأميركي حدوثه، لا يتعاضد إلا بشكل بطيء؛ وقد لا يبرز للعيان بسرعة وبشكل كاف لحرف مخطّطاتهم التي يُعدّونها لشنّ حرب مُقبلّة على إيران. صحيح أنه تمّ

(1) لإحصاء مستمرّ للإصابات، انظر إلى موقع إحصاء إصابات التحالف في العراق <http://casualties.org/oif/>

(2) للحصول على مجموع مستمرّ لتكاليف الحرب على دافع الضرائب الأميركي، انظر إلى موقع مشروع الأولويات القومية <http://nationalpriorities.org/index.php?option=com-wrapper&Itemid=182>

إفصال أو أس بي، وأجبر بول وولفويتز على تقديم استقالته من البنستاغون والانتقال إلى البنك الدولي⁽¹⁾، ويبدو أن دوغلاس فيث يتجه للعثور على بيئة ملائمة في الميدان الأكاديمي⁽²⁾، وتخلّى ريتشارد بيرل عن رئاسة لجنة السياسة الدفاعية، ولكن نجم إليوت أبرامز في صعود⁽³⁾، وبقى دونالد رامسفيلد في ظل حماية الرئاسة في وزارة الدفاع بالرغم من مهاجمة جنرالاته له، وما يزال ديك تشيني على صهوة جواده، وتحوّلت إدارة بوش لاستهداف إيران بأساليب وإجراءات مماثلة بشكل مذهل لتلك التي سبقت الحرب ضد العراق.

بالرغم من أن قدرة الرأي العام على الفهم تخطّت كما يبدو الأسباب الرسمية الأصلية للحرب (أسلحة الدمار الشامل، وجود القاعدة، وحمل الديمقراطية للعراقيين)، كما تخطّت الأعذار الإضافية (تغيير النظام، حقوق الإنسان)، فإن التركيز الحالي للانتقاد الشعبي والانتقاد الإصلاحي يطال على نطاق واسع مصالح بيغ أويل أو الإمبراطورية كونها مصدر الأزمة وفقاً للاعتقاد الشائع. إن المفهوم القائل إن الولايات المتحدة ذهبت إلى الحرب

(1) انظر إلى الفصل 5 في ما يتعلق بالتحقيقات التي أجرتها الـ إف بي آي حول وولفويتز، فيث، وآل، من ضمن أشياء أخرى.

(2) كان قد عُيّن دوغلاس فيث للتوّ أستاذاً زائراً وممارساً مميّزاً لسياسة الأمن القومي في جامعة جورج واشنطن، بدءاً من خريف العام 2006. ومنذ مغادرته الحكومة، تولّى منصب عضو زائر مميّز في مؤسسة هوفر المحافظة في جامعة ستانفورد، وكان رئيساً مساعداً لمجموعة تناول استراتيجيات لمقاتلة الإرهاب في كلية كندي للمهام الحكومية في جامعة هارفارد.

(3) يُحدث إليوت أبرامز تقدماً داخل نظام بوش، وهو يتولّى حالياً منصب نائب مستشار الأمن القومي ورئيس استراتيجية الديمقراطية الشاملة التابعة للرئيس جورج دبليو بوش.

على العراق خدمةً لمصلحة إسرائيل يبقى غائباً عن التعليقات في وسائل الإعلام الرئيسية.

لقد طرح عدد ضئيل جداً من اليهود التقدّميّين أسئلة جدّية حول قيام منظمات يهودية موالية للاتجاه السائد بدعم إسرائيل بطريقة غير قابلة للانتقاد، وانتقدوا بشكل لاذع المتعصّبين الصهيونية في البنتاغون. ومع ذلك، وإثر العاصفة النارية التي أحدثتها نشر مقالة ميرشايمر ووالس بعنوان "لوبي إسرائيل" في اللندون ريفيو في آذار/مارس 2006، يبدو من الواضح أن مدى التأثير الإسرائيلي لا في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً في المؤسسات السياسية الديمقراطية في أميركا والإجراءات ككل، يطرح مشكلة أكبر بكثير على الأميركيين التقدّميّين، وذلك لأن معظم اليهود التقدّميّين يشاركون بصفة خاصة بالإنكار - يُنكرون صلة المقالة بالأمر الواقع، ويُنكرون ما يمارسه اللوبي اليهودي من نفوذ للتأثير في السياسة الخارجية الأميركية - وهي نقطة سيتمّ التوسّع فيها أكثر فأكثر في فصل لاحق.

الفصل الثاني

الصلة الأميركية-العراقية الإسرائيلية-الصهيونية

لماذا ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب على العراق في آذار/مارس 2003 مع خطط إضافية لمهاجمة سوريا، وإيران، وربما لبنان؟ لقد أُسقطت مصداقية كل الأسباب المعطاة حتى الآن، فلم يتم اكتشاف أي أسلحة دمار شامل، ولم تُقَم روابط بين العراق والقاعدة، ولم تكن هناك تهديدات لأمن الولايات المتحدة. وللعديد من حلفاء الولايات المتحدة السابقين والحاضرين سجلات في حقوق الإنسان متساوية بالسوء مع سجلات العراق في هذا المجال، أو هي أسوأ منها. وأثارت الحرب، والغزو، والاحتلال، والقتل، والتعذيب المنهجي الشنيع، والسجن التي تعرّض لها آلاف العراقيين عدوانية وغضب مئات ملايين المسيحيين، والمسلمين، وذوي التفكير المتحرّر في مختلف أنحاء العالم، مُسقطاً بحقّ مصداقية المؤسسة السياسية بأكملها في واشنطن وعبر البحار.

من استفاد من حرب العراق؟

إذن من استفاد من حرب العراق؟ يمكننا من خلال دراسة وضع المستفيدين تكوين فكرة عمّن كان يمتلك الحافز للتشجيع على ارتكاب هذه الجريمة ضد الإنسانية.

لقد جنت أميركا مذمة العالم التي ما تزال تؤثر في الأفراد والأعمال في الولايات المتحدة. ولا يزال الإرهاب في ازدياد في حين أنه يمكن افتراض ازدياد حال الأمن الأميركي سوءاً⁽¹⁾. وتخفّض التكاليف المتصاعدة للحرب التي قد تفوق الترليون دولار وفقاً لبعض التكهّنات⁽²⁾ الاعتمادات المالية المخصّصة للبنية التحتية الأميركية شيئاً فشيئاً. ويشكّل احتمال تمّدّد الإمبراطورية الأميركية التي تواجه هيمنتها تحديات محتملة قلقاً متزايداً لبناء الإمبراطورية، نظراً لازدياد التكاليف الإيديولوجية والإنسانية والمادية المتزايدة في العراق. وبعد أن رفضت بلدان أوبك لمدة من الزمن الضغوط الأميركية والأوروبية لضخّ مزيد من النفط بأسعار أقل انخفاضاً من تلك المرتفعة جداً - هو رد عدواني إلى حدّ ما على الاجتياح الأميركي للعراق - يبدو سعر النفط في الوقت الحاضر مقاوماً لمساعي تخفيضه مع ما يرافق ذلك من تأثير مؤسف على الاقتصاد الأميركي والعالمي.

ووجهت شركات النفط الأميركية بمقاومة متزايدة مناهضة للاستعمار، وتخضع استثماراتها على امتداد منطقتي الشرق الأوسط وجنوب آسيا الوسطى للحصار. وقد تكون بيع أويل قد نعمت بأرباح غير منتظرة، ولكن كان بالإمكان استباق حدوث

(1) تشير التقارير الأميركية المتعلقة بالإرهاب في العام 2005 وفي مختلف دول العالم إلى أن الإرهاب في تصاعد، وأن المقدار الأكبر من هذا الازدياد يحدث في العراق.

(2) توم ريغن، "تقرير: تكاليف الحرب الأميركية قد تتخطى الـ 2 ترليون دولار"، كريستشن ساينس مونيتور، 10 كانون الثاني/يناير 2006.

هذه الأرباح، وتجري عملياتها في العراق ببطء شديد⁽¹⁾.

إن دولة إسرائيل هي المستفيد الرئيسي الوحيد من الحرب، وقد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تدمير عدوها العربي الأكثر ثباتاً على مبادئه في الشرق الأوسط؛ أي النظام الذي مدّ المقاومة الفلسطينية بأكبر دعم سياسي. ومن نتائج التهجم الأميركي على العراق الذي امتدّ طوال عقود من الزمن جعل بنيته التحتية العسكرية والتكنولوجية المدنية غير

إن دولة إسرائيل هي المستفيد الرئيسي الوحيد من الحرب، وقد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تدمير عدوها العربي الأكثر ثباتاً على مبادئه.

متكيفة مع متطلبات العصر⁽²⁾، وتفكيك قواته العسكرية، واصطباغ ممارسات الحكم بطابع الفوضى، والحثّ ربما على اندلاع حرب أهلية تحمل في طياتها إمكانية التقسيم والتلاشي الفعلي للبلد بشكل كلي. وإلى جانب إيران وسوريا، كان العراق قد شكّل المقاومة الرئيسية لمخططات التوسع الإسرائيلي الهادفة إلى طرد الفلسطينيين، وغزو كل فلسطين واحتلالها.

ترى، ما كانت العقبات التي واجهت إنشاء دولة إسرائيل الكبرى؟

1. الانتفاضتان، وهما الثورتان اللتان قام بهما الفلسطينيون الراضون لإخراجهم من بلدهم، وكانتا قادرتين على إلحاق

(1) كما يشير برنارد زاند، "عشية الحرب، كان العراق يَضَخُّ حوالي 2,5 مليون برميل من النفط الخام في اليوم. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، تخطّى معدل التصدير الـ 1.7 بليون برميل". انظر إلى برنارد زاند، "على شفير الأفيار"، در شبيغل، 1 أيار/مايو 2006.

(2) ستيفن غراهام، "إيقاف دورة الحياة في المدن"، روتلج، 2005.

خسائر بالشعب اليهودي الذي انتحل لنفسه بدون وجه حق اسم شعب الله المختار (انطلاقاً من القانون التي تعمل وفقه إسرائيل، فهي دولة يهودية بشكل حصري يقطنها بصفة رئيسية مهاجرون من أوروبا مع أولادهم، وتحكمها عقيدة دينية إقصائية).

2. حزب الله، وهو منظمة أُسِّست بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وبهدف مواجهته، ألحق هزيمة استراتيجية عسكرية-سياسية بإسرائيل، وأجبرها وعملاءها اللبنانيين على الانسحاب من جنوب لبنان.

3. العراق وإيران وسوريا، وهي البلدان الثلاثة التي كان لمعارضتها عمليات الضم الإسرائيلية والهيمنة الإقليمية التأثير الأكبر. فلقد كانت تطوّر روابط اقتصادية وسياسية مع العديد من البلدان ولا سيّما في مجال العقود النفطية، موقّعة اتفاقيات تجارية واستثمارية مع اليابان، والصين، وروسيا، إضافةً إلى شركات من أوروبا الغربية. وبات تحقيق آمال إسرائيل بتقاسم منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشتركة من خلال الهيمنة بالاعتماد على أنظمة عربية خانعة وعميلة أمراً غير مؤكّد بشكل متزايد.

4. كان النظام العراقي يستعيد عافيته شيئاً فشيئاً بالرغم من مقاطعة أميركية-أوروبية وعدوان عسكري أميركي-بريطاني مستمر على امتداد قرن من الزمن. وبنفاد الوقت، أدرك الإسرائيليون وعملاؤهم الصهاينة في إدارة بوش إمكانية بلوغ اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق لإنهاء المقاطعة وتطبيع العلاقات معه بعد إعلان

فرّق التفيتش التابعة للمنظمة الدولية عن عدم وجود أسلحة دمار شامل، مما يؤدي إلى قيام العراق بعقد صفقات مشتركة مع شركات نفط فرنسية وروسية، واحتمال استبدال الدولار باليورو كعملة للتجار بالنفط، وانخفاض تأثير إسرائيل كدولة وصية على المنطقة.

5. كانت تواجه إسرائيل أزمة داخلية تزداد عمقاً في شأن التكاليف الاقتصادية والافتقار إلى الأمن الشخصي المرافق لسياسة المستوطنات الاستعمارية والقمع الوحشي في الأراضي المحتلة. وباتت الهجرة إلى خارج إسرائيل تفوق الهجرة إلى داخلها، وتآكلت سياسات الإنعاش الاجتماعي المخصصة لليهود، ورفض مئات جنود الاحتياط الناشطون القيام بخدمتهم العسكرية في الحرب الاستعمارية القذرة. وإن مخطط "نشر الديمقراطية" في الشرق الأوسط الذي اقترحه الصهاينة الأميركيون في الحكومة كان يهدف في الجوهر إلى تحكم الولايات المتحدة وإسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط بأكملها من خلال سلسلة من الحروب⁽¹⁾. ومن الواضح أن سلسلة الحروب الأميركية ضد أنظمة عربية مستقلة، بدءاً بالعراق، كانت لصالح الدولة الإسرائيلية كما اعتبرها نظام شارون، والموساد، والقوات العسكرية الإسرائيلية، والصهاينة المنتمون إلى جناح اليمين الذين يشغلون مناصب نافذة في واشنطن.

(1) "عملية سحق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، ديفيد وارمر، وآل، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، 1996.

كيف كانت الدولة اليهودية قادرة على التأثير في الدولة الإمبريالية الأميركية لحملها على متابعة سلسلة الحروب التي من شأنها تعريض المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية الخاصة للخطر وتعزيز مصالح إسرائيل في هذه المجالات؟ يمكن العثور على الجواب بشكل مباشر في الدور الذي لعبه المسؤولون الموالون للصهيانية في المناصب الأكثر أهمية لاتخاذ القرار السياسي في إدارة بوش. وكان لهؤلاء المسؤولين الأميركيين روابط إيديولوجية وسياسية دائمة مع الدولة الإسرائيلية، وذلك من خلال شغلهم مناصب استشارية في المجال السياسي. وكانوا قد كرّسوا أنفسهم طوال حياتهم السياسية لتعزيز مصالح دولة إسرائيل في الولايات المتحدة.

وفيما كانت مهمة تصميم وتنفيذ استراتيجية الحرب الأميركية بين أيدي المدنيين الصهيانية من ذوي الميول الحربية في البنتاغون، كان نجاح هؤلاء مضموناً بسبب الدعم القوي الذي مارسه معاونو شارون في المؤسسات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة. لقد عمل مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، ورابطة مكافحة التشهير، وآيباك، وآلاف ناشطيها - أطباء، أطباء أسنان، مُحسنون، أقطاب في الميدان العقاري، ممولون، صحافيون، أشخاص ذوو نفوذ في وسائل الإعلام، وأكاديميون - بالتضامن مع سياسيين وإيديولوجيين يهوداً رئيسيين للحث على الحرب لأنه من مصلحة دولة إسرائيل، كما قالوا في ما بعد، تدمير صدام حسين وحزب البعث العلماني الحاكم.

لكن من يمكنه القول إن القيام بهذا الأمر هو لمصلحة الولايات المتحدة الإمبريالية التي كانت ترى في صدام رجلاً قوياً موجوداً في

المكان المناسب ومستعداً لخدمة أميركا؟ ما الذي قام به صدام، وهو أحد الذين تمنعهم الإدارة الأميركية بالسفلة⁽¹⁾، ليغدو هدفاً لأمركا؟ هل بسبب اجتياح الكويت (وقد حصل على "إشارة المضيّ قدماً" من السفارة الأميركية إبريل غلاسي التي كانت تُعتبر في العالم العربي، وعلى نطاق واسع، بأنها التي أوقعته في الشرك)؟ أم بسبب عدم تعاونه في ما يتعلق بالمصالح المتعددة لإسرائيل (النفط، الماء، وفلسطين).

لطالما كانت مسألة الحصول على النفط أمراً مثيراً للمشاكل بالنسبة إلى إسرائيل، وذلك بسبب عجزها عن شراء النفط من البلدان المجاورة. وعولجت هذه المشكلة بطريقة نموذجية من خلال مذكرة التفاهم الإسرائيلية-الأميركية المتعلقة بالنفط، والعايدة لأول آب/أغسطس من العام 1975؛ وهي عبارة عن اتفاق تمّ تجديده بشكل منتظم في الفترة اللاحقة على حساب دافعي الضرائب الأميركيين (انظر إلى المقاطع التالية). مع ذلك، وبحلول العام 2003، وتسلم القوى الموالية للصهيونية زمام الأمور في الحكومة الأميركية، والاستعداد لعملية حرية العراق، كان احتمال حصول إسرائيل على النفط العراقي على وشك التحقق. طالب وزير البنى التحتية الوطنية الإسرائيلي جوزف بارتسكي بوضع تقييم لحالة أنبوب النفط القديم

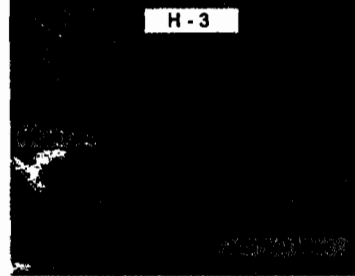
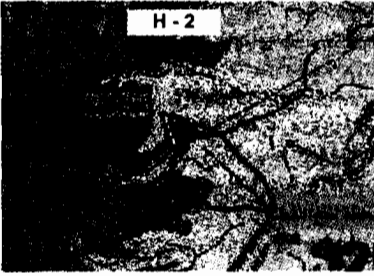
(1) هناك في الواقع العديد من المتبارين للحصول على هذا اللقب. انظر إلى كفين درام، "الحيوان السياسي"، واشنطن مونثلي، 16 أيار/مايو 2006 الذي يُدرج أسماء أناستازيو سوموزا، فرانثيسكو فرانكو، والدكتاتور الدومينيكاني تروجيلو. يُذكر جوفري كامب، وهو رئيس مجلس الأمن القومي، بصفته مصدرًا للقب الذي ارتبط بصدام. انظر إلى جوديت ميلر ولوري ميلروي، صدام حسين وأزمة الخليج، نيويورك، تايمز بوك، 1990، صفحة 85.

الذي يمتد من الموصل إلى حيفا، وكان يتطّلع إلى تجديده عملية تدفق النفط "في حال قيام نظام غير معاد في العراق في مرحلة ما بعد الحرب"⁽¹⁾. وأشار بارتسكي إلى أن من شأن أنبوب النفط تخفيض تكلفة فاتورة الطاقة المترتبة على إسرائيل بشكل جذري بنسبة قد تزيد عن 25 في المئة، بما أن البلد يعتمد إلى حدّ كبير على الواردات المرتفعة الثمن من روسيا. وفي 21 حزيران/يونيو 2003، جاء في تقرير لرويتزرز ما يلي: "يقول تتياهو إن خط النفط بين العراق وإسرائيل سيتمّ فتحه في المستقبل القريب". وفي آب/أغسطس 2003، أوردت هاآرتس التقرير التالي: "طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل التحقق من إمكانية ضخ النفط من العراق إلى مصاف للنفط في حيفا. وقُدّم الطلب في بريقة أرسلها في الأسبوع السابق مسؤول أعلى في البنتاغون إلى مسؤول رفيع المقام في وزارة الخارجية في القدس"⁽²⁾. (من قد يكون هذا المسؤول الأعلى...؟) وفي العام 2006، كان يتم بناء ثلاث قواعد أميركية في شمال العراق بالقرب من موقع تشييد خط أنابيب النفط المحتمل الممتد من حقول نفط كركوك إلى مرفأ الشحن الإسرائيلي ومدينة تكرير النفط، حيفا (انظر إلى الرسوم التوضيحية أدناه)، على أمل تحويل تلك المدينة إلى "روتردام جديدة"⁽³⁾.

(1) انظر إلى أكيفا إدار، "وزير البين التحتية بارتسكي يحلم بالنفط العراقي متدفقاً إلى حيفا"، هاآرتس، 31 آذار/مارس 2003.

(2) أميرام كوهين، "الولايات المتحدة تتحقق من إمكانية ضخ النفط من شمال العراق إلى حيفا عبر الأردن"، هاآرتس، 23 آب/أغسطس 2003.

(3) خط الأنابيب هذا الذي كان يمتد بين الموصل وحيفا وأقفل عام 1948 مع إنشاء الدولة الصهيونية، ينبعث الآن كخط أنابيب كركوك-الموصل-حيفا. المصدر الذي استقيناه منه الخرائط هو <http://judicial-inc.biz/pipeline-blown-mossad.htm>، علماً أنّها تظهر في مكان آخر من شبكة الإنترنت.



وقد وُصفت العلاقات الأميركية-الإسرائيلية بطرق مختلفة. فالسياسيون يشيرون إلى إسرائيل بأنها حليف الولايات المتحدة الأكثر تعويلاً عليه في الشرق الأوسط، هذا إن لم يكن في العالم. ويعتبر آخرون إسرائيل حليفاً استراتيجياً. ويتحدث البعض عن إسرائيل والولايات المتحدة بأنهما يتشاطران قِيماً ديمقراطية مشتركة في الحرب ضد الإرهاب. ويعتبر المنتقدون اليساريون إسرائيل أداة للإمبريالية الأميركية لتقويض القومية العربية، ومراساً في مواجهة الإرهاب الإسلامي الأصولي. ولكن عدداً قليلاً من الكتاب يشيرون إلى "التأثير

المُفرط" للحكومات الإسرائيلية في سياسة الحكومة الأميركية من خلال جماعات الضغط اليهودية القوية، وأفراد في وسائل الإعلام، وأوساط مالية وحكومية، وممارسة هذا التأثير لصالح إسرائيل بغض النظر عن مدى وقعه على رفاة الولايات المتحدة وخيرها.

في حين توجد ذرة من الحقيقة في معظم ما سبق ذكره، هناك العديد من المظاهر الفريدة في هذه العلاقة بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة إمبريالية، وبين إسرائيل، بوصفها قوة إقليمية. وبخلاف علاقة واشنطن بالاتحاد الأوروبي، واليابان، وأوقيانيا، فإن إسرائيل هي التي تمارس الضغوط وتضمن تحويل مبالغ ضخمة من الموارد المالية (2.8 مليار دولار عام 2004، 84 مليار دولار على مدى 30 عاماً⁽¹⁾). وتضمن إسرائيل حصولها على أحدث الأسلحة والتكنولوجيا، ودخول الأسواق الأميركية دون قيود، وحرية دخول المهاجرين إليها، والتزام غير مشروط بالحصول على دعم الولايات المتحدة في حال دخولها في حرب، وقمع الشعب المستعمر، وضمان المعارضة الأميركية لأي قرارات تصدر عن الأمم المتحدة وتشكل حرجاً لها.

من منظور العلاقات بين الدولتين، تُعتبر إسرائيل القوة الإقليمية الأصغر حجماً التي تحصل على أتاوة من الإمبراطورية الأميركية، وهي نتيجة فريدة على ما يبدو أو أنها تنطوي على تناقضات. ونجد تفسير هذه المفارقة في الدور القوي والمؤثر لليهود الموالين لإسرائيل في قطاعات الاقتصاد الأميركي الإستراتيجية، والأحزاب السياسية، والكونغرس، والهيئة التنفيذية. والمرادف الأدق للإمبراطوريات الزائلة

(1) معونة مالية أميركية لإسرائيل: وقائع، أرقام وتأثيرات، تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، 2004.

هو وجود مستوطنين مؤثرين ذوي بشرة بيضاء في المستوطنات قادرين على ضمان دعم مالي وعلاقات تجارية خاصة من خلال صلاتهم بدول ما وراء البحار.

لقد قام المستعمرون الإسرائيليون بالاستثمار في الولايات المتحدة ووهبوا مليارات الدولارات لإسرائيل، محولين في بعض الحالات مجرى اعتمادات مالية مخصصة لتكون مستحقات اتحادية لعمّال منخفضي الأجر، وذلك بهدف شراء سندات في إسرائيل تُستخدم بدورها لتمويل مستوطنات استعمارية في الأراضي المحتلة. وفي حالات أخرى، قامت الدولة اليهودية بحماية اليهود الفارين من وجه العدالة في الولايات المتحدة، ولا سيّما أولئك الذين يمارسون ضروب الاحتيال المالي ويجنون ثروات طائلة مثل مارك ريتش، وحتى رجال العصابات والقنّلة. وتمّ تجاهل طلبات رسمية من حين لآخر موجهة من وزارة العدل تحديداً.

بدورها، بذلت الإمبراطورية المستعمرة جهداً خاصاً لإخفاء خضوعها لحليفها المفترض، وهو ليس سوى قوة مهيمنة في الواقع. ففي العام 1967، قُصفت يو إس إس ليرتي بالقنابل، وهي سفينة اتصالات واستطلاع أرسلت لمراقبة المحاربين في الحرب الإسرائيلية-العربية الثالثة، كما أمطرت بالقذائف من قِبَل الطائرات الإسرائيلية المقاتلة في المياه الدولية، وذلك لحوالي ساعة من الزمن تقريباً، قاتلة 34 بحاراً ومُصيبة 173 شخصاً بجراح من طاقم يبلغ مجموع أفرادها 297 جندياً. والرسائل الإسرائيلية التي تمّ اعتراض سبيلها من قبل هذه السفينة، والعلم الأميركي المرفوع عليها بشكل واضح، يظهران أن هذا العمل متعمّد وعدواني. وتصرفت واشنطن كأبي بلد من العالم

الثالث يواجه هجوماً مُربكاً من قِبَل البلد المهيمن عليه: أسكت ضباطها البحريين الذين كانوا شهوداً على الهجوم، وتلقّت تعويضاً واعتذاراً شكلياً بكل هدوء⁽¹⁾.

لم يكن هذا الحدث عملاً غير مسبوق في العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين الولايات المتحدة وأحد حلفائها فحسب، بل لا وجود أيضاً لأي حالة محفوظة في السجلات تشير إلى قيام بلد إمبريالي بالتغاضي عن هجوم تعرّض له من قِبَل حليف إقليمي⁽²⁾. وعلى نقيض ذلك، فقد تلت ظروف مماثلة ردود فعل دبلوماسية ومشاكسة. ولا يمكن شرح

كان رد فعل واشنطن على الهجوم الذي تعرّضت له ليبرتي كتصرف أي بلد من العالم الثالث يواجه هجوماً مُربكاً من قِبَل البلد المهيمن عليه.

هذا الشذوذ الواضح بأنه ضعف عسكري أو فشل دبلوماسي في أي حال من الأحوال: فالولايات المتحدة قوة عسكرية متفوّقة، كما أن دبلوماسيتها قادرون على ممارسة الضغوط وحتى على المشاغبة وتقديم توضيحات للحلفاء والأعداء عندما تكون الرغبة السياسية موجودة. ولكن اللوبي اليهودي-الأميركي، وأعضاء الكونغرس، ووسائل الإعلام، والأشخاص النافذين في وول ستريت الذين يتخذون لهم موقعاً استراتيجياً في النظام السياسي-الاقتصادي الأميركي ضمنوا

(1) قبل أربعين عاماً، بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2005، تقدّمت رابطة المحاربين القدامى على متن يو إس إس ليبرتي بتقرير رسمي مع وزارة الدفاع الأميركية يتناول جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات العسكرية الإسرائيلية ضد الجنود الأميركيين في 8 حزيران/يونيو من العام 1967.

(2) جيمس بامفورد، مجموعة أسرار: بنية وكالة الأمن القومي الفائقة السريّة، دابلداي، نيويورك، 2001.

تصرف الرئيس جونسون كتابع وديع. ولم يكن من الضروري ممارسة أي ضغوط مباشرة لأن الرئيس عرف قواعد اللعبة السياسية، كما وأن قيادة سياسية مهيمَن عليها تتصرف في الظاهر وفقاً لمعتقداتها الخاصة. إن الحد الأدنى هو التالي: العلاقات الإسرائيلية-الأميركية حصينة لدرجة أنه حتى وإن حصل هجوم عسكري غير مبرر فهو لن يؤثر فيها. وككل القوى المهيمَن عليها، هدّدت واشنطن شهود العيان في الأسطول البحري الأميركي بتعرضهم لمحاكمة عسكرية إن تكلموا بخلاف ما يُطلب منهم، في حين أنهم كانوا يدلّلون مهاجمهم في تل أبيب⁽¹⁾.

كما أننا نجد مثلاً آخر عن العلاقة غير المتماثلة في إحدى حالات التجسس الأكثر أهمية إبان الحرب الباردة، وكان اللاعبون فيها عميل إسرائيلي، هو جوناثان بولارد، والبتاغون. فطوال سنوات عدة، سرق بولارد ونسخ ملء أكياس من مستندات هي في غاية السرية تتناول المخابرات الأميركية، ومكافحة الجاسوسية، وخطط استراتيجية، وأسلحة عسكرية، وسلّمها محرّضيه الإسرائيليين. وكانت حالة التجسس الأكبر في التاريخ الحديث التي جرت ضد الولايات المتحدة من قِبَل حليف. وأدين بولارد وزوجته عام 1986، واعترضت الحكومة الأميركية بشكل سرّي لدى الحكومة الإسرائيلية. ومن جهة ثانية، نظّم الإسرائيليون عبر حلفائهم اليهود-الأميركيين جماعة ضغط للترويج لهم. وفي النهاية، شارك كل القادة

(1) جيمس إنس، هجوم على الليبرتي، راندوم هاوس، 1980. انظر أيضاً إلى بيانات رسمية لوارد بوسطن الإبن، نقيب، جاغ يو إس إن، 9 كانون الثاني/يناير 2004 والأدميرال توماس مورر، يو إس إن، 11 كانون الثاني/يناير 2003.

الإسرائيليين ذوي المراتب العليا وممارسو الضغوط اليهود-الأميركيون في حملة للصفح عن إسرائيل، ونجحوا في هذا المسعى تقريباً مع الرئيس كلينتون.

تظهر العلاقة غير المتكافئة بوضوح في حالة فارّ رئيسي من وجه العدالة، هو مارك ريتش الذي كان تاجراً ومدير عمليات مالية أدانته المحكمة الفدرالية الأميركية استناداً إلى فقرات اتهامية عدة تناول خداع الزبائن وسلبهم أموالهم عن طريق الاحتيال. ففرّ إلى سويسرا وحصل في ما بعد على جنسية وجواز سفر إسرائيليين، واستثمر مبالغ كبيرة من ثروته التي جناها من الكسب غير المشروع في الصناعات الإسرائيلية والجمعيات الخيرية. وبالرغم من فداحة جرمه، كان ريتش على صلة بقيادة سياسيين رفيعي المقام والنخبة الاقتصادية في إسرائيل. وفي العام 2000، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي وعدد كبير من الشخصيات اليهودية الموالية لإسرائيل، بمن فيهم زوجة ريتش السابقة، بإفناع كلينتون بالصفح عنه. وفي حين علت صيحة بسبب وجود صلة بين الصفح عن ريتش ومساهمة قدمتها زوجته السابقة للحزب الديمقراطي تحطت المئة ألف دولار، كان من الواضح أن العلاقة القائمة على الخضوع الأميركي للتأثير الإسرائيلي ونفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة هي أكثر أهمية. وتجدر الإشارة إلى أنه من الغريب وغير العادي قيام رئيس الولايات المتحدة بالتشاور مع حاكم أجنبي (كما تشاور كلينتون مع باراك) حول كيفية التعاطي مع محتال متهم. ولم يسبق أن تمّ الصفح عن فارّ مُدان لم تتمّ محاكمته ولم ينفذ به أي حكم بالسجن. لكن الولايات المتحدة تواجه منذ ذلك الحين صعوبة كبيرة في ضمان تسلّم أي نوع من المجرمين

من إسرائيل؛ حتى المواطنين العاديين المطلوبين لارتكاب جرائم قتل في الولايات المتحدة لا تتم إعادتهم للمحاكمة⁽¹⁾، بالرغم من التقارب المزعوم بين الدولتين. تُرى، ما هي المعاني الضمنية التي يمكن للقضاء الجنائي الأميركي استخلاصها من وجود مكان يحمي المجرمين اليهود- الأميركيين؟

ويتجلى نفوذ إسرائيل في رحلات الحج السنوية العديدة التي يقوم بها سياسيون أميركيون مؤثرون إلى إسرائيل للإعلان عن ولائهم للدولة الإسرائيلية، حتى أثناء الفترات التي تقوم فيها إسرائيل، وبشكل مركز، بقمع شعب محتل متمرد⁽²⁾. وبدلاً من تأنيب إسرائيل على عملها العدواني المتمثل بشنّ حرب ضد دولة أخرى وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وهو عمل مُدان على الصعيد العالمي، صفّق الحكام الأميركيون التابعون للإمبراطورية الإسرائيلية الصغيرة لقمعها الدموي للانتفاضتين الأولى والثانية، ولقيام الدولة اليهودية باجتياح لبنان عام 1982 - وهذا ما تكرر عام 2006 - وعارضوا أي وساطة دولية للحؤول دون مزيد من المجازر الإسرائيلية، مضحين إذ ذاك بالمصداقية الأميركية في الأمم المتحدة وبالرأي العام العالمي.

في عمليات التصويت في الأمم المتحدة، وحتى في مجلس الأمن، كانت واشنطن تكذب في خدمة إسرائيل المهيمنة عليها بالرغم من

(1) أليسون وير، "روسيا، إسرائيل وإغفالات وسائل الإعلام"، counterpunch.org، 7 شباط/فبراير 2005.

(2) تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، مساهمات لجنة العمل السياسي الموالية لإسرائيل للمرشحين لمناصب في الكونغرس عام 2002، حزيران/يونيو 2003.

الدليل القاطع الذي يتقدّم به الحلفاء الأوروبيون والذي يشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. وبالتضحية بمصداقيتها الدولية وتعمّد استعداد 150 دولة أخرى، وضعت واشنطن الانتقادات الموجهة للعنصرية الإسرائيلية في خانة مُعاداة السامية. ولكن هذا الأمر لا يشير إلى الحدّ الأقصى الذي بلغته واشنطن في خنوعها لإسرائيل.

ظهر المؤشر الرئيسي الأخير للخنوع الأمريكي في الأشهر التي سبقت وتلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. ففي 12 كانون الأول/ديسمبر 2001، علمت محطة فوكس نيوز التلفزيونية من مصادر المخابرات الأميركية والمحققين الفدراليين بأنه تمّ اعتقال 60 إسرائيلياً منذ 11/9 كانوا قد دخلوا في مسعى طويل الأمد للتجسس على مسؤولي الحكومة الأميركية. وكان العديد من أولئك المعتقلين عملاء ناشطين في القوات المسلحة أو جهاز المخابرات الإسرائيلية، وقد اعتقلوا وفقاً لقانون يو إس أي باتريوت المناهض للإرهاب. وأخفق العديد منهم، وهم مربطون بجهاز الكشف عن الكذب، في الإجابة عن الأسئلة التي تتناول نشاطات المراقبة في الولايات المتحدة والتي كانت موجهة ضد هذا البلد.

الأخطر من ذلك أن المحققين الفدراليين كانوا مُحقّين باعتقادهم أن العملاء الإسرائيليين يلجؤون مُسبقاً إلى جمع معلومات مخبرانية عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر دون أن يتشاطروها مع حليفهم واشنطن. وإن مستوى التورّط الإسرائيلي في 11 أيلول/سبتمبر هو سرّ يتّسم بالحدّر الشديد. فقد أخبر محقق فدرالي عالي الرتبة فوكس

نيوز بوجود "روابط". ولدى الطلب منه توفير بعض التفاصيل، رفض المحقق الفدرالي ذلك. "الدليل الذي يربط هؤلاء الإسرائيليين بهجمات 11/9 هو سرّي. لا يمكنني إطلاعكم على الدليل المتوافر. إنها معلومات سرّية"⁽¹⁾.

وحالة التجسس الإسرائيلية هذه هي خير مثال على النفوذ الذي تمارسه إسرائيل على واشنطن. وحتى في حالة الهجمات الأسوأ التي تعرّض لها البرّ الأميركي في تاريخ الولايات المتحدة، كانت واشنطن تتكتم على الدليل الذي يربط جواسيس إسرائيليين معروفين بدليل محتمل على جمعهم معلومات دون تشاطرها مع الولايات المتحدة. ومن الواضح أن هذا الدليل قد يطرح أسئلة حول الصلات والروابط بين النخب السياسية والاقتصادية، إضافة إلى إضعاف العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط. والأهم من ذلك أن من شأن هذا الأمر إثارة إدارة بوش على اللوبي اليهودي-الأميركي وشبكاته القوية الرسمية وغير الرسمية التي تطال تأثيراتها وسائل الإعلام، والشؤون المالية، والحكومة⁽²⁾.

لقد حصلت فوكس نيوز على عدد كبير من المستندات السريّة من المحققين الفدراليين الذين أحبطهم ربما قيام القادة السياسيين في

(1) انظر إلى 'كارل كاميرون يتحرّى' (الأجزاء 1 إلى 4) شبكة فوكس نيوز، 17 كانون الأول/ديسمبر 2001، متوافرة على الموقع <http://www.informationclearinghouse.info/article5133.htm>

(2) قارن هذا الأمر مع متابعة إدارة بوش والمطالبة الغاضبة بتنفيذ حكم الإعدام بحق زكريا موسوي بسبب معرفته المسبقة بأحداث 11/9 وإحجامه عن التحذير من حدوثها مسبقاً.

واشنطن بإخفاء الحقائق المرتبطة بالتجسس الإسرائيلي. وتُظهر هذه المستندات التي كشف عنها كارل كامرون أنه حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر، تمّ اعتقال أو احتجاز 140 إسرائيلياً آخر أثناء تحقيق سرّي تناول التجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة على نطاق واسع وعلى المدى البعيد. ولم تُورد أي مطبوعة أو وسيلة إعلام إلكترونية رئيسية أخرى تقارير عن هذه الاعتقالات، ولم يتناول الرئيس كذلك أو أي زعيم في الكونغرس المسعى الإسرائيلي المستمرّ للحصول على معلومات عسكرية ومخابراتية أميركية.

حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر، تمّ اعتقال أو احتجاز 140 إسرائيلياً آخر أثناء تحقيق سرّي تناول التجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة على نطاق واسع وعلى المدى البعيد.

وتورد المستندات السريّة تفاصيل "لمئات الحوادث التي وقعت في مدن وبلدات عبر البلاد" ادّعى المحققون أنّها قد تكون نشاطات تقوم بها مجموعة مخابراتية إسرائيلية منظمّة. واستهدف عملاء إسرائيليون قواعد عسكرية واقتحموها، بالإضافة إلى مقرّ إدارة مكافحة المخدّرات، ومكتب التحقيقات الفدرالي، ودائرة العائدات الداخلية (IRS)، ودائرة الهجرة ومنح الجنسية (INS)، ووكالة الحماية البيئية (EPA)، ودائرة المارشالات الأميركيين، وعشرات المؤسسات الحكومية، وحتى مكاتب سريّة ومقرّات خاصة لتطبيق القانون غير مُدرّجة على الجداول، كما استهدفوا عناصر المخابرات، وذلك وفقاً لمستندات فدرالية أوردتها محطة فوكس نيوز. وأشار مستند صادر عن مكتب محاسبة الحكومة (هو شعبة تحقيق تابعة للكونغرس الأميركي) إلى إسرائيل بأنّها "البلد أ"، قائلاً إن "حكومة البلد أ تقوم بعمليات

التجسس الأكثر عدوانية ضد الولايات المتحدة وأي حليف لها". وجاء في تقرير لمخابرات الدفاع أن إسرائيل تملك "شهيةً همة للمعلومات... فهي تكتسب تكنولوجيا عسكرية وصناعية بطريقة عدوانية، والولايات المتحدة هي من أولى أولوياتها".

وظهر تقرير كارل كامرون في موقع فوكس نيوز على الإنترنت بإيجاز في كانون الأول/ديسمبر 2001 (12 كانون الأول 2001) واختفى بعد ذلك - لم تكن هناك متابعة له - دون أي تنصّل أو تصحيح رسمي و/أو اعتذار، كما يحدث عادةً في حالات الخطأ. ولم تتطرق أي وسيلة إعلامية أخرى إلى هذا التقرير الهامّ حول التجسس. ومما لا شك فيه أن ذوي النفوذ الأقوياء الموالين لإسرائيل في وسائل الإعلام لعبوا دوراً في هذا السياق. والأكثر أهمية من "الضغط" المباشر هو تولّي الهيمنة الإسرائيلية مهمة "إقناع" أو "تهديد" المؤسسة الإعلامية والقادة السياسيين باتخاذ أقصى درجات الحذر من مغبة إيراد تقارير تتناول وضع إسرائيل يدها على معلومات استراتيجية.

وحين تتعرّض شبكة العملاء الإسرائيليين في بعض الأحيان للاعتقال والاستجواب والطرْد، لا تتمّ أبداً إدانة الدولة الإسرائيلية والوزراء المسؤولين علانية، كما أنه لا تكون هناك ردود فعل دبلوماسية رسمية سريعة كسحب السفير الأميركي بشكل رمزي ومؤقت. والأسلوب الموازي والأقرب إلى التصرف الأميركي إزاء الجواسيس الإسرائيليين هو رد فعل دول العالم الثالث الفقيرة والعاجزة حيال عمليات التجسس الأميركية. وفي تلك الحالة، يطلب الحكام المذعنون من السفير، وبهدوء، كبح جماح بعض العملاء الأكثر عدوانية.

أسئلة لا إجابات عنها: 11 أيلول/سبتمبر والإسرائيليون

إثر 11 أيلول/سبتمبر، سرت شائعات في الشرق العربي مفادها أن التفجير مؤامرة إسرائيلية لحث واشنطن على مهاجمة الأعداء العرب المسلمين. ولم تقدّم هذه الروايات ومؤلفوها أكثر من دليل ودافع ظرفيين، مفادها أن حملة بوش المناهضة للإرهاب ستوفر الغطاء الشرعي لقيام شارون بقمع الفلسطينيين في سياق مناهضة الإرهاب. ورفضت كل وسائل الإعلام والقادة السياسيون تماماً الروايات التي تورط إسرائيل.

أما وقد أظهر المحققون الفدراليون الأميركيون أن الإسرائيليين يمكن أن يكونوا قد علموا بالهجوم قبل حدوثه دون أن يشاظروا الأميركيين المعلومات المتوافرة لديهم، فهذا الأمر يطرح أسئلة إضافية تتعلق بالعلاقة القائمة بين الإرهابيين العرب والموساد الإسرائيلي. هل اخترق الإسرائيليون الجماعة أم جمعوا معلومات عنهم؟⁽¹⁾ قد توضح المعلومات السريّة أن هذه الأسئلة حيوية. ولكن هل تصبح المعلومات السريّة علنيّة يوماً ما؟ على الأرجح لا، والسبب وجيه وهو أنّها ستكشف عن مدى التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة من خلال العملاء السريين الإسرائيليين، والأهم من ذلك، من خلال جماعة الضغط القوية التابعة لها والقائمة ما وراء البحار، وحلفائها في

(1) ريتشارد رايد، المخادع السابق الذي سيصبح ناقل المتفجرات بالأحذية والذي أدين بمحاولة تفجير طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الأميركية فوق الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر 2001، تمكّن من دخول إسرائيل من خلال رحلة للعالم، وذلك بالرغم من خلفيته غير الاعتيادية. أخبار بي بي سي، 28 كانون الأول/ديسمبر 2001.

الحكومة والشؤون المالية. إن الافتقار إلى أي تصريح علني مرتبط باحتمال معرفة إسرائيل بـ 11/9 يشير إلى الطبيعة المترامية الأطراف، والكليّة الوجود، والعدوانية، لداعميها المقتدرين في الشتات⁽¹⁾. ونظراً للأهمية السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أولتها وسائل الإعلام لـ 11/9، والقوى الجارفة، والتمويل، والمؤسسات التي أنشئت لمعالجة مسألة الأمن القومي، من المدهش عدم ورود أي ذكر إضافي لشبكات التحسس الإسرائيلية العاملة في المواقع الأميركية الأكثر دقة والمناهضة للإرهاب.

لكن ذلك غير المدهش بتاتاً إن نحن فهمنا بطريقة صحيحة "العلاقة الفريدة" بين الإمبراطورية الأميركية وإسرائيل، التي هي قوة إقليمية.

مسائل نظرية

إن العلاقة بين الولايات المتحدة - وهي قوة إمبريالية- وإسرائيل، وهي قوة إقليمية، توفر لنا نموذجاً فريداً للعلاقات بين الدول. في هذه الحالة، تتقاضى القوة الإقليمية أتاوة (2,8 مليار دولار سنوياً على صورة مساهمات مباشرة من الكونغرس الأميركي)، إضافةً إلى ولوج الأسواق الأميركية بحريّة، وحماية اليهود الذين ارتكبوا جرائم ما وراء البحار من المقاضاة أو القيام بتسليمهم إلى

(1) انظر غوردن توماس ومارتن ديلون، روبرت ماكسويل، جاسوس إسرائيل المستفوق: حياة ومقتل شخص قوي النفوذ في الإعلام، (كارول وغراف، نيويورك، 2002) لمناقشة معمّقة حول الروابط الإعلامية القوية القائمة مع إسرائيل.

الولايات المتحدة، بينما تتورط إسرائيل في أعمال تجسس تغلغلية وفي تبييض الأموال. وفي يوم الجمعة من يوم 23 حزيران/يونيو 2000، أوردت هـآرتس تقريراً جاء فيه أن دام الموقع المهيمن لإسرائيل أثناء الرئاسات الديمقراطية والجمهورية حوالى نصف قرن. وبكلمات أخرى، هي علاقة تاريخية بنوية. إسرائيل هي أحد الملاذات الرائدة في العالم لتبييض الأموال الدولية غير القانونية.

علاوة على ذلك، وضعت إسرائيل في المنتديات الدولية حدوداً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ودام الموقع المهيمن لإسرائيل أثناء الرئاسات الديمقراطية والجمهورية حوالى نصف قرن. وبكلمات أخرى، هي علاقة تاريخية بنوية غير قائمة على الشخصيات أو على سياسة خاصة عابرة. وتنبثق فرضيات عديدة لدى تفحص هذه العلاقة الفريدة. وتنشأ الأولى من واقع أن الدولة الإسرائيلية بمحدودها الجغرافية تملك قدرة محدودة على الإقناع، أو التأثير الاقتصادي، أو السلطة العسكرية مقارنةً مع القوى الكبرى (أوروبا والولايات المتحدة). فقوة إسرائيل مرتكزة على قوة الشتات، وهي الشبكات اليهودية المقتدرة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وذات التنظيم العالي التي تلج بشكل مباشر وغير مباشر مراكز النفوذ والدعاية في أقوى بلد إمبريالي في العالم. ويتمّ تقاضي الأتاوة من خلال قدرة هؤلاء "الاستعماريين الداخليين" على التأثير، والذين ينشطون على مستوى صانعي الرأي في وسائل الإعلام ومن خلال الكونغرس والرئاسة. إن نحو 60 في المئة من التمويل الذي يحصل عليه الحزب الديمقراطي و35 في المئة من تمويل الحزب الجمهوري مصدره اليهود الموالون لإسرائيل.

وفي مقابل كل دولار تنفقه الشبكات اليهودية للتأثير في نتائج الاقتراع، تحصل الدولة الإسرائيلية على 50 دولاراً كمعونة لتمويل عملية بناء وتسليح المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتمم هذه المستوطنات ببرك للسباحة، وحدائق رومانية، وخدمات فيليينيات.

إن نحو 60 في المئة من التمويل الذي يحصل عليه الحزب الديمقراطي و35 في المئة من تمويل الحزب الجمهوري مصدره اليهود الموالون لإسرائيل.

من خلال الشبكات القائمة عبر البحار، يمكن للدولة الإسرائيلية التدخل مباشرةً لوضع مقاييس المعونة الخارجية الأميركية المخصصة للشرق الأوسط. وتلعب هذه الشبكات دوراً رئيسياً في تحديد شكل النقاش الداخلي الذي يتناول السياسة الأميركية حيال إسرائيل. وتناقلت وسائل الإعلام وكررت الدعاية التي تربط القمع الإسرائيلي للفلسطينيين برد فعل مبرر أخلاقياً على ضحايا الهولوكوست (الإبادة الجماعية التي تعرّض لها اليهود إبان الحرب العالمية الثانية). وقد حُرّف اقتراح الرئيس الإيراني أحمدني نجاد القائل إنه يمكن التعويض بشكل أفضل على ضحايا الهولوكوست بإعطائهم أرضاً في أوروبا أو في البلدان التي ضحّت بهم، وتم تناقله بعد ذلك لنشر مفهوم متطرّف يقول إن إيران معادية للسامية. ومن هرم الشبكة وحتى قاعات اجتماعات المحامين وغرف انتظار الأطباء، يهاجم داعمو الشبكة الموالون لإسرائيل بعدوانية كل منتقد، معتبرين إياهم معادياً للسامية. ومن خلال التهويل المحلي والتدخل الماكر في المهّن، يدافع المتحمّسون عن سياسة إسرائيل وقادتها، ويتبرّعون بالأموال، وينظّمون المقتربين، ويسعون لشغل مناصب في

الكونغرس أو في الإدارة الأميركية. ومضى بلغوا هذه المناصب، ينحازون إلى متطلبات السياسة الإسرائيلية. إن ظاهرة المغتربين ما وراء البحار الذين يحاولون التأثير في قوة إمبريالية ليست ظاهرة يهودية بشكل حصري. فالمغتربون الكوبيون في ميامي يؤثرون إلى حد كبير في الحزبين الرئيسيين. ولكن هذه الصلة لم تؤد في أي حالة أخرى، باستثناء الحالة الإسرائيلية، إلى قيام علاقة مهيمنة ثابتة: إمبراطورية تستعمرها قوة إقليمية، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة بدفع الأتاوة لإسرائيل كونها خاضعة للمبادئ الإيديولوجية لاستعماريتها ما وراء البحار، وإطلاق حروب عدوانية لصالحها.

تُطرح أسئلة عديدة دون الحصول على إجابات عنها فيما تسعى الإمبراطورية إلى نشر قواها العسكرية بعدوانية، وتضييق الأصوات الداخلية المعبرة عن القمع شروط النقاش العام.

بامتداد تأثير الاستعماريين ليطال الأوساط السياسية والفكرية في الولايات المتحدة، يشعر هؤلاء بثقة أكبر لدى التأكيد على تفوق إسرائيل في هذين المجالين، ولا سيما في ما يتعلق بالإكراه السياسي والحرب. وهم يتباهون بوقاحة بالنظام الأمني الإسرائيلي المتفوق وبأساليب الاستجواب التي تشمل تقنيات التعذيب، ويطالبون الولايات المتحدة باتباع برنامج إسرائيل الحربي في الشرق الأوسط. وتُعتمد في إسرائيل الإساءة الجسدية والعقلية إلى السجناء قيد الاستجواب، وهذا الأسلوب معترف به من قِبَل الدولة ويلقى تأييداً شعبياً واسعاً⁽¹⁾.

(1) فرانكل، غلن، "تكتيكات السجن مُعضلة إسرائيل منذ زمن طويل"، واشنطن بوست، 16 حزيران/يونيو 2004، صفحة 01أ.

حتى أن سيمور هرش حثّ الأف بي آي ووكلات المخابرات في الولايات المتحدة على اتباع تكتيكات المخابرات الإسرائيلية واستغلال أفراد عائلات المشتبه بقيامهم بأعمال إرهابية، أو التهديد باستغلالهم⁽¹⁾. (انظر إلى الفصل الرابع للمزيد من المعلومات عن انحياز هرش الموالي لإسرائيل). واقتدت الولايات المتحدة بإسرائيل من خلال سجن زوجات وبنات البعثيين العراقيين المطلوبين. وأوصى ريتشارد بيرل، وهو الشخص المؤثر إلى حدّ كبير آنذاك في وزارة الدفاع تحت قيادة رامسفيلد، بالتكتيكات الإسرائيلية القائمة على مهاجمة الأعداء بالقنابل. "عام 1981، واجه الإسرائيليون خياراً طارئاً: هل يُفترض بهم السماح لصدام حسين بالاحتفاظ بمفاعل نووي قام الفرنسيون ببنائه، أم تدميره؟ وقرّر الإسرائيليون توجيه ضربة وقائيّة. كل ما نعرفه [حرفياً] عن قوات صدام حسين [حرفياً]، كان خيار الرئيس بوش مماثلاً: القيام بعمل وقائي أم الانتظار، ربما بعد فوات الأوان"⁽²⁾.

ودعا استعماري شهير آخر، هو السيناتور جوزف ليبرمان، الولايات المتحدة لقصف سوريا والعراق وإيران على الفور بعد 11/9، مردّداً بذلك نصيحة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للرئيس بوش. وأيد ألن درشوفيتش علانيّة، وهو أستاذ في القانون من خريجي هارفرد، اعتماد التعذيب والتشريع القمعي في الولايات المتحدة وفقاً للنموذج الإسرائيلي في الاعتقال اللا محدود للفلسطينيين⁽³⁾.

(1) مقابلة أجريت على الإذاعة الوطنية العامة، تشرين الأول/أكتوبر 2004.

(2) نيويورك تايمز، 28 كانون الأول/ديسمبر 2001، صفحة 19.

(3) أخبار سي بي أس، 20 أيلول/سبتمبر 2002.

لقد أخضع الاستعماريون السياسة الأميركية لمتطلبات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك بمعزل عن الظروف الخاصة للولايات المتحدة وانعكاسات القرارات المتطرفة عليها والتي تدفعها سياسات إسرائيل الاستعمارية لاتخاذها. وبالإضافة إلى كونهم ممثلين للنفوذ الاستعماري الإسرائيلي في الولايات المتحدة، حاولوا أيضاً تطبيق الإجراءات الأمنية - التعذيب أثناء الاستجواب - وابتوا مؤيدي ملحاحين لحرب معمة في الشرق الأوسط. ونجح الاستعماريون بالتأثير في الحكومة الأميركية لإعاقة أي مبادرات أوروبية للقيام بوساطات دولية، إضافة إلى إعاقة تنفيذ خطة ميتشل برعاية أميركية، بهدف تأييد وجود مراقبي سلام في الأراضي المحتلة. وباختصار، وبالرغم من انتقادها المحدود والعرضي للتجاوزات الإسرائيلية، لم تكن الولايات المتحدة مؤيداً لإسرائيل بلا قيد أو شرط، ولكنها كانت كذلك في ما يتعلق بالقمع الدموي المطول واحتلال الأراضي الفلسطينية، سيما وأن واشنطن تسعى مع أطراف دوليين آخرين إلى ضمان أمن هذه الأراضي. والهيمنة الإسرائيلية على الولايات المتحدة من خلال استعماريها توفر لها سلاحاً قوياً لتحديد حلفاء الولايات المتحدة في السناتو، والزبائن الذين يشترون النفط العربي، والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحتى شعبها في بعض قضايا الشرق الأوسط.

الأمر الأكثر خطورة هو الشك غير المنطقي بالآخرين الذي اكتسبته الولايات المتحدة من السياسة الإسرائيلية المتبعة من قبل الاستعماريين الإسرائيليين. فكل العرب مشتبه بهم كما عبرت عن ذلك الصيحة التي علت في الكونغرس بتحريض صهيوني، وذلك

بسبب قيام شركة في أبو ظبي بشراء مرافئ أميركية. كذلك، يُفترض تهديد الأعداء الشرق أوسطيين بالقصف هذا إن لم يتمّ اللجوء إلى قصفهم بالفعل. ويُفترض بالمحاكم العسكرية السريّة والأحكام القضائية المعجّلة معاقبة الإرهابيين المشتبه بهم. هذا، وإن وسائل الإعلام مُعدّة خصيصاً لتنشيط متلازمة الذهان الارتياحي الإسرائيلي: تضخيم كل تهديد، تمجيد العزم الإسرائيلي وفعاليّته ضد "الإرهابيين" العرب. وكان قد أدّى الأسلوب السياسي المرتكز على الشك والارتياح إلى قيام إسرائيل بشنّ هجمات على بلدان عربية في الشرق الأوسط، والتجنّس على الولايات المتحدة، وشراء مكوّنات نووية من الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، والقيام بعنف متواصل ضد الفلسطينيين واللبنانيين. والتمثّل الأميركي بالأسلوب الإسرائيلي المرتكز على الشك المفرط لا يؤدّي إلى عواقب وخيمة وخطرة على الشرق الأوسط فحسب، بل على بقية العالم أيضاً وعلى الحرّية الديمقراطية في الولايات المتحدة.

وما ينسأه الاستعماريون المثقفون ووكلاء إسرائيليين آخرون للدعاية والإعلان هو الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هي كارثة كئيبة:

ما ينسأه الاستعماريون المثقفون ووكلاء إسرائيليين آخرون للدعاية والإعلان هو الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هي كارثة كئيبة.

هو جمت محطات الحافلات ومراكز التسوّق العامة وفنادق الدرجة الأولى ومطاعم البيتزا في إسرائيل، إضافة إلى كافة الحدود البريّة الإسرائيلية، وقتل وأصيب مئات المدنيين الإسرائيليين.

وفرّ كذلك عشرات الآلاف من الإسرائيليين المثقّفين من البلد بسبب انعدام الأمن، وبالتحديد، مجاورة العنف، وهو أمر ليس باستطاعة الشين بت أو الجيش أو المستوطنين تجنّبه. وما زاد من شعور عدد قليل من المفكرين الإسرائيليين بالمرارة بصفة خاصة هي التكليف الباهظة لحركة الاستيطان⁽¹⁾.

يُصبر الاستعماريون على إنتاج ظروف مؤاتية للقمع الداخلي والحرب الخارجية، متعامين عن حالات الفشل الأمني في إسرائيل. ونظراً لدورهم الفكري في وسائل الإعلام، وبروزهم في المقالات الافتتاحية وصفحات الرأي في الصحف الأكثر تمتعاً بمكانة رفيعة، تتخطّى رسالة الاستعماريين أعدادهم المحدودة والنوعية المتوسطة لفكرهم. ويمكن للمركز والمال التعويض عمّا يعانون منه من أمراض سيكولوجية وسياسية، إضافةً إلى تجاوز أي تأنيب للضمير حول ازدواجية الولاء.

من يمولّ دولة إسرائيل

إن معرفة هويّة من يقوم بتمويل دولة إسرائيل هي مسألة أساسية لأن إسرائيل كما نعرفها اليوم دولة غير قابلة للحياة دون دعم خارجي ضخم. وكما جاء في البيان الافتتاحي لدى العرض للموجز المعدّل لدائرة الأبحاث في الكونغرس في تموز/يوليو 2004 بعنوان إسرائيل: المساعدة الخارجية الأميركية: "إسرائيل غير مكتفية ذاتياً على الصعيد الاقتصادي وتعتمد على المساعدة الخارجية

(1) جدعون ليفي، "التعويض على المستوطنين لأي سبب؟" هاآرتس، 15 حزيران/يونيو 2004.

إسرائيل غير مكتفية ذاتياً على الصعيد الاقتصادي وتعتمد على المساعدة الخارجية والاستدانة للحفاظ على اقتصادها. وبالرغم مما قد يبدو أنه عقبة لا يمكن تذليلها ليس فقط أمام ازدهار إسرائيل بل أيضاً أمام استمرارها، فقد أبلى هذا

البلد بالرغم من ذلك بلاءً حسناً. فیتَمّ جمع مليارات الدولارات من مجموعة متنوعة من المؤسسات اليهودية وغير اليهودية لمساندة آلة الحرب الإسرائيلية وسياسة المعونات المالية السخية المخصصة لليهود، وذلك لتشجيعهم على الاستيطان في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل؛ وهي كافية لوضع البلد في المرتبة الثامنة والعشرين في العالم لجهة تمتع المواطنين اليهود في إسرائيل بالمعايير الأعلى للحياة⁽²⁾.

بدون المعونة الخارجية، يتطلّب الاقتصاد الإسرائيلي إدخال تخفيضات حادة على معايير الحياة وظروف العمل، مما يؤدي إلى هروب محتمل لمعظم المهنيين الإسرائيليين، ورجال الأعمال، والمهاجرين الجدد إلى ما وراء البحار. وفي هذه الحالة، تخفّض الميزانية العسكرية الإسرائيلية وتصبح إسرائيل مضطّرة للحدّ من تدخلاتها العسكرية في الشرق العربي والأراضي المحتلة. وستكفّ إسرائيل عن كونها دولة تتكل في جمع مداخيلها على المعونات المالية الخارجية، وتكون مضطّرة للشروع في نشاط إنتاجي،

(1) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس بعنوان "إسرائيل: المساعدة الأميركية الخارجية" بقلم كلايد آر. مارك، تمّ تحديثه في 12 تموز/يوليو 2004. رمز التسلسل IB86055.

(2) انظر إلى الدخل الفردي الإجمالي للعام 2005 وفقاً لمؤشرات التطور الصادرة عن البنك الدولي، في الموقع <http://www.finfofacts.com/biz10>، <http://www.globalworldincomepercapita.htm>.

كالعودة إلى الزراعة، والصناعة، والخدمات مع استثناء استغلال الخدمات الآسيويات اللواتي يتقاضين أجوراً منخفضة، والعاملين في ميدان الزراعة المستوردين من أوروبا الشرقية، وعمّال البناء الفلسطينيين.

وما زالت أوروبا تمنح امتيازات للصادرات الإسرائيلية⁽¹⁾ والخدمات المالية، وذلك بالرغم من الهجمات العلنية والمآكرة التي يقوم بها قادة الحزبين الإسرائيليين. ووضعت المنظمات اليهودية البارزة المرتبطة بأحزاب رئيسية في فرنسا وإنكلترا حداً لأي مساع لاستخدام الورقة التجارية بهدف الضغط على إسرائيل للموافقة على وساطة الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. ومن جهة ثانية، فإن العلاقات الأوروبية التجارية والمالية مع إسرائيل ليست الدعامة الأساسية لآلة الحرب الإسرائيلية. فالسند الأساسي لدعم مالي طويل الأمد وعلى نطاق واسع موجود في المؤسسات العامة والخاصة في الولايات المتحدة.

(1) إن مسعى الاتحاد الأوروبي لتخفيض نسبة الواردات الإسرائيلية المعفية من الرسوم والتي تُنتجها الأراضي المحتلة بدأ عازماً لدى اتخاذ قرار بفرض رسوم على المنتجات التي كُتبت عليها مثلاً "صنع في أرييل، إسرائيل" لا تلك التي كُتبت عليها "صنع في تل أبيب، إسرائيل". "يبدو الأمر وكأنه إنقاذ لماء وجه إسرائيل من خلال استخدام كلمة 'إسرائيل' لتحديد موقع المستوطنات، ولكنها تسمح للاتحاد الأوروبي بإضفاء أهمية على الأمر من خلال فرض تعريفات جمركية على السلع التي يتم إنتاجها ما وراء الخط الأزرق العائد إلى ما قبل العام 1967"، جاء في مقال لرويتز نُشر بتاريخ 5 آب/أغسطس 2004 وهو بعنوان "الاتحاد الأوروبي، إسرائيل عازمة على نزاع تجاري حول المستوطنات". ومع ذلك، قد تكون رويتز قد أشارت بدلالة أكبر إلى أن هذا القرار أدى إلى اعتبار الاتحاد الأوروبي الأراضي المتنازعة قائمة في إسرائيل.

في الولايات المتحدة، هناك أربعة مصادر أساسية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي المنتج على الصعيد المالي والإيديولوجي والسياسي:

1. مساهمون يهود أثرياء ومنظمات لجمع الأموال.
2. الحكومة الأمريكية - الكونغرس والرئاسة على حدٍ سواء.
3. وسائل الإعلام، ولا سيّما نيويورك تايمز، وهوليوود، وشبكات التلفزة الرئيسية.
4. رؤساء نقابات العمّال وصناديق معاشات التقاعد.

هناك تداخل جوهري في هذه

الهيئات المؤسساتية الأربع. فعلى سبيل المثال، يعمل مؤيدو اليهود في اللوبي الإسرائيلي مع قادة الكونغرس، وبشكل وثيق، لضمان معونة عسكرية واقتصادية أميركية طويلة المدى وعلى

ينشأ التأثير اليهودي من واقع أنهم يعملون بشكل جماعي: هم منظمون وناشطون ويركزون على قضية واحدة؛ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

نطاق واسع لإسرائيل. إن معظم وسائل الإعلام وعدداً قليلاً من نقابات العمّال متأثرة بأولئك الذين يؤيدون آلة الحرب الإسرائيلية بلا قيد أو شرط. واليهود الموالون لإسرائيل ممثلون بشكل غير متناسب في القطاعات المالية، والسياسية، والمهنية، والأكاديمية، وقطاعات العقارات، والتأمين، والإعلام، في الاقتصاد الأميركي. وفيما يشكّل اليهود أقلية في كل من هذه الفئات، ينشأ نفوذهم وتأثيرهم غير المتناسب من واقع أنهم يعملون بشكل جماعي: هم منظمون، وناشطون، ويركزون على قضية واحدة؛ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة، ضمان دعم واشنطن الكبير

والمستمر وغير المشروط على الأصعدة العسكرية، والسياسية، والمالية. ويعملون انطلاقاً من مواقعهم الاستراتيجية في هيكلية النفوذ هذه ويكون باستطاعتهم التأثير في السياسة ومراقبة الآراء، وأي معلقين منشقين، وعدم السماح لهم بالظهور بجرية في وسائل الاتصال والنظام السياسي.

في الوسط السياسي، قام السياسيون الموالون لإسرائيل والمنظمات اليهودية المقتدرة بضم قواهم⁽¹⁾ إلى القادة المسيحيين الأقوياء، الأصوليين، والمنتسبين إلى اليمين المتطرف، إضافة إلى المتمتعين منهم بشعبية كبيرة، وموالين لإسرائيل والذين تقوم روابط بينهم وبين القطاعين العسكري والصناعي، كوزير الدفاع رامسفيلد ونائب الرئيس تشيني. وقد عزز دعم إسرائيل غير المشروط لواشنطن إبان الحرب الباردة والحملة العسكرية المناهضة للإرهاب اللاحقة الروابط بين القادة السياسيين اليمينيين

(1) إيلسي كينتش، "مجموعة تجمع الملايين لإطلاق لجنة AIPAC مسيحية للعمل السياسي"، فورورود، 21 حزيران/يونيو 2002. يكتب كينتش: فيما يتواجد عدد قليل من المجموعات المسيحية الموالية لإسرائيل في مختلف أنحاء البلاد، يعتقد ريد وإكشتاين بأن علاقتهما والميزانية السنوية للرابطة الدولية البالغة 30 مليون دولار ستعززان تأييدهم للدولة اليهودية. "كانت على الدوام علاقة غير رسمية"، قال ريد عن صلات اليمين المسيحي بإسرائيل. وأضاف ريد أن منظمات كالاتلاف المسيحي كانت قد اتخذت على الدوام مواقف موالية لإسرائيل، ولكن هذه المسألة "كانت دائماً أحد مواضيع النقاش الـ 25". وما تناضل من أجله إسرائيل يناضل من أجله أيضاً المزيغ الموالي لإسرائيل، قال إكشتاين، وهي القدرة على تعبئة الكنائس الـ 100,000 الملحقه بالمجموعات و250,000 مانح للتأثير بواشنطن في الأوقات الحاسمة.

الأميركيين، والسياسيين الموالين لإسرائيل، وقادة المنظمات اليهودية الرائدة. وتتوافق سياسات واشنطن القائمة على الإمبريالية الجديدة بشكل ممتاز مع غزو شارون - أولمرت للأراضي المحتلة وتدميرها.

إن المنظمات اليهودية المنظمة والثرية، وممثلي الشعب الطبيعيين في الكونغرس، والمنظمات الأصولية اليمينية، ليسوا الداعمين الماليين الوحيدين لإسرائيل. فقد دأب دافعوا الضرائب الأميركيون على تمويل آلة الحرب الإسرائيلية بأكثر من ثلاثة مليارات دولار في العام على صورة مساعدة مباشرة لأكثر من 35 عاماً (بفوق مجموعها الآن 100 مليار دولار وهي مستمرة بالازدياد).

دعم الحكومة الأميركية لإسرائيل

يؤدي الدعم اليهودي لإسرائيل انطلاقاً من القطاعات المذكورة أعلاه في المجتمع الأميركي إلى قيام الحكومة الأميركية بدعم إسرائيل بأطراد من خلال تقديم المعونات لإسرائيل بإسراف. وكما يذكر الموجز الصادر عن سي آر أس، "تحظى إسرائيل بمعاملة مؤاتية وبفوائد خاصة وفقاً لبرامج المساعدة الأميركية التي قد لا تكون متاحة لبلدان أخرى". ويتوسّع الموجز الصادر عن سي آر أس في عرضه لهذه الفوائد مُدرجاً إياها في الخانات التالية: تمويل على صورة تدفق نقدي، تحويل نقدي وفقاً لأسلوب إي أس أف، تعويضات وفقاً لأسلوب أف أم أف، تحويلات سابقة لأوانها، إستنفاد وفقاً لأسلوب أف أم أف، تدابير تمويلية فريدة وفقاً لأسلوب أف أم أف، اعتماد أسلوب أف أم أف لأعمال البحث والتطوير، اعتماد أسلوب أف أم أف لعمليات الشراء داخل البلد.

وبعد جمعها بالموجز الصادر عن سي آر أس عام 2004⁽¹⁾، توفر البيانات المدرجة أدناه فكرة عامّة عن مدى المعونة الأميركية وميزاتها الخاصة:

- حصلت إسرائيل على أكثر من 90 مليار دولار كمعونة أميركية حتى العام 2003، منها 75 مليار على صورة هبات (أي غير قابلة للرد)، و15 مليار دولار على صورة قروض.
- منذ العام 1985، وفّرت الولايات المتحدة لإسرائيل ثلاثة مليارات دولار سنوياً على صورة هبات.
- بلغت المساعدة المقدّمة لإعادة استيطان المهاجرين السوفيات والإثيوبيين ذروتها عام 1992؛ 80 مليون دولار، ولكن الإعانات المالية ما تزال مستمرة إذ بلغت 60 مليون دولار عام 2003، و50 مليون دولار عام 2004، والمبلغ ذاته عام 2005.
- في العام 1990، طلبت إسرائيل مبلغ 10 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض، مما يمكّنها من الاقتراض من المؤسسات التجارية الأميركية التي تكون قروضها مضمونة إذا ما تخلّفت الحكومة الإسرائيلية عن تسديدها. وفي العام 2004، أضيفت 9 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض إلى بي. إل. 1088-11. (ملاحظة: ضمانات القروض هي نطاق الدعم المالي لإسرائيل الذي توفّر فيه الحكومة الأميركية تعبيراً عن استيائها من النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. فقد حُذِف من ضمانات القروض الممنوحة للفترة الممتدة بين عامي 1993 و1996 والبالغة

(1) في الأعلى، هامش 26.

10 مليارات دولار مبلغ 774 مليون دولار جزاءً لتوسيع رقعة الاستيطان⁽¹⁾. لكن لا أهمية لهذا الإجراء: فإسرائيل تسحب قروضاً بقيمة 6.6 مليار دولار فقط من أصل 10 مليارات دولار، مما يُبطل تأثير قيمة الجزاء المزعوم.

● أصبحت كل المعونة الاقتصادية تحويلات نقدية على صورة هبات عام 1981، واعتمدت الطريقة نفسها عام 1985 للمعونات العسكرية.

وُستخدَم ما دُعيت تقنيات لبلوغ الدرجة الفضلى لزيادة المدى الحالي للتمويل، وعلى سبيل المثال:

● قروض يتم التخلي عن ضرورة ردّها (أو تعهد بتوفير مساعدة اقتصادية لإسرائيل مساوية لقيمة قروض سابقة تدين بها إسرائيل للولايات المتحدة). فمنذ العام 1974 وحتى العام 2003، حصلت إسرائيل على أكثر من 45 مليار دولار على صورة قروض تمّ التنازل عنها.

● منذ العام 1982، تدفع الولايات المتحدة لإسرائيل أموالاً وفقاً لأسلوب إي أس أف دفعةً واحدة في وقت مبكر من السنة المالية، وذلك بدلاً من دفعها على أربعة أقساط فضلية كما جرت العادة مع بلدان أخرى. "تدفع الولايات المتحدة فوائد إضافية على المال التي تُقرضه لتسديد الدفعات مرة واحدة.

(1) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس والذي أعدّه كلايد آر. مارك أشار إلى أنه "لا يمكن لإسرائيل استخدام أي معونة أميركية في الأراضي المحتلة لأن الولايات المتحدة لا تريد الظهور بمظهر [حرفياً] المؤيد لقيام إسرائيل بضمّ الأراضي دون مفاوضات".

ويقدّر مسؤولو تقديم المساعدات الاقتصادية للمناطق المصابة بالركود AID بأن الأمر يكلف الولايات المتحدة ما بين 50 و60 مليون دولار في العام لاقتراض أموال بهدف تسديد دفعات مرة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تدفع الولايات المتحدة لإسرائيل فوائد على الاعتمادات المالية الممنوحة تبعاً لأسلوب إي أس أف والمستثمرة على صورة سندات خزينة أميركية، وذلك وفقاً لمسؤولي AID. وجاء في أحد التقارير أن إسرائيل كسبت في العام 1991 نحو 86 مليون دولار من الفائدة المستحقة على سندات الخزينة الأميركية⁽¹⁾. واستمرت هذه الممارسة في السنوات اللاحقة.

إضافةً إلى ذلك، دعمت الولايات المتحدة تطوير الصناعة العسكرية الدفاعية الإسرائيلية من ضمن أمور أخرى، وذلك من خلال:

- 625 مليون دولار لتطوير ونشر صواريخ أروو المضادة للصواريخ.
- 1.8 مليار دولار لتطوير طائرة ليفي. "في 20 آب/أغسطس من العام 1987، إقترعت الحكومة الإسرائيلية لصالح إلغاء مشروع ليفي، ولكنها طلبت من الولايات المتحدة مبلغ 450 مليون دولار لدفعه بدلاً للعقود المُلغاة. ووافقت وزارة الخارجية على رفع مؤشر أم أف من 300 إلى 400 مليون دولار لرفع المبلغ المخصّص لإسرائيل ودفع نفقات إلغاء مشروع ليفي"⁽²⁾.

(1) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس، في الأعلى، هامش 26.

(2) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس، في الأعلى، هامش 26، ص 9.

- مساعدة عسكرية أميركية لمشتريات عسكرية لإسرائيل (26.3%). هذا يعني أنه كان بالإمكان إنفاق 568 مليون دولار من المعونة العسكرية في إسرائيل عام 2004. (معظم المعونة العسكرية الأميركية مخصصة لشراء أسلحة أميركية). يأتي مزيد من الدعم على صورة ضمانات تقدمها الحكومة الأميركية لتمكين إسرائيل من الحصول على النفط وفقاً لمذكرة الاتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة التي عُقدت في 1 أيلول/سبتمبر 1975. ووفقاً لإد فويامي، وهو كاتب في الأوبزرفرر اللندنية:

كان يجري تجديد المذكرة كل خمس سنوات بهدوء، وتُرقق هذه الخطوة بتشريع خاص تقوم الولايات المتحدة بموجبه بمدّ إسرائيل باحتياطيّ استراتيجي من النفط حتى وإن أدى ذلك إلى عدم كفاية محلية من هذه المادة - بتكلفة ثلاثة مليارات دولار (1.9 مليار استرليني) عام 2002 يسدّها دافعو الضرائب الأميركيون⁽¹⁾.

يبدو أن كل تطوير رئيسي داخل إسرائيل، أو تطوير تستهله هذه الدولة، يؤدي إلى نشوء تكاليف خاصة يُطلب من الولايات المتحدة تسديدها، سواء كانت مرتبطة بدعم عودة السوفيات والأثيوبيين اليهود إلى إسرائيل، أو بانسحاب من الأراضي المحتلة. وفي العام 2005، تقدّمت إسرائيل بطلب معونة أميركية لتغطية تكلفة انسحابها من غزة وتراوحت ما بين 2 و3 مليارات دولار،

(1) إد فويامي، "إسرائيل تُنشد خط أنابيب للنفط العراقي"، الأوبزرفرر، 23 نيسان/أبريل 2003. انظر أيضاً إلى هامش 7، في الأعلى.

ولكنها سحبت ذلك الطلب ما إن ضربت الأعاصير شواطئ الخليج الأميركي⁽¹⁾. ومن جهة ثانية، وبتسليم أولمرت رئاسة الوزراء، فاقت التكاليف المفترضة لخطة الانسحاب ككل (التي كانت أحادية الجانب بالرغم من طلب الحكومة الأميركية بوجود التفاوض حول هذا الأمر) هذا المبلغ بكثير، وكان الأمر دلالة على "عزمه المستقبلي على طلب المساعدة المالية الدولية لتسديد تكلفة الخطة التي قدّر علماء الاقتصاد الإسرائيليون بأنها تتراوح ما بين 10 و25 مليار دولار"⁽²⁾.

السندات الإسرائيلية

على امتداد فترة قيامها طيلة خمسين عاماً، جمعت السندات الإسرائيلية حوالي 22 مليار دولار لدولة إسرائيل. ويدّعي جدعون برات، المدير التنفيذي الأول للسندات الإسرائيلية، أن السندات مولّت أكثر من 50% من تطور إسرائيل⁽³⁾، علماً أن هذه النسبة قابلة للنقاش بوضوح بالنظر إلى معدّل الهبات، التي تقدّمها الحكومة الأميركية والمذكورة أعلاه، وغيرها.

ووفقاً لمؤسسة التطوير التي تُصدر نشرات عن إسرائيل، تُستخدم السندات لثمانين فئات من مشاريع التطوير تطلّ البنية التحتية، كبناء المرافق، وشبكات الطاقة، والنقل، والاتصالات... إلخ.

(1) أوري نير، "يبدأ أولمرت بوضع خطة أحادية الجانب"، فورورد، 19 أيار/مايو 2006.

(2) المرجع نفسه.

(3) آفي ماكليس، "بتحقيق السندات تطوراً بنسبة 50 في المئة، هل يجبو دورها الحاسم مرة أخرى؟"، جويش نيوز ويكلي، 16 حزيران/يونيو 2000.

ولكن، كما أشار راسل موخير:

ولكن ما لا تذكره النشرات هو أن مشاريع التطوير هذه تشمل أيضاً المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وتحوّل إيرادات أخرى للسندات من حساب التطوير التابع للحكومة الإسرائيلية إلى ميزانيتها العادية ليتم إنفاقها على القوات المسلحة، وأجهزة المخابرات، ووكالات أخرى، وفقاً للموجز الإحصائي الذي تنشره الحكومة الإسرائيلية كل عام⁽¹⁾.

قد يكون أعضاء نقابات العمال الذين ينتمون إلى عامة الناس تفاجأوا لدى علمهم بأن صناديق معاشات التقاعد الخاصة بهم يتم استثمارها في السندات في إسرائيل بمعدلات أرباح أقل من العادي وبمجازفة أكبر. وبالرغم من العائدات المتواضعة التي تحققها نوعية الاستثمار في السندات الإسرائيلية، فقد أقرضت نقابات العمال الأميركية الأكبر حجماً، ومدراء صناديق معاشات التقاعد، وشركات كبرى متعددة الجنسيات، وبشكل جماعي، مليارات الدولارات للنظام الإسرائيلي. وفي كافة الحالات، يعود اتخاذ قرارات بشراء سندات حكومية أجنبية إلى قادة النقابات العمالية ومدراء الصناديق المتحدة، وذلك دون استشارة الأعضاء أو حاملي الأسهم⁽²⁾. ولدى طرح سؤال على ناتان زيركن، وهو مدير مالي في نقابة عمال

(1) المرجع نفسه.

(2) "السندات الإسرائيلية تجمع 130 مليون دولار من العمال الأميركيين"، جيروزاليم بوست، 25 تموز/يوليو 2001. انظر أيضاً إلى "العال تتخذ خطوات لستفادي مشاحنة مع نقابة العمال الكبيرة - شارون يتدخل"، فورورد، 21 شباط/فبراير 2003.

البيع بالتجزئة والجملة والمتاجر التنويعية، حول ما إذا كانت نقابته مستمرة بشراء السندات الإسرائيلية بالرغم مما تمارسه إسرائيل من قمع واعتقال لأعضاء نقابات العمال الفلسطينيين والناشطين، أجاب: "بالتأكيد، لم يكن الفلسطينيون يملكون شيئاً على الإطلاق إلى أن دخلت إسرائيل"⁽¹⁾.

تقوم المافيا بالتحكم أو التأثير في العديد من نقابات العمال التي تشتري السندات الإسرائيلية. ونقابة سائقي الشاحنات هي الشاري الأكبر لهذه السندات، وهي التي تمت مقاضاة أكبر عدد من مسؤوليها من ذوي المراتب العليا بتهم إقامة علاقات مع المافيا، وسرقة مبالغ ضخمة من صندوق معاشات التقاعد الخاص بأعضائها. وفي هذه الحالة، كان رجال العصابات في نقابة العمال يدفعون لوسائل الإعلام لقاء شن حملة دعائية ملائمة ونيل دعم المنظمات اليهودية المحترمة عبر شراء سندات إسرائيلية.

لقد استخدمت أيضاً صناديق معاشات التقاعد الخاصة بنقابات العمال من قبل الموظفين الحكوميين العاملين فيها لشراء سندات في إسرائيل. والحالة ذات السمعة الأسوأ خبرتها النقابات العالمية للسيدات العاملات في الملابس (ILGWU)، وتُدعى الآن UNITE، وهي نقابة يشكّل السود وذوو الأصول الإسبانية والصينيون الذين يتقاضون في معظمهم الحد الأدنى للأجور، أو ما دون ذلك، نسبة 95 بالمئة من المنتسبين إليها. فقيادة النقابة وهيئة موظفيها هم في غالبيتهم يهود يتقاضون بدل مصاريف إضافية تتراوح ما بين 100,000 و350,000

(1) راسل موكير، "سندات المودة"، ملتيناشونال مونيتور 1988. انظر إلى

<http://multinationalmonitor.org>

دولار في العام⁽¹⁾. وبتحويل أكثر من 25 مليون دولار من صندوق معاشات التقاعد إلى إسرائيل، يُحرّم العمال الأميركيون من الحصول على قروض للإسكان، والخدمات الاجتماعية، والدفاع القانوني... إلخ. فمن الواضح أن الرؤساء اليهود لنقابة العمال هذه يشعرون بمودة أكبر لدولة إسرائيل التي تضطهد العمال الفلسطينيين أكثر مما يشعرون بمودة لعمّالهم غير المنظمين بشكل جيد والذين تمّ استخدامهم في ظل أسوأ ظروف عمل في الولايات المتحدة.

وقام المروّجون للسندات الإسرائيلية، وبدعم من الرؤساء الفاسدين لنقابات العمال الذين توتّر فيهم المافيا، ببيع كميات كبيرة مما تملكه النقابات من هذه السندات التابعة لـ 1500 منظمة عمالية لحكومة أجنبية كإسرائيل تشهد اضطرابات اقتصادية وبمعدلات فائدة تقلّ عن ضمانات أخرى متوافرة، وتقلّ بكثير عمّا يتوقعه معظم المستثمرين من قروض ممنوحة. وفي 22 آذار/مارس من العام 2002، نشرت المجلة الأسبوعية اليهودية فورورورد في الواقع رقماً يتعلّق بقيمة تلك القروض، ناقلةً عن مدير اللجنة الدولية لعمال إسرائيل قوله إن "العمال الأميركيين يملكون 5 مليارات دولار على صورة سندات إسرائيلية".

العمال الأميركيون يملكون 5 مليارات دولار على صورة سندات إسرائيلية.
هناك عوامل عديدة تُسهم في قيام

(1) راشيل دوناديو، "مناقشة الموضوع أثناء عشاء نقابة العمال الإسرائيلية"، فورورورد، 22 آذار/مارس 2004؛ انظر أيضاً إلى روبرت فيتش، "مسألة الفساد"، مترو لاير بريس أسوسييشن، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1999، وروبرت فيتش، الشهادة، مجلس النواب، جلسة سماع حول التنافسية في مكان العمل، 31 آذار/مارس 1998.

رؤساء نقابات العمال الأميركية بتحويل صناديق معاشات التقاعد والمستحقات العائدة إلى أعضائها إلى سندات إسرائيلية: الحماية السياسية وما ينالونه من احترام كونهم شركاء لإسرائيل وللذين يمارسون ضغوطاً خدمةً لمصالحها؛ هذا الأمر هام بصفة خاصة للمسؤولين المرتبطين بالمافيا وأولئك الفاسدين. والروابط الإيديولوجية والإثنية بين القادة اليهود لنقابات العمال وإسرائيل هي العامل الثاني.

وفيما تكون السندات الإسرائيلية عاملاً يفتقر من قوة الاقتصاد الإسرائيلي المعاصر - ربما بسبب ضمانات القروض البالغة 10 مليارات دولار والمنتهية عام 1998⁽¹⁾ - ما تزال الدولة، وحكومات الولايات، والمدرسون، والجامعات، والشرطة في الولايات المتحدة، إضافةً إلى 100,000 فرد يشترونها ويحتفظون بها.

شركاء في الإبادة الجماعية

في نيسان/إبريل 2002، نظّم أكثر من 100,000 شخص هم في معظمهم يهود وأصوليون مسيحيون مسيرة دعماً لنظام شارون أثناء حصار جنين، وخطب فيهم بول وولفويتز، ووليام بينيت، وهيلاري كلينتون، وديك أرمي، ورودي جوليان، وديك غيفارت، وجون سويني رئيس AFL-CIO، وآخرون. وفي إسرائيل، دعم اثنان من ثلاثة إسرائيليين (65%) شارون في أواخر نيسان/إبريل 2002،

(1) "منذ العام 1995، ضمنت الحكومة الإسرائيلية موطناً قدم لها في الأسواق العالمية بهدف إيجاد أطر عمل تمويلية بديلة وثابتة بعد انتهاء برنامج ضمان القروض الأميركي البالغة قيمته 10 مليارات دولار". ماكليس، في الأعلى.

واعتقد 90 في المئة تقريباً أن الحملة الدعائية "التي تكون منصفة بحق إسرائيل"، والتي يقوم بها النظام مدّعياً أن اللجنة التابعة للأمم المتحدة ستحقق في الدمار الذي ألحقته إسرائيل بالأراضي المحتلة. وهكذا، أصبح الرأي العام الإسرائيلي، ورؤساء نقابات العمال الأميركية، والنُخب السياسية والمالية الأميركية الذين يمولون شارون شركاء في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. ومن الواضح أن للأقلية المتضائلة من اليهود في إسرائيل الذين يعارضون الآلة العسكرية تأثير محدود، إذا ما وُجد، في السياسة، ووسائل الإعلام، وضمن الدعم المالي ما وراء البحار.

من المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة صوتت بالفعل لصالح قرار يتمّ بموجبه إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في شأن الدمار شبه التام التي ألحقته إسرائيل بجنين في ربيع العام 2003. ولكن اللجنة الدولية أنشئت دون أن تقوم بمهامها. وقد أثارت هذه الخطوة عدوانية الطبقة السياسية الإسرائيلية بأكملها. واتهم شيمون بيريز (عضو حزب العمل في حكومة شارون آنذاك والذي كان يدّعي الاعتدال) أعضاء منظمة الأمم المتحدة الذين يفوق عددهم الـ 170 دولة بالاتّجار بالدم. وقضت الحكومة الأمنية الإسرائيلية بأن كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة، لم يلبّ مطالبها بتعديل التفويض الذي يغطّي مهام اللجنة، "لذلك لا توجد أي إمكانية للبدء بالتحقيق..." وكما قال ألن فيليبس من *الدائلي تلغراف* في هذا الشأن:

من الواضح أنه بخسارته في اختبار القوة مع أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أوصى السيد أنان مجلس الأمن الدولي بوجوب إعادة أعضاء الفريق إلى

بلدانهم؛ وهم الذين كانوا ينتظرون في جنيف طيلة ثلاثة أيام للحصول على إذن للمغادرة إلى إسرائيل⁽¹⁾.

والتف أيضاً اليهود الأثرياء والأقوياء في الشتات حول شارون. وإن سبعة من النخب المافيوية الروسية الثمانية من أصحاب المليارات الذين مَنحوا مساعدات سخية للدولة الإسرائيلية كانوا يُقيمون علاقات ممتازة مع شارون وشمون بيريز. في الواقع، فإن اثنين من هؤلاء، وهما الشريكان الإسرائيليّان-الروسيّان لشركة النفط الروسية يوكوس، إشتريا مساكن لهما في إسرائيل لتجنّب حظر من قِبَل الإنتربول، في حين أن الثالث، بوريس بيريزوفتشكي، هو مواطن إسرائيلي بالرغم من إقامته في لندن⁽²⁾. علماً بأن ستة من هؤلاء السبعة هم يهود⁽³⁾.

بسبب الدعم المالي والعسكري الخارجي القوي وغير المشروط الذي يوفّره في الدرجة الأولى اليهود المؤثرون المقيمون في الولايات المتحدة، والأصوليون المسيحيون، والوسط الصناعي العسكري، والمتطرفون في البنتاغون، وأعضاء نقابات العمال الأميركيين الفاسدون، يمكن لإسرائيل تحدي الرأي العام العالمي، والافتراء على المنظمات الإنسانية وقادة حقوق الإنسان، والاستمرار بوقاحة بتطبيق سياساتها المرتبطة بارتكاب الإبادة الجماعية. ويعرف القادة الإسرائيليون شعبهم: هم يعلمون أن هناك من يؤيدهم دون قيد أو

(1) آلن فيليبس، "تسريح فريق الأمم المتحدة بإخراج التحقيق الرسمي في شأن جنين عن مساره"، دايلي تلغراف، 1 أيار، مايو 2002.

(2) وير، في الأعلى، هامش 14.

(3) يوري أفري، مذكور في وير، المرجع نفسه.

شرط بعد خضوعهم للاختبار. إنهم يعلمون أن مدراء المصارف، والمهنيين، والأصوليين سيدعموهم حتى اغتيال آخر فلسطيني: إن مسيرة المئة ألف مؤيد للصهاينة في واشنطن إبان حدوث مجزرة جنين تُثبت ذلك. كما أن اجتماع السياسيين بأعداد كبيرة في مؤتمر لجان العمل السياسي الأميركي-الإسرائيلية (آيباك-AIPAC) أثناء ارتكاب المجازر في مخيم رفح للأجئين في قطاع غزة يؤكد أنهم يدعمون بدورهم جزّاري رفح.

شكل النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة

كتب سي رايت ميلز ذات مرة أن "النخبة المتمتعة بالنفوذ" في الولايات المتحدة تحكم وتُنكر في الوقت نفسه أنها تملك النفوذ. وتتبع النخبة الصهيونية هذه الصيغة، ولكنها تدافع عن نفسها من خلال اتهام أعدائها بمعادة السامية وبتخاذ إجراءات عقابيّة تُسرّ السيناتور السابق جوزف مكارثي. ولا يمكن

يمكن فهم بنية النفوذ الصهيوني بطريقة أفضل كشبكة مؤلفة من مجموعات رسمية وغير رسمية مترابطة تعمل على مستويات دولية، ووطنية، ومحليّة، وتتبع بصورة مباشرة ومنهجية دولة إسرائيل.

فهم بنية النفوذ الصهيوني (ZPC) بأنه تتمثل باللوبي الصهيوني فقط أو حتى بآيباك، مهما كانت مهيبة، والتي يعمل لديها 150 موظفاً بدوام كامل، بل يمكن فهمه بطريقة أفضل كشبكة مؤلفة من مجموعات رسمية وغير رسمية مترابطة تعمل على مستويات دولية، ووطنية، ومحليّة، وتتبع بصورة مباشرة ومنهجية دولة إسرائيل والتمتعين بالنفوذ فيها وصناع القرار الرئيسيين.

يُستخدم النفوذ ببراعة من خلال التأثير المباشر للمثليين الصهاينة في الحكومة (ولا سيما في البنتاغون في ظل حكم بوش) في الفرع التنفيذي وفي الكونغرس على حدٍ سواء، ومن خلال التأثير غير المباشر عبر استخدام الأموال أثناء الحملات وذلك: (1) للتأثير في اختيار المرشحين المنتمين إلى الحزبين السياسيين الرئيسيين. (2) للتغلب على منتقدي إسرائيل ومكافأة المسؤولين المنتخبين الذين سيلتزمون بالخط الإسرائيلي.

يحدّد النفوذ الذي تمارسه المنظمات الصهيونية واليهودية المتغلغلة في وسائل الإعلام شكل متغيرات النزاع السياسي حول المسائل المتعلقة بإسرائيل التي اتسعت مع الوقت، فتخضع المنتقدين للرقابة وهاجمهم بقسوة، وتلفت الأنظار إلى الأخبار والتعليقات المؤيدة لإسرائيل. وكانت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، ولا سيما النيويورك تايمز المحترمة، في الطليعة في عملية الترويج لممارسات إسرائيل الإخضاعية والتدميرية، واصفة إياها بالحرب الدفاعية والمناهضة للإرهاب. ولم يصدر عن النيويورك تايمز أي تعليق أو افتتاحية تشير إلى القتل الجماعي الذي يتعرض له المدنيون الفلسطينيون، وقيام إسرائيل بتدمير المواقع التاريخية المسيحية التي لا تقدّر بثمن والتي تعود لأكثر من 2000 عام⁽¹⁾. وفيما تدمر الآلة الحربية الإسرائيلية الأديرة القديمة وإرث الثقافة العالمية، تركز وسائل الإعلام الأميركية في انتقاداتها على الفضائح المرتبطة برجال الدين

(1) وليام دالريمبا، من الجبل المقدس، هاربر كولينز، 1997. يعرض الفصل الخامس للأحداث وفقاً لتسلسلها الزمني التي واكبت تدمير المجتمع المسيحي الأرثوذكسي القلم في إسرائيل والأراضي المحتلة، بمن فيهم الأميركيون.

الكاثوليك. وهكذا، يتم إسكات احتجاجات الكنيسة على القصف الإسرائيلي لكنيسة المهدي ومقتل أولئك الذين التحوا إليها. تشمل منطقة التنفيذ الرابعة المنظمات المحلية والقطاعية والاتحادات المحلية والحكومية اليهودية، ومن خلالها الهيئات المهنية ونقابات العمال وصناديق معاشات التقاعد. وقد يكون الناشطون منتسبين إلى الجهاز الوطني و/أو هم جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني المحلي. وهذا هو التهديد الأكثر خطورة على الأرجح بما أنه يمنع المواطنين الأميركيين العاديين من انتقاد السياسة الإسرائيلية والتعبير عن شكوكهم حيالها، ويخفف من فعالية القطاع المناصر في المجتمع الأميركي الذي بات يلعب دوراً متقدماً بالغ الأهمية في ميادين أخرى مرتبطة بالسياسة الأميركية. وفي كافة أنحاء الولايات المتحدة، وُصف المحررون المحليون، والمفكرون الانتقاديون والناشطون، وحتى الأطباء، بأنهم نازيون جدد وقد عانوا من التهديدات عبر الاتصالات الهاتفية ومن زيارات قام بها متعصبون محليون موالون لإسرائيل؛ بمن فيهم أعضاء محترمون من الجالية اليهودية. ومن نتائج التهديد عادةً إيقاف المناقشات و/أو التحويل على المواطنين المحليين الداعين إلى سياسة خارجية مستقلة وديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، تتألف بنية النفوذ الصهيوني الرسمية وغير الرسمية من عنصر ديناميكي بالغ الأهمية: كل مركز نفوذ يتفاعل مع مراكز النفوذ الأخرى مما يؤدي إلى حركة وحيوية ثابتتين تقرب القادة والأتباع من بعضهم وتمدهم بالطاقة للعمل. كما أن وسائل الإعلام السياسية غير اليهودية، أو حتى غير الصهيونية، والقادة المدنيين المتأثرين ببنية النفوذ الصهيوني يؤثرون بدورهم في مجموع

ناخبهم مما يضاعف التأثير الأولي لأولئك الذين يسيطرون عليهم. وقد أدى الغياب النسبي لسياسة خارجية ناشطة ومنظمة ذات أساس ديمقراطي، ولا سيما في ما يتعلق بالشرق الأوسط، إلى غياب منافسين لبنية النفوذ الصهيوني عملياً. ولم تواجه هذه البنية التحدي إلا مؤخراً من خلال حملة متنامية للتخلص من التأثير الإسرائيلي، وقد حصلت على درجات متفاوتة من الدعم من جماعات مسيحية (البريسبيتاريون، الميثوديون، الإيسكوباليون) وفي حرم الجامعات؛ علماً أن هذه الحركة كانت مؤقتة وواجهت معارضة منظمة. وخير مثال على ذلك ما حدث في مدينة سومرفيل حيث اعتزم أستاذ الفنون والآداب التخلص من التأثير الإسرائيلي، ولكنهم ما لبثوا أن تراجعوا عن ذلك بعد احتجاجات يهودية أمام مجلس المدينة.

مع الوقت، ظهر نموذج النفوذ الصهيوني نفسه في الوكالات التنفيذية في الولايات المتحدة، فاستُبدل المستعربون في وزارة الخارجية بالموالين للصهيانية كما هي حال الميالين إلى خوض الحروب من مدنيين ذوي مراتب عليا في البنتاغون، وفي المؤسسات الاستشارية لشؤون الشرق الأوسط، ومجلس العلاقات الخارجية، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن ما كان يُدعى في الماضي تركيز بنية النفوذ الصهيوني "على مسألة واحدة" (السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط) استُبدل بالاستراتيجيات الصهيونية الجديدة في البنتاغون والمؤسسات الاستشارية اليمينية التي تربط تمدد النفوذ الإسرائيلي إلى ما وراء فلسطين بالعلاقات الأميركية-الأوروبية (ولا سيما التهجم على الفرنسيين)، وبالسياسة الأميركية النووية، والقوات العسكرية الأميركية، والاستراتيجية المتبعة حيال الطاقة. وهذا الإطار التحليلي

مفيد لفهم الحرب الأميركية-العراقية، والسياسة الإمبريالية المفرطة، إضافةً إلى الممارسات الاستعمارية المفرطة.

بنية النفوذ الصهيوني تتحرك: الحرب على العراق

بول وولفويتز هو الخبير الاستراتيجي النظري الرئيسي في الإمبراطورية الأميركية العالمية، وهو أول من وضع الخطوط الرئيسية المفصلة لتحرك العام 1992⁽¹⁾. وتمّ التقدم لإدارة كلينتون الأولى، وبالتفصيل، بالخلاصات التي تناولت الحروب المستمرة، والتحرك الأحادي، والحرب الاستباقية، والغزو الاستعماري، ودُعمت في ما بعد بشكل مُطلق أثناء الهجمات العسكرية المستمرة التي شنتها إدارة كلينتون ضد العراق ودعمها غير المشروط للحرب التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين، والحروب في البلقان، والسيطرة الفعلية على الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية وعلى دول البلطيق والجمهوريات الموجودة في الوسط الجنوبي للاتحاد السوفياتي السابق.

إن تدخل إدارة كلينتون بقوة لصالح قيام يلتسين بالاستيلاء على السلطة ودعم التّخبّ الروسية (اليهودية) الحاكمة لعب دوراً رئيسياً في عملية تقسيم خصمه السابق وإضعاف هيمنته على العالم. وكان دعم كلينتون غير المشروط لإسرائيل، وبشكل أكثر أهمية لوضع استراتيجية شرق أوسطية تتقارب مع سياسة إسرائيل الخارجية، مرتبطاً بثلاث مجموعات من السياسات:

(1) توجيه للتخطيط الدفاعي للسنوات المالية 1994-1999، 18 شباط/فبراير 1992.

1. تدمير القوة العسكرية والاقتصادية لأحد المنتقدين الرئيسيين لإسرائيل في الشرق الأوسط (العراق) من خلال المقاطعة الاقتصادية، والتفتيش عن الأسلحة، ونزع سلاح العراق بصورة أحادية، بينما تقوم إسرائيل بخزن أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى؛
2. تمويل وتسليح عملية التوسع الإسرائيلي وإقامة المستوطنات في فلسطين العربية؛
3. الإبقاء على المقاطعة الاقتصادية المفروضة على ليبيا وإيران (الداعمتان للفلسطينيين) بينما تقدم الولايات المتحدة العون المالي للدول العربية التابعة لها والميالة إلى إسرائيل، والتي أدى إقرارها بدولة إسرائيل وإقامة العلاقات معها إلى قمع متزايد للرأي الحر والمقاومة الداخلية للسياسات المتبعية (وقيام الولايات المتحدة بتغطية نفقات إنجاز هذه الأهداف).

لقد حدّدت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت شكل التأثير الصهيوني المباشر في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، وقد استفادت من اكتشاف جذورها اليهودية بعد تحوّلها من الكنيسة الكاثوليكية إلى الكنيسة الإيسكوبالية التي تضمّ النُخبة الأميركية. وبرّرت أولبرايت بشكل مقبوت موت 500.000 طفل عراقي بسبب الولايات المتحدة إبان تولّيها منصب رئاسة الدبلوماسية، وقد أعلنت أن "الأمري يستحق ذلك". وكان وزير الدفاع كوهين فعّالاً في الترويج للهيمنة العسكرية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وكان ريتشارد هولبروك، وهو صهيوني مقرّب من إسرائيل، أحد

مستشاري كلينتون الأكثر تأثيراً في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وأرسى الرئيس كلينتون والديمقراطيون أسس الاستحواذ في النهاية على السياسة الخارجية الأميركية التي وضعها الصهاينة الموجودون في إدارة بوش التالية، وذلك من خلال الموافقة على شغل الصهاينة مناصب استراتيجية في إدارة السياسة الخارجية، متمكّنين بذلك من التأثير في سياسة الشرق الأوسط وتحديد شكل سياسة أميركية تتلاءم مع الأهداف الإسرائيلية التوسعية.

وبالتأكيد، لم يهدّد كلينتون والصهاينة المعتدلون المؤيّدون له منتقدي إسرائيل من البلدان العربية بشن هجمات عسكرية عليهم؛ كما فعل نظام بوش الذي هيمن عليه ذوو الميول الحربية والمؤيّدون للصهيونية بشكل متطرّف. ولم يتبع نظامه كذلك الخط الإسرائيلي في اتهام كل أوروبا، ولا سيما فرنسا، بمعادة السامية بسبب انتقاد المذابح التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. لقد كان نظام كلينتون والصهاينة النافذون المعتدلون المؤيّدون له يعتقدون أنه من الممكن بسط الهيمنة الأميركية بالتشاور مع أوروبا والأنظمة العربية المحافظة، ومشاطرة الفوائد الاقتصادية للغنائم الإمبريالية في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه دعم التوسع الإسرائيلي.

لقد مهدّ نظام بوش لتقدم كمّي للنفوذ الصهيوني في السياسات الأميركية الخارجية والمحلية على حدّ سواء. وكان ألن غرينسبن، رئيس البنك المركزي الأميركي والصدّيق الحميم والقلم لأصحاب النفوذ الماليين في وول ستريت والمروّج لمؤسسات الاستثمار الموالية لإسرائيل - المسؤولة عن الازدهار التخميني والإخفاق التام للاقتصاد في التسعينيات من القرن العشرين - الصانع الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

هؤلاء المتآمرون المنتمون إلى المحافظين الجدد فاق تأثيرهم في السياسة الأميركية الشرق أوسطية ما تمنحهم إياه المواقع الرسمية التي يشغلونها من نفوذ، وذلك لأنهم كانوا مدعومين من مجموعة من الإيديولوجيين الصهاينة الأكاديميين المؤثرين (كاغان، كوهين، بايس)، ومن متبحرين سياسيين (كريستولز، كروتامر، بيريتز... إلخ) ومدراء مؤسسات استشارية في مجال الحروب (بايس، روبين) الذين ما زالوا يعبرون عن وجهات نظرهم باستمرار في صفحات الرأي في الصحف الأميركية الرئيسية، أو تُجرى معهم مقابلات في برامج إذاعية وتلفزيونية موالية لإسرائيل كوفهم خبراء في شؤون الشرق الأوسط، مروّجين لبرنامجهم الحربي المصمّم لتعزيز السياسة الدفاعية الأميركية بما يتناسب وبرنامج إسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بالرغم من المستنقع الواضح الذي غرقت فيه الولايات المتحدة في العراق وتنامي الرفض الشعبي لتلك الحرب. لقد استند صانعو السياسة والرأي أولئك في عملهم، وبدعم من وسائل الإعلام، على استشارة المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة بشكل وثيق وترادفي، واستشارة المسؤولين ذوي المناصب العليا في نظام شارون بشكل وثيق أيضاً؛ وسيستمررون بذلك مع أولمرت. وكان بإمكان عملاء الموساد، والدبلوماسيين الإسرائيليين، والمسؤولين الأساسيين في نظام شارون دخول مكاتب المسؤولين الصهاينة في واشنطن وتبادل المعلومات حول كيفية إيصال المصالح الإسرائيلية إلى الدرجة الفضلى.

قبل الاجتياح الأميركي للعراق، دعم كل الصهاينة الذين يشغلون مناصب سياسية رئيسية، إضافةً إلى زملائهم في الكونغرس، الحرب الأميركية على العراق. وبعد 11/9 مباشرة، اقترح وولفويتز

والسيناتور ليرمان شن حرب على العراق وطالبا وكالات المخابرات بالعثور على الصلة بين عمليات 11/9 والنظام العراقي، متهمين القوات المسلحة بالجن بسبب عدم دخولها في حرب لحماية إسرائيل. وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلها فيث وآل لتحريف تقارير السي آي ايه والأم آي لتتلاءم والخط الإسرائيلي المؤيد للحرب، فقد افتقر خطاهما المشاكس إلى الواقع. عندها، قاما بابتكار ما باتا يسلّمان بصعوبة بأنه كذبة كبيرة (أطلقها وولفويز) وتتعلّق بما تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية من تهديد لأمن الولايات المتحدة. وكانت حالة نموذجية تمّ فيها إعداد الوقائع لتتلاءم مع السياسة كما بات جلياً عندما رُفعت السريّة عن مذكرة داونغ ستريت⁽¹⁾.

للاستمرار في هذا الخط، تجاهل الصهانية في البنتاغون الوكالات العسكرية/المخابراتية التقليدية وأنشأوا وكالة مخابرات خاصة بهم للدعاية أو مكتب الخطط الخاصة. وقام بروس جاكسن، وهو مدير سابق لمشروع المحافظين الجدد الذي أُطلق عليه اسم القرن الأميركي الجديد، بتأسيس لجنة تحرير العراق (CLI) بهدف الحث على تغيير النظام في العراق. ومن الأعضاء الآخرين في اللجنة مستشار بوش ريتشارد بيرل، ورئيس مجلس النواب الجمهوري السابق نيوت غينغريتش، ومدير السي آي ايه السابق جايكس وولسي، ومحرر الويكيكي ستاندارد وليام كريستول، إضافةً إلى السيناتورين جون ماكين وبوب كيري.

(1) "أراد بوش الإطاحة بصدام من خلال عمل عسكري برّه بامتزاج الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل. ولكن المعلومات المخابراتية والوقائع ركزت حول السياسة". انظر إلى مذكرة داونغ ستريت السرية المرفقة بموقع كليرنج هاوس على الويب <http://www.informationclearinghouse.info/article8709.htm>.

في بادئ الأمر، تجلّى النفوذ الصهيوني بالإعداد للحرب، ومن ثمّ بعدم رفع الحصانة عن مرتكبي جرائم الحرب المشاركين في الحكومة. كان الصهاينة قد رسموا عمداً صورة غير واقعية ومغلوبة عن الحرب وعواقبها، وعن ردّ الفعل المحتمل للمقاومة العراقية إزاء غزو واحتلال وفقاً للنسق الإسرائيلي؛ علماً أنّهم من وضعوا الأرقام ودعموا حججهم بما يتمتّعون به من معرفة خاصة مزعومة. وكان الصهاينة قادرين في الأساس على تمهيش مسؤولين عسكريين ذوي رتب عليا كالجنرال أنطوني زيني الذي طرح تساؤلات عن الحرب وعارض طريقة شن الحرب وقواعد الاشتباك. وقطعوا الطريق على أي مناقشة تتناول تحديد المستفيدين والخاسرين من الحرب: مقتل جنود أميركيين، ارتفاع تكاليف النفط والطاقة، حالات عجز ضخمة في الميزانية، وبالطبع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بين العراقيين.

لقد ادّعى وولفويتز أنه سيتمّ الترحيب بالجيش المحتاح كونه محرراً (مستذكراً تحرير باريس). وادّعى بيرل أن مقاومة العرب، إذا وُجدت، ستكون محدودة (لأنهم مجتمع قبلي). وادّعى كاغان أن من شأن "قنبلة كبيرة واحدة" إسكات الشارع والرأي العام العربيين.

وفيما شنتّ القوات المسلحة الأميركية حملة إبّان حرب العراق الأولى لتدمير مظاهر العصرية في هذا البلد حتى من خلال مهاجمة البنية التحتية التكنولوجية المدنية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، ركزت إدارة بوش الابن، وفيث، وولفويتز في الهجوم الثاني على العراق على تدمير المجتمع العراقي أيضاً. وروجوا للتطهير الكبير الذي

استهدف البعثيين في كافة الإدارات المدنية، والمهّن، والجامعات، والمدارس، والمستشفيات في العراق، إضافةً إلى تفكيك الجيش العراقي وتسريح 400.000 عسكري وشرطي؛ بالرغم من اعتراضات الضباط العسكريين الأميركيين الكبار الذين كانوا قد توقعوا العمل مع الجنود المستسلمين والبنية الإدارية في العراق لضبط شؤون البلد. ومهد هذا الأمر الطريق لنهب البنية التحتية المتطورة، والكنوز التاريخية، والمكتبات إضافةً إلى نشوء العصابات الإجرامية المتورّطة في أعمال السرقة، والاختطاف لقاء فدية، والقتل، والاعتصاب؛ نشاطات لم تكن معروفة في الواقع إبان الحكم الصارم للنظام البعثي. ووصف رامسفيلد الدمار الشامل الذي لحق بالمجتمع العراقي بأنه "قذارة الحرية".

لقد اعترض العديد من المسؤولين العسكريين الأميركيين الكبار، كما كان حال الحاكم الأميركي الأول الجنرال السابق جاي غارنر الذي أعلن أنه "تشاجر مع أوساط بوش لأنه كان يريد انتخابات حرة، ورفض برنامجاً مفروضاً للخصخصة"⁽¹⁾. ولكن الصهاينة في

(1) ديفيد لاي، "الجنرال الذي صرفه بوش من الخدمة يقول إنه كان يريد انتخابات مبكرة"، غارديان، 18 آذار/مارس 2004. ومن جهة ثانية، وكما ذكر روبرت دريفاس، "الأكثر من قرن من الزمن، وخلال خدمته العسكرية ومن ثم أثناء تقاعده، أرسى غارنر نموذجاً من العلاقات الحميمة مع القوات الإسرائيلية المسلحة ومؤيديها الأميركيين. وحملت فورورود مؤخراً، وهي النسخة الإنكليزية للصحيفة الأسبوعية المحترمة يديش، عنواناً رئيسياً حول غارنر جاء فيه، 'سُشرف الجنرال الموالي لإسرائيل على إعادة بناء عراق ما بعد الحرب'". روبرت دريفاس، "شخص قصير سمين في بغداد"، أمريكي بروسبكت، 1 أيار/مايو 2003. وبما أن غارنر كان ما يزال عضواً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA) ومُدركاً تماماً - كما هو مفترَض - للبرنامج الموثوق الذي اخترع لتنفيذه، فقد تكون الأسباب الفعلية لإزالته من منصبه مرتبطة بأمور أخرى.

البنسّاغون وشريكهم في الجرم، رامسفيلد وتشيني، كانوا عازمين على تفكيك الدولة العراقية العلمانية بهدف وضع سياسة لتحويل العراق إلى مملكة مهجورة؛ مجموعة متقلقلة من ثلاث دُوليات قبلية تابعة، على الأقل، تقوم على الإثنيات والولاءات القبلية الدينية، وغير قادرة على مواجهة التوسع الإسرائيلي ولا سيما في شمال العراق⁽¹⁾.

لكن، وبدلاً من أن تكون ردود الفعل على الغزو محدودة، أثار مسؤولو البنسّاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة معارضة شعبية كبيرة وحثت الجماعات الدينية والعلمانية في مواجهة الاحتلال الأميركي، ومألت صفوف المقاومة المسلّحة بآلاف المحترفين العسكريين المصرفيين من الخدمة. وفي سياق اتّباع سياسة لتعزيز موقع إسرائيل إقليمياً، أضعف الصهاينة الاحتلال الأميركي وأي خطط على المدى المتوسط لتحويل العراق إلى مستعمرة أميركية للنفط. وكانت النتيجة موت آلاف الجنود الأميركيين والمتعاونين معهم، أو إصابتهم بجراح أو بعطل دائم، ونشوء معارضة عالمية ولا سيما في الشرق العربي وبين عدة مئات الملايين من المسلمين.

(1) "عملية سَحق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، ديفيد وارمسر، وآل، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة، 1996. انظر أيضاً إلى لسلس غلب، "الحل القائم على الدول الثلاث"، نيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وسيمور هرش، "الخطّة بي"، ذا نيويورك ركر، 28 حزيران/يونيو 2004 حول النشاط الإسرائيلي في العراق الشمالي الكردي.

لقد نجح مسؤولو البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة في الترويج لفكرة امتلاك القوات العسكرية الإسرائيلية وخبراء أجهزة المخابرات الكثير مما يمكنهم تعليمه لزملائهم الأميركيين الجاهلين في ما يتعلق بالحرب المدنية وجمع المعلومات، مركزين على خيرة إسرائيل الواسعة على مدى 50 عاماً في طرد وتدمير الجماعات الفلسطينية، وتطوير تقنيات

الاستجواب والتعذيب التي طبقتها على الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين⁽¹⁾.

كانت غاية الصهاينة في البنتاغون تعميق عرى التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كجزء من الهدف المتوسط المدى المتمثل "بعدم الفصل بين قضية إسرائيل وقضية أميركا" (كما تعهد

إن المخطط الكبير القائم على إنشاء منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشتركة كبرى سيمكن إسرائيل الإمبريالية من الحصول على الماء، والنفط، ورأس المال، والأسواق التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر هذه الدولة ذات الميول الحربية.

المرشح الرئاسي كيري)⁽²⁾. وتمثل الهدف البعيد المدى بزيادة فعالية الأمن العسكري وتعزيز الصناعة المشتركة للأسلحة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف تحقيق المخطط الكبير القائم على إنشاء منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشتركة كبرى⁽³⁾. عندها،

(1) لن فرنكل، "تكتيكات السجن معضلة تواجهها إسرائيل منذ وقت طويل"، واشنطن بوست، 16 حزيران/يونيو 2004.

(2) جون كيري، وجهات نظر: نظرة عامة حول إسرائيل، منشورات جامعة براون، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

(3) كيفية تطور هذا الأمر مذكورة في اتفاقية التجارة الحرة الحديثة (FTA) مع الأردن، وقد سبق وصفه بأنه آله إلى "التجارة البشرية والعبودية غير المقصودة" وفقاً للجنة العمل الوطنية للعمال وحقوق الإنسان.

سيكون بإمكان إسرائيل الإمبريالية الحصول على الماء، والنفط، ورأس المال، والأسواق التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر هذه الدولة ذات الميول الحربية والتي تجمع مداخيلها من المعونات المالية إلى حد بعيد.

لقد اكتسبت بدقة تقنيات الاستجواب باستخدام التعذيب التي قام المدربون الإسرائيليون بتلقينها، فطوّرت وصقلت ممارسات التعذيب القديمة التي تستخدمها السي آي ايه، ولا سيما خاصيّات تتعلّق بتعذيب المسلمين وبصفة خاصة العرب⁽¹⁾. ولكن مرة ثانية، قوّضت الأولويات الصهيونية-الإسرائيلية السياسات الأميركية الإمبريالية: شوّهت الصور التي تُظهر الجنود الأميركيين يمارسون التعذيب بحق السجّاء العراقيين، ويغتصبونهم، ويذلّونهم، سمعة الاحتلال الأميركي في العالم، وزادت من حدّة المقاومة العربية والمسلمة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وشوّهت سمعة نظام بوش. حتى أن جلسات الاستماع التي يُقيمها الكونغرس والتقارير الواردة في وسائل الإعلام أثارت موجة عارمة من الاستنكار الشعبي لاجتياح العراق والطريقة التي اعتمدها بوش لإدارة الاحتلال. وكانت هناك دعوات من مختلف أنحاء البلاد، ولا سيما من أعضاء في الكونغرس، بضرورة تقديم رامسفيلد استقالته.

الغريب في الأمر أنه لم تكن هناك في الواقع دعوات لاستقالة مسؤولي البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة؛ فلقد كانوا معيّنين بالأمر على قدم المساواة ومسؤولين عن التعذيب الجماعي

(1) ماثيو كلارك، "الإسمنت، الأسلاك الشائكة، بطاقات الهوية"، كريستشن ساينس مونيتور، 8 كانون الأول/ديسمبر 2003.

للمعتقلين المسلمين. ووفقاً للنيزويك، كان دوغلاس فيث المسؤول في الواقع عن تطبيق السياسة الاستنطاقية على المعتقلين العراقيين⁽¹⁾. وحتى في مواجهة هذه الجريمة في حق الإنسانية، والدعوة الوطنية العامة للتحقيق في الأمر ومقاضاة أولئك المتورطين واعتبارهم مسؤولين عمّا يجري، أفلت بول من إدانة رسمية علنية بسبب الدعم الذي حظي، ويحظى، به من المتبحرين وجامعي الأموال السياسيين، وجامعي الأموال للحملات الانتخابية، وذوي النفوذ الموالين لإسرائيل؛ فوولفويتز هو المهندس الصهيوني للحرب والمسؤول عن المخابرات في البنتاغون (الرجل الثاني) في الحرب العراقية والمتورط في إصدار الأوامر بممارسة التعذيب (انظر إلى الفصل الرابع إلى العرض الذي أعدّه سيمور هرش). وكونه الرجل الثالث، وبالرغم من واقع أن دوغلاس فيث ما زال يخضع للمرحلة الثانية من التحقيق الذي تُجره معه لجنة المخابرات المنبثقة عن مجلس الشيوخ حول التخطيط في مرحلة

فيما يتم توجيه الانتقادات
العلنية للصهاينة في البنتاغون
والتحقيق معهم، ما يزال من
الواجب تأنيبهم رسمياً وبشكل
علني بسبب تعاونهم مع
الموساد.

ما قبل الحرب والفضائل الحاصل بعد
الاجتياح (ركزت المرحلة الأولى في
الأساس على ما مُني به جهاز المخابرات
من فضائل)، دُعي فيث إلى إعطاء مقرر
دراسي لطلاب كلية إدموند أي. والش

للشؤون الخارجية في جامعة جورج تاون في خريف العام 2006، يتناول استراتيجية إدارة بوش في الحرب على الإرهاب.

وفيما عاقب الكنيسة الإسرائيلية الموساد في وقت لاحق بسبب الفضائل المخبراتي بعد صدور قرار شتينيتر في 29 آذار/مارس

(1) نيزويك ماغازين، 7 حزيران/يونيو 2004، ص 35.

2004، فإنه ما يزال من الواجب تأنيب زملائهم الصهاينة في البنتاغون رسمياً وبشكل علنيّ- شولسكي، وولفويتز، فيث، وأبرامز- وأياً تكن الانتقادات العلنية التي تعرّضوا لها والتحقيقات التي خضعوا لها، وذلك بسبب تعاونهم مع الموساد. وسيتماد الأمر في كثير من نواحيه على التحقيق المستمر الذي تُجرّيه الأف بي آي، إنه بشير للكشف عن الحقائق أكثر من التحقيقات الشكلية التي يُجرّيها الكونغرس. وكما قال روبرت درايفاس في النايشن: "هل قام أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل، بتنفيذ برنامج سرّي مع أشخاص يشغلون مناصب عالية في الحكومة الأميركية بهدف التأثير في قرار إدارة بوش في الذهاب إلى الحرب على العراق؟ الأف بي آي تريد أن تعلم"⁽¹⁾. في الواقع، بدا أن الأف بي آي هي إحدى المؤسسات الأميركية المستعدة للتعاطي مع مسألة النفوذ الصهيوني في أميركا كما تشير إليه جهودها المبذولة في إطار فضيحة التجسس المرتبطة بلجان العمل السياسي الأميركية-الإسرائيلية آيباك (انظر إلى الفصل 5).

وسط الإدانة الواسعة الانتشار لجرائم الحرب هذه وفضح وسائل الإعلام الأكاذيب المنهجية لمسؤولي البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة، فإن الخوف من أن يؤدي الدور الكبير المؤثّر والواضح لهؤلاء إلى رد فعل عنيف معادي لإسرائيل كان بمثابة إنذار لبعض الصهاينة الأكثر مكرراً في الكونغرس⁽²⁾. ودعا السيناتور

(1) روبرت درايفاس، "عوامل النفوذ"، ذا نايشن، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

(2) انظر إلى هارتس، 24 نيسان/إبريل 2004 التي جاء فيها أن نائب السفير الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة، أريه ميكل، تذمّر من الانتقادات التي "لا تعزّز سوى الشبهات... رابطة إيانا بالعراق حيث لا عمل لدينا"، وناثان غانن، "يهود أميركيون بارزون وإسرائيل ألقي اللوم عليهما بسبب بدء حرب العراق"، هارتس، 31 أيار/مايو 2004.

فرانك لوتنبرغ (الحزب الديمقراطي عن ولاية نيوجرسي)، وهو صهيوني ملتزم، إلى استبدال وولفويتز وفيث بهدف إبعادهما عن الأنظار وتأييد إدانة صارخة لمناهضة الصهيونية. "لقد خذل من هم في سدة المسؤولية الجنود في بذاتهم الرسمية. واستبدال الوزير رامسفيلد لن يحدث إلا تغييراً طفيفاً في البنتاغون إذا بقي فريق مستشاريه المشوّهة سمعتهم في مناصب عليا. حان الوقت لنا لاختيار قيادة مدنية جديدة في وزارة الدفاع"⁽¹⁾. وأوضح لوتنبرغ رأيه في ما يظن أنه كان أساسياً للمسمى الأميركي برمته لشن الحرب، بدءاً بدق طبول الحرب، ومروراً بالتلاعب بالمعلومات ووضع استراتيجية الحرب، ووصولاً إلى التقليل من شأن اعتماد التعذيب أثناء الاستجواب.

لقد اعترض العديد من المحترفين العسكريين الأميركيين السابقين من ذوي المراتب العليا على التحكم الصهيوني بالسياسة الأميركية وبشبكات معاونيهم المقربين. وزودتنا الكولونيل كارن كوياتوسكي بصورة داخلية عن قوة فيث/شولسكي اللذين بدت صلاتهما بالموساد أكثر وثاقة مما هي مع القوات العسكرية الأميركية. وقد أدى احتكار المجموعة الصهيونية-رامسفيلد للسياسة العسكرية، واستراتيجية الحرب، والاستشارات العسكرية، والترقيات العسكرية، إلى استعداد القيادة العسكرية العليا. وبعض الذين توقعوا بوضوح العواقب الكارثية للسياسات التي تضع مصالح إسرائيل في الطليعة انطلاقاً من الطموحات الأميركية العالمية التزموا الصمت وهمّشوا.

(1) نيوزداي، 13 أيار/مايو 2004.

من المحتمل أن يكون مسؤولون عسكريون ذوو مراتب عليا أو مسؤولون سابقون قد شجّعوا أو روجوا لتمرير صور التعذيب لوسائل الإعلام كوسيلة لتشويه سمعة رامسفيلد والصهانية في البنتاغون⁽¹⁾. لقد حدثت هذه الخطوة إلى حد كبير من الجهود الحربية المبذولة التي اعتبر مزيد من أفراد القيادة العسكرية الأولى أنها ستبلى بالفشل، ولكنهم كانوا عازمين على ألا يصبحوا كبش فداء للمحافظين الجدد. وليحفظوا بانسحاب مشرف، كان عليهم أن يدركوا أنه يُفترض بهم التخلص من رامسفيلد وزملائه الصهانية، علماً أن معيار تقييم الحرب مرتبط بالمكاسب الإسرائيلية التوسعية في الشرق الأوسط أكثر منه بأهداف القوات المسلحة الأميركية ومكانتها.

وبينما كان الصهانية في البنتاغون وشبكة المنظمات اليهودية القوية الموالية لإسرائيل يشاهدون إخفاق الاستراتيجية التسلسلية للحرب على العراق، نجحوا في ضمان عقوبات اقتصادية رئاسية ضد سوريا وعززوا التأييد السياسي الأميركي لما يقوم به شارون من تدمير لما تبقى من فلسطين وضمّه. علاوة على ذلك، كانت المنظمات اليهودية الرائدة قادرة على ضمان تصويت شبه إجماعي في الكونغرس (407 أصوات في مقابل 9 أصوات) لصالح إعلان بوش تأييد الحدود الجديدة لإسرائيل في فلسطين⁽²⁾. وأظهر اللوبي الصهيوني

(1) مارتن سيف، "الجيش والسي آي ايه يريدون الكشف عن الحقائق من خلال التعذيب"، يونايتد بريس إنترناشونال، 18 أيار/مايو 2004.

(2) "شارون يُثني على الولايات المتحدة بسبب لاجئي الضفة الغربية"، هآرتس، 25 حزيران/يونيو 2004.

نفوذه مجدداً، حتى أنه جعل بوش والكونغرس في نظر شارون أغبياء سياسيين غير راغبين في الظهور. وبعد أن استثمر بوش كل مصداقيته في السياسات الشرق أوسطية من خلال خارطة الطريق التي أعدها لاتفاق سلام للشرق الأوسط، أعلن شارون بشكل أحادي عن سياسة الضم والفصل وطلب من بوش قبولها دون اعتراض. لقد دعمت كل المنظمات اليهودية الرئيسية خطة شارون، فسلم بوش بالأمر ووافق عليها تماماً حملة في النهاية على استعداد كل من البلدان الأوروبية وكل البلدان العربية، مظهراً بوضوح التواطؤ الخانع لصانعي السياسة الأمريكية الذين أنكروا مجدداً وجود مصالح إمبريالية أميركية في الشرق الأوسط، وذلك خدمةً للتوسع الإسرائيلي في ما تبقى من فلسطين. ودعمت الغالبية العظمى من الكونغرس الانقلاب الحاصل في سياسة بوش بسبب خوفهم الدائم من الانتقام الصهيوني-اليهودي لأقل انحراف عن الدعم الكامل واللامشروط لإسرائيل.

إبان اجتياح العراق واحتلاله، انتقد بعض أعضاء الكونغرس الحرب، وتظاهر مئات آلاف الأشخاص تعبيراً عن عدم موافقتهم عليها، علماً أن العديد من اليهود الأميركيين شاركوا بالاحتجاجات وتولوا قيادتها في بعض الحالات. وقامت وسائل الإعلام في بعض الأحيان (ولا سيما بعد افتضاح أعمال التعذيب) بنشر أخبار مناوئة للحرب (أعمال تعذيب، ضحايا مدنيون، تعرض حفلات زفاف للصف، وجرف منازل وبساتين). وفيما تواصل الولايات المتحدة الحرب في العراق، تُظهر الحكومة الإسرائيلية قدراً ماثلاً من الوحشية: المشاركة في اغتيالات مخططة لها مسبقاً لقادة فلسطينيين، وتدمير آلاف المنازل، والمزارع، والبساتين، والمتاجر، والمدارس، والمساجد، والمصانع

بصورة منهجية وقتل وإعطاب آلاف الناشطين الفلسطينيين والمدنيين والنساء والأطفال. ولجأوا أيضاً إلى اعتماد الوسائل الروتينية المتمثلة بتغطية رؤوس السجناء، وتقييدهم بالأصفاد والأغلال، وتعذيبهم. دافعت كل المجموعات اليهودية الرئيسية الموالية لإسرائيل والتي تضمّ مختلف الطبقات الاجتماعية عن تلك الجرائم ضد الإنسانية، ونجحت في الضغط على الحزبين الرئيسيين وعلى الكونغرس والرئيس لالتزام الصمت؛ لا احتجاجات، لا تحقيقات، لا عقوبات. وهكذا، وفيما كانت الولايات المتحدة تشعر بألم معنوي من افتضاح ممارسات التعذيب في أبو غريب والتي لاحقتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بأمور التعذيب، ومنظمة العفو الدولية، وجماعات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، مورست على الولايات المتحدة ضغوطات لمحاكمة أكثر من 100 جندي متهمين بالإساءة إلى السجناء في أفغانستان والعراق، وهو أمر يشير إلى ممارسة متجددة في السياسة المتبعة⁽¹⁾. ويتمثل الأمر الأكثر شذوذاً المرافق لما تُحدثه إسرائيل من ضرر بالغ بقيام جماعات يهودية موالية لإسرائيل بتأمين 10 مليارات دولار على صورة معونات وعقود تجارية عسكرية مُربحة (لا احتجاجات هنا على إبرام عقود وفقاً للنموذج الذي اعتمدته هالبرت).

إسرائيل وحرية التعبير

في الوقت الحالي، تعاني أميركا من عجز حتى في صياغة خطاب سياسي متعلق بموضوع التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أو

(1) "الولايات المتحدة تطفي تفاصيل جديدة عن العراق، والتحقيقات حول انتهاكات الأفغان"، رويترز، 8 أيار/مايو 2006.

ضمان التأييد له. وبدا الحصول على فرصة لبلوغ هذا النوع من الخطاب ممكناً مع النشر الجريء لبحث موثق بصورة جيدة وضعه البروفسور والت من جامعة هارفرد والبروفسور ميرشايمر من جامعة شيكاغو، وهو ينتقد تأثير اللوبي في سياسة الشرق الأوسط. ولكن كل مؤسسات النشر اليهودية الرئيسية والمنظمات الموالية لإسرائيل شنت حملة عنيفة ضد ميرشايمر ووالته.

في الوقت الحالي، تعاني أميركا من عجز حتى في صياغة خطاب سياسي متعلق بموضوع التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة. ومن جويش بريس التي تلتزم خط اليمين المتطرف تقليدياً (تدعي أنها الصحيفة اليهودية المستقلة الأكبر في الولايات المتحدة)، مروراً بـ فورورد التي كانت

تتبع في السابق النهج الديمقراطي الاجتماعي، ووصولاً إلى الجويش ويكلي، فقد أطلقت كلها مع المنظمات اليهودية الرئيسية حملة قَدح دعائية ("البروتوكولات الجديدة لصهيون"، "معادة السامية"، "مصادر من مواقع للنازية الجديدة"...). ومارست ضغوطاً لإخراجهما من الميدان الأكاديمي.

لقد نجح الاستبداديون اليهود جزئياً، ونشرت وسائل الإعلام نشراتهم الإعلامية دون السماح للأكاديميين اللذين يتعرّضان للهجوم بدحض ادّعاءاتهم. طلبت جامعة هارفرد بإزالة اسم كلية كينيدي التابعة لـ هارفرد عن البحث. ولم يعد يظهر في منشورات البروفسور والت لقب الخبير المالي عن المقعد المهني الذي يحمله في الكلية بوصفه عميداً أكاديمياً. إن المنحى الصهيوني المتطرف للبروفسور درشوفيتز وزملائه المتعصبين في هارفرد، وتأيدهم للتعذيب، وضع مؤهلاته الأخلاقية والأكاديمية التعليمية موضع تساؤل؛ يُفترض توافر هذه

المؤهلات لدى الأساتذة ذوي مكانة عالية والذين يملكون سجلًا معترفًا به في أفضل الجامعات الأميركية.

في الولايات المتحدة وفرنسا، تُعدّ تشريعات للمساواة بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية ولاعتبار التعبير الحر عن فظاعة الأعمال الوحشية الإسرائيلية وأي انتقاد يطال تحكّم اللوبي بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط "كُرهاً جنائياً" يستوجب حكم القضاء⁽¹⁾. وفي الولايات المتحدة، سيتخذ التشريع المقترح⁽²⁾ شكل استرداد أموال فدرالية من أي مؤسسة أكاديمية تكون فيها سياسات إسرائيل عرضة للانتقاد.

تشمل الهجمات الأخرى على الأكاديميين الأميركيين المسعى الذي يبذله دانييل بايس، وهو مدير منتدى الشرق الأوسط، لوضع لائحة سوداء تتناول طلاب الجامعات على موقع الوب بعنوان كامبوس-واتش ذات النزعة المكارثية الجديدة. فبايس هو جزء من "عُصبة مؤلفة من محافظين جدد بمحاثة يدينون بولاء كبير لإسرائيل، وقد تولّوا مهمة شن هجوم مركز على البحاثة الشرق أوسطيين"⁽³⁾. ولم يكن هذا المسعى الأخير إلا جزء في سلسلة مساع على مدى

(1) قامت كندا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى التي تدّعي إجلال حرية التعبير بالتصديق على قوانين تجعل من "إنكار الهولوكوست" جُنحة جنائية. وأعلن أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان (التي ترتبط زوجته اليهودية بعائلة راوول والنسرغ السويدية البارزة) أنه يُفترض بالعالم تحدّي أولئك الذين يُنكرون حدوث الهولوكوست.

(2) مُررّ قانون الدراسات الدولية والتعليم العالي (HR 3077) إلى مجلس النواب عام 2003 وهو الآن أمام لجنة مجلس الشيوخ.

(3) جويل بنين "المكارثية الأميركية الجديدة: فكر سياسي حول الشرق الأوسط"، ريس أند كلاس، المجلد 46 (1)، ص 104.

تاريخ طويل لاستثناء مواضيع قد تكون مرتبطة بإسرائيل من النقاش الأكاديمي⁽¹⁾.

في مدينة نيويورك، تمّ إلغاء عرض إنتاج مسرحي هام يتناول حياة راشيل كوري، وهي متطوعة أميركية في المجال الإنساني قُتلت في الأراضي المحتلة على يد جندي إسرائيلي يقود جرّافة، وذلك بسبب الضغط اليهودي والتهديدات المالية. وأقرّ المسرح بأن الإلغاء مرتبط ببحساسيات (ودفتر جيب) المسؤولين الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة. حتى أن المجلة التقديمية موذر جونز تكبّدت عناء نشر مقالة تنتقد كوري وقد عنونتها كالتالي:

خبر: شهيدة، غبية، مضلّلة. لماذا عرضت هذه الطالبة الأميركية التي سحقته جرّافة إسرائيلية حياتها للخطر؟ وهل كان للأمر أهمية؟⁽²⁾

الدعم الذي يقدمه اللوبي الموالي لإسرائيل لرأي أقلية في شأن ما يتعرض له الشرق الأوسط من عدوان يطال حالياً بقدراته الاستبدادية الحق الأساسي للأميركيين في التعبير بحرية وبانفتاح، مقوضاً إياه. ولا وجود لأي مجموعة من المستثمرين أو الممولين الراغبين في تمويل حملة لحقوق الإنسان دفاعاً عن حرية التعبير، والحرية الأكاديمية والفنية، وذلك لمواجهة النخبة المالية والمهنية الصهيونية التي تُعتبر أقلية في المجتمع الأميركي.

(1) يتضمّن مقال بنين على تاريخ قيم لعملية التهويل على الأكاديميين الأميركيين الذين هم على صلة بالمسائل المتعلقة بإسرائيل. المرجع نفسه.

(2) جوشوا هامر، "موت راشيل كوري"، موذر جونز، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2003.

يرفض قادة حركات السلام، يهوداً كانوا أم غير يهود، أي مسعى لإضافة حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على فلسطين إلى قائمة انتهاكات حقوق الإنسان مخافة استعداء الشعب (إشارة إلى المنظمات اليهودية الرئيسية) واليهود الذين يصفون أنفسهم بالتقدميين الذين يحمون على الدوام كل ما هو يهودي؛ حتى جرائم الحرب. والأسوأ من ذلك، وباستثناءات قليلة، فإن المنتقدين اليهود التقدميين للحرب وإسرائيل عازمون على الدوام على تجنّب انتقاد دور صانعي السياسة الصهيونية المقتردين الموجودين في الحكومة، إضافةً إلى صلاتهم بإسرائيل والدعم الكبير الذي يتلقونه من المنظمات اليهودية الرئيسية في كل المسائل المتعلقة من قريب أو بعيد بالمصالح الإسرائيلية.

كذلك، هم يعتبرون إسرائيل، وببساطة، عمياء، وأداة في يد الولايات المتحدة لإضعاف العرب خدمةً للمصالح النفطية الأميركية. ويبدو أنهم لم يعمدوا أبداً إلى استشارة مديرين تنفيذيين أو لأميركيين في مجال النفط، أو مستشارين، أو وسطاء للاستثمارات، سيما وأن هؤلاء يوافقون الرأي القائل إن الدعم الأميركي لإسرائيل يزعزع الاستقرار في المنطقة، مهدداً

عملية التزوّد بالنفط، ورافعاً الأسعار على المستهلكين الأميركيين، وخالفاً أعداء للحكام العرب المتحالفين مع الولايات المتحدة والذين يستثمرون فيها ويشتررون العملات للحؤول دون انهيار أسعارها، ويرفعون حصص

كان التحالف الأميركي مع إسرائيل أحد أكبر المحركات في العالم للحركات المناهضة للإمبريالية، والتهجين العرقي، وإنشاء حواجز بين الأديان والأجناس؛ في كل مكان باستثناء أوساط اليسار الأميركي.

أوبيك للمساعدة على تخفيض أسعار المشتقات النفطية في الولايات المتحدة. وبدعمها الأعمى للوحشية الإسرائيلية الاستعمارية، إستعدت الولايات المتحدة عدة مئات من ملايين المسلمين، وملايين العرب من كافة الأديان، والغالبية العظمى من الأوروبيين، والأفريقيين، والآسيويين، مضاعفةً بذلك العزلة الأميركية العالمية. وكان التحالف الأميركي مع إسرائيل أحد أكبر المحركات في العالم للحركات المناهضة للإمبريالية، والتهجين العرقي، وإنشاء حواجز بين الأديان والأجناس.

والأكثر فظاظاً في الأمر هو تأثير الإيديولوجية الخبيثة المناهضة لأوروبا في الحكومة الأميركية، والتي نشرها الإيديولوجيون الإسرائيليون والمنظمات اليهودية التي تنقل أفكارهم في الولايات المتحدة وأوروبا. وفيما كانت تتمّ الهيمنة على المسلمين والعرب وملاحقتهم، وسجن الآلاف، واختفاء العديدين على أيدي الأميركيين، عقدت الحكومات الإسرائيلية والأوروبية ووزير الخارجية باول لقاء في أوروبا أثناء تنامي خطر... معاداة السامية! وحذت الأمم المتحدة برئاسة كوفي أنان حذو هؤلاء وعقدت لقاء خاصاً بها حول معاداة السامية أثناء أعمال التدمير المستمرة في مخيم رفح للاجئين في قطاع غزة! وتُرَدّد المنظمات اليهودية الرئيسية مقولات شارون، وأولمرت في الوقت الحاضر، بأن المعادين للصهاينة هم معادون للسامية؛ وتصبح هذه السياسة معترفاً بها في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا... لدرجة القيام بطرد الأفراد الذين ينتقدون الصهيونية، وممارسة الضغوط على المؤسسات الثقافية لإخضاع الأحداث المناهضة للصهيونية للرقابة، وإيجاد ثقافة خوف عامة من

إغاطة المنظمات اليهودية المهيمنة. ومن المثير للدهشة أنه وسط ما يجري، أدانت المنظمات اليهودية الرئيسية في فرنسا علناً المهستيريا المختلقة كونها آلية إسرائيلية لتشجيع هجرة اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل⁽¹⁾.

يشغل اليهود في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأوروبا أعلى المناصب وبشكل غير متكافئ، ويشكّلون النسبة الأعلى في الجامعات الخاصة ذات المكانة الرفيعة والمقتصرة على فئة من المجتمع دون غيرها، ويمارسون تأثيرهم في الشؤون المالية ووسائل الإعلام بشكل غير متكافئ أيضاً. من الواضح أن معاداة السامية هي مسألة هامشية عالمية وأن اليهود هم في الواقع الجماعة الإثنية الأكثر تأثيراً.

إن قصر البصر المأساوي أو رفض اليهود اليساريين بعناد مواجهة الدور المؤذي للجماعات الصهيونية واليهودية الرئيسية التي تروج لسياسة المصالح الإسرائيلية في الطليعة، وتفرضها في برامج العمل الانتخابية، يُضعف إلى حدّ كبير جهودهم وجهودنا المبذولة لضمان السلام والعدل في الشرق الأوسط واعتماد سياسة أميركية خارجية ديمقراطية.

(1) كزافييه ترنيسان، "مسؤولو اتحادات وطنية يعترضون على مخطط إسرائيلي يحدّث اليهود الفرنسيين على الهجرة"، لو موند، 17 حزيران/يونيو 2004.

الفصل الثالث

قضية ليبي والحرب الداخلية

إن النقاش الوطني الذي أُثير في وسائل الإعلام حول اتهام إرفين لويس ليبي بالخنث باليمين وإعاقة العدالة فشل في التعاطي مع التساؤلات الأساسية المرتبطة بالظروف البنيوية المعقدة التي أثرت في سلوكه الإجرامي. والتفسير الأكثر سطحية هو أن ليبي تصرف بدافع الثأر لدى كشفه عن هويّة فاليري بلام (عميلة سرّية للسي آي ايه) وذلك لمعاقبة زوجها جوزف ويلسن بسبب إفشاء الأكاذيب التي نشرها بوش حول استيراد العراق المزعوم لليورانيوم من النيجر. ويدّعي صحافيون آخرون أن سبب تصرف ليبي هو إخفاء التلفيقات التي ابتدعت للذهاب إلى الحرب. ومع ذلك، فقد طرح هذا الزعم سؤالاً أكثر تعقيداً: من كان ملفّقو الدعاية للحرب، ومن كان يحمي ليبي؟ ولا يكفي كشف النقاب عن مختلفي الحرب بل أيضاً عن المخططين الاستراتيجيين، وواضعي الخطب، ومهندسي الحرب الذين تعاونوا مع مُرّوجي الدعاية والصحافيين الذين قاموا بنشرها. وما كان الرابط بين كل هؤلاء الموظّفين ومُروّجي الدعاية والصحافيين؟

بالأهمية نفسها، ونظراً للمناصب التي كان يشغلها هؤلاء المتآمرون والتي كانت تؤمّن لهم النفوذ، ونظراً لتأثيرهم في وسائل الإعلام وفي وضع السياسة الاستراتيجية، من كانت القوى المتورّطة في توجيه التهم الجنائية لفرد أساسي من مجموعة المتآمرين؟

لفهم نشوء إرفين لويس سكوتر لبيي بشكل أفضل وسقوطه الجلي، من الأهمية بمكان معرفة أنه كان عضواً في مجموعة متماسكة إيديولوجياً ذات تاريخ طويل في إيديولوجية يتم تشاطرها، وهدف مشترك، وتعاون تنظيمي. كان بلوغ لبيي موقع النفوذ جزءاً لا يتجزأ من ارتقاء المحافظين الجدد الصهاينة إلى المناصب العليا في صناعة السياسة الأمريكية. وكان

ليبي طالباً يلقى الرعاية والاهتمام، ومعاوناً لبول وولفويتز لأكثر من 25 عاماً. ويؤمن لبيي إضافةً إلى وولفويتز، وإليوت أبرامز، ودوغلاس فيث، وكاغان، وكوهين، وروبين،

يؤمن لبيي ومجموعة كبيرة من السياسيين ذوي النفوذ بوجود ميل صهيوني شديد إلى الحرب مرتبطاً عضوياً بحزب الليكود اليميني في إسرائيل، ويؤيدون هذا الميل بقوة.

وبولاك، وشيرتوف، وفلايشر، وكريستول، وشولسكي، ومجموعة كبيرة من السياسيين ذوي النفوذ، بوجود ميل صهيوني شديد إلى الحرب مرتبطاً عضوياً بحزب الليكود اليميني في إسرائيل، ويؤيدون هذا الميل بقوة. في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كلف وولفويتز وفيث مهمة تمرير مستندات سرية لإسرائيل، ونتيجة لذلك فقد هذا الأخير تصريحه الأمني مؤقتاً. ولكن هذا الأمر لم يحل دون ارتقائهما مناصب أرفع في وقت لاحق. ويصعب تصوّر توجيه تهمة مماثلة في حالة بلد آخر غير إسرائيل دون أن يثير الأمر قلق المعنيين حول مستقبلهم المهني داخل الحكومة الأمريكية.

بدأ المحافظون الصهاينة الإيديولوجيون "مسيرتهم الطويلة" في مؤسسات الدولة؛ في بعض الحالات كمستشارين لأعضاء يمينيين في الكونغرس موالين لإسرائيل، وشغل آخرون مناصب أقل أهمية في

البنيتاغون ووزارة الخارجية؛ وفي حالات أخرى كانوا أكاديميين أو قادة لمؤسسات استشارية محافظة في واشنطن إبان إدارتي ريغن وبوش الأب. وبانتخاب بوش عام 2001، انتقلوا إلى مواقع استراتيجية رئيسية في الحكومة وعملوا كإيديولوجيين أساسيين وروّجوا لسلسلة من الحروب ضد عرب يناصبون الدولة الإسرائيلية العدا. ووضع محافظون صهاينة بارزون، مثل لبيبي، استراتيجية حربية لحكومة الليكود عام 1996، وقاموا بتعديلها في ما بعد لتتلاءم مع الحرب الأميركية ضد العراق قبل وبعد 01/9/11 مباشرة.

في موازاة ارتقائهم مناصب تؤمن لهم أكبر قدر من النفوذ في إدارة بوش، اجتذب المحافظون الصهاينة أعضاء جدد كجوديث ميلر، مراسل النيويورك تايمز. والمدهش في عمليات مجموعة المتأمرين من المحافظين الصهاينة هو طريقة عملهم المباشرة وغير المقيدة. فالفريق وليام أودن (المدير السابق لوكالة الأمن القومي إبان حكم ريغن)، والجنرال أنطوني زيني (قائد متقاعد للأسطول البحري)، والكولونيل كاي ويلكرسن (رئيس أركان سابق لكولن باول)، وبرنت سكوكروفت (مستشار الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب)، والعديد من المسؤولين الذين زال سحرهم الشعبي، بمن فيهم أشخاص متمرسون في وكالات المخابرات، ومراقبون ذوو مستوى عال، ودبلوماسيون سابقون، انتقلوا بشكل صريح اطلاع المحافظين الصهاينة بالسياسة الأميركية وعلاقتهم العشوائية بجنرالات إسرائيليين، وبالموساد، وكان بإمكانهم دخول مكاتبهم دون أي عوائق.

في الفترة التي سبقت اجتياح العراق، كان وولفويتز وليبيبي المنتمیان إلى المحافظين الصهاينة مهندسي الاستراتيجية العسكرية

لرامسفيلد وتشيني، وهما رئيساهما المزعومان. لقد أنشأ دوغلاس فيث مكتب الخطط الخاصة لاختلاق أكاذيب تبرّر الحرب. وتولّى جوديث ميلر، وديفيد فرام، وآري فلايشر مهمة نشر الأكاذيب والدعاية للحرب من خلال المقالات، والمقابلات، والمؤتمرات الصحافية، وصياغة حُطَب الرئيس بوش. وتُظهر مراجعة الصحف البارزة والمستندات الحكومية أن المحافظين الصهائنة يردّدون حرفياً، وعلى الدوام، المطالب السياسية المنبثقة عن نظام شارون والمتمثلة بأنه يُفترض بالولايات المتحدة اجتياح العراق وتدمير النظام العراقي وأجهزة الدولة. ولم يُبد أي محافظ صهيوني في الحكومة أو خارجها في الجامعات الخاصة ذات المكانة الرفيعة أو في المؤسسات الاستشارية حدّاً أدنى من الانحراف عن سياسة الحرب التي يتبّعها نظام شارون. وفي ما يمكن أن يكون إحدى الخدع الأكثر تهكّماً في التاريخ الحديث، صوّرت الحملة التي شنتها المحافظون الصهائنة ضد العرب والإسلام لصالح إسرائيل الكبرى بأنها سياسة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط... وذلك من قبل أولئك الذين دمّروا جنين بقصفهم، والذين حولوا الفلوجة إلى أنقاض بقنابل النابالم.

الحرب في الداخل

في إطار سعيهم المتغرس للسيطرة بالكامل على سياسة الحكومة- يحثّهم على ذلك ولاؤهم المتعصّب لإسرائيل الكبرى- واصل المحافظون الصهائنة سعيهم لتدبّر أمر العديد من المؤسسات الأساسية في الدولة الأميركية الإمبريالية وهميشها. وللتحليل على جهاز السي آي ايه الذي لا يروّج لبرنامج العمل الإسرائيلي المرتبط

بالحرب مع العراق، إختلق مكتب التخطيط الخاص التابع للمحافظ الصهيوني دوغلاس فيث حملة دعائية حوّلها مباشرةً إلى مكتب الرئيس، متجنّباً ومهمّشاً أي مراجعة انتقادية تقوم بها السي آي ايه. كما قام كل من وولفويتز ورامسفيلد بتهميش الجنرالات البارزين تماماً، وروّجاً لتولّي المواليين المناصب العليا، وطرحاً جانباً أي نصيحة تعارض خططهما لشن حرب على العراق، أو تتضارب معها. ووصف كولن باول، وزير الخارجية، خطاب أعدّه له إرفين ليبي بالهراء بسبب ما يحتويه من كذب صارخ. وكتب مساعده الأعلى، الكولونيل ويلكرسن، بأسلوب محقّر عن مجموعة المحافظين الصهاينة المتآمرين، الذين همشوا وزارة الخارجية ورئيس الدبلوماسية باول. ومع ذلك، استمرّ باول بتقديم مجموعة إضافية من الأكاذيب في الأمم المتحدة قدّمت للعالم بشكل عشوائي.

في النهاية، أقحمت الأف بي آي في حرب مستمرة مع الموساد الإسرائيلي بسبب دخول عدد كبير من الجواسيس الإسرائيليين، وبشكل ملفت للنظر، إلى الولايات المتحدة؛ وتمّ ترحيل المئات منذ أيلول/سبتمبر 2001.

الجُرم الذي ارتكبه ليبي (الحنث باليمين في شأن البوح بهوية عميل في السي آي ايه) هو جُرم قليل الخطورة مقارنةً مع الجرائم التي يرتكبها المحافظون الصهاينة في الدولة الأميركية على نطاق واسع، وعلى المدى البعيد، ضد الإنسانية، والقانون الدولي، والدستور الأميركي. ومع ذلك، فإن مقاضاة

تظهر مقاضاة ليبي الصراع الداخلي الكبير حول التحكم بالدولة الأميركية الإمبريالية بين المحافظين الصهاينة والقادة التقليديين لمؤسساتها الرئيسية.

ليبي تُظهر الصراع الداخلي الكبير حول التحكم بالدولة الأميركية الإمبريالية بين المحافظين الصهانية والقادة التقليديين لمؤسساتها الرئيسية. وإلى جانب إصدار النائب العام أمراً باعتقال ليبي، إعتقلت الأف بي آي صانعي السياسة البارزين في اللوبي الموالي لإسرائيل الذي يتمتع بأكثر قدر من النفوذ (AIPAC) بتهمة التجسس لصالح دولة إسرائيل. ولا يمكن اعتبار هذه الأعمال ببساطة أعمالاً فردية قام بها مسؤولون أو محققون على صعيد فردي.

لقد انزعجت السي آي ايه بعمق بسبب قيام المحافظين الصهانية باغتصاب الدور المخبراتي لهذه الوكالة، وبسبب القنوات المباشرة التي تربطهم بالرئيس، وولائهم الأساسي لدولة إسرائيل، وجهلهم للموارد الموثوقة. كما يمكن الإشارة إلى غضب القوات المسلحة بشكل كبير، بسبب استبعادها عن المداولات الحكومية في شأن مسائل الحرب؛ وسياسة الحرب الكارثية التي استنفدت مجنّديها ودمّرت معنويات الجنود؛ وجهل المحافظين الصهانية بشكل غير طبيعي لتكاليف الاحتلال الاستعماري. فلا عجب أن يشير الجنرال تومي فرانكس إلى المحافظ الصهيوني دوغلاس فيث بأنه "الوغد الأكثر غباءً الذي التقاه".

تُذكر الحرب الحالية الدائرة بين مؤسسات الدولة بنزاع سابق بين السيناتور اليميني جوزف مكارثي ووزارة الدفاع. ففي أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، كان السيناتور مكارثي يزداد نفوذاً بسبب تطهير نقابات العمال وهوليوود والجامعات، والترويج للمسؤولين المحافظين الذين يملكون طريقة تفكير مماثلة.

ونجح في توسيع تحقيقاته، وطالت عملية التطهير التي شرع بها وزارة الخارجية، وفي النهاية القوات المسلّحة. وهنا خاض السيناتور مكارثي 'معركة واترلو' الخاصة به. وردّاً على الهجوم الذي شنّه، حافظ الجيش على مواقعه، ودحض ادّعاءاته، وكذّب تلفيقاته، وأمسك بزمام السلطة.

فهل نشهد اليوم نشوء عملية مماثلة؟ وهل ستتمّ إعاقة قيام المحافظين الصهاينة بالإسك بزمام السلطة بسبب "مبالغتهم في تقدير قوّتهم" داخل الدولة الأميركية؟ أم أن تعيين الجنرال مايكل هيدن على رأس السسي آي ايه يعكس تبعيّة السسي آي ايه للبتناغون، وبالتالي للمحافظين الصهاينة؟ ففي أي جلسات سماع علنيّة بين المحافظين الصهاينة والهيئات الدستورية في الدولة، تنكشف للشعب الطبيعة الحقيقية للنزاع وما هو على المحك: الخيار بين مصالح إسرائيل أولاً أو المصالح السياسية الأميركية.

في هذه الأثناء، لا يشعر المحافظون الصهاينة بالإحباط بسبب المحاكمات التي يخضع لها زملاؤهم في آيباك وفي مكتب نائب الرئيس: هم يواصلون ممارسة الضغوط لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة سوريا وإيران من خلال فرض عقوبات اقتصادية وقصف الدولتين. في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2005، طلب الرئيس السابق للشين بت من آيباك تصعيد حملتها بهدف الضغط على الولايات المتحدة لمهاجمة إيران (موقع Israel National News.com). وبالرغم من المساعدة التي قدّمها سوريا في مرحلة ما بعد 11 ايلول للولايات المتحدة، ضمنت آيباك تصويماً شبه إجماعي في الكونغرس الأميركي لصالح فرض عقوبات اقتصادية

عليها. وبالرغم من التظاهرات الحاشدة، وكونغرس مُستولى عليه، يبدو بتناقض ظاهري أن القوة الوحيدة القادرة على التغلب على المحافظين الصهاينة الطُغاة، على غرار جو مكارثي في السابق، هم الأشخاص الراضون بقوة لحروب جديدة مدمرة دون أن يكونوا قد شاركوا في صنعها.

الفصل الرابع

الكشف عن الوقائع

سيمور هرش والصلة

الصهيونية-الإسرائيلية المفقودة

فيما كنت أقرأ تقارير هرش الملفتة والمؤثرة في النيويوركركر حول ممارسة التعذيب في العراق الذي تحتله الولايات المتحدة⁽¹⁾، أتضح لي بشكل متزايد أن هذا الأمر لم يكن كشفاً عن وقائع قائماً على معلومات دقيقة تتناول أشخاصاً ذوي مراتب عُليا مسؤولين عن سياسة التعذيب. كان التحقيق الصحافي لهرش رواية انتقائية توجّهها تساؤلات انتقائية حول مسؤولين انتقائيين. وبقراءتنا نسخة هرش عن سلسلة الأحداث بتشكك، ندرك أن هرش يربط مناقشة الموضوع برمته ومسألة الكشف عن هوية المسؤولين الأميركيين المتورّطين في استخدام التعذيب بشخص واحد - وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (هو أمر هام بلا ريب) - وليس بمسؤولي وزارة الدفاع الآخرين

(1) سيمور هرش، "تعذيب في أبو غريب: جنود أميركيون يستخدمون أساليب وحشية مع العراقيين. إلى أي مدى يتصرفون بمسؤولية؟"، ذا نيويوركر، 10 أيار/مايو 2004؛ "المنطقة الرمادية: كيف وصل برنامج سرّي للبننتاغون إلى أبو غريب"، ذا نيويوركر، 25 أيار/مايو 2004، و"رسائل مختلطة: لمّ لم تكن الحكومة على علم بما تعرف"، ذا نيويوركر، 3 حزيران/يونيو 2004.

ذوي المراتب العليا الذين كانوا مؤثرين جداً ومسؤولين عن سياسة الحرب إذ أنشأوا وكالات المخابرات وقاموا بتنسيق الاستراتيجية والتكتيكات إبّان الاحتلال. كان رامسفيلد فرداً من نُخبة أجازت ممارسة التعذيب وشجّعت على القيام به. وطوال مرحلة كشفه عن الوقائع، أغفل هرش عمداً دور الصهاينة، وولفويتز وفيث وهما الرجلان الثاني والثالث في البنتاغون اللذان دعما الحرب والاستجواب باستخدام التعذيب وروجاً لهما. أغفل هرش بصفة خاصة الخبراء الإسرائيليين الذين أقاموا ندوات لتعليم عناصر المخابرات العسكرية الأميركية على تقنيات الاستجواب باستخدام التعذيب، وهي التقنيات التي طبّقوها على السجناء العرب طيلة نصف قرن من الممارسة.

على السجناء العرب طيلة نصف قرن من الممارسة.

وأثناء بحثه عن موارد وثائقية تشير إلى الاستجواب باستخدام التعذيب، اعتمد هرش على النصوص الأكاديمية وكتيبات التعليمات التابعة للسي آي ايه التي يعود تاريخها لعشرين عاماً خلت، وليس على الممارسات الإسرائيلية التي يعتمدها في الوقت الحاضر، وعلى نطاق واسع، مستشارو الموساد والشين بت المتورطون بممارسة التعذيب في هذه الأيام في فلسطين والجوار، وفي العراق، اليوم.

يعرّف عن هرش في وسائل الإعلام بأنه صحافي تحقيقي معارض للمعتقدات التقليدية، وهو دور يُضفي على تحقيقاته وعملية كشفه عن الوقائع قدراً كبيراً من المصداقية. ولكن سيمور هرش هو من

دافع علانيةً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر عن تعذيب المشتبه بهم وأفراد عائلاتهم واصفاً الأمر بأنه وسيلة للاستجواب، مستشهداً بالأمثلة الإسرائيلية، ومبرراً ممارسة التعذيب كما يبرّر البنتاغون ممارسته الآن بحق المشتبه بهم العراقيين. وبدلاً من الاستشهاد بأقوال أستاذ مغمور في جامعة شيكاغو، كان يُفترضُ بهرش الاستشهاد بالمنشور المؤثر المدافع عن التعذيب الذي أعده أستاذ القانون في جامعة هارفرد البروفسور ألان درشفويتز (صهيويني زميل) ويقرأه على نطاق واسع المدنيون المشربون بالروح الحربية الذين يسّرون شؤون البنتاغون اليوم

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر
دافع سيمور هرش علانيةً عن
تعذيب المشتبه بهم وأفراد
عائلاتهم واصفاً الأمر بأنه
وسيلة للاستجواب، مستشهداً
بالأمثلة الإسرائيلية.

ويُدبرون سلسلة القيادة المؤدّية إلى الاستجواب باستخدام التعذيب.

فشلت رواية هرش في توفير بيئة سياسية في البنتاغون والشرق الأوسط لاستخدام التعذيب بطريقة منهجية. وإن فهم مسألة قيام الولايات المتحدة بتعذيب السجناء العراقيين والمدنيين، والإساءة إليهم بطريقة عنيفة يتطلّب تفحصاً لواقع إضفاء طابع الشر على الشعب العراقي - العرب - إيديولوجياً، والدعم الأميركي السياسي والعسكري اللامشروط لدولة إسرائيل، وهي الممارسة الأساسية للتعذيب ضد العرب على المدى البعيد وعلى نطاق واسع. ونجد التشويه المنهجي واللاذع لسمعة العرب والمسلمين في الشرق الأوسط في كتابات وخطب الإيديولوجيين الصهائنة المؤثرين والمقيمين في الولايات المتحدة، مثل آل بايس (الأب والإبن)، وآل كريستول (الأكبر سنّاً والأصغر سنّاً)، وآل كاغان وكوهين وغولدهاغن وغيرهم.

تتمثل الخطوة الأولى في اتجاه تبرير التعذيب بتجريد الضحية من صفاتها الإنسانية، ونعت هؤلاء بالمتوحشين العنيفين منذ الولادة. لقد كان الصهاينة في الولايات المتحدة يتبعون فحسب آراء مرشديهم الإيديولوجيين في إسرائيل الذين يعلنون تكراراً أن "الشيء الوحيد الذي يفهمه العرب هو القوة" (شارون، غولدا مئير، دايان، رابين... إلخ). وكان الإيديولوجيون الصهاينة في البنتاغون مؤثرين في إثارة حقد العرب بطرق شتى. ففي معرض دفاعهم عن إسرائيل، تعمّدوا تشويه طبيعة الحرب الاستعمارية التي تعتمدها إسرائيل، محمّلين الضحايا الفلسطينيين مسؤولية العنف المنهجي الذي تمارسه إسرائيل في حقهم. ودافع الإيديولوجيون عن كل عمل عنف إسرائيلي: الجزرة في جنين، إقامة مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية، الهجوم الفتاك على رفح، قتل عمّال توزيع معونات الأمم المتحدة والناشطين في سبيل السلام، الجدار الهائل الذي يحجز شعباً بكامله، القتل الجماعي لمئات الفلسطينيين وتدمير آلاف المنازل في غزة. لقد أحدث العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين انطباعاً عميقاً في نفوس الصهاينة الأميركيين الذين عمّموا وعمّقوا عداؤهم للمسلمين العرب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ولا سيّما في العراق حيث هم في وضع يمكنهم من تطبيق سياساتهم.

الصهاينة وممارسة التعذيب في العراق

كان مكتب الخطط الخاصة مصدراً رئيسياً للبنتاغون في ما يتعلق بالمعلومات المخبراتية والدعاية المرتبطة باحتياح العراق واحتلاله. وتجنّبت المجموعة الخاصة وكالات المخبرات العسكرية

والسي آي ايه في عملية توفير معلومات مخبرية إبّان المراحل الأولى من الاحتلال (قبل تفكيكها). وبازدياد فعالية هذه المجموعة بسبب المقاومة العراقية، والتثبّت في النهاية من أن التبرير الأميركي للحرب (أسلحة الدمار الشامل) مختلق كلياً من قِبَل المجموعة الخاصة، أُصيب رأس الهرم في البنتاغون، والمتمثّل برامسفيلد والصهانية، بالإحباط؛ فأصدرت الأوامر بشكل جماعي لتكثيف عملية التعذيب ونشره ليظال كل العراقيين المشتبه بهم في كافة السجون. والقول إن القيادة كانت مقتصرة على رامسفيلد دون غيره، في حين كان وولفويزر وفيسث وأبرامز متورّطين بشكل صريح وعلني في السياسات اليومية للحرب، يدافعون عن الاحتلال ويتحكمون بالمعلومات المخبرية، هو ضرب من ضروب التبسيط الفادح.

حتى أن المتعصّبين الصهانية في البنتاغون كانوا يروّجون بحماسة أكبر من حماسة رامسفيلد لاعتماد وسائل التعذيب الإسرائيلية وإذلال العرب المشتبه بهم، وتمجيد النجاحات الإسرائيلية في التعاطي مع العرب. وهم من روّج، لا المخابرات العسكرية، للاستعانة بالخبراء الإسرائيليين أثناء الاستجواب، وشجّعوا الندوات التي يقيمها الإسرائيليون لضباط المخابرات العسكرية الأميركية والمتعهّدين الخاصين ويتناولون فيها الحرب المدنية وتقنيات الاستجواب.

ولدى الكشف عن الوقائع، لم يُحمّل هرش صهانية البنتاغون أي مسؤولية لتعريض العراقيين للتعذيب. فالإغفالات الفاضحة متعمّدة بقدر ما هي جليّة، وهي نموذج منهجي يُخدم الهدف المتمثّل بتبرئة صهانية البنتاغون وإسرائيل، وتحميل مسؤولية جرائم الحرب لرامسفيلد بشكل كامل.

نظرة متفحّصة لطريقة هرش

تُظهر قراءة متفحّصة لسلسلة مقالات هرش في ذا نيويورك ركر فرضيّاته ووجهات نظره السياسية التي لا علاقة لأي منها بالقيّم الديمقراطية أو الاكتراث بحقوق الإنسان. ويتمثّل الاهتمام الأساسي لهرش بالأمر الشامل الذي أصدره رامسفيلد لممارسة التعذيب والذي عطّل عمليات مجموعة نُخبوية مؤلّفة من رجال كوماندوس محترفين مشاركين في برنامج سرّي خاص للقيام بأعمال قتل، واختطاف، وتعذيب إرهابيين مشتبه بهم في كافة أنحاء العالم. بكلمات أخرى، كان رامسفيلد يعرّض عمل القتل المحترفين في العالم للخطر، وذلك بتوريط آلاف الجنود الأميركيين يومياً في ممارسات التعذيب. كان الاهتمام الرئيسي الثاني لهرش هو اكتشاف أعمال التعذيب التي من شأنها "إلحاق الأذى بفرص أميركا [حرفياً] في الحرب على الإرهاب"؛ أي أن التكتيك الذي عزاه إلى رامسفيلد (دون غيره وبشكل خاطئ) كان يعرّض للخطر القدرة على بناء إمبراطورية. ونظرة هرش المحورية للإمبراطورية ترفض الاعتراف بالحقوق الأساسية لتقرير المصير، وتحظر القانون الدولي للتعذيب وتنفيذ أحكام الإعدام خارج إطار القضاء.

الاهتمام الثالث الجلي لهرش يتناول قيام رامسفيلد بتجنّب السي أي ايه ووكالات مخابرات أخرى، إضافة إلى محاولته احتكار المعلومات المخبرانية، فالأمر ينطوي على قليل من المراوغة. وقد أنشأ وولفويتز وفيث وكالة المخابرات الخاصة التي زوّدت رامسفيلد بالمعلومات الملقّقة، وروّجا لشلي (المعروف في مختلف أوساط المخابرات بأنه لا يمكن الاعتماد عليه البتّة) واصفين إياه بمصدر لا

عيب فيه للمعلومات الداخلية في ما يتعلق بأسلحة صدام للدمار الشامل التي لا وجود لها، عالمين مسبقاً بأنهما يمرران معلومات مزيفة. وكما أقرّ وولفويتز لاحقاً وبطريقة تهكمية، فقد أتخذ قرار شنّ عملية الاجتياح الأميركي تحت عنوان الأسلحة المحظورة لأنها المسألة الوحيدة التي تمكّنوا من التوافق حولها.

هرش ليس غيبياً؛ فقد كان على علم بما يعرفه كل شخص في واشنطن وخارج الحكومة: كان الصهاينة في البنتاغون يبحثون على حرب مع العراق قبل 11 أيلول (حتى قبل تسلّمهم زمام الحكم في واشنطن، وكانوا يعملون مع الدولة الإسرائيلية) ويعتزمون حمل الولايات المتحدة على تدمير العراق بأيّ عُمن، بما في ذلك زهق أرواح الأميركيين، وحدوث عجز في الميزانية، وتعريض المصالح النفطية والمصالح الأميركية العالمية للخطر. لقد شنّوا عملية الاجتياح متجاهلين القيادة العسكرية المركزية من خلال تزييف ردّ الفعل المتوقع للشعب العراقي المحتلّ ("سوف يتأهلون بنا بصفتنا محرّرين"؛ وولفويتز وبيرل) وكانوا يعتزمون تدمير البنى التحتية العراقية المدنية والحكومية (تحت ستار تطهير المرافق من حزب البعث) بهدف تقويض قدرة العراق على تحدي هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط. لم تقم أي من المسائل التي طرحها هرش بسير أغوار هذه الوقائع المعروفة التي تتناول هوية المسؤول عن الفضاعات التي ارتكبت في حق العراقيين. ولم يكن عليه الاستشهاد بعملاء مخبرات دون ذكر أسمائهم، أو بمصادر في البنتاغون؛ كان الجنرال أنطوني زيني والعديد من الدخلاء غير الصهاينة، إضافةً إلى السي آي ايه والقيادة المركزية، على علم بخطط المروجين الصهاينة، وعلاوةً على ذلك،

كانوا على علم بالدور الذي لعبه فيث في الحث على اعتماد تقنيات استجواب أكثر قساوة. لكن هرش تجاهل هذه المسائل وهؤلاء الصهاينة ومؤيديهم ومستشاريهم الإيديولوجيين الذين قاموا بكل ما يمكن قبل الاجتياح لتقويض أي إمكانية لاستعادة الاقتصاد العراقي نشاطه وتمكّن العراقيين من تسيير مؤسساتهم التعليمية والصحية والانتخابية. لقد أُريد من اجتثاث البعث تحويل العراق إلى بلد قبلي متخلف، إلى صحراء منقسمة يدير شؤونها ربيهم شلبي وهو المرشح الوحيد الذي سيعترف بإسرائيل ويزودها بالنفط والماء ويدعم التكامل الشرق أوسطي في إطار هيمنة إسرائيلية.

لقد نجح مسؤولو البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة في ضمان نشوب الحرب وتدمير الخدمات الاجتماعية العراقية الأساسية، كما دمروا الدولة العراقية (الحاكم، القوات المسلحة، الخدمات المدنية). ومن جهة ثانية، وانطلاقاً من خضوعهم الأعمى لإسرائيل، فقد تغاضوا عن الواقع المتمثل بأن الجنود المحترفين المسرّحين والقادة المدنيين والمحترفين الذين شملتهم عملية التطهير أصبحوا جزءاً من مقاومة مسلّحة تتمتع بالخبرة، وأن العراق أصبح بلداً لا يمكن ممارسة الحكم فيه، فأصبحت الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق أي تقدم في حرب سياسية خاسرة، ويفقد النظام العراقي الذي هو العوبة بين يديها أي شرعية أو دعم شعبي. لقد قام الصهاينة بما ظنوا أنه الأفضل لإسرائيل حتى وإن أثار الأمر معارضة عالمية أكبر شملت الولايات المتحدة. حيث غدت غالبية الأميركيين في أيار/مايو 2004 مناهضة للاحتلال. وحدها آيباك أيدت بوش وأيدت استمرار الاحتلال، كما تعهّدت بالولاء للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وعندما تحوّل توقعهم الملائم لهم، والتمثّل بمجتمع عراقي مرحّب، إلى حرب شعبية شجاعة مناهضة للإحتلال، دعا فيث ومرؤوسه إلى استخدام أكبر لوسائل الاستجواب بالقوة؛ شجّع رامسفيلد وفيث التعذيب وفقاً للنموذج الإسرائيلي المتّبع لإذلال العرب. وفي هذه الأثناء، أمّثنت دعوة كاغان إلى "قصف الشارع العربي" ولكنها فشلت في ترهيب المقاومة العراقية.

إن قيام هرش باعتبار رامسفيلد المذنب الأعلى الوحيد جاء في وقت مناسب: عندما فشلت السياسة الأميركية واقترب المسؤولون المطلعون من تحديد دور الصهاينة في البنتاغون. وينمّ عن ذكاء زائد: كان رامسفيلد مُحْتَقراً كلياً في الكونغرس وفي أوساط العسكريين المحترفين ومجموعة كبيرة من أشخاص آخرين، وذلك بسبب سياساته وإطالته المتعجرفة على الجمهور. ومع ذلك، وحتى بافتضاح أمر رامسفيلد، كان هرش حريصاً على القيام بذلك بطريقة سمحت لزملائه الصهاينة بالاستمرار في ممارسة الحكم دون التعرّض لأي أذى. وعلاوةً على ذلك، برّر هرش بعض أعمال رامسفيلد المندرجة في إطار الترهيب غير القانوني قائلاً: إنّها عوائق قانونية للقضاء على الإرهابيين. كما أن تأييد هرش لجوء رامسفيلد إلى الاستعانة برجال كوماندوس غير مسؤولين لاغتيال مشتبه بهم في كافة أنحاء العالم، أو خطفهم، أو تعذيبهم، خدم في الواقع تلك التكتيكات بعد تحلّي رامسفيلد عن منصبه الوزاري.

لقد أثار هرش موضوعاً لا لزوم له يتناول موظفاً من المستوى الخامس تحت إدارة فيث، هو ستيفان كامبون، ويخبرنا عنه قائلاً: إنه "كان متورطاً بعمق" في تعذيب السجناء؛ أكثر تورطاً من مسؤوليه

كيف حدث أن وجّه هرش اللوم لأولئك الذين يفوقون رامسفيلد مرتبةً وأولئك الذين هم ما دون كامبون أهمية، ولكنه لم يركّز أبداً على فيث وولفويتز اللذين وضعوا السياسة وأداراها؟

الصهاينة؟ ولكننا قد نطرح السؤال التالي على الصحافي الاستقصائي الذي لا نظير له: كيف حدث أن وجّه هرش اللوم لأولئك الذين يفوقون رامسفيلد مرتبةً وأولئك الذين هم ما دون كامبون أهمية، ولكنه لم يركّز أبداً على

فيث وولفويتز اللذين وضعوا السياسة وأداراها؟

في سياق الإعداد لافتتاح أمر كامبون، أورد هرش معلومات عن حياة كامبون تُظهر صلته الوثيقة بالصهاينة: أيد الحرب مع العراق (وفقاً لولفويتز، فيث، بيرل، وأبرامز)؛ إزدري السي آي ايه التي يعتبرها صهاينة البنتاغون "شديدة الحذر"، مهاجماً إيّاها بسبب عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل. وبما أن كامبون كان يعمل تحت إمرة وولفويتز وفيث، فكان يكرّر ما أراد رئيساه أن يسمعه فحسب، ولهذا السبب ربما عهدا إليه بالمهام القذرة المذكورة المتمثلة بجمع 'المعلومات المخبرانية' من خلال ممارسة التعذيب.

يحاول هرش ربط كامبون بانتشار التعذيب الذي مارسه برنامج الوكالة الخاصة انتقائياً. ولكن هذا البرنامج كان قائماً قبل تسلّم كامبون منصبه، وكان رامسفيلد وولفويتز وفيث وأبرامز يُشرفون على عملياته. إن تاريخ بدء التعذيب في آب/أغسطس 2003، وفقاً لهرش، مع تعيين كامبون واللواء ميلر (في غوانتانامو) خاطئ. فقد بدأ قبل ذلك التاريخ تحت إشراف برنامج الوكالة الخاصة مع مستجوبين قامت إسرائيل بتدريبهم. وعلاوةً على ذلك، كان البنتاغون برئاسة الثلاثة أنفسهم (رامسفيلد، وولفويتز، وفيث) هو الذي أصدر الأمر

لميلر بممارسة التعذيب في حق المشتبه بهم في غوانتانامو بالدرجة الأولى قبل نقله إلى العراق مكافأة لعمله المثالي. ولا يسير هرش أغوار صلات ميلر برامسفيلد وولفويتز وفيث قبل المغادرة إلى العراق. فهو يوقف التحليل ببساطة، مركزاً على المستويات الوسطى والدنيا لممارسة السلطة: كامبون، ميلر، المحققون، والمجنّدون. وخارج هذا الإطار، يقدّم هرش عملاً صحافياً تحقيقياً انتقائياً مفصلاً. فهو يكشف عن بعض الحقائق ولكنه يُخفي تلك المرتبطة بأولئك الأكثر تورطاً، وبشكل ناشط، في التسبب بالحرب وإدارتها بطريقة تخدم المصالح الإسرائيلية. إن الخسائر التي تتكبدها الولايات المتحدة في الأرواح، وما يتعرّض له الجنود الأميركيون الشبان الذين فُرض عليهم لعب دور المعذبين من تحقيق، هي أمور لا يقلق صهاينة البنتاغون في شأنها.

لقد تعرّض صهاينة البنتاغون لهجوم. فقد حدّد أنطوني زيني، وهو جنرال في القوات البحرية، والسيناتور فريتز هولينغز وقادة سياسيون ودبلوماسيون وعسكريون بارزون آخرون دور صهاينة البنتاغون في شنّ وإدارة الحرب لصالح إسرائيل. وما بدا أنه خطوة واضحة في اتجاه تهميش شلي الموالى لإسرائيل - ريبب وولفويتز وفيث وأبرامز - من خلال الإغارة على منزله ومصادرة سجلاته للتحقيق في أعماله المالية الشاذة كما زُعم، كان نكسة رمزية⁽¹⁾.

(1) يشهد المسار العملي لشلي قفزات مستمرة. فبعد ظهوره المستنكر في الانتخابات العراقية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، اختير للحلول مكان وزير النفط آنذاك بحر العلوم الذي سبق له أن هدّد بالاستقالة بسبب قرار الحكومة برفع أسعار الغاز للعراقيين. ومن ثم استُبدل بحسين الشهرستاني. وظهر مؤخراً في لقاء مؤتمر بيلدربرغ عام 2006 الذي جرى خارج أوتاوا، كندا.

وهكذا كان حال امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمن لصالح قرار يُدين المجازر الإسرائيلية في رفح؛ بسبب المرارة العظيمة التي شعر بها الحشد الإسرائيلي الذي حضر للمرة الأولى مؤتمر آبياك.

وردّاً على ذلك، شجبت كل المنظمات اليهودية الرئيسية والمنشورات بدءاً بفرورود وانتهاءً بالحلف المناهض لتشويه السمعة، وAJC وغيرها، الانتقادات الصادرة عن صهاينة البنتاغون. وبالرغم من كل حالات الكشف عن ممارسة التعذيب والقتل والاعتصاب، شنّ الإيديولوجيون الصهاينة الرئيسيون مثل كريستول، وكروتامر، وروين، وبيزل، وكاغان، وفرام، هجمات على بوش بسبب "تراجع مستوى التأييد" الذي تحظى به الحرب.

كانت محاولات هرش لإجبار التحالف المناهض للصهاينة على التراجع عن مواقفه من خلال التركيز على الشخصين غير اليهوديين - رامسفيلد وكامبون - بلا طائل فاستُلت السيوف. وبسبب النفوذ الصهيوني داخل الحكومة وخارجها، استخدم التحالف المناهض للصهاينة ومؤيديهم كلمات سر، وأكثرها شيوعاً: محافظون جدد وهو تعبير يعرف الجميع أنه يراد به الإشارة إلى

بسبب النفوذ الصهيوني داخل الحكومة وخارجها، استخدم التحالف المناهض للصهاينة ومؤيديهم كلمات سر، وأكثرها شيوعاً: محافظون جدد.

وولفويتز وفيث وأبرامز وصهاينة آخرين داخل الحكومة وخارجها. ونتيجة لشعور آبياك، والحلف المناهض لتشويه السمعة، وساعون آخرون إلى ضمان مصالح إسرائيل في المقام الأول، بالخطر المُحدق بمن يشاطرونهم التفكير نفسه، تحولوا إلى نعت المحافظين الجدد

المُشرِّين بروح الحرب بالمعادين للسامية، وأثاروا الكونغرس ووسائل الإعلام وآلتهم الدعائية بهدف ترهيب التحالف وإخضاعه. لكن صور التعذيب التي أضعفت الثقة بسياسة الحرب هدّدت بعزل المتعصّبين الصهيانية. وفي مواجهة غضب العالم المتحضّر بأكمله بسبب جرائم الحرب، تولّى المبرّرون الصهيانية التقدّميون، مثل هرش، مهمة تحميل كامبون ورامسفيلد المسؤولية دون غيرهما، وحصر المسؤولية "بعدد قليل من الجنود" كما فعل السيناتور ليبرمان؛ بالرغم من أن القوات المسلحة الأميركية قالت إن عدد المتهمين فاق الـ 100 شخص، فهذا الأمر بحدّ ذاته هو مؤشّر للمدى الذي بلغته المشكلة وأصولها السياسية؛ في حين أن نُخبة آيباك شجّعت بوش، متجاهلةً القذارة ودم التعذيب.

ربط رامسفيلد بمهارة مستقبله بشركائه الصهيانية في البنتاغون وخارجه، معتمداً على التمسك بأهداب معطفهم، وجانياً دعم اللوبي اليهودي القوي وقادته في الدولة الإسرائيلية الذين يقفون وراءه. فحلفاؤه المؤثرون قليلو العدد.

خاتمة

في التحليل النهائي، لم يكن إبعاد أعضاء أساسيين من مجموعة صهيانية البنتاغون عن مناصبهم - وولفويتز، فيث، أبرامز، رويين، لبيي - سوى نكسة مؤقتة. وما زالت المنظمات السياسية الصهيونية سليمة، ويبقى تأثيرها في الكونغرس غامراً. وقطع لها الحزبان الرئيسيان تعهدات بأن "قضية إسرائيل ليست سوى قضية أميركا" (بوش وكيري). وكشّرت المنظمات الإسرائيلية عن أسنانها،

ضامنةً فرض عقوبات ضد سوريا، وداعية إلى قصف المنشآت النووية الإيرانية المزعومة، ومحاولة إيجاد أجواء أزمة. وخلال زيارته إلى واشنطن في أيار/مايو 2006، حصل رئيس الوزراء أولمرت على دعم بوش لقيام إسرائيل برسم "الحدود النهائية" بشكل أحادي، فارضاً بذلك على واشنطن وحلفائها الأوروبيين المقربين التنكّر لخارطة الطريق التي وضعوها.

في هذه الأثناء، وبالنسبة إلى أولئك الذين ما زالوا يُنكرون دور النفوذ الصهيوني في السياسة الخارجية الأميركية، ليس عليهم سوى قراءة التقارير المرتبطة بمؤتمر آيباك الذي عُقد في واشنطن في أيار/مايو 2004. فبينما كانت إسرائيل تقتل الأطفال في شوارع رفح وتدمّر مئات المنازل تحت أنظار العالم المتمدّن المرّوع بأكمله، وفي حين وقف مجلس الأمن الدولي المغتاض على قدميه وأدان إسرائيل بالإجماع، تعهّد قادة الكونغرس الأميركي والمرشحان الرئاسيان الرئيسيان بدعم غير مشروط لإسرائيل، مثيرين هتافات الوسطاء في مجال الاستثمار، وأطباء الأسنان، والأطباء، والمحامين المتعطشين للدماء؛ صفوة الصفوة في المجتمع اليهودي الأميركي.

لقد أعلن كل مرشّح بالفم الملآن أن "قضية إسرائيل ليست سوى قضية أميركا" بينما يقوم الإسرائيليون بحرق المنازل، ويطلق القنّاصة النار على الفتيات الصغيرات وهنّ في طريقهنّ لشراء السكاكر. كان الأمر تقريباً وكأنّ شارون يريد إظهار نفوذ الصهاينة في الولايات المتحدة، مؤقتاً دمار رفح ليتزامن ومؤتمر آيباك والمظهر المقيت للسياسيين الأميركيين الضعفاء الشخصية وهم يدعمون الجرائم المستمرة ضد الإنسانية. ولم يُرفع صوت واحد وإن في

احتجاج خنوع. وفي مواجهة أولئك الذين يدعون أن الصهاينة ليسوا سوى جماعة ضغط واحدة من "جماعات الضغط العديدة المؤثرة"، حاولوا إبراز ما يقدمه السياسيون الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة من دعم لامشروط للإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

لم يكن الأمر ساراً لدى مشاهدة شارون يمرّغ وجوه السياسيين الأميركيين المتذللين بالقذارة والدم المتخثر اللذين خلفهما اجتياح رفح؛ إن السياسيين الأميركيين الخانعين وشارون المتسلط يستحقان بعضهما البعض. ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين يؤيدون سياسة خارجية ديمقراطية مناهضة للإمبريالية، فقد كان هذا الأمر أحد الأوقات الأكثر إذلالاً في تاريخ الولايات المتحدة. وهو أمر لن نقرأه لدى قيام هرش بالكشف عن وقائع معينة، أو في مقالات الصهاينة الواسعي المعرفة والمدافعين عن الحروب اللامتناهية.

الفصل الخامس

محاكمة الجاسوس

قنبلة سياسية

ما هي الدولة التي كانت تملك مئات العملاء السريين، والجواسيس الداخليين، والمتعاونين العاملين لصالح حكومة أجنبية في الولايات المتحدة طيلة أكثر من 30 عاماً، وفي إطار من الحصانة؟ وفقاً لمراسلين مطلعين سابقين وحاليين في برامج إخبارية قامت الأف بي آي بإجراء مقابلات مع بعضهم، أشار العملاء الفدراليون إلى أن الموساد هو من قام بتنظيم شبكة التجسس داخل الولايات المتحدة وروّج لها.

في أحد أكبر تحقيقاته على الإطلاق حول التجسس، أجرى أكثر من 100 عميل للأف بي آي في مدن عبر البلاد مقابلات مع آلاف الشهود المحتملين، والمُخبرين، والمشتبه بصلتهم بالتجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

أخبرني مراسل إخباري سابق لصحيفة بريطانية أسبوعية مؤثرة بأنه أجريت معه مقابلتان في غضون اثنتي عشرة ساعة حول تعاون وسائل الإعلام مع الموساد في عملية بث معلومات مضللة وأخبار في إطار دعاية موالية لإسرائيل. من خلال محادثات مع صحافيين أجرت الأف بي آي مقابلات معهم، كان هناك انطباع عن مدى عمق

اختراق الجواسيس الإسرائيليين والمتعاونين معهم المجتمع الأميركي وحكومته. ووفقاً لمصادري، كانت الأف بي أي تجري تحقيقات حول شبكات تجسس إسرائيلية طيلة 30 عاماً، وقد أعاق سياسيون من الحزبين هذه التحقيقات خدمةً لجماعات الضغط الإسرائيلية والممولين الأثرياء للحملات الموالية لإسرائيل. حتى أنه تم اختراق الأف بي أي، وفقاً لكاتب يعمل لصالح الإكونوميست البريطانية: شهادة على صورة تقرير تقدّم بها الكاتب في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وتورّط ريتشارد بيرل وبول وولفويتز في عملية تسليم مستندات لعملاء الموساد "أخذت من ملفات الأف بي أي واختفت".

على مرّ السنين، أصبحت الأجهزة السريّة الإسرائيلية أكثر وقاحة وفضاظة في عمليات التجسس في الولايات المتحدة، وقد جنّدت لهذه الغاية مئات الإسرائيليين، والإسرائيليين الأميركيين (يحملون جنسيّتين) والمتعاونين المحليّين معهم ('ساينيم' أو داعمون متطوّعون لليهود يعاونون العملاء الإسرائيليين خارج إسرائيل). وبعد 11/9، رحل مئات العملاء الإسرائيليين الذين كانوا

على مرّ السنين، أصبحت الأجهزة السريّة الإسرائيلية أكثر وقاحة وفضاظة في عمليات التجسس في الولايات المتحدة.

منتشرين في الوزارات الحكومية بهدوء.

كان الترحيل الجماعي للجواسيس الإسرائيليين رداً على فشل إسرائيل في التعاون لتفادي وقوع المجزرة في نيويورك بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2001 والتي أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص. ويبدو أن لدى الأف بي أي ما يشير إلى أن المخابرات الإسرائيلية كانت

تملك دليلاً مفصلاً عن هجمات 11/9 الإرهابية دون أن تقوم بتزويد السلطات الأميركية بالمعلومات. ووفقاً لمصادري، فإن الإسرائيليين نقلوا معلومات قبل الهجوم مباشرةً أخرجت الأف بي آي عن مسارها. وفي حين يملك الموساد أكبر شبكة تجسس، ونظام الدعم الأقوى مقارنةً مع أي بلد آخر عامل في الولايات المتحدة، فإن ما يثير الاهتمام بصفة خاصة هو اختراق هذه العمليات الأوساط الأرفع مرتبة في الحكومة الأميركية، بما في ذلك مكتب نائب الرئيس تشيني، وفقاً لمحققي الأف بي آي. ويعود سبب التحقيق المطوّل، وتخصيص موارد كبيرة مؤخراً وعملاء لهذه المسألة، إلى التعاطي الشائك مع المشتبه بهم في المناصب الحكومية العليا. ووفقاً لأحد الفدراليين في فيلادلفيا، فإن من شأن خطوة خاطئة أن تؤدي إلى قيام موظفين رفيعي المقام بإلغاء التحقيق. لذلك، وسّع المحققون نطاق المقابلات، مغطّين كافة المصادر الممكنة، ومكّدين آلاف الصفحات من الوثائق، والشهادات، وتقارير تنصّت عبر الهاتف، وشرائط مسجّلة لأي شخص مطلع على عمليات التجسس الإسرائيلية أو ثبت احتمال تورّطه فيها. وبالرغم من التحقيقات المكثّفة، إستمرّ عدد قياسي من العملاء الإسرائيليين والمجنّدين الجدد بأعمالهم التجسّسية، وقد حصل العديد منهم على تغطية وقائية من قبل المسيحيين الإنجلييين المحبّين للصهاينة إضافةً إلى السايانيم. وكانت الـ AI الهدف الرئيسي لتحقيقات الأف بي آي ولكن كان من الصعب اختراقها - وهي وحدة سرّية من الكتساس الذين يتمتّعون بالخبرة (ضباط من الموساد يجنّدون عملاء في صفوف الأعداء، كما وصفهم عميل الموساد السابق فيكتور أوستروفسكي في كتابه عن طريق التضليل).

ووفقاً لمصادرٍ الصحفيّة، كان تمرير معلوماتٍ إسرائيليةٍ مضلّة، كما في حالة جوديث ميلر، ممارسة شائعة طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وقد وافق العديد من الصحفيين وكاتبتي الافتتاحيات المرموقين على نشر أو بثّ معلوماتٍ إسرائيليةٍ مضلّة صاغها عملاء للموساد يعملون كمسؤولين سياسيين في السفارة الإسرائيلية. وإليكم مثال حديث العهد عن ذلك: في أيار/مايو 2006، نشرت آيباك - والسيناتور عن تل أبيب، تشارلز شومر - شائعة مأكرة مفادها أن البرلمان الإيراني أقرّ قانوناً يفرض على اليهود والمسيحيين والزرادشتيين ارتداء شارات ملوّنة للتعريف عن أنفسهم بأنهم غير مسلمين. وردّدت وزارة الخارجية هذه الكذبة الوقحة كاللبّغاء، وبطريقة يمكن التوقع بحصولها، قائلةً إنّها مثال عن "الأصدقاء الواضحة... لألمانيا إبّان حكم هتلر". في الحقيقة لم يقر مثل هذا القانون، وقال المشرّعون الإيرانيون، بمن فيهم عضو يهودي في البرلمان، إنه لم تتمّ مناقشة هذا القانون أبداً⁽¹⁾.

كان التحقيق الذي أجرته الأف بي آي حول عمليات التجسس الواسعة التي تقوم بها إسرائيل في الولايات المتحدة ناجماً عن عوامل عدة. أولاً: وبعد سنوات من التعاون الوثيق بين المخابرات الإسرائيلية والأف بي آي، حُمّلت هذه الأخيرة (مع السي آي ايه) مسؤولية "فشل المخابرات في ما يتعلّق بأحداث 11/9"، وذلك دون أي ذكر لقلّة تعاون إسرائيل في هذا المجال وما نشرته من معلومات مضلّة. وثانياً: أضعف اجتياح العملاء الإسرائيليين الوقح للأف بي آي (في الولايات المتحدة)، وعلى نطاق واسع، النشاطات الخاصة بالوكالة

(1) فاينشل تايمز، 23 أيار/مايو 2006.

التي تآكل وضعها كوكالة أمنية، وشكّل تحدياً لعمليات التجسس المضادة بصفة خاصة. وثالثاً: إن ارتقاء وولفويز وفيث وبيزل إلى المناصب العليا في البنتاغون، وتولّي إليوت أبرامز وروبين وليبي مناصب عليا في مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ومكتب نائب الرئيس، أدّى إلى تمرير مكثف وسريع لمستندات سرّية وقرارات حساسة لمجموعة عملاء الموساد الكبيرة وضباط رفيعي الرتب في المخابرات العسكرية الإسرائيلية في الولايات المتحدة وإسرائيل.

لقد تحوّل تدفق المعلومات من الولايات المتحدة إلى إسرائيل إلى سيل جارف لا يمكن التحكم به، والأسوأ من كل ذلك أن الأف بي أي باتت مهمّشة، هذا إن لم تكن مرفوضة، على الصعيد التنظيمي. وما كان يغيظ الأف بي أي أنه كان لديها خمسة شهود على الأقل مستعدّين للشهادة ضد وولفويز وفيث في شأن حادث تجسس، ولكن لم يكن بالإمكان المسّ بهما بسبب منصبيهما المرموقين وما كانا يتمتعان به من دعم رئاسي (ولا سيما بعد 11/9). وكانت الأف بي أي مُدرّكة تماماً للاختراق العميق الحاصل في الدولة الأميركية، والدور الأساسي الذي لعبته إسرائيل في تقديم النصّح لعملائها والمتعاونين معهم وللمنظمات الصهيونية الرئيسية، وتوجيههم، وتمرير حملات دعائية وتوجيهات إليهم، وذلك في الفترة التي سبقت الاجتياح الأميركي للعراق. ونظراً للهستيريا التي رافقت الإعداد للحرب والحملة الدعائية "المناهضة للإرهاب" التي شنتها الجهاز الإيديولوجي الموالي لإسرائيل، عمل مؤيدو إسرائيل في الحكومة بشكل علني، متمتعين بحصانة كاملة، ومتحدّين بذلك الأف بي أي والسسي أي ايه من خلال إنشاء مكتب الخطط الخاصة التابع

لهم، وهو مركز العمليات المخبرانية الأساسي لنقل المعلومات الإسرائيلية المضللة إلى البيت الأبيض مباشرةً.

ليس شن الحرب على العراق، والعواقب التي تلتها مباشرةً، والاحتلال الذي تكررّس في وقت لاحق سوى دلالة أكيدة على الطغيان الإسرائيلي على واشنطن. واحتفل المستشارون الموالون لإسرائيل، وأعضاء الحكومة، والإيديولوجيون، والناطقون أو الناطقات باسم المناصب العليا، والمنتسبون إلى آيماك وحلفائهم في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية (CPMJO) بنجاحهم في حث الولايات المتحدة على تدمير الخصم الأساسي لإسرائيل وجيشه، واقتصاده، ومؤسساته الإدارية والتربوية، وبنيته التحتية، تدميرًا كاملاً.

ولم يدم طويلاً احتفال إسرائيل بانتصارها على التفكير السليم للولايات المتحدة ومصالحها الوطنية. فبازدياد قوة المقاومة العراقية، وارتفاع عدد الإصابات في صفوف الجنود الأميركيين، وتزايد تكاليف الحرب بسرعة، تحوّل الشعب الأميركي ضد الحرب، وانخفض التأيد لإدارة بوش بشدة. وفي ظل هذه التبدلات السياسية، فقد العملاء الإسرائيليون ومعاونوهم في الحكومة، وواضعو سيناريو الحرب ومهندسوها، حصانتهم في مواجهة التحقيق والاستجواب. شعرت الأف بي آي بالتبديل الملائم في المناخ السياسي، فوسّعت تحقيقاتها إلى حدّ كبير، وتلا ذلك استجوابات طالت فيث وورولفويتز وبييرل ومحافظين صهيانية آخرين تربطهم علاقات وثيقة بالمخابرات الإسرائيلية.

مخافة تعرّضها لهجمات مؤيدي إسرائيل في الكونغرس الأميركي والهيئة التنفيذية (السيناتوران كلينتون وليبرمان، ووزيرة الخارجية

كوندوليزا رايس، ونائب الرئيس تشيني)، ركزت الوكالة الحذرة باستمرار على الإساءات التي ارتكبتها عدد من الأشخاص المستهدفين الموالين لإسرائيل وسيُسمي السمعة: إرفين سكوتر ليبي في مكتب نائب الرئيس بسبب الكشف عن هوية عميل سرّي للسي آي ايه؛ لاري فرانكلين، وهو مسؤول ثان في البنتاغون تربطه صلات بفيث وولفويتز، بسبب التجسس لصالح إسرائيل؛ وقائدان للوبي الرئيسي الموالين لإسرائيل، آيباك، وهما روزن وويسمن، بسبب تمريرهما مستندات سرّية لعملاء الموساد في السفارة الإسرائيلية ولصحافيين مطلّعين ينتمون إلى الجسم الصحافي في واشنطن. وبمواصلة الأف بي أي تحقيقاتها حول الصلة الإسرائيلية بأعمال التجسس، طالت مناصب أعلى في هرمية الدولة، إستقال وولفويتز فجأة، وكان طموحه طوال الحياة بلوغ المركز الأول في وزارة الدفاع، وعُيّن رئيساً للبنك الدولي؛ واستقال فيث أيضاً، وانضمّ إلى مؤسسة المحاماة الأميركية-الإسرائيلية عندما طال التحقيق إحدى قنواته الرئيسية التي تزود المخابرات الإسرائيلية بالمعلومات (فرانكلين).

آيباك قيد الاختبار

في آب/أغسطس 2004، أعلنت الأف بي أي ومكتب مكافحة التجسس في وزارة العدل الأميركية أنهما كانا يجريان تحقيقات حول محلّ رفيع المقام في البنتاغون مشتبه فيه بالتجسس لصالح إسرائيل، وذلك من خلال قيامه بتزويد آيباك بمستندات سرّية تتناول السياسة الأميركية حيال إيران، والتي تقوم آيباك بدورها بتسليمها للسفارة الإسرائيلية. كانت الأف بي أي تحقق بشكل سرّي في أمر هذا

المحلل، لاري فرانكلين، وقائدي آيباك، ستيفن روزن وكيت ويسمن، طيلة سنوات عديدة قبل اتهامهما بالتجسس. وفي 29 آب/أغسطس 2005، أنكرت السفارة الإسرائيلية بشدة مزاعم التجسس، وكان بالإمكان التوقع بحدوث هذا الإنكار. وفي اليوم نفسه، أعلن عن لاري فرانكلين مشتبهاً فيه بأعمال تجسس. وكان فرانكلين قد عمل بشكل وثيق مع مايكل ليدن ودوغلاس فيث في اختلاق قضية لشن الحرب على العراق. وكان أيضاً المحلل الأعلى للشؤون الإيرانية، وهو على رأس واضعي قائمة أهداف الحرب التي تُعدّها آيباك.

وعمضيّ التحقيق قُدماً في اتجاه توجيه اتهامات رسمية بالتجسس، إشركت المؤسسات الاستشارية الموالية لإسرائيل مع الإيديولوجيين المنتمين إلى المحافظين الصهاينة في رد فعل مزدوج. فمن جهة، تساءل البعض حول ما إذا كان تمرير مستندات يُعتبر جرماً، مُدّعين أنّها تبادلات روتينية للأفكار، وممارسين ضغوطاً في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، أنكر المسؤولون الإسرائيليون ووسائل الإعلام أي علاقة لإسرائيل بفرانكلين، مقلّين من أهميته في أوساط صناعة السياسة، في حين أكد آخرون على استقامته.

تعمّقت تحقيقات الأف بي أي حول شبكة التجسس في واشنطن وشملت استجواب عضوين بارزين في مكتب الخطط الخاصة التابع لفيث، وهما وليام لوتي وهارولد رود. وكان المكتب مسؤولاً عن تمرير معلومات مخبرانية مزيفة أدّت إلى الهجوم الأميركي على العراق. صرّح المحقق الأول في الأف بي أي، دايف زادي، بأن تحقيقات الأف بي أي تناولت معلومات جُمعت من خلال أجهزة تنصّت،

وأعمال مراقبة سرّية، وصوراً فوتوغرافية تُظهر قيام فرانكلين بتسليم معلومات سرّية لرجال آيباك الذين سلّموها بدورهم للإسرائيليين. كان التحقيق الذي تناول فرانكلين، وآيباك، والإسرائيليين أكثر من كونه تحقيقاً في قضية تجسس، وقد شمل أيضاً مستقبل العلاقات الأميركية - الشرق أوسطية، وبصفة أخصّ ما إذا كان المحافظون الصهبانية قادرين على حث الولايات المتحدة على مواجهة إيران عسكرياً. وبصفته محللاً أعلى في البنتاغون للشؤون الإيرانية، كان لفرانكلين القدرة على ولوج مختلف المداولات التي كان يُجريها الفرع التنفيذي حول إيران. وكان الضغط الذي تمارسه آيباك وما تجمعه من معلومات موجّهة بعدائية في اتجاه الترويج لتبني برنامج العمل الإسرائيلي القاضي بحدوث مواجهة أميركية - إيرانية والذي يلقي معارضة قوية في وزارة الخارجية، والسي آي ايه، والمخابرات العسكرية، والقادة الميدانيين.

تمّ اعتقال فرانكلين في 4 أيار/مايو، فيما اعتقل مدير الأبحاث المتعلقة بالسياسة الخارجية في آيباك، ستيف روزن، في وقت لاحق. كما اعتُقل المتخصص في الشؤون الإيرانية ونائب المدير في شؤون السياسة الخارجية، كيت ويسمن، في 4 آب/أغسطس 2005. وكانت هذه الاعتقالات ضربة مباشرة لبرنامج الحرب المعدّ للولايات المتحدة من قِبَل إسرائيل وآيباك. واستأنفت الأف بي أي تحقيقاتها بحذر، مكدّسةً معلومات مخابراتية مفصّلة جمعتها على مدى سنوات عدة. وفُرضت حالة الحذر هذه بسبب التأثير السياسي الضخم الذي تمارسه آيباك وحلفاؤها في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية على الكونغرس، ووسائل الإعلام، وكان بالإمكان توظيف هذا

التأثير لمصلحتهم لدى مثول الجواسيس المتهمين أمام القضاء. وُجّهت الضربة الأولى في 29 آب/أغسطس 2004 عندما كشفت السي بي أس عن التحقيق الذي تُجره الأف بي آي، وذلك قبل اعتراف فرانكلين بتمرير مستندات بالغة السرية لعضو في الحكومة الإسرائيلية وبدء تعاونه مع عملاء فدراليين، علماً أنه كان مستعداً لإرشاد السلطات إلى من هم على صلة به في الحكومة الإسرائيلية. لكن فرانكلين توقّف في وقت لاحق عن التعاون. وطالب والده فوكسمن المتمي إلى الحلف المناهض لتشويه السمعة (جماعة ضغط يهودية رائدة موالية لإسرائيل) بتعيين مدّع عام خاص للتحقيق في شأن "ما تسرّب" عن تحقيق الأف بي آي لأنهم يُلطّخون صورة إسرائيل. وتدخّل المدّعي العام آنذاك أشكروفت محاولاً وضع ضوابط للتحقيق، وامتدّ الأمر ليطلّ مجموعة المحافظين الصهاينة في البنتاغون: فقد استجوبت الأف بي آي فيث، وولفويتز، وبيرل، ورويين. وشن المحافظ الصهيوني مايكل روبين، وهو متخصص سابق في البنتاغون في الشؤون الإيرانية وباحث مقيم في معهد المؤسسة الأميركية، هجوماً عنيفاً على بوش بسبب "تراخيه في الشأن التجسسي" ووصف التحقيق "حملة ضد الخوارج المعادين للسامية"⁽¹⁾. وأطلقت آيباك حملة كبيرة ضد التحقيق في

لم يشهد تاريخ الولايات المتحدة قيام عدد مماثل من أعضاء بارزين في الكونغرس منتمين إلى الحزبين بمنح تأييدهم لمنظمة يُشتبه بتورطها في أعمال تجسس، وهو تأييد قائم فقط على معلومات مصدرها المشتبه به وعلى تجاهل تام للإثباتات التي تقدّم بها المدّعي العام.

(1) فورورد، 10 أيلول/سبتمبر 2004.

قضية التجسس ودعمًا لنشاطاتها وقادتها. وبالنتيجة، ضمنت أعداد قياسية من أعضاء بارزين في الكونغرس في كلا الحزبين استقامة آيباك، ومنحوا آيباك ثقتهم وتأييدهم.

لم يشهد تاريخ الولايات المتحدة قيام عدد مماثل من أعضاء بارزين في الكونغرس منتمين إلى الحزبين. يمنح تأييدهم لمنظمة يُشتبه بتورطها في أعمال تجسس، وهو تأييد قائم فقط على معلومات مصدرها المشتبه به وعلى تجاهل تام للإثباتات التي تقدّم بها المدّعي العام. وبخلاف قيام الحزبين في الكونغرس بدعم آيباك، كشف استطلاع للرأي تناول ناخبين محتملين عن أن 61 في المئة منهم يعتقدون أنه يُفترض الطلب من آيباك التسجيل كعميل لدولة خارجية وفقدان وضعها المعفى من الضرائب، ولم يوافق على هذا الاقتراح 12 في المئة فقط من المستفتين. وفي أوساط اليهود الأميركيين، لم يكن 59 في المئة منهم واثقين من الطرح في حين أن 15 في المئة آيدوه بقوة، ورفضته بقوة نسبة مماثلة⁽¹⁾. من الواضح وجود شكوك جدية لدى العديد من الأميركيين حيال ولاء آيباك ونشاطاتها، وذلك بخلاف آراء ممثليهم المنتخبين. واستؤنف التحقيق الفدرالي في قضية التجسس بالرغم من معارضة الهيئة التنفيذية والكونغرس، علماً أن الغالبية العظمى من المواطنين الأميركيين يؤيدون إجراء التحقيق.

في كانون الأول/ديسمبر 2004، استدعت الأف بي آي أربعة موظفين إداريين من مراتب عُليا في آيباك للمثول أمام هيئة محلفين رفيعة المقام، وفتشت مكتب اللوبي الموالي لإسرائيل في واشنطن سعياً وراء ملفات إضافية حول روزن وويسمن. واستمرت آيباك بإنكار

(1) زغي إترناشونال، 25 أيلول/سبتمبر 2004.

قيامها بأي عمل مُضِر، مصرّحةً بالتالي: "لم تنتهك آيباك أو أي فرد من موظفينا أي قانون. إننا واثقون من أن أي محكمة أو هيئة محلفين رفيعة المقام ستستنتج أن موظفي آيباك عملوا على الدوام وفقاً للقانون وبالشكل المناسب"⁽¹⁾. وبالرغم من ذلك، وبعد أشهر قليلة من بدء التحقيق واعتقال القائدين الرفيعين، كان على آيباك إنهاء وضعهما كموظفين لديها فتوقفت عن دفع فواتير الدفاع القانوني عنهما. وزالت كذلك إنكارات إسرائيل الصريحة بالتجسس مع ظهور شرائط فيديو وصور لعمل المخابرات لديها وهو يتسلم مستندات سرّية.

ودُعيت هيئة محلفين رفيعة المقام للانعقاد في أوائل العام 2005. وباتّساع دائرة تحقيق الأف بي آي في قضية التجسس لتشمل العُطل السنوية للكونغرس وآيباك، أعلن رئيسا فرانكلين الذي اعترف بنفسه بالتجسس، وهما بول وولفويتز ودوغلاس فيث، استقالتهما الفجائية من المنصبين الثاني والثالث في البنتاغون، وقد عكس هذا الأمر على الأرجح صفقة أبرمت مع وزارة العدل لإعفائهما من تحقيقات إضافية تتناول صلاتهما بالمخابرات الإسرائيلية وفرانكلين.

في شباط/فبراير 2005، أعلن بوش أن المجرم السابق المدان، إليوت أبرامز، وهو متحمّس صهيوني منذ مدة طويلة ومدافع عن فرق الموت في أميركا الوسطى، سيتولى مسؤولية سياسة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وخدم أبرامز كقناة للبيت الأبيض تتمّ من خلاله إدارة السياسات الإسرائيلية، وكمصدر يومي للقرارات والنقاشات السياسية الأساسية. من الواضح أن أبرامز كان بارعاً بما

(1) آيباك، 1 كانون الأول/ديسمبر 2004.

يكفي للبقاء بعيداً عن عمليات فرانكلين/فيث وآيباك/السفارة، متعاملاً بشكل مباشر مع أرييل شارون ودوف وينغلاس.

في نيسان/إبريل 2005، صرفت آيباك روزن وويسمن من الخدمة، قائلةً إن نشاطاتهما لا تنسجم ومعايير المنظمة. وفي 4 أيار/مايو، اعتُقل فرانكلين بسبب تُهم بالكشف عن معلومات بالغة السريّة، وبشكل غير قانوني، لموظفين في جماعة ضغط موالية لإسرائيل. وفي 13 حزيران/يونيو 2005، أشارت تُهمة مفصّلة بوضوح إلى آيباك و"بلد أجنبي" (إسرائيل) وعميل مוסاد تابع لها، هو ناوور غيلون، كان قد فرّ إلى إسرائيل في هذه الأثناء.

بالرغم من ظهور اسم آيباك في التُّهمة الرئيسية بالتجسس التي تكشف عن تورّط ستيف روزن، رئيس شعبة السياسة الخارجية، وكيت ويسمن، رئيس مكتب الشؤون الإيرانية في هذه الشعبة، قامت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بإلقاء الخطاب الرئيسي في مؤتمر آيباك (22-23 أيار/مايو 2005). وتحدّث أيضاً قادة من الكونغرس والحزبين الجمهوري والديمقراطي، معلنين دعمهم غير المشروط لآيباك، وإسرائيل، وأرييل شارون. وشملت لائحة المتحدثين السيناتور هيلاري كلينتون، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بيل فرست (جمهوري)، والزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ هاري ريد. وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وثلث أعضاء الكونغرس حاضرين.

من الواضح أن آيباك بأعضائها الأثرياء البالغ عددهم 60.000 شخص وميزانيّتها السنوية البالغة 60 مليون دولار كانت تؤثّر في السلوك السياسي للهيئة التنفيذية الأميركية، والأحزاب

السياسية، والممثلين المنتخبين، أكثر من تُهمة فدرالية تكشف عن تورط قادتها بالتجسس لصالح إسرائيل. هل سنشهد يوماً وضع أسس لتوجيه التُّهم إلى قادتنا السياسيين بصفتهم "شركاء في جريمة"... التجسس، إذا تمّت إدانة قادة آيباك؟ أم أن المفهوم الحقيقي لممارسة السيادة بشكل واضح، والذي هو مدار جدل في البلدين، أمر غير محسوم؟

في 4 آب/أغسطس 2005، وجّه بول ماكناتلي في وزارة العدل اتهاماً رسمياً إلى قاضي آيباك، ستيفن روزن وكيت ويسمن، باستلامهما مستندات بالغة السريّة وتمريها من خلال السفارة الإسرائيلية إلى دولة إسرائيل. وعُيّن موعد محاكمتها بتاريخ 25 نيسان/إبريل 2006، كما عُيّن موعد بدء محاكمة فرانكلين بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2006 ولكنه أُرجئ. وتعاون فرانكلين مع الأف بي آي ووزارة العدل في تحقيقاتهما حول آيباك و'الداعين إلى رعاية مصالح إسرائيل أولاً' في البنتاغون في الفترة التي سبقت اجتياح العراق ووضع خطط إضافية لمهاجمة إيران. وقد وُجّهت التُّهم بعد تحقيق مطوّل. وكانت آيباك عُرضة للتحقيق منذ العام 2001 في حين أن التُّهمة الموجهة لروزن وويسمن تشير إلى نشاطات غير قانونية منذ نيسان/إبريل 1999.

بعد إخضاع روزن وويسمن لتحقيق فدرالي مكثّف كوئهما متعاونين بالتواطؤ في قضية التجسس التي تطل فرانكلين، قرّرت آيباك وضع حدّ لما تعرّض له من خسائر، فحمت ظهرها برميها خارجاً: قامت بطردهما في آذار/مارس 2005 بحجة أن "تصرفهما لم يكن جزءاً من عملهما، وكان أدنى من المعايير المطلوبة من موظفي

آيباك⁽¹⁾. في الواقع، كانت آيباك تجعل من روزن وويسمن كبشَي محرقة بهدف التخلص من تحقيق فدرالي معمّق في نشاطات آيباك. وعلاوةً على ذلك، توقّفت آيباك عن دفع أجور محامي روزن وويسمن، ومن المرجّح أن تبلغ تكاليف الرسوم القانونية للدفاع عنهما حوالي نصف مليون دولار. ولا تعتزم آيباك تسديد الرسوم قبل انتهاء المحاكمة - لا لافتقارها إلى الأموال (جمعت حوالي 60 مليون دولار عام 2005 مُعفاة من الضرائب) بل لأسباب سياسية. فأيباك تريد مراقبة سير المحاكمة: إذا تمّت تبرئتهما، سيكون من المأمون دفع أجور محاميهما. ولكن إذا وُجدا مُذنبين، فإن آيباك سترفض الدفع (مستندة إلى النقاط القانونية الواردة في النظام الداخلي للمنظمة) بهدف تجنّب تورّطها مع جواسيس مُدانين. يضع قادة آيباك مصالح منظمّتهم وقدرتهم على الترويج للمصالح الإسرائيلية في الكونغرس ووسائل الإعلام قبل ولائهم لمسؤوليها السابقين.

في مواجهة حكم قضائي بتمضية أكثر من 10 سنوات في السجن الفدرالي بسبب تُهم فدرالية مفصّلة وموثّقة جيداً ومرتكزة على معلومات جُمعت من خلال التنصت، وشرائط فيديو، وشهادة فرانكلين الذي هو على صلة بالبتاغون والذي اعترف بنفسه بالتجسس وقام زملاؤه وقادته الحاليون في آيباك بطرده والتنديد به، يدافع روزن وويسمن عن نفسيهما بحماسة غير متوقّعة. ومن المتوقّع قيام المحامين بإقناع المحكمة بأن تلقّي معلومات من مسؤولين إداريين كان عملاً يتقاضى الإثنان أجرهما عنه ويُشجّعان للقيام به، وهو أمر

(1) فوروورد، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

تقوم به آيباك بشكل روتيني⁽¹⁾. بكلمات أخرى، سيقول روزن وويسمن إن انتزاع معلومات سرّية من مسؤولين حكوميين أميركيين وتسليمها لمسؤولين إسرائيليين كان ممارسة شائعة بين العاملين لدى آيباك. ولدعم قضيتّهما بالحجة القائلة إنهما "كانا يتبعان أوامر آيباك ليس إلا"، سيقوم محامو الدفاع عن روزن وويسمن باستدعاء مسؤولين من آيباك للإدلاء بشهادتهم في المحكمة حول ولوجهم السابق لمستندات سرّية، واتصالاتهم بمسؤولين ذوي مناصب رفيعة، وتعاونهم مع مسؤولين في السفارة الإسرائيلية. ومن شأن هذه الشهادة على الأرجح الكشف عن دور آيباك، على الصعيدين الوطني والعالمي، في نقل معلومات من إسرائيل وإليها. وإذا نجح روزن وويسمن في ربط آيباك بنشاطاتهما وأدينا، سيؤدّي هذا الأمر إلى فتح تحقيق فدرالي على نطاق أوسع يتناول دور آيباك في دعم السلوك الإجرامي لصالح دولة إسرائيل، والتحريض على أتباعه.

في العامّين اللذين تليا اكتساب روزن وويسمن شهرة شعبية كونهما مشتبهاً بهما في عملية تجسس، نجحت آيباك في اتّقاء خطر الدعاية المعادية من خلال حشد سياسيين بارزين، وقادة أحزاب، وأعضاء مرموقين في إدارة بوش، للإدلاء بشهادات علنيّة لصالحها. وقد نجحت في الحدّ من مخاطر روزن وويسمن وحثت على اتخاذ جانب الكونغرس الأميركي في ما يتعلّق ببرنامج عمل إسرائيل المؤيد للحرب ضدّ إيران. ومن ثمّ، قام روزن وويسمن، وبشكل غير متوقّع، بالتهديد بكشف النقاب عن "جماعة ضغط مؤثّرة أخرى" تعمل للترويج لمصالح أمنية أميركية وإسرائيلية متبادلة.

(1) فورورود، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

من المؤكّد أن دفاع روزن وويسمن عن نفسيهما سيُظهر واقع أن آيباك لم تُعلم موظفيها أبداً. بما ينصّ عليه القانون في ما يتعلق بالحصول على معلومات بالغة السريّة وتسليمها لدولة خارجية. سيجادل ويسمن وروزن قائلين إنهما لم يكونا على علم بأن استلام معلومات سريّة من مسؤولين في الإدارة وتسليمها لإسرائيل هو عمل غير قانوني. بما أن الجميع كانوا يقومون بذلك. وسيُتطرّقان كذلك إلى نشاطهما التجسسي المزعوم مدّعين أنه لم يكن عملاً فردياً قاما به بمعزل عن علم المنظّمة، بل عرف به رؤساؤهما ووافقا عليه، ذاكّرين الإجراءات التي يتّبعها موظفو آيباك بإبلاغ المسؤولين عنهم. ومن شأن هذا الأمر رفع دور آيباك الثانوي في هذه القضية من مساعدة ومحرضة على نقل المعلومات، إلى دور رئيسي لعبته في الحثّ والتحريض على التجسس غير القانوني على حكومة الولايات المتحدة.

يُتخذ روزن وويسمن مكانة توراتية. فوفقاً لموظف سابق في آيباك على صلة بالقيادة الحالية للمنظمة، يُعتبر روزن وويسمن وكأهمما يتصرفان "كشمشون الذي يحاول هدم المنزل على الجميع"⁽¹⁾، على كل من هو متورّط في استغلال الثروة والسلطة والقوات المسلّحة الأميركية لخدمة المصالح التوسعية لإسرائيل. وما بدا أنها فضيحة صغيرة ناجمة عن محاكمة بتهمة التجسس، ولا تختلف عن قضايا أخرى تنتظر حكم القضاء، ها هي تغدو قضية رئيسية مثيرة للاهتمام إذ تُورّط اللوبي الأكثر نفوذاً وتأثيراً في توجيه السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط برمتها.

(1) فورورود، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إذا أُدين روزن وويسمن وأثبتا بما لا يقبل الشك أنهما كانا يتبعان الأوامر ويزودان آبياك بالمعلومات حول نشاطاتهما الإجرامية، فقد يجرف هذا الأمر العديد من المناهجين اليهود الأثرياء والناشطين، ويُلحق العار ربما بالسياسيين الذين يبالغون في الخضوع ويقفون من معلف آبياك. متى ضعفت آبياك وحلفاؤها المحافظون الجدد/المحافظون الصهاينة في الحكومة التي تُبدي حذراً من استمرار اتصالاتها المتبادلة بالمخابرات الإسرائيلية في ما يتعلق بالسياسة الشرق أوسطية، من المحتمل حدوث نقاش حرّ ومفتوح حول المصالح الأميركية. وبنقاش علني غير خاضع نسبياً للقيود المفروضة من قبل جماعات الضغط والإيديولوجيين الذين يسعون إلى تأمين مصالح إسرائيل أولاً، قد تغدو معارضة الشعب الأميركي للحروب والاحتلالات الجارية في الشرق الأوسط حديثاً مهيمناً في الكونغرس إن لم يكن في أوساط الهيئة التنفيذية. وربما أعيد توزيع مبلغ الثلاثة مليارات دولار التي تضاف سنوياً إلى المعونة الخارجية المقدمة لإسرائيل ليسهم في إعادة بناء كل المدن والبلدات التي أتلفتها المصانع في ميشيغن، وشمالى نيويورك، وأماكن أخرى.

لن يحدث الانتقال من حالة الاعتماد على القوة العسكرية في الشرق الأوسط إلى حالة الاعتماد على سياسة خارجية ديمقراطية بسبب محاكمة تتناول التجسس، ومهما كان الحكم الصادر صارماً، وأياً يكن مدى عمق تورط آبياك في الأمر، ما لم يتم تنظيم الشعب الأميركي ليغدو غالبية ديمقراطية قادرة على مواجهة قادة الأحزاب والكونغرس والقادة التنفيذيين بالخيار التالي: إما أن تكونوا أميركا أو لا آبياك.

الفصل السادس

منزل الرعب

تعذيب، اغتيالات وإبادة جماعية

عندما يكتب المؤرخون في المستقبل عن الإمبراطورية الأميركية، سيشدّدون على عملية بناء الإمبراطورية، والطرق المتبعة لممارسة الحكم، والإيديولوجيين الأساسيين، وكيف أن دولة صغيرة ومستقلة - إسرائيل - كانت قادرة في وقت من الأوقات على تحديد شكل سياسة الحرب الأميركية بما يتلاءم ومتطلباتها.

بناء الإمبراطورية

كان العنف العسكري المباشر ومن خلال الوكلاء أمراً حاسماً لتوسّع الإمبراطورية وتدعيمها في أميركا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي؛ فبين عامي 1964 و1990، إستولت أنظمة عسكرية وكييلة وقوى شبه عسكرية على الحكم في الأرجنتين، والبرازيل، والبيرو، والتشيلي، والأوروغواي، وبوليفيا، وجمهورية الدومينيكا؛ وفي وقت لاحق في غواتيمالا، والسلفادور، والهندوراس، ونيكاراغوا، وباناما بدعم أميركي. وقُتل أكثر من 500.000 شخص بهدف فرض نظام التراكم المتمحور حول الإمبريالية (دُعي لاحقاً الليبرالية الجديدة). وأرست الاستراتيجية الإمبريالية في الاجتياح

واليتدخل أسس الاندماج على المدى البعيد: نظام اقتصادي مفتوح على التغلغل والسيطرة الإمبريالية "اقتصاديات السوق الحرة" وأجهزة حكومية (جهاز قضائي، جهاز عسكري، البنك المركزي... إلخ) قادرة على تجذّر وتعزيز الاقتصاد الذي يتّخذ من الإمبريالية محوراً له. وفي ما بعد، وافق السياسيون المنتخبون والمدجّنون على الأسس الإمبريالية، وقامت واشنطن بتشجيع التنافس السياسي. وفي حالة المكسيك، ضمنت ممارسة الغش في الاقتراع انتخاب الرئيس ساليناس عام 1988 الذي باشر بدمج المكسيك بالإمبراطورية الأميركية من خلال نافتا NAFTA.

أُتبع مسار مماثل في أفريقيا. فمنذ العام 1970 وحتى التسعينيات، أدّى التدخل العسكري الأميركي الكبير ودعم مرتزقة يعاونهم الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، المتمثّل بجنوب أفريقيا، إلى مقتل الملايين في أنغولا، والموزامبيق، وغينيا بيساو، والكونغو، فدُمّرت الأسس الاقتصادية والسياسية للتطوير، وقامت أنظمة عميلة. لقد دُمجت هذه البلدان الغنيّة بالمعادن والنفط بالإمبراطورية. وفي حالة جنوب أفريقيا، أُجبر المؤتمر الوطني الأفريقي على الطاعة، وتمّ اختيار أعضاء جدد، وبات جزءاً لا يتجزأ من النظام الأورو-أميركي الإمبريالي، وأُتبع مسارات مماثلة في آسيا حيث تلت الحروب الإمبريالية انفتاحات اقتصادية شكّلت امتداداً للهيمنة الإمبريالية عبر المنطقة... بتكلفة تخطّت 11 مليون قتيل كوري، وهندي صيني، وفيليبيني، وإندونيسي، وتيموري.

بين التسعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم، توسّعت الإمبراطورية الأميركية إلى داخل البلقان، وأوروبا الشرقية، ودول

البلطيق، وآسيا الوسطى، والقوقاز، من خلال تدخل إيديولوجي عدائي وبمساعدة الفساد المتفشّي في الأحزاب الشيوعية المهيمنة في تلك البلدان. لقد كان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والبلقان المناطق التالية المستهدفة لأنها أساسية إلى حدّ ما لاستثمار الموارد النفطية، وبناء خطوط الأنابيب والقواعد العسكرية. وتمّ اجتياح يوغوسلافيا، وأفغانستان، والعراق، وقامت أنظمة تابعة في كوسوفو، ومقدونيا، وصربيا. وفي الوقت الحاضر، يقوم نظام هو دمية في أيدي الولايات المتحدة بممارسة الحكم في كابول بالتحالف مع زعماء ميليشيات مرتزقة تمولهم زراعة الأفيون والاتجار بها. كما تعرض العراق للإجتياح، واحتلّ، وحكمه في بادئ الأمر حاكم أميركي. هكذا، بُنيت الإمبراطورية الأميركية على الحروب التي خاضتها القوات العسكرية الأميركية، والمرتزقة، والقوات شبه عسكرية.

تدعيم الإمبريالية

للتأكيد على القوة والنفوذ في وجه المقاومة الشعبية المناهضة للإمبريالية، قامت الدولة الأميركية تكراراً بانتهاك كل المواثيق والقوانين الدولية المتعلقة بتعذيب السجناء، وعمليات القتل الجماعي للمدنيين، وتدمير السبني التحتية والمواقع التاريخية، ونهب الموارد الطبيعية، وإقامة دول استعمارية تابعة واقتصاديات محورها الإمبريالية. إن الغزو الأميركي للعراق هو المثال الأخير لبناء الإمبراطورية، ولكن وفقاً لخصوصيات البلد. وتمثّل الميزة الأكثر بروزاً للغزو الإمبريالي للعراق بالكشف علانية، وعلى نطاق واسع، عن الأساليب الوحشية للحكم الإمبريالي. وكلّنا قرأنا ورأينا صوراً عن التعذيب

المنهجي الذي تعرّض له آلاف المواطنين العراقيين والمشتبه بأنهم مقاتلون في سبيل الحرّية. وكان التعذيب المصدر الأساسي للمعلومات بهدف دعم سلطة الاحتلال، كما كان تقنيّة للقمع. وقد انعكست الخبرة الإسرائيلية إلى حدّ كبير على نموذج الحكم من خلال ممارسة التعذيب الجماعي والعنف الجنسي، وقد سُجن حوالى نصف عدد البالغين الذكور من الشعب الفلسطيني وكانوا عرضة لتعذيب إسرائيلي جعل قانونياً. وهذا الأمر ليس مصادفة عرضية؛ فالأكاديميون الصهائنة الأرفع مقاماً وصانعو السياسة في الولايات المتحدة هم من بين الإيديولوجيين الرئيسيين الذين يدافعون عن التعذيب: البروفسور في مادة القانون في جامعة هارفرد ألان درشوفيتز، البروفسور برنارد لويس من جامعة برينستون، وليام كريستول، البروفسور روبرت كاغان من جامعة يال، البروفسور إليوت كوهين من جامعة جون هوبكينز، وغيرهم العديد من الإيديولوجيين التوتاليتاريين الصهائنة الذين يدافعون عن التهيب الإسرائيلي والقوة الإمبريالية الأميركية.

لقد كان التعذيب المنهجي الجماعي في العراق المظهر الأول، وليس الأكثر أهمية، للحكم الإمبريالي المتمثل بعدم قيام حكام الإمبراطورية بالاعتراف بأي قيود قانونية سواءً كانت محلية أو دولية. وفي البنتاغون، أصدر القادة الأعلى مرتبة وهم رامسفيلد، وولفويتز، وفيث، أمراً باستخدام التعذيب في حين أصرت وزارتا العدل والدفاع على الحق الممنوح للرئيس بتجاوز أي قوانين - الدولية أو الوطنية إضافةً إلى الدستور الأميركي - في معرض دفاعه عن الإمبراطورية. بكلمات أخرى، اعتُبر التعذيب سلطة رئاسية خاصة

تتخطى أي قيود تشريعية أو قانونية. وتمّ الدفاع عن السلطات الدكتاتورية للرئيس، الشرعيّ منها وتلك القائمة فعلاً، واعتُبرت ضرورية لإنشاء 'الأمن الإمبريالي'.

اغتيالات هادفة

من مظاهر ممارسة التعذيب قيام الإمبراطورية الأميركية بمهامها من خلال شبكة من القتلة تتمتع بمستوى عالٍ من التنظيم وتنفيذ أعمال قتل، وخطف، وتعذيب في مختلف أنحاء العالم في حق "مشتبه بهم" ومتعاطفين مع حركات المقاومة. ويعمل هذا 'القتل القانوني' تحت اسم برنامج الوكالة الخاصة 'ساب' (SAP) وهو مؤلف من قوات خاصة تتمتع بمستوى عالٍ من التدريب (الجيش)، وقوة سيلز SEALS (الأسطول البحري)، وقوة DELTA. وتنتهك ساب سيادة كل بلد في العالم، وتتبع سلوكاً إجرامياً يؤدي إلى ارتكاب جرائم عقوبتها الموت وتشمل قتل إرهابيين مشتبه بهم أو متعاطفين، وكثيراً ما يحدث الأمر بطريقة اعتباطية دون صدور حكم قضائي. وتعتمد هذه الوكالة نموذج الموساد في اغتيال المشتبه بهم بشكل انتقائي. ويتوسع الإمبراطورية وازدياد حدة المقاومة المناهضة للإمبريالية في العالم، تعمل ساب كفرقة موت دولية تابعة لشبكة التهيب الإمبريالية الأميركية. وتحدث الاغتيالات الإسرائيلية المرخص بها على امتداد العالم، وهي مدعومة علناً من الدولة اليهودية: وهي تختلف في هذا الإطار عن برنامج الاغتيال السريّ الأميركي (Phoenix program) الذي أتبع في فييتنام، وعن فرق الموت الشبه عسكرية التي نشطت في أميركا اللاتينية بدعم من البنتاغون.

وكما كشفت الصحيفة الإسرائيلية هاآرتس، رافقت سياسة الاغتيالات التي يتبناها الإسرائيليون ولادة الدولة الإسرائيلية.

في 27 كانون الأول/ديسمبر من العام 1947، وبعد حوالي الشهر من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيام دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية، وقبل تحول الاشتباكات الدموية بين الأمتين إلى حرب - حرب استقلال إسرائيل - أصدرت الهاغانا (الجيش القائم قبل إنشاء الدولة) أمراً لما دُعي فرقة زرزير للعمليات (Operation Zarzir) (تقوم بأعمال ترويعية). وهكذا، يمكن للمرء تلمس المخطط العملائي والشامل الأول لما سيُدعى بعد عدة عقود اغتيالات هادفة⁽¹⁾.

الاغتيالات التي قامت بها فرقة زرزير للعمليات كانت جزءاً من حملة عنف وطنيَّة ضد الشعب الفلسطيني؛ عنف شرعت به إسرائيل دون تحريض من أي أعمال فلسطينية. وكما قالت هاآرتس:

بالرغم من وجود الاغتيالات التي تستهدف القتلَّة الفلسطينيين منذ بدء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، كانت فرقة زرزير للعمليات استثنائية. وللمرة الأولى، تمَّ التخطيط لبرنامج على امتداد الوطن للقيام باغتيالات، ووُضعت له قوانين عملائية. ولذلك، فإن الاغتيالات الهادفة لم تأت نتيجة للانتفاضتَيْن أو للهجمات الانتحارية، كما نميل إلى الاعتقاد...⁽²⁾

(1) زئيف شيف، "حول أصول الاغتيالات الهادفة"، هاآرتس، 6 حزيران/يونيو 2006.

(2) المرجع نفسه.

لم تأت الاغتيالات الهادفة
نتيجة لانتفاضتين أو للهجمات
الانتحارية، كما نميل إلى
الاعتقاد.

وكان العنف سرّياً ومخادعاً إذ
كان المعنيون يسعون إلى تحميل العرب
مسؤولية هذا العنف.

...أكدت الأوامر على الحاجة إلى
التصرف بحذر كي لا يُثار رد فعل عربي شديد. وإضافةً
إلى ذلك، كانت هناك توجيهات بعدم تنفيذ الاغتيالات
بالقرب من المستوطنات اليهودية الضعيفة. ... كانت هناك
أيضاً نصيحة صادرة عن مقرّات القيادة بوجود العمل على
أن تبدو العملية عملاً عربياً؛ بكلمات أخرى، وكان عربياً
قام بقتل عربي...

وكان العنف موجّهاً ضد شريحة واسعة من القيادة الفلسطينية:

... تضمّ القائمة الأصلية للمرشحين للتعرّض للاغتيال 23
قائداً عربياً وضباط ذوي مراتب عليا في كل أنحاء البلد.
وكانت المجموعة الأكبر في منطقة القدس؛ وكانت
المجموعة الثانية من حيث الحجم في يافا. كان العديد منهم،
مثل إميل غوري، قادة سياسيين. وكان آخرون قادة
عسكريين بارزين... (1)

فيما كانت الهاغانا تستهلّ العنف، كانت فرقة زرزير للعمليات
تواصله من خلال ما تدعوه هاآرتس حرب الاستقلال الإسرائيلية
التي انتهت بعد شنّ الحملة على سيناء عام 1956 وحيث استخدم
العنف ضد رجال المخابرات المصريين الذين يقومون بنشر رجال
الكوماندوس الفلسطينيين. ولكن هذه الفرقة لم تكن على مقياس

(1) المرجع نفسه.

السياسة الإسرائيلية الحالية للاغتيالات الهادفة، وفي هذا الموضوع يقول شيف مستغرقاً في التفكير:

كانت وسائل الاغتيال بدائية. ولم يكن رجال الكوماندوس يحملون حتى بإطلاق صواريخ أو استخدام حوامات أو وسائل نقل جوية تعمل بدون طاقم⁽¹⁾.

من الواضح أن الاغتيالات الهادفة كانت سياسة إسرائيلية منذ استهلالها، ولم تنته مع مرور الوقت، بل وجدت إسرائيل تكنولوجيا أفضل لتنفيذها. وهكذا، باتت إسرائيل الأداة التي أوجدت ربع اللاجئين في العالم⁽²⁾، ويُحتمل ارتفاع تلك النسبة المثوية بسبب هجماتها الحالية على المدنيين والبنية التحتية في لبنان.

تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية

وفقاً لمعهد القيادة العالمية التابعة للأمم المتحدة، فإن 84% من المؤسسات العراقية للتعليم العالي أُحرقت، ونُهبت أو دُمّرت⁽³⁾. فتدمير الوجود التاريخي للعراق كدولة ذات سيادة - نهب متاحفها الأثرية ومواقعها التاريخية، والمكتبات والمحفوظات، واقتحام أماكن العبادة

(1) المرجع نفسه.

(2) عماد مكاي، "أزمة العراق تزيد ارتفاع عدد اللاجئين في أنحاء العالم إلى 12 مليون: نظرة شاملة"، وكالة فرانس برس، 15 حزيران/يونيو 2006. ووفقاً للجنة الأميركية للمهاجرين واللاجئين (USCRI) "هناك ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني تقريباً حتى العام 2005" في حين أن اللجنة قَدّرت عدد اللاجئين في مختلف أنحاء العالم بـ 12 مليون شخص حتى العام 2005.

(3) ساندي إنغليش، "مئات الأكاديميين العراقيين والمهنيين اغتلتهم فرق الموت"، موقع World socialist على الوب، 6 آذار/مارس 2006.

عن طريق العنف، وإذلال الشعب من خلال التعذيب والعقاب الجماعي والعنف الجنسي - هي أعمال مُعدّة لتدمير الهوية التاريخية للبلد كونه أمة عربية. لقد تُمّت الهجمات التي تعرّضت لها البنية التحتية الماديّة والمؤسّساتية في ما بعد بهجمات تستهدف قدرة العراق على إعادة هيكلة ما تمّ تفكيكه:

قال محمد: "بدأت عمليات اغتيال العلماء العراقيين بعد وقت قصير من اجتياح العراق بقيادة الولايات المتحدة [المحلل السياسي العراقي هارون المقيم في لندن]، واعتقد في البداية أن المستهدفين علماء يعملون في البرنامج السابق لأسلحة الدمار الشامل في العراق.

لكن الاغتيالات أزهدت أرواح العديد من الخبراء في حقول لا علاقة لها بالأسلحة والعلوم العسكرية، كاللغة العربية والتاريخ... "وكما هي الحال بالنسبة إلى العلماء، فإنه من الواضح أن العديد من القوى الخارجية مهتمة بإفراغ العراق من أناسه الأكفاء".

فقد أعلن وزير التعليم العالي أن 146 أستاذاً جامعياً اغتيلوا في السنتين الماضيتين⁽¹⁾.

لقد أشار ديريك يانسن من برترن راسيل تريبيونال في كلمة في ندوة دولية أُقيمت في مدريد بتاريخ 22-23 آذار/مارس 2006 حول موضوع الأكاديميين العراقيين الذين تمّ اغتيالهم، إلى أن الاغتيالات الهادفة طالت غير الأكاديميين: كان هناك "311 مدرّساً قُتلوا في

(1) أحمد جتّي، "كل شخص مستهدف في العراق اليوم"، موقع الجزيرة أونلاين على الإنترنت، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

الأشهر الأربعة الماضية، وقُتل 182 قبطاناً و416 ضابطاً من ذوي الرتب العليا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2006؛ وخُطف 20.000 شخص منذ بداية العام 2006⁽¹⁾. وبخلاف الادعاء القائل إن عمليات الخطف هذه قامت بها عصابات إجرامية، قال يانسن:

ما نشهده هو نتيجة لحملة أميركية مخططة لها بعناية بهدف تصفية كل عراقي يعارض احتلال بلده، وتُدعى هذه الحالة خيار السلفادور. في الواقع، قامت الولايات المتحدة منذ العام 1945 بتطوير سياسات مضادة للتمرد بالارتكاز على نموذج القمع النازي الذي طُبّق على المتمردين المناصرين والذي يركّز على وضع المدنيين تحت مراقبة مشددة واعتماد التهيب لجعل الناس يخافون القيام بدعم المتمردين أو التعاون معهم.

ناقش جون بيلغر خيار السلفادور بطريقة مماثلة في عمود ظهر في ذا نيو ستايتسمن بتاريخ 8 أيار/مايو 2006⁽²⁾. وكما جاء في موقع World Socialist:

هو جزء من برنامج للتدمير الثقافي مصدره واشنطن. تضاعف ظهور فرق الموت في العراق بعد تعيين جون نيغروبونتي سفيراً أميركياً في العراق في حزيران/يونيو 2004. كان نيغروبونتي سفيراً أميركياً إلى الهندوراس في

(1) انظر إلى <http://www.uruknet.info/?=22885>. ولتابعة هذا الموضوع، انظر

إلى موقع بروسيلز تريبيونال على الويب <http://www.brusselstribunal.org>

(2) "جون بيلغر يستين خيار السلفادور، ذا نيو ستايتسمن، 8 أيار/مايو 2006،

<http://www.newstatesman.com/200605080016>

أوج تطبيق السياسة المضادة للتمرد في أميركا الوسطى في الثمانينيات من القرن الماضي وبرعاية أميركية. إنه يتمتع بالخبرة في ميدان التخطيط لعمليات قتل خارج إطار القضاء، وإدارتها، وذلك تطبيقاً لما يُدعى خيار السلفادور.

بصورة مماثلة، فإن مناصري الحروب الأميركية القنرة في أميركا اللاتينية - جايمس ستيل الذي أشرف على العمليات المضادة للتمرد في السلفادور في أوج عمليات القتل هناك قبل 20 عاماً، وستيف كستيلز الذي شارك في العمليات المناهضة لحرب العصابات والمخدرات في كولومبيا والبيرو وأماكن أخرى - استقدموا إلى العراق للإشراف على عمليات وزارة الداخلية العراقية.

ومع ذلك، لا يكمن الهدف ببساطة في إسكات منتقدي النظام الدمية. فسياسة الاغتيال هي محاولة لجعل الشعب سهل الانقياد... ويجب شرح قتل المؤرخين، وعلماء الجيولوجيا، والكتّاب بأنه محاولة لتدمير الازدهار الفكري في العراق.

"ويتسبب فقدان الأكاديميين بانخفاض مستوى التعليم العالي"، وفقاً لموقع *IRINnews.org* التابع للأمم المتحدة. قال عباس محمد، وهو طالب في علم الأدوية في جامعة بغداد "يُغادر أفضل المدرّسين البلد ونحن نخسر أفضل المحترفين، والخاسرون الحقيقيون هم الجيل القادم من الطلاب؛ مستقبل العراق".

كان أهل الفكر في البلد قد استنزفوا في الفترة الممتدة بين عامي 1990 و2003 عندما غادر حوالي 30 في المئة منهم البلد لأسباب اقتصادية.

يتمثل الهدف الآن، سواء شجعت إدارة بوش أو سمحت به وعملت أدواتها في العراق على بلوغه، بتدمير الوعي التاريخي للشعب العراقي، كونه وسيلة لإخضاعهم أكثر فأكثر للإمبريالية الأميركية ومؤيديها العراقيين⁽¹⁾.

إن قيام بول بريمر بحل القوات العسكرية العراقية، وهو إجراء اعتُبر على نطاق واسع خطأً لدى حدوثه، أُتبع بمساعٍ غير فعّالة وفاترة لإعادة تشكيله، فمُنحت مرتبات زهيدة، وأوقفت المعالجة الطبية، وتوقفت عملية توفير الملابس الملائمة. وأجرت وكالة حقوق الإنسان الرئيسية في أميركا مقابلات مع هارين عراقيين، وأوردت بتاريخ 4 نيسان/إبريل 2003 أن:

كل الفارين الذين أجرت هيومن رايتس واتش مقابلات معهم كانوا جنوداً نظاميين من الرجال تتراوح أعمارهم بين 20 و38 عاماً. كانوا يبديون نحيلي البنية، ويعاني العديد منهم من اعتلالات جلدية بسبب الظروف السائدة في أرض المعركة. تحدثوا عن أجور منخفضة (حوالي دولارين أميركيين في الشهر) أو مرور عدة أشهر دون الحصول على أي أجر. قال جندي من بغداد في الحادية والعشرين من عمره، وكانت وحدته جزءاً من الفيلق الخامس. "كنا نعاني في بعض الأيام من جوع كبير لدرجة أننا كنا نأكل العشب الذي نمزجه مع قليل من الماء، لم نغتسل منذ أربعين يوماً، وغالباً ما كنا نفتقر إلى مياه الشرب، فيعطوننا صفائح لنقل البنزين ويطلبون منا الذهاب لملئها من أحواض المياه

(1) انظر إلى إنغليش، سوبرا، الهامش 5.

التي تتشكل على الأرض لدى هطول المطر".
 وصف بعض الجنود العراقيين العقوبات اللاإنسانية التي
 تشمل التعرّض للضرب أو الزحف على الصخور على
 ركبهم أو ظهورهم العارية. وكشف أحدهم عن الندبات التي
 خلفها العقاب على ظهره. وكثيراً ما كان ضباطهم يُنذرونهم
 بالتعرّض للإعدام إن هم حاولوا الفرار. وقال العديد من
 الفارين إن ضباطهم أجبروهم على ملازمة مواقعهم أثناء
 الغارات الجوية، طالبين منهم "الموت كالرجال"⁽¹⁾.

تتعدّد الروايات التي تتناول فضيحة الفساد وإعادة بناء العراق
 غير الفعّالة. فقد أنفقت مليارات الدولارات، وفازت مؤسسات
 أميركية، ولا سيّما هالبرت، بعقود ضخمة دون استدراج العروض
 وطرحها على المناقصة، ولكنها انتهت إلى القيام بالعمل بشكل غير
 كاف، هذا إذا قامت به. في حين تُحوّل الأنظار في معظم الأحيان
 عن إخفاقات مماثلة بسبب المصاعب الناجمة عن تصاعد حدة التمرد
 أو إهمال معالجة أمر استمرار حالة عدم الكفاءة هذه دون إجراء أي
 تحقيق أو توجيه أي تأنيب، تُستكمل عملية بناء السفارة الأميركية
 الضخمة في المنطقة الخضراء دون أي عقبات⁽²⁾.

في أوائل العام 2006، أعربت الإدارة عن عزمها إيقاف المعونة
 المخصّصة لإعادة بناء العراق، علماً أن نصف المبلغ تقريباً الذي
 خصّصته لجهود إعادة الإعمار والبالغ 18.4 مليار دولار⁽³⁾ أنفق على

(1) "العراق: جنود يصفون سوء معاملة قادتهم"

<http://hrw.org/english/docs/2003/04/04/iraq5486.htm>

(2) انظر إلى مايكل شوارتز "كيفية قيام إدارة بوش بعدم بناء العراق"

.TomDispatch.com

حالة التمرد، وبناء نظام قضائي جنائي في العراق، والتحقيق في قضية صدام حسين ومحاكمته⁽¹⁾.

في هذه الأثناء، أوردت لوس أنجلوس تايمز أن المخصّصات المالية الأخيرة الطارئة لحرب العراق تضمّنت 348 مليون دولار لتحسين وتوسيع القواعد العسكرية الأربع في العراق، وهي أساسية للأهداف الأميركية الاستراتيجية - بلد وتاجي في شمالي بغداد؛ طليل بالقرب من الناصرية في الجنوب؛ والأسد في الصحراء الغربية.

من الواضح أن مستوى الدمار يتطلّب بحثاً شاملاً يتناول الأهداف المقصودة من هذا الدمار. فالغاية هي زرع الشقاق للإمساك بزمام الحكم، وإنشاء دول صغيرة قائمة على ركائز قبلية ودينية واثنية تعزل الموارد النفطية عن أي قاعدة شعبية أساسية. واقترحت في الأساس فكرة تقسيم العراق إلى دويلات من قبل لسلي غنيلب السوفي للصهيونية، وهو محرر سابق للنيويورك تايمز، ومدير مجلس العلاقات الخارجية في الوقت الحاضر. وتقوم هذه الفكرة على السابفة البريطانية في إنشاء دول الخليج وعلى الاستراتيجية الأوروبية-الأميركية لتدمير يوغوسلافيا في أوائل التسعينيات.

يحاكي النموذج المتبع للتعاطي مع السكان المحليين السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين. فممارسة إسرائيل الإذلال الجنسي في حق الفلسطينيين كانت أمراً روتينياً (عمليات اغتصاب، تعرية السجناء، وتغطية رؤوسهم). ويتمّ التغاضي قانونياً عن العقاب الجماعي واتخاذ أفراد العائلات رهائن، وهذه أمور تمارس في إسرائيل

(1) إيلين نيكمير، "الولايات المتحدة توقف إعادة بناء العراق في المدى المنظور"، واشنطن بوست، 2 كانون الثاني/يناير 2006.

على نطاق واسع بالرغم من تحريم القانون الدولي لها. ويظهر الإجتياحان الأخيران لمخيّم رفح/جنين لللاجئين أقصى درجات الوحشية الاستعمارية واللاإنسانية التي يتعرّض لها السكان العاجزون الذين أوقعوا في الشرك.

يُنكر الإسرائيليون على الفلسطينيين ماضيهم كأمة، وأرضهم كمكان للعيش فيه، وحقهم بحكم أنفسهم. وهذا ما يقوم به الحكام الأميركيون الإمبرياليون في العراق. فهم يعملون باستمرار على إضفاء الطابع الإثني على الصراع، ويُنكرون وجود الأمة والشعب العراقي وتاريخه: فعلى غرار إسرائيل، إستولت الولايات المتحدة على الأرض والموارد، وبنت حصوناً وجدران فصل. هذا، وشاركت مجموعة من البحاثة الصهاينة المتطرفين في التنكّر بشكل توتاليتاري للثقافة العربية بقيادة برنارد لويس الخبيث⁽¹⁾. وبرّر مارتن وولف من *فايننشيل تايمز* مؤخراً الحروب الإمبريالية عبر العالم، رافضاً السيادة الوطنية ومدافعاً عن الاستيلاء الأوروبي-الأميركي والإسرائيلي على "الدول الفاشلة"⁽²⁾.

خاتمة

يبدو أننا نحن المقيمون في الولايات المتحدة قد قبلنا العيش في منزل الرعب؛ حيث بناء الإمبراطورية من خلال عمليات التعذيب والاعتقال هي سياسة تنفيذية، وحيث تكشف وسائل الإعلام النقاب

(1) انظر إلى برنارد لويس، من بابل إلى المترجمين: تفسير الشرق الأوسط، مطبعة جامعة أكسفورد، 2004.

(2) فايننشيل تايمز، 9 حزيران/يونيو 2004، الصفحة 5.

عن التعذيب الذي يوافق عليه البيت الأبيض، ويستمر، مع ذلك، بكونه ممارسة تقوم بها الدولة. ويعتمد المروجون لمنزل الرعب في وسائل الإعلام على ذاكرتنا الضعيفة: هم يمتدحون رونالد ريغن الذي امتازت ولايته الرئاسية السيئة السمعة بالإبادة الجماعية في حق الهنود المايان في غواتيمالا (300.000 قتيل)، ونيكاراغوا (50.000 قتيل)، والسلفادور (75.000 قتيل)، والهندوراس (عدة آلاف من القتلى). فريغن هو من دافع عن الجنرال ريوس مونت، جزّار غواتيمالا، من الانتقادات التي وُجّهت إليه بسبب إساءاته إلى حقوق الإنسان ("هو يحظى بمعاملة قاسية") وامتدح جزّاري المجتمع العلماني في أفغانستان واصفاً إياهم بأنهم "مساوون لآبائنا المؤسسين في الأخلاق". ولكل من البيت الأبيض، والبنتاغون، ووزارة الخارجية، والسي آي ايه طريقته الخاصة في التهيب: أكاذيب كولن باول الوقحة في الأمم المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل، وترويج البنتاغون لممارسة التعذيب، وتنفيذ السي آي ايه عمليات اغتيال، وقيامها في الوقت الحاضر وبالتواطئ مع الاتحاد الأوروبي وبعلم الجميع، بتطبيق سياسة تمزيق على الصعيد العالمي.

لا يعود سبب استمرار التعذيب والقتل الجماعي منذ نظام ريغن السابق وحتى نظام بوش الحالي لعودة العديد من المجرمين السياسيين إلى مناصب في الحكم فحسب (وولفويتز، أبرامز، تشيني، ورامسفيلد) بل لسياسات الإخضاع الإمبريالية، والتدمير، والإبادة. ومن جهة ثانية، لا يُعيد منزل الرعب عرض السيناريوهات السابقة المعدّة للمصالح الإيديولوجية والسياسية نفسها. ويضمّ العرض الترهيبى الحالي العديد من الشخصيات، ولكن المنتجين والمخرجين

مختلفون. ففي أميركا الوسطى وجنوبي أفريقيا، كان المعادون للشيوعية المتعصبون في موقع القيادة يدافعون في معظم الأحيان عن مصالح الشركات الأميركية، وكانت أعمالهم في معظمها سرية أو تجري وفقاً لعقود مُرمة. وفي الوقت الحاضر، فإن من يقوم بإدارة عرض التهيب الأميركي في العراق هم الصهاينة المتعصبون المشبوعون بالروح الحربية. وبخلاف مقاتلي ريغن، هناك اليوم أساتذة محصنون بالقانون وبكليات أخرى في أرقى جامعات أميركا يقومون بتوفير تبريرات لإرهاب الدولة غير المقيد. وأكثر من أي وقت مضى في التاريخ الأميركي، هناك قائمة طويلة من الأساتذة المتميزين الذين يصطفون للدفاع عن منزل الرعب،

هناك اليوم أساتذة محصنون
بالقانون وبكليات أخرى في
أرقى جامعات أميركا يقومون
بتوفير تبريرات لإرهاب الدولة
غير المقيد.

وسجون التعذيب، وندوات تجريد
العرب من صفتهم الإنسانية. ولم يشعر
هؤلاء الأساتذة بأي تأنيب للضمير
حول وصف ملايين الضحايا

بالإرهابيين؛ يُبرر هذا الأمر تصرفهم الوحشي. وكل هؤلاء مؤيدون لإسرائيل بلا قيد أو شرط، ولسياساتها التي تنم عن جنون الارتياب، وممارستها الروتينية للتعذيب، وتهديدها النووية للإنسانية، وهجماتها الوحشية على الفلسطينيين.

ما يزال المحافظون الصهاينة يظهرون باستمرار في كافة وسائل الإعلام لبث سمومهم الإيديولوجية: بيرل، أبرامز، وولفويتز، ستيرن، درشوفيتز، كوهين، كاغان، كريستول، روبين، أدلمن، لويس، بولوك، وكثيرون آخرون. ويدينون بالولاء في الدرجة الأولى للإمبريالية الأميركية والاستعمار الإسرائيلي، فينضمون إليهما في

منزل رعب مدهش تحت خيمة "مبادرة الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط" الكبيرة.

التأثير الصهيوني في سياسات واشنطن الإجرامية في الشرق الأوسط التي هي لصالح إسرائيل أمر واضح. ومع ذلك، يُفترض بنا التذكر أنه في حين تتواصل سياسات الدولة العدائية في ظل منزل الرعب الحالي، بالغةً بالولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبوق من الفضح والإدانة على الصعيد العالمي ومعرضةً على الأرجح مصالحها الخاصة ورفاتها للخطر بطريقة غير مسبوقة، فإن تاريخ سعيها إلى بناء إمبراطورية يسبق الهيمنة الصهيونية، وسيستمر هذا السعي بالتأكيد بعد تراجع قوة تأثير هذه الهيمنة.

وفيما يُفترض بنا السعي بقوة إلى الكشف عن التأثير العميق للمحافظين الصهاينة في تحديد سياسة الحرب الأميركية في الشرق الأوسط، يبقى بناء الإمبراطورية-الإمبريالية بحدّ ذاتها- المشكلة على المدى البعيد وعلى نطاق واسع، وهي تثير مقاومة شعبية تتعاطى الإمبراطورية معها من خلال ممارسة التعذيب وارتكاب الإبادات الجماعية. وإنهاء التعذيب والتغلب على القوى الاستعمارية ما وراء البحار، علينا مواجهة مؤيديهم وإيديولوجيهم في الوطن بعزم وتصميم أيّاً تكن انتماءاتهم الإثنية أو الدينية. وعلينا ألا ندع تعصّبهم الإيديولوجي وعدائيتهم يمنعاننا من مشاركة غالبية متنامية من الأميركيين في معارضتهم للحروب الأميركية في الشرق الأوسط وللإرهاب الصهيوني.

الفصل السابع

الحل النهائي كما تراه إسرائيل

الهجوم على غزة

"من واجب القادة الإسرائيليين شرح بعض الحقائق للرأي العام، بوضوح وشجاعة، والتي نُسييت مع الوقت. وأولى هذه الحقائق هي عدم وجود صهيونية أو استعمار أو دولة يهودية دون إجلاء العرب ومصادرة أراضيهم".

أرييل شارون، رئيس وزراء سابق من حزب الليكود
وكالة فرانس برس، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

"علينا طرد العرب وأخذ مكانهم".

ديفيد بن غوريون، رئيس وزراء سابق من حزب العمل، 1937.

"لا وجود للشعب الفلسطيني. لماذا يقولون إننا قديمنا ورميناهم خارجاً واستولينا على بلدنا. فهم لم يكونوا موجودين".

غولدا مئير، رئيسة وزراء سابقة من حزب العمل.

"ستوجد إسرائيل ظروفاً في السنوات العشر أو العشرين التالية من شأنها دفع اللاجئين لهجرة طبيعية وطوعية من قطاع غزة والضفة الغربية في اتجاه الأردن".

إسحق رابين، رئيس وزراء سابق من حزب العمل.

"لا يمكنكم وضع الناس ببساطة في الشاحنات واقتيادهم بعيداً. أفضل تأييد سياسة إيجابية تقضي في الواقع بإيجاد ظرف يحث الناس على المغادرة بطريقة إيجابية".

أرييل شارون، 24 آب/أغسطس 1988.

تقسيم فلسطين غير قانوني. لن يتم الاعتراف به أبداً. ستُعاد إسرائيل ليرتز، كلها، إلى شعب إسرائيل، وإلى الأب".

مناحيم بيغن، رئيس وزراء سابق من حزب الليكود.

"أمنتُ ومازلت حتى هذا اليوم بحق شعبنا الأبدى والتاريخي بكامل الأرض".
إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، أمام الكنيسة، حزيران/يونيو 2006.

"ولكن طريقة التفكير هذه ليست معيبة فحسب؛ فاعتقال أشخاص للمقايسة بهم هو من أعمال العصابات لا الدول".

إفتتاحية هاآرتس، 30 حزيران/يونيو 2006.

"لا أريد أن ينام أحد في غزة أثناء الليل".

إيهود أولمرت، 2 تموز/يوليو 2006.

مقدمة

بدءاً بليلة 28 حزيران/يونيو 2006، شنت إسرائيل هجوماً برياً وجوياً كبيراً على قطاع غزة. وقام عدد قياسي من الطوافات الحربية والمقاتلات بإطلاق صواريخ وقذائف صاروخية على مراكز مأهولة، مدمرة البنية التحتية الأساسية لأكثر من 1.4 مليون فلسطيني، وتدفق أكثر من 5.000 جندي إلى المنطقة وراء مئات الدبابات وناقلات الجنود المصفحة. وكان عُذر الدولة اليهودية لشن حرب شاملة تحرير جندي إسرائيلي واحد تم أسره، ويُحفظ به كسجين حرب (وُصف على نحو خاطئ بأنه محتطف) لدى مجموعة فلسطينية مقاومة.

حتى أن الفايينشيل تايمز الموالية لإسرائيل أيدت عُذر رئيس الوزراء أولمرت الواهي، معلّقة أن "... التفاوت بين الوسائل والغايات يوحى بأن هذا الأمر (إطلاق سراح السجين الإسرائيلي)

قد يكون عُذراً⁽¹⁾. وتابعت الصحيفة قائلة إن هدف الهجوم الإسرائيلي هو تدمير الحكومة المنتخبة ديمقراطياً، والمطالبة بالأ يتفاوض معها أحد، ومن ثم... "وضع حدود جديدة للدولة إسرائيل موسّعة، وبشكل أحادي، من خلال ضمّ أجزاء من الأرض المحتلة كان الفلسطينيون قد أملوا في بناء دولتهم المستقلة عليها"⁽²⁾.

في 6 تموز/يوليو، إجتاحت القوات الإسرائيلية التي كانت تتقدّمها ناقلات جُند شمالي غزة وأعلنت أنها كانت تسعى إلى ضمّ قطعة أرض لتكون "منطقة عازلة"⁽³⁾، مؤكّدة توقعات كتاب الافتتاحيات في الفايينشل تايمز، ومتحرّكة خطوة إضافية في اتجاه الحل النهائي. وقُبيل انتهاء اليوم، كانت القوات الإسرائيلية المسلّحة قد أعادت السيطرة على مساحة هامة من غزة بعد الإطباق عليها على صورة فكّي كمّاشة، فقتلت 22 مدنياً ومقاوماً فلسطينياً وجرحت عدداً كبيراً من الأشخاص. وفي حين حثّ السياسيون الأوروبيون والأميركيون على "وضع القيود" أمام تمدّد العملية العسكرية إلى عمق غزة، تجاهلت الحكومة الإسرائيلية كل الدقائق والتفاصيل الدبلوماسية واتفاقيات جنيف، واثقة من أن اللوبي سيضمن عدم فرض أي قيود أميركية (وبالتالي أوروبية). وفيما وقع 300 يهودي بريطاني يساري وتقدّمى على إعلان في تايمز لندن، لم يصدر أي إعلان مماثل عن نظرائهم الأميركيين؛ ربما كانوا ينتظرون إلى أن تصبح عملية إعادة الاستيلاء الإسرائيلية أمراً واقعاً...؟

(1) فايينشل تايمز، 1 تموز/يوليو 2006.

(2) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(3) أخبار بي بي سي، 6 تموز/يوليو 2006.

إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل
 لإسرائيل كما أعلن عنه كل
 من رؤساء وزرائها بصراحة،
 سواء كانوا من حزب العمل أو
 الليكود أو كاديفا، هو سيطرة
 الدولة اليهودية الكاملة على
 فلسطين.

إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل
 كما أعلن عنه كل من رؤساء وزرائها
 بصراحة، سواء كانوا من حزب العمل
 أو الليكود أو كاديفا، هو سيطرة الدولة
 اليهودية الكاملة على فلسطين،
 والاستيلاء بالقوة على الأرض

الفلسطينية وطرد ملايين الفلسطينيين من "أرض إسرائيل الكبرى".
 وتطوّرت النظرة التوتاليتارية لحلّ نهائي عبر السنين، وبشكل منتظم،
 وسُرّعت العام الماضي من خلال التدمير المنهجي للظروف الأساسية
 لاستمرار الفلسطينيين.

من الحاضر إلى الماضي

كان الهجوم الذي شُنَّ في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو
 يستهدف تدمير القيادة الفلسطينية، كما أشارت الي بي سي⁽¹⁾. فقد
 اعتُقل أكثر من ستين قائداً فلسطينياً، ومن جملة المعتقلين ثمانية وزراء
 واثني عشر عضواً آخر في البرلمان وقد تمّ اقتياد بعض الوزراء من
 وزاراتهم. وتبريراً لاعتقال وزراء حكومة حماس ونوابها المنتخبين
 ديمقراطياً، تبجّح وزير الدفاع الإسرائيلي وزعيم حزب العمل عمير
 بيريتز قائلاً، "إنتهت الحفلة التنكرية... لن تصلح البدلات وربطات
 العُنق كغطاء للقيام بأعمال خطف وعنف، ودعمها"⁽²⁾. كان بيريتز،
 وهو المنفذ السياسي للاجتياح، الشخص الحُجَب للولايات المتحدة

(1) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

و'اليسار الوسط' الأوروبي، والمفضل لدى المفكرين والحاخامات اليهود الذين ينتحلون صفة التقدمية.

تلى التدمير الإسرائيلي لمحطة توليد الطاقة وخزان المياه في غزة، وقصف الجسور التي تربط شمال غزة بجنوبه، مساعٍ منهجية لتجويع الفلسطينيين المقيمين في غزة والبالغ عددهم 1.4 مليون نسمة. وفي ظل الحظر التام الذي تفرضه الدولة اليهودية للتضييق على الاقتصاد الفلسطيني بهدف "إيجاد الظروف لرحيل طوعي"، كما قال رئيس الوزراء السابق رايبين في معرض حديثه عن التطهير العرقي... أقفل (أو تم إقفال) أكثر من 48 مصنعاً من أصل 60 مصنعاً في ميدان صناعي، ويجكى عن نقل بعض المصانع أعمالها إلى مصر أو بلدان عربية أخرى"⁽¹⁾.

كان إقفال نقاط العبور، والقتل المنهجي للمدنيين بمن فيهم أفراد عائلات بأكملها والذي سبق الغزو، نموذجاً واضحاً عن الاستفزاز لتبرير الاجتياح. في الأسابيع التي سبقت تاريخ 6/28، حشدت إسرائيل قواتها المسلحة عند الحدود مع غزة استعداداً لهجوم كبير، مما يدحض ادعاءات الدولة اليهودية بأنها كانت تقوم بردّ فعل بسبب أسر الجندي الإسرائيلي. وطوال العام 2006، شنت إسرائيل حرباً نفسية وعسكرية على امتداد قطاع غزة. وبين كانون الثاني/يناير و30 أيار/مايو 2006، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR)، نفذت القوات العسكرية الإسرائيلية 18 عملية اغتيال، وقد اعتُبرت بأسلوب تلطيفي 'أحكاماً بالإعدام خارج إطار القضاء' أو 'اغتيالات هادفة للمقاتلين'؛ وبين 29 آذار/مارس و30

(1) نيويورك تايمز، 3 تموز/يوليو 2006.

أيار/مايو، شنت إسرائيل 77 غارة جوية على غزة وأطلقت 4.000 قذيفة مدفعية على مراكز سكنية، ومكاتب حكومية، وعلى البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية.

وبينما كانت القوات المسلحة الإسرائيلية تُعدّ العُدّة لحملة 6/28، صعدت الدولة اليهودية استفزازاتها من خلال زيادة عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين. وبين 26 أيار/مايو و21 حزيران/يونيو، بلغ مجموع القتلى الفلسطينيين 44 شخصاً، ثلاثون منهم مدنيون. من فيهم أحد عشر طفلاً وامرأتين حاملتين⁽¹⁾.

كان التكتيك الإسرائيلي هو ارتكاب هذه الجرائم الغريبة ضد مدنيين عُزل بهدف حمل حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً على التراجع عن وقف إطلاق النار الطوعي الذي امتد على مدى ثمانية عشر شهراً والقيام بأعمال انتقامية دفاعاً عن شعبها. لكن حماس رفضت ذلك، وابتكرت إسرائيل التي لا يمكن التنكّر لسياستها القائمة على اغتصاب الأرض ذريعة تحرير الجندي الإسرائيلي الرهينة الذي وُصف على نطاق واسع بأنه جندي "مراهق في التاسعة عشر من عمره" وذلك لرفع مستوى التعاطف مع المستوطن الفرنسي-الإسرائيلي.

تزامناً مع حملة التهيب، وقبل الحملة الدموية التي شنتها إسرائيل في حزيران/يونيو، أوقفت الدولة اليهودية وجماعات الضغط السياسية في الولايات المتحدة، وبشكل فعّال، كل تمويل للحكومة المنتخبة ديمقراطياً، بما في ذلك امتناع إسرائيل عن تسليم مئات ملايين الدولارات التي

(1) بي سي إتش آر، تقرير في ويكلي ريبورت لشهر تموز/يوليو 2006 حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

جمعتها من عملية تحصيل الضرائب التي تفرضها الدولة اليهودية على الواردات الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية. وارتفعت مستويات الفقر أربعة أضعاف، وتضاعف سوء تغذية الأطفال الصغار والكبار. وتمّ التوقف عن دفع مرتبات 165.000 موظف حكومي، بمن فيهم عاملون في المجال الطبي، ومدرّسون، وأفراد شرطة، يُعيلون أكثر من مليون فلسطيني بشكل مباشر، مما أدّى إلى رفع مستويات الفقر المدقع إلى نسبة تحطّت الثمانين بالمئة من سكان غزة و64 بالمئة من مجمل الفلسطينيين. ومعدل دخل الفلسطينيين البالغ 2.10 دولار في اليوم غير كاف أصلاً لتلبية ضروريات الحياة. وبما أن تكتيكات فرض الحصار لتجويع الفلسطينيين بين شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو لم تكن كافية لإضعاف المقاومة الفلسطينية والإطاحة بحكومة حماس وتسهيل عملية اغتصاب الأرض، صعدت إسرائيل حملة التهريب على المدنيين في حزيران/يونيو التي تُوجت بالاجتياح والدمار المادّي لما تبقى من الاقتصاد ومظاهر ممارسة الحكم. لقد كانت الوسائل التوتاليتارية للتهريب، والتجويع، والحصار تضيق الخناق على القضية الفلسطينية بهدف تطبيق الحل النهائي الصهيوني، أو ما دعاه إسحق رابين ذات مرة - والمناوئون الإسرائيليون لعملية سلام أوسلو - "إيجاد الظروف التي تحت على الهجرة الطبيعية والطوعية للأجئيين من قطاع غزة والضفة الغربية".

القضاء النهائي على الأساطير الست للدولة اليهودية

واللوبي

إن التكتيكات العنيفة التي تتبناها إسرائيل - وظهرت آثارها المدمّرة في اجتياح 6/28 ونظرها التوتاليتارية للتطهير العرقي على

نطاق واسع - خلّفت شكوكاً قليلة حيال أهدافها النهائية ووسائلها السياسية. وكما أشار جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والتابعة للأمم المتحدة:

تنتهك إسرائيل في غزة المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فقد أمطرت غزة بأكثر من 1.500 جولة من القصف المدفعي... وروعت اختراقات جدار الصوت الناس. كما أن وسائل النقل تعطلت إلى حدّ كبير بسبب الدمار الذي لحق بالطرقات والجسور. وتدابير تعزيز الصحة العامة ومنع تفشي الأمراض مهذّدة بفقدان فعاليتها⁽¹⁾.

ردّاً على ذلك، وبكل ما اشتهر به الساسة الإسرائيليون من رياء ونفاق وتكبّر، يدّعي ممثل إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، إسحق ليفانون، أن اللقاء الطارئ كان "هجوماً متعمداً ومخطّطاً له مسبقاً على إسرائيل... نجد أنفسنا في موقف مُناف للعقل حيث يقوم مجلس حقوق الإنسان، الذي دُعي للانعقاد في جلسة طارئة، بتجاهل حقوق إحدى الدول ويعقد لقاء خاصاً للدفاع عن حقوق الجانب الآخر"⁽²⁾.

من الواضح أن الدبلوماسية المتميّز كان يشير إلى تجاهل المجلس لحقوق المقاتل الإسرائيلي - طياري الطوافات - في قصف المدنيين الفلسطينيين لدفعهم إلى الفرار دُعراً عبر الحدود المصرية.

(1) جون دوغارد، مبعوث الأمم المتحدة لحضور لقاء طارئ دعا إليه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 4 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 5 تموز/يوليو 2006.

1- إسرائيل والديمقراطية

في كانون الأول/ديسمبر 2005، وفي الانتخابات الأكثر ديمقراطية في الشرق العربي، صوت معظم الفلسطينيين لحركة حماس لتسلم زمام الحكم. حتى أن الرئيس بوش سلم بالطابع الديمقراطي للانتخابات الفلسطينية، وذلك قبل قيام اللوبي اليهودي بمعاقبته. رفضت الحكومة الإسرائيلية نتائج الانتخابات، ونظمت حملة دولية ضخمة ذات تمويل جيد من خلال جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف عزل الحكومة المنتخبة حديثاً وتقويضها. وبدلاً من الاعتراف بالتفويض الديمقراطي الذي مُنح لها، أضفت إسرائيل الطابع الإرهابي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتجاهلت وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته حماس، وصعدت هجماتها العسكرية القاتلة. وقد نجحت في فرض حصار اقتصادي، ممارسةً هيمنتها على الولايات المتحدة، ومن خلال هذه الأخيرة على الاتحاد الأوروبي. إن العداء الإسرائيلي للديمقراطية الفلسطينية ودور مواطنيها في انتخاب ممثليهم بحرية يشير بوضوح إلى أن إسرائيل ترفض قيام مجتمع عربي تعددي منفتح. وينطبق الأمر نفسه على المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة - آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، التي ردّدت كالبغواء موقف إسرائيل من الديمقراطية الفلسطينية كما كانت حالها على الدوام حيال السياسات الإسرائيلية الأخرى ومهما كانت درجة لأخلاقيتها، كقتل الأطفال والعائلات الفلسطينية. لقد نُقل العداء الإسرائيلي للديمقراطية العربية إلى الوسط السياسي الأميركي، وعلى نطاق واسع، من قبل أتباع إسرائيل الصهيانية في جماعات الضغط، والحكومة، ووسائل الإعلام، وميادين العمل.

2- إسرائيل والسلام

في الأسبوع الذي سبق الغزو الإسرائيلي، اتفقت حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل، معترفتين ضمناً بدولة إسرائيل. لقد نشرت معظم وسائل الإعلام تقارير عن الاتفاق، ورحب الاتحاد الأوروبي به، قائلاً إنه بداية عملية. وأوردت الفايينشيل تايمز التقرير التالي:

ألقت الأزمة (الغزو الإسرائيلي لغزة) بظلمها على الاتفاق الحبيوي بين حماس ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، الذي أبرم يوم الثلاثاء وشمل قبولاً واضحاً لحماس بجل قائم على تولتين للنزاع في الشرق الأوسط. وتشير نسخة وزعتها حماس إلى الهدف الفلسطيني بإنشاء دولة على كل الأرض التي احتلت عام 1967... (مع التشديد على هذه النقطة)⁽¹⁾.

كان ردّ إسرائيل برفض المفاوضات وشنّ الحرب الجديدة لتدمير الدولة الفلسطينية. في الواقع، لم تعترف الدولة الإسرائيلية في أي وقت من الأوقات بحكومة حماس المنتخبة كخصم مفاوض، فكيف لها أن تعترف بها كشريك.

كما قال نعوم تشومسكي مدعوماً بالوثائق⁽²⁾، كلما قامت

(1) فايينشيل تايمز، 29 حزيران/يونيو 2006، الصفحة 8.

(2) نعوم تشومسكي، مثلث مشووم: الولايات المتحدة، إسرائيل وفلسطين، بلوتو، لندن 1999.

منذ الثمانينيات، كانت الدولة اليهودية تعتمد على استهلال عمل يطيح بلا توان باحتمالية بلوغ سلام في المنطقة، وسواءً التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف لإطلاق النار، أو اقترحت حل قائم على دولتين، والاعتراف بشكل واضح بدولة إسرائيل، كانت الدولة اليهودية تعتمد إلى استهلال عمل يطيح بلا توان باحتمالية بلوغ سلام في المنطقة: لقدً اجتاح لبنان، واغتالت قادة بارزين، وشنت هجمات عسكرية، قاتلةً ناشطين ومدنيين، وذلك بهدف إجبار الفلسطينيين على سحب عرضهم.

يرفض النظام الإسرائيلي كلياً قبول التفاوض لإطلاق أسير عن طريق المبادلة كما اقترحت حماس والسلطة الفلسطينية، والرئيس المصري حسني مبارك، ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. تعتقل إسرائيل 9.000 سجين سياسي فلسطيني على الأقل، بمن فيهم 335 طفلاً وعدة مئات من النساء، دون أن يتم توجيه التهم لمعظمهم وبعد تعريض معظمهم للتعذيب. إن الغالبية العظمى من مدنيون اعتقلوا في منازلهم أو في الشارع. باختصار، فإن معظم السجناء الفلسطينيين هم ضحايا اختطاف مدنيون من قبل القوات الإسرائيلية، وليسوا مقاتلين أسروا كما هي حال الجندي الإسرائيلي الوحيد. ودعا الفلسطينيون تكراراً إسرائيل للمبادرة على الأقل إلى تحرير الخمسمئة طفل وامرأة فلسطينية المختطفين كرهائن، وذلك عن طريق مبادلتهم بالجندي الأسير. وأجابت إسرائيل بتكثيف هجماتها العسكرية وتوسيع نطاق الاعتقالات لتشمل كل الفلسطينيين. وفي إجتماع للحكومة في

2 تموز/يوليو، صرّح أولمرت قائلاً، "لقد أصدرتُ أوامر لتكثيف عمليات الجيش والأجهزة الأمنية بهدف مطاردة أولئك الإرهابيين، وأولئك الذين أرسلوهم... وأولئك الذين يقدمون لهم المأوى"⁽¹⁾. بكلمات أخرى، فإن المنظمات المقاومة (المدعوة 'إرهابية' بالرغم من أنها لم تتخطَ حقوقها القانونية الدولية وفقاً لاتفاقيات جنيف التي تسمح لها بمقاومة الاجتياحات التي تشنّها القوات الإسرائيلية المسلحة) تشمل كل المنظمات الفلسطينية الرئيسية - أولئك الذين أرسلوهم" هم كل السلطات السياسية المنتخبة؛ وأولئك الذين "يقدمون لهم المأوى" هم مئات آلاف العائلات، والأصدقاء، والجيران، والمجموعات المدنية ومختلف شرائح المجتمع، والأطباء، والمرضىات وباختصار كل المجتمع المدني الفلسطيني. ووفقاً للشعور السائد في إسرائيل الذي تعكسه نتائج استفتاء نشرته الصحيفة (الإسرائيلية) اليومية معاريف، يرغب معظم الإسرائيليين باغتيال قادة حماس⁽²⁾. إذًا، هو نظام توتاليتاري يجرّم ويستهدف كل المجتمع السياسي والمدني تقريباً في فلسطين.

3- إسرائيل وإمكانية حلّ قائم على دولتين

تُعرف عملية إعادة احتلال إسرائيل لغزة وفرض القانون العرفي بتحريم الطبقة السياسية الانتخابية بأكملها: وزراء في الحكومة، ناشطون برلمانيون وحزبيون. لقد قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز للسي أن أن: "سيقدمون (مسؤولو الحكومة

(1) الجزيرة، 2 تموز/يوليو 2006.

(2) لا جورنادا، 8 تموز/يوليو 2006.

الفلسطينية) للمحاكمة، وستُوجَّه إليهم تهمة المشاركة في أعمال إرهابية ضد الحكومة المدنية، ودعمها [حرفياً]"⁽¹⁾. ماذا يُفهم من هذا التصريح؟ من هي الحكومة المدنية - تلك التي أعضاؤها المنتخَبون بالطريقة الصحيحة هم حالياً قيد الاعتقال الإسرائيلي؟ أم أنها زلّة لسان، سواءً كانت مقصودة أم غير مقصودة، توحى ببدء إسرائيل الإشارة إلى أن غزة تقع ضمن إسرائيل؟

لإضفاء أهمية على الأمر، وباتِّباع أفضل التقاليد التي كان يعتمدها الدكتاتور التشيلي أوغوستينو بينوشيه، قصف الإسرائيليون المكاتب التنفيذية لرئيس الوزراء الفلسطيني، مُضرمين النار في المبنى. وبهدف تدمير ذكرى أو فكرة وجود حكومة فلسطينية، تقوم القوات العسكرية الإسرائيلية الماحقة بتدمير أسس البنية التحتية الفلسطينية التي تقوم عليها الحياة السياسية: المباني، القادة، الأحزاب، والانتخابات.

لقد شرعت الدولة اليهودية بفعالية منهجية وبيروقراطية بتدمير يومي لكل بنية ممكنة وضرورية لحياة متمدّنة. ففي 3 تموز/يوليو 2006، قصفت الجامعة في مدينة غزة. وفي اليوم التالي، قصفت وزارة الداخلية. وفي 5 تموز/يوليو، إجتاح الإسرائيليون شمالي غزة، وتستمر الرواية الإجرامية. لأولئك الذين ظنّوا أن هذا الاجتياح كان مجرد غزوة بحثاً عن أسير حرب، أعلن يوفال ديسكن، رئيس الشين بيت الإسرائيلي، قائلاً إن "... عملية غزة قد تستمر أشهراً"⁽²⁾. وبرياء ونفاق كبيرين، أعلن اللواء أموس يادلين، رئيس مخابرات الجيش

(1) سي أن أن، 2 تموز/يوليو 2006.

(2) الجزيرة، 2 تموز/يوليو 2006.

الإسرائيلي الذي اعتقل معظم أفراد القيادة الفلسطينية أو وضعهم تحت الأرض، أن "... مساعي الوساطة أُحبطت لأن لا أحد يعلم من علينا التحدث معه في شأن شاليت (الجندي الإسرائيلي الأسير)". ولا داعي للقول إنه لم يتمّ التقدم بأي طلب للتفاوض مخافة ظهور أحد المفاوضين...

4- إسرائيل والإرهاب

بينما كانت إسرائيل تحاول تدمير أسس الوجود الفلسطيني الجماعي المنظمّ كشعب، كانت تشنّ أيضاً هجمات بالمدفعية على مدى 24 ساعة، وكانت طائراتها تحرق جدار الصوت باستمرار فيما تحلق على علو منخفض، فارضةً تعرّض كل السكان للتحفاف في ظل حرارة مُحترقة من خلال تدمير خزانات مياه الشرب، ومُجبرةً إيّاهم على العيش في الظلمة محرومين من الطعام وملازمين منازلهم أو الملاجئ. شعب بأكمله محتبئ في أرض يتقلّص حجمها باستمرار دون جيش خاص به! هو إرهاب الدولة بحلته الأكثر تعبيراً وإيذاءً: إن العقاب الجماعي الذي تقوم به إسرائيل لا يُراد منه إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير، بل يستهدف جعل حياة الشعب الفلسطيني لا تُحتَمَل؛ بحيث يفتقر إلى الظروف الأساسية للحياة، فيُضطرّ إذ ذاك للفرار أو اتخاذ موقف بطولي أخير تلجأ إسرائيل من خلاله إلى استخدام كل قدراتها العسكرية القاتلة. هكذا، وصف الأكاديميون البارزون، والصحافيون، والإيديولوجيون، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، الأمر في ما بعد بأنه: "رد فعل إسرائيلي قوي على الإرهاب الفلسطيني".

5- اللوبي اليهودي: القضية الرئيسية

بارتفاع حدة الهجوم الإسرائيلي على غزة، ترتفع كذلك حدة النشاط والدعاية التي تقوم بها كل المنظمات اليهودية/الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا لصالح هذا الهجوم. وفي استعراض لما جاء في *الدائلي ألبرت* (الصحيفة اليومية التي تُنشر لصالح مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة) منذ بدء اجتياح غزة، يجد المرء دعماً تلقائياً غير انتقادي لكل هجوم إسرائيلي على غزة: منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية لأن لها "استخداماً مزدوجاً"؛ مخزون المياه ومنشآت معالجة الصرف الصحي هي "أهداف عسكرية" لأنها تُستخدم من قِبَل الأسرى؛ ترويع الأطفال والمدنيين "لحملهم على الشعور بما تعاني منه سيدروت (مستعمرة إسرائيلية عند الحدود نشأ فيها وزير الدفاع)؛ رفع حدة القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وإطالة أمده، لأن "حماس وفتح منظمّتان إرهابيّتان ويجب التعاطي معهما كمنظمات إرهابية وسحقهما بكافة الوسائل الضرورية"⁽¹⁾.

هناك توزيع صهيوني عالمي للمهام الموكّلة: القتلة العسكريون يعملون في إسرائيل، القتلة الفعليون يعملون خارج الشقق الفخمة للمكاتب الرئيسية التابعة لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية. ولا شيء يؤثّر في نفوذ اللوبي اليهودي أكثر من ردّ الفعل الأوروبي - الأميركي على الهجوم الإسرائيلي على غزة على نطاق واسع. فبوش يدعم التحرك الإسرائيلي حتى عندما ينتهك بشكل

(1) دايلي ألبرت، 3 تموز/يوليو 2006.

فاضح القواعد الخاصة بواشنطن التي تتناول نوعية الهجوم الذي تشنه القوات الإسرائيلية: دمر منشأة لتوليد الطاقة قامت الولايات المتحدة بتمويلها، وقصف الجسور والطرق وخطوط نقل المياه، وذلك بخلاف تحذير بوش "تجنّب إلحاق الضرر بالبنية التحتية وإيذاء المدنيين". وبإمكان إسرائيل غرز أصابعها في عيني بوش والحصول على دعمه لأنها تعرف أن اللوبي اليهودي سيحشد تأييداً شبه إجماعي في الكونغرس، وتركيزاً إعلامياً ملائماً على الأسير الإسرائيلي، وتعمية فعلية على المعاناة الكبيرة للفلسطينيين. وبفضل اللوبي اليهودي، فإن الإرهاب التوتاليتاري الذي توجهه إسرائيل في اتجاه 'حلّ نهائي' لا يثير سوى اقتراحات مُضحكة من قِبَل الأمم المتحدة تقضي بالتفاوض حول حلّ سلمي بينما يقبع المفاوضون الوحيدون المنتخبون بصورة شرعية في السجون أو يحتبئون بسبب تعرضهم للتهديد بالاعتقال.

في 5 تموز/يوليو، إنتقد الاتحاد الأوروبي بقسوة "التدابير غير المتكافئة" التي تتخذها إسرائيل لا الاجتياح الإسرائيلي وانتهاك شريعة الأمم المتحدة في ما يتعلق بحقوق الدول بتقرير المصير. لقد تفاقمت هذه الخيانة الخنوعة والمُخزية لمبادئ الاتحاد الأوروبي لدى المساواة بين الاجتياح الإسرائيلي وبين قيام الفلسطينيين بأسر مقاتل عسكري ناشط⁽¹⁾. إن الفرق بين الدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة للاجتياح الإسرائيلي والتي يسيطر عليها اللوبي وبين الدعم الأوروبي يوجز القدر الملائم للقوة الذي يُفترض بإسرائيل ممارسته لدى اجتياح غزة.

(1) لا جوردانا، (المكسيك العاصمة)، 6 تموز/يوليو 2006.

كيف يفسّر الدعم الأميركي لسياسة التطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل بالرغم من تنكّرها الوقح والمفضوح للتوجهات الأميركية المعتدلة في ما يتعلّق بتدمير الديمقراطية الفلسطينية؟ لا يمكن لأي من أصحاب العقول السليمة الادّعاء بأن الهجوم الإسرائيلي على غزة يحسّن السياسات والمصالح الأميركية أو النفوذ الإمبريالي للولايات المتحدة. وقد أُعدّت في إسرائيل كل تفاصيل حملة تدمير حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً، وذلك منذ البداية وحتى النهاية، ونُقّذت بالمشاركة الطوعية للمسؤولين التنفيذيين في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في أميركا؛ بمن فيها آيباك دون أن يكون الأمر مقتصرًا عليها فقط. لقد تمّت الهجمات والاعتقالات اليومية في غزة والضفة الغربية تحت إدارة وإشراف الجنرالات الإسرائيليين والشين بت والموساد، وموافقة وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الوزراء دون استشارتهما أو حتى التظاهر علانية بالامتثال لنصيحة واشنطن. وكانت الحملة السياسية المُعدّة لعزل حماس وتدميرها من منظمة من قِبَل اللوبي اليهودي إلى حدّ كبير؛ فقد نجح في ضمان تأييد شبه إجماعي في الكونغرس الأميركي ودعم واشنطن الكامل. ونجح كذلك في حمل إدارة بوش على ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي لمقاطعة حكومة حماس.

لا وجود لما يشير إلى تورّط بيغ أويل في الحملة الإسرائيلية لتطهير فلسطين من العرب. ولا دليل على أن إسرائيل كانت تعمل لصالح الاستراتيجيين الأميركيين. لكن، هناك عدد وافر من التقارير والوثائق والتصاريح والأعمال التي حصل عليها النظام الإسرائيلي ووسطاؤه الأميركيون وتشير إلى أن هؤلاء الاستراتيجيين فرضوا على

الولايات المتحدة المشاركة في التطهير،
وأعدّوا كل العملية وفقاً لوسائلهم
التوتاليتارية وذلك خدمة
لاستراتيجيتهم الخاصة التي تضمن بلوغ
'الحل النهائي': حكم يهودي على
الأراضي الفلسطينية بأكملها.

لا دليل على أن إسرائيل كانت
تعمل لصالح الاستراتيجيين
الأميركيين. لكن، هناك عدد
وافر من التقارير والوثائق
والتصاريح والأعمال التي
حصل عليها النظام الإسرائيلي
ووسطاؤه الأميركيون وتشير
إلى أن هؤلاء الاستراتيجيين
فرضوا على الولايات المتحدة
المشاركة في التطهير.

تبع اللوبي اليهودي بامثال كل
انعطاف وتحوّل في الدعاية الإسرائيلية

على طريقها المتلوية في اتجاه بلد كان يُدعى فلسطين في السابق
ويقطنه اليهود دون غيرهم. فعلى سبيل المثال، ادّعت إسرائيل أنها غير
قادرة على التفاوض مع الفلسطينيين لأنهم يرفضون الاعتراف
بإسرائيل بالرغم من واقع أن عرفات نفسه أعلن في الثمانينيات أنه
يفضّل حلاً قائماً على دولتين. لقد تجاهل اللوبي تعهّد عرفات، ومن
ثمّ وصف اقتراحه بغير الموثوق، وصادق بعد ذلك على دوره
كمحاوّر شرعي في مفاوضات أوصلو بعد إقرار إسرائيل بأنه رجل
دولة لا إرهابي... وبابتعاد شارون في النهاية عن الاتفاق الذي فقد
لمعانه، انتقل اللوبي إلى وصف عرفات ثانيةً بالإرهابي ولا م منظمة
التحرير الفلسطينية بسبب عدم موافقتها على إنشاء باننوستانات
فلسطينية منفصلة.

لقد ادّعت الدولة اليهودية أنها غير قادرة على التعاطي مع نظام
غير ديمقراطي وغير شرعي. وردّد اللوبي هذه المقولة كالبيّعاء، واصفاً
إسرائيل بأنها "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" حتى
وإن كانت دولة محتلة وتمارس حكماً استعمارياً على أكثر من 3.5

مليون فلسطيني. وبعد الانتخابات الحرة التي فازت فيها حماس، رفضت الدولة الإسرائيلية النتيجة الديمقراطية؛ ونسي اللوبي خطابه الذي يغمز من قناة الديمقراطية وردّد أقاويل أسياده الإسرائيليين؛ السلطات المنتخبة ديمقراطياً دون الحصول على موافقة تل أبيب هي غير مقبولة.

عندما أطلقت إسرائيل سلسلة من الإجراءات لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وإعاقة الحياة التجارية والمالية، وافق اللوبي عليها على الفور وشجّع الولايات المتحدة على المشاركة فيها، وأيد فرض عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني بسبب عدم تمتعه بالمسؤولية عندما دعم حكومة وطنية تميل إلى التخلص من الفساد.

عندما قامت إسرائيل ببناء جدار الفصل وأداته المحكمة الدولية، دافع اللوبي عنه، مردّداً مقولة الدولة الإسرائيلية: إنه سياج أمني. ولا يمكن دحض الدليل على الدور الذي يلعبه اللوبي لصالح السياسة الإسرائيلية في كافة الظروف. ففي مواجهة كل الاعتبارات المنطقية، يمنح اللوبي تلقائياً دعماً لا نقاش فيه لانتهاكات إسرائيل على صعيد السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأحكام المحكمة الدولية، وقرارات الأمم المتحدة. وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة عندما تتجاهل الدولة الإسرائيلية بشكل مفضوح السياسة الأميركية. ولا مجال للجدل في أن الولاءات السياسية الأساسية للوبي هي لدولة إسرائيل.

إن دعم اللوبي اليهودي المخلص لهجوم إسرائيل على غزة يوضح ثانيةً أن إسرائيل تلقى دعم الأساتذة المحترمين لكل جريمة ترتكبها، مهما كانت مروّعة وشريرة، إضافةً إلى العاملين في الميدان

المصرفي الاستثماري، والصحافيين، والأطباء الجراحين، والمستشارين السياسيين، وأقطاب العقارات، والمحامين، والمدرّسين في المدارس، وأشخاص عاديّين آخرين يشكلون القاعدة النشطة للمنظمات الرئيسية.

6- إسرائيل وتبادل الأسرى: سجل الأحداث

رفضت الحكومة الإسرائيلية والناطقون الأساسيون باسمها تكراراً المفاوضات الهادفة إلى تبادل الأسرى، داعيةً الطلب بأنه خيالي، ابتزاز ويشجع الإرهاب على الأرجح. وردّد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية مقولة الدولة اليهودية وضحّمها بطريقة كان بالإمكان توقعها، وذلك طوال الاجتياح الإسرائيلي وعلى صفحات *الدايلي ألبيرت* التي كانوا يشّتون من خلالها حملتهم الدعائية. كانت صفحات الافتتاحيات في *الواشنطن بوست* و*النيويورك تايمز* و*اللوس أنجلوس تايمز* مليئة بمقالات رأي لأعضاء أو داعمين للوبي اليهودي (الموالي لإسرائيل) مؤيدة للخط الإسرائيلي المعارض لتبادل الأسرى.

يوفر السجل التاريخي للأحداث رواية مختلفة تماماً عن سياسة إسرائيل في ما يتعلق بتبادل الأسرى والابتزاز. فقد عمدت إسرائيل في مناسبات عدة إلى التفاوض مع من دُعيوا إرهابيين فلسطينيين لتبادل الأسرى، وأتمت الاتفاقات. وكما أعلنت إستير واشن على نحو تأكيدي، وهي والدة جندي إسرائيلي توفي أثناء عملية لإطلاق سراحه، (وكما يعلم كل شخص في إسرائيل)، "كل هذا الحديث عن عدم التحدث إلى الإرهابيين هو بلا معنى، ففي النهاية قاموا بإطلاق سراح سجناء فلسطينيين وأيديهم ملوثة

بدماء ثلاثة جنود قتلى، وأطلقوا سراح الشيخ أحمد ياسين مقابل عميلين للموساد⁽¹⁾.

بصورة ماثلة، فإن سخط المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي اللوبي اليهودي على الابتزاز هو أمر مضحك، هذا إن لم يكن مأساوياً. تقوم إسرائيل باحتجاز أفراد عائلات الناشطين الفلسطينيين الرهائن المشتبه بهم، وأقاربهم، والجيران بأكملهم، وذلك بشكل منهجي؛ حتى أن بعضهم يُسجنون ويعذبون بهدف انتزاع معلومات منهم أو إجبار المشتبه بهم على الاستسلام.

فإنهم ضحايا الجرائم التي يرتكبها الجلادون أنفسهم هو سمة الأنظمة التوتاليتارية، كما قال ألبر كامو ذات مرة.

ويُطرح تساؤل مساوٍ في الأهمية حول ما يكمن وراء الدولة اليهودية ورياء اللوبي وأكاذيبه المرافقة لرفض التفاوض حول تبادل

الأسرى: لِمَ رفض النظام الإسرائيلي

التفاوض، وذلك بخلاف ممارساته

السابقة؟ ويكمن تفسير تصلب إسرائيل

في عدم رغبتها بإطلاق سراح جنديها،

أقله ليس قبل تدمير غزة وإعادة

احتلالها. إن رفض التفاوض هذه المرة

هو خطوة ساخرة ومحسوبة بشكل

مدرّوس لإطالة أمد الاجتياح وإحكام الخناق على اقتصاد غزة بهدف

تسريع الرحيل الطوعي للفلسطينيين والأعمال الفلسطينية. وتمت

إن رفض التفاوض هذه المرة

هو خطوة ساخرة ومحسوبة

بشكل مدرّوس لإطالة أمد

الاجتياح وإحكام الخناق على

اقتصاد غزة بهدف تسريع

الرحيل الطوعي للفلسطينيين

والأعمال الفلسطينية.

(1) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

التضحية بالعرف للصالح الأكبر الذي يسهم بإنشاء إسرائيل الكبرى؛ ففي مواجهة الصور العاطفية للشباب التي نشرتها وسائل الإعلام المتأثرة باللوبي، لم يكن هناك أي قلق حيال رفض الدولة اليهودية التفاوض لإطلاق سراحه.

لا يتمثل الخطر بقيام التشدد الإسرائيلي بتوريط وسائل الإعلام والدولة الأميركية فحسب، بل أيضاً بتلقي المجتمع المدني الأميركي الذي يعاني من أنظمة الدولة البوليسية التي يضعها الحكام في البيت الأبيض. وراء المأزق الكبير والمعاملات الظالمة التي يعاني منها الفلسطينيون في غزة، ومشاركة الولايات المتحدة في ذلك، يكمن السؤال الأكبر حول حرب جوية جديدة ضد إيران. وإذا كانت إسرائيل قادرة على التسبب باحتياح أميركي للعراق من خلال اللوبي اليهودي وداعميه في الحكومة، وإذا كانت قادرة على ضمان مشاركة أميركية وأوروبية في تدمير حكومة منتخبة ديمقراطياً في فلسطين، وذلك في سياق تطهير عرقي، واحتياح لبنان وتدميره، هل يمكن للنفوذ بصيغته الحالية أن يؤدي إلى هجوم واسع النطاق على إيران؟ السوابق موجودة، والآلية السياسية جاهزة. فهل الأمر متعلق بالتوقيت أو الذريعة؟ هل يمكن لحدث أو قوة سياسية غير مرتقبة التدخل لإحباط القوة الصهيونية الماحقة؟ وتمثل الخطوة الأولى بشرح المسألة: تسمية الكتلة الفاعلة الموالية لإسرائيل، والكشف عن مسألة الولاء المزدوج، ومواجهة الحملات القاسية والمشوهة للسمعة والصادرة عن عملاء الدولة الإسرائيلية، وبدء حملة تربوية وسياسية على نطاق واسع لوضع حد للجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية ودفاع اللوبي المحزبي عن الحل النهائي.

حملة دعائية إعلامية في خدمة التطهير العرقي

كما يمكن التوقع انطلاقاً من ردود الفعل السابقة حيال معاملة إسرائيل الضارية للمراكز الفلسطينية الاجتماعية والمدنيين، كان رد فعل وسائل الإعلام حيال الهجوم الإسرائيلي الضاري منسجماً بالكامل تقريباً مع وجهات نظر اللوبي اليهودي. وقد اخترت تحليل أحد المصادر ذات السمعة الحسنة - المؤسسة البريطانية للإرسال بي بي سي بدلاً من وسائل الإعلام الناطقة باسم اللوبي بصراحة أكبر مثل الواشنطن بوست، واللوس أنجلوس، والتايمز، والنيويورك تايمز، أو محطات الإذاعة والتلفزيون الأكثر صحباً - لإيضاح المسألة. ففي 1 تموز/يوليو 2006، قدم آلن جونستون، وهو مراسل أخبار بي بي سي في غزة، 'نظرة عامة' عن حالة الحرب⁽¹⁾، وكانت خلفية الاجتياح الإسرائيلي قائمة على الفكرة الرئيسية لرواية الموالين لإسرائيل: "أفضل ما تملكه الحكومات سيتواجه هنا. وقد أقبلت حماس على المهمة ضامنة أن إسرائيل ستكون مثقلة بالمشاكل".

كان موقف حماس - ما تمّ التعبير عنه من خلال سلوكها على الأقل - (كالتالي: 1) دعم وقف لإطلاق النار مع إسرائيل لمدة سنة واحدة، بالرغم من الاغتيالات الإسرائيلية المستمرة؛ (2) المشاركة في أول عملية انتخابية حرة ومفتوحة؛ (3) عرض التفاوض حول التعايش مع النظام الإسرائيلي على أسس المساواة والاحترام المتبادل، وهو أمر رفضته إسرائيل؛ و(4) السعي وراء وسائل السلام، والاحتكام إلى الأمم المتحدة في مواجهة المقاطعة الإسرائيلية القاسية. بكلمات

(1) بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

أخرى، قلبت الي بي سي خلفية الاجتياح رأساً على عقب: هو موقف (وسلوك) إسرائيل العدائي والحارب الذي "ضَمَّنَ أهما [حماس] ستكون مُثَقَلَة بالمشاكل".

جاء في العرض الثاني لخلفية الاجتياح الإسرائيلي في معرض دفاع الي بي سي عن الاجتياح الإسرائيلي: "في الماضي، إستهدف المفجَّرون الانتحاريون التابعون لحماس مدناً إسرائيلية، مُزهقين مئات الأرواح. لقد دعت حماس التفجيرات في المقاهي والحافلات مقاوِمة للاحتلال. لكن الغرب دعاه إرهاباً، وأقحم الحكومة الجديدة في عزلة اقتصادية ودبلوماسية، وهي ستبقى منبوذة على الصعيد العالمي إلى أن تقوم حماس بالتخلّي عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود".

استعرضت الي بي سي نشاطات حماس في الماضي، متجاهلةً أمثلة أكثر سوءاً عن الإرهاب الإسرائيلي، بما في ذلك الاجتياح الفتاك للبنان الذي قتل 25.000 شخص، 1.400 منهم في مخيم صبرا وشاتيلا للأجئين؛ وقيام إسرائيل بقتل أربعة أضعاف عدد المدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الانتفاضتين؛ والقتل المنهجي للمُعادين والمدعوين: اغتياح هادف؛ أدانت الأمم المتحدة ومعظم الحكومات الغربية (باستثناء الولايات المتحدة) كل من هذه الأعمال. إذا كان السلوك السابق للإرهاب معياراً لتقييم الأنظمة، فإن إسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة، هما الدولتان المذكورتان بشكل متكرّر في غالبية استطلاعات الرأي الغربية علي أهما التهديد الأكبر للسلام. كان تأسيس إسرائيل بالذات قائماً على الترهيب والتدمير العنيف للنادق، والمقاهي، والمستشفيات، والمدارس، وممتلكات عربية واستعمارية أخرى. إن انشغال الي بي سي بالمقاهي

والحافلات الإسرائيلية يتغاضى عن التدمير الإسرائيلي للمدارس والمستشفيات والمنازل الفلسطينية. وأياً يكن السلوك المرافق للاقتراع في الأمم المتحدة، تبقى إسرائيل الدولة المنبوذة دولياً بـ 10 إلى 1 على الأقل. وأقرت كل الأنظمة الغربية مشاركة حماس في الانتخابات، بما فيها واشنطن التي رحبت في بادئ الأمر بالنتيجة الديمقراطية. ولم يكن حصار فلسطين الذي قادته إسرائيل، واللوبي، والولايات المتحدة نتيجة لسلوك حماس في السابق، بل بسبب نتائج الانتخابات الحالية وانتقام إسرائيل من جمهور الناخبين الفلسطينيين، كما أكد مسؤولون إسرائيليون علانيةً. علاوةً على ذلك، وكما أُشير إليه في وقت سابق، كانت حماس قد وافقت ضمناً على حل قائم على دولتين، وذلك قبل أسبوع من الاجتياح الإسرائيلي ولدى توقيع حماس على اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. والإطار المُجحف للبي بي سي مصمّم لإلقاء اللوم على حماس، وهي ضحية الجرائم التي ترتكها إسرائيل واللوبي والولايات المتحدة في حقها.

وفقاً للبي بي سي، فالخطر المفروض من قبل اللوبي الإسرائيلي/الولايات المتحدة ليس موجّهاً إزاء ذلك ضد حكومة منتخبة ديمقراطياً بل ضد إرهابيين. وتبرّر الهجمات الإسرائيلية على فلسطين في فترة التمهيد للاجتياح بأعمال حماس السابقة، متجاهلةً القتل الاستفزازي لعشرين مدنياً فلسطينياً خلال حزيران/يونيو 2006 الدموي. والإطار الذي اعتمده البي بي سي لتحليل الاجتياح الإسرائيلي هو مكيدة جلية لأمة أعيد استعمارها.

ويتم تجاهل إعادة الاستعمار الإسرائيلية لغزة، والقصف، والحشود العسكرية قبل أسر الجندي الإسرائيلي، في النظرة العامة التي

أعدّها الي بي سي. وبدلاً من ذلك، تقدّم لنا أحداثاً مثيرة لمسرحية مسلسلّة من الدرجة الثالثة وُضعت في خدمة هجوم وحشيّ ضارٍ ضد 1.4 مليون أسير فلسطيني.

كان مقاتلو حماس بين أولئك الذين أغاروا على موقع عسكري على الحدود مع غزة يوم الأحد. ففي ضوء الفجر، خرجوا من نفق، وفاجأوا طاقم دبابّة وهم نيام. قتل المهاجمون جنديين واقتادوا جلعاد شاليت البالغ من العمر 19 عاماً. وعندما ترون صور وجهه الشاحب على شاشة التلفزة، يسهل عليكم تصديق كل ما وُصف به: 'خجول، ذكي، وموهوب في الرياضيات'. هو 'ابن كل إسرائيلي في المنزل المجاور'. وما هم الآن يشاهدونه يعيش كوابيسهم. هو في مكان ما في أعماق غزة بين أيدي عدوهم الأكثر ترهيباً⁽¹⁾.

وتسلّط الي بي سي الضوء على صورة قتلة عرب لطفل يخرجون من تحت الأرض - شياطين حقيقيون - ويذبجون أطفالاً يشعرون بالنعاس وعلى وجوههم نمش (خدعة لربط الجنود الإسرائيليين ذهنياً بالأوروبيين، لا بالشعوب السامية-العربية). ولكن لم يرد أن هؤلاء القتلة كانوا قد أطلقوا آلاف القذائف على غزة عندما كانوا يمسخون الأفق بحثاً عن أي هدف متحرك. وهناك 9.000 سجين فلسطيني، العديد منهم مدنيون، وبعضهم شاحبو الوجه أو أسوأ من ذلك بسبب التعذيب الذي جعل قانونياً، كما أن عدداً كبيراً منهم أصغر سنّاً بكثير من جلعاد ويضع بعضهم نظارات، والعديد منهم خجولون وأذكياء

(1) بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

وموهوبون في الرياضيات. عاشت عائلاتهم الكابوس الإسرائيلي بالاحتجاز في أي مكان لمدة تتراوح بين عام وعشرين عاماً... لا أياماً قليلة كالعريف المنتمي إلى طاقم الدبابة. وهناك ثلاثمئة طفل فلسطيني من الجوار لم يبلغوا الثمانية عشرة من عمرهم وهم يتعفنون في السجون الإسرائيلية؛ وهناك آلاف آخرون فقدوا بصرهم وأصيبوا بالشلل بعد إطلاق الإسرائيليين الطلقات الحية عليهم بسبب احتجاجهم على الاحتلال. وبالنسبة إلى الإسرائيليين، يتمثل الكابوس الإسرائيلي بتأمين دخل للفرد الواحد يبلغ 20.000 دولار، إضافة إلى تجهيزات كهربائية لإضاءة المنزل، وأحواض للسباحة يتسكعون حولها، وشواطئ لإلهاء أنفسهم عن الكابوس الذي يسببه لهم جندي إسرائيلي واحد قالت لنا البي بي سي "إنه في خطر داهم" من قبل "المقاتلين الفلسطينيين" قتلة الأطفال. دون أي شعور بالعار، تُغفل البي بي سي ذكر الكابوس الحي الذي يعيشه سكان غزة البالغ عددهم 1.4 مليون شخص دون ماء، وصرف صحي، وكهرباء، وهم عرضة لوابل يومي من قذائف المدفعية والصواريخ...

ليس من الصعب إدراك أن البي بي سي ضمنت روايتها الفكرة الصهيونية العرقية القاضية بأن حياة إسرائيلي واحد تساوي أكثر من حياة 1.4 مليون فلسطيني، أو أن الكرب النفسي لمشاهدي التلفزة الإسرائيليين هو أكثر أهمية من مئات آلاف العائلات الفلسطينية المهتدة بالإبادة الجسدية.

دعونا نقول إن دفاع البي بي سي عن التهريب الإسرائيلي ليس أسوأ من الدعاية التي تتداولها الأخبار في بقية منشورات الاتجاه السائد الشهيرة في الولايات المتحدة.

ما هو ملفت للنظر في ما يتعلّق بالتحقيق الصحافي الذي أوردته وسائل الإعلام حول العدوان الإسرائيلي هو مدى قيام هذا التحقيق بتبرير وشرعنة الجرائم الأكثر شناعة بتصويراته الأكثر فظاظاً ولغته المنافقة. ولم يُطلق البابا أو كوفي أنان أو أي مسؤول حكومي بارز آخر - باستثناء وزير الخارجية السويسرية - صرخة سُخط في مواجهة هذه الجريمة ضد الإنسانية. وهكذا، يظهر نفوذ جماعات الضغط اليهودية هنا وفي الخارج. فعندما اجتاح موسوليني أثيوبيا، رفعت عصبة الأمم أيديها ولم تفعل شيئاً. وعندما اجتاح هتلر تشيكوسلوفاكيا، دعا بعض الغربيين إلى التهذئة دون أن يفعلوا شيئاً. وعندما اغتصبت إسرائيل غزة، حثتها واشنطن والاتحاد الأوروبي على المتابعة.

بما أن إسرائيل هي المعتدي، واللوبي اليهودي متورّط بعمق، ووسائل الإعلام تسلّط الضوء على وجه الأسير العسكري الإسرائيلي، فإن حركة السلام الأميركية لا تستجيب عملياً للكابوس الذي يراود الفلسطينيين. هذا، وبالرغم من واقع أن الفلسطينيين ناشطون، يدرك معظمهم قابلية وسائل الإعلام الرئيسية على ارتكاب أخطاء، وهم يتكلمون بانتظام على الإنترنت للاطلاع على تحقيقات صحافية أقرب إلى الواقع.

حتى أن المتصلّين السيّئ السمعة من نفوذ اللوبي اليهودي (تشومسكي، بالاسست، كلير، ألبرت، وعدد وافر من المفكرين التقدميين والصحافيين) سيتضايقون بشدة عندما يكتشفون أن مصلحة بيغ أويل مطمورة تحت رمال وذبش المنازل المهذّمة في غزة. ولا يمكن كذلك ربط دعم الحكومة الأميركية للعدوان الإسرائيلي

على غزة بأي مصالح 'جيو-سياسية في الشرق الأوسط' كما قال البروفسور ستيفن زونس. ولكن تكلم اللوبي وأصغت واشنطن: يجب دعم إسرائيل، فأكاذيبهم حقائق، واجتياحهم دفاعي، وكرهم واقعي، وحياتهم كابوس؛ والآخرون هم الإرهابيون.

يُدير القطاع الصغير المكتنظ بالسكان ظهره للبحر. ولكن الشعب الفلسطيني امتلك هذا القطاع طيلة أجيال لا تُحصى ولا تُعدّ، وسيطلب الأمر قيام الجنود الإسرائيليين بإبادتهم جسدياً لإزالة وجودهم من هذه المنطقة.

خاتمة

بينما تشقّ آلة الحرب الإسرائيلية طريقها في اتجاه الحل النهائي، ساحقة كل ما يعترض سبيلها تحت شمس الصيف الحارّة، تغدو حقول القتل في غزة مُشبعة بالدم الفلسطيني. وفيما يزداد عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين كل يوم بالغاً العشرات وقد تجاوز عدد القتلى المئات والجرحى الثلاثمئة في منتصف تموز/يوليو، يظهر دليل جديد على استخدام إسرائيل الإجرامي لأسلحة الدمار الشامل الكيميائية والاختبارية الرهيبة وغير القانونية. ففي 9 تموز/يوليو، نشرت وزارة الصحة الفلسطينية تقريراً صادراً عن الأطباء الجراحين في غزة أظهر أن "الإصابات الـ 249 كلها التي تسببت بها آلة الحرب الإسرائيلية خلال العملية في غزة... ناجمة عن شظايا قذائف ومتفجرات مطوّرة حديثاً تسببت ببتّر الأوصال وإصابة كل الأجزاء المتضرّرة بحروق". وفي مستشفى الشفاء، صرّح الدكتور السقا (الذي يرأس خدمة الطوارئ في المستشفى) قائلاً، "حتى أن أجساد المصابين

أحرقت بأكملها تقريباً. لقد سُوهت بطريقة بشعة لم نر مثيلاً لها من قبل. وعندما حاولنا تصوير جثث القتلى بأشعة إكس، لم نجد أي أثر للشظايا التي أصابت الشخص المقتول. نحن واثقون من أن إسرائيل تستخدم سلاحاً كيميائياً أو مُشعاً جديداً (المهجوم على غزة). وأكثر من 25 بالمئة من المصابين أطفال تحت سن السادسة عشرة"⁽¹⁾. وفي اليوم التالي لانتهاه كأس العالم بكرة القدم، قتل الجنود الإسرائيليون أربعة مراهقين يمارسون لعبة كرة القدم في أحد الحقول.

ونظراً للحصانة التي تمنحها إياها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، كثفت إسرائيل هجماتها في غزة لدرجة تفجير مبان سكنية مؤلفة من ثلاثة طوابق ومليئة بالسكان، فقتلت امرأتين وطفلين في 10 تموز/يوليو⁽²⁾. وكررت الحكومة الإسرائيلية دعاية الحرب المعتادة، مدّعية أنهم يستهدفون الإرهابيين". وكالعادة، ردّدت المنظمات الأميركية-اليهودية الرئيسية المقولة الإسرائيلية بأن "لا وجود لأزمة إنسانية في غزة"⁽³⁾. وحتى عندما أنكرت إسرائيل وجود أي أزمة، كانت تعمل على التضيق على المدنيين الأجانب (معظمهم أمريكيون) من أصل فلسطيني لمنعهم من دخول الأراضي المحتلة، وذلك للمرة الأولى منذ العام 1967، ومن بينهم أطباء، ومهندسون، وصحافيون، وأكاديميون من سلالات فلسطينية يحملون الجنسية الأميركية أو الأوروبية، مفرقة إياهم عن أفراد عائلاتهم ومرضاهم وزملائهم العالقين في غزة. من الواضح أن

(1) الجزيرة، 11 تموز/يوليو 2006.

(2) الجزيرة، 10 تموز/يوليو 2006.

(3) دايلي أليرت، 12 تموز/يوليو 2006.

إسرائيل تقوم بكل ما هو ممكن لمنع كشف النقاب عن المستوى الذي بلغته حملتها الإرهابية في عزل الفلسطينيين عن بقية العالم، وتفريق العائلات بهدف إيجاد الظروف، كما سبق لشارون ورايين أن عبّرا عن ذلك بأسلوب شاعري، عانين بذلك المغادرة الطوعية للفلسطينيين وبأعداد كبيرة. وبما لا يتناقض مع وحشيتها السابقة، أسقطت إسرائيل في 11 تموز/يوليو قبلة زنتها طن واحد على مبنى سكني في منطقة مجاورة لغزة مكتظة بالسكان، فقتلت 23 فلسطينياً، أربعة عشر منهم مدنيون. بمن فيهم تسعة من عائلة واحدة - الوالدة، الوالد وسبعة أطفال لم يتخطوا عامهم السابع عشر.

بطريقة يمكن توقعها، يستمر منكر و الحل النهائي أو 'الهولوكوست الفلسطينية' في وسائل الإعلام الأميركية، ولا سيّما في الصحافة اليهودية الموالية لإسرائيل، بالدفاع عن الاجتياح والقتل والدمار دون الشعور بجدّ أدنى من الخجل بل بعنف المشاعين الذين لا يمكن تحديهم والذين يدعون الفضيلة والصلاح. وباستمرار الحملة الإسرائيلية القاتلة داخل غزة في إطار من الحصانة، إستخدمت إسرائيل نفوذها ضد اتحاد أوروبي ضعيف. ففي 7 تموز/يوليو، سحنت إسرائيل حسن كريشي، نائب رئيس اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان التابعة لتجمّع برلمانات الأورو-متوسطية (EMPA) وإسرائيل دولة عضو في ذلك التجمع. من الواضح أن عجز الاتحاد الأوروبي المكتشف حديثاً، والذي يمنعه من انتقاد المذبحة الإسرائيلية في غزة بشكل صريح، شجّع حكام إسرائيل على لقيام بعدوان أكثر دموية؛ لا يتوقف عند حدود غزة. ففي 12 تموز/يوليو، إجتاحت إسرائيل لبنان بعد حادث حدودي شارك فيه حزب الله، وأدّى هذا الحادث إلى أسر جنديين إسرائيليين ومقتل سبعة

جنود إسرائيليين ومدنيين لبنانيين. وبتزايد مقاومة الناس العاديين في العالم العربي، تحركت آلة الحرب الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود وإلى لبنان هذه المرة، وإلى سوريا وبلدان مجاورة أخرى على الأرجح حيث يبدو أن مقاومة الحل النهائي في ازدياد.

بالرغم من أن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة وكتاب صفحة الرأي في الصحف والمجلات الأميركية الكبرى والصغرى يدعمون بلا قيد أو شرط موقف الحكومة الإسرائيلية المعارض للتفاوض مع قيادة حماس المنتخبة، إضافة إلى قصفها الوحشي للمدنيين الفلسطينيين العالقين دون طعام أو ماء أو كهرباء في غزة، فإن 45 في المئة من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن الحكومة استخدمت قوة مُفرطة، ولا سيما لدى توقيف مسؤولي حماس المنتخبين، وأيد 50 في المئة منهم إجراء مفاوضات مع حماس حول إطلاق سراح أسير الحرب الإسرائيلي، فيما عارض 42 في المئة المفاوضات⁽¹⁾. ووفقاً لرأي الجيروزاليم بوست حول نتائج استفتاءها، فإن الناس في الإجمال أكثر انفتاحاً من القيادة على إمكانية الحوار مع حماس، وهي نتيجة أشارت إليها باطراد استفتاءات مؤسّر السلام في الأشهر الأخيرة⁽²⁾. ووفقاً للمعيار السياسي الذي تعتمده المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، يجب أن تكون إسرائيل مليئة بمعادي السامية وكارهي أنفسهم أو بشعارات ازدرائية مماثلة أخرى تُطبّق عادةً على المؤيدين الأميركيين للاعتراف بحقوق الفلسطينيين وللتفاوض مع حماس.

(1) هاآرتس، 10 تموز/يوليو 2006.

(2) جيروزاليم بوست، 11 تموز/يوليو 2006.

الفصل الثامن

"الكلب المسعور" يخرّب لبنان

"يجب على إسرائيل أن تكون ككلب مسعور بشكل خطراً كبيراً لدى إزعاجه".
الجنرال موشيه دايان، وزير دفاع إسرائيلي سابق.

"أصدر قائد الجيش دان حالوتس الأمر للقوات الجوية بتدمير 10 مبان متعددة الطبقات
في منطقة الضاحية (في بيروت) رداً على كل صاروخ يُطلق على حيفا".
إذاعة الجيش الإسرائيلي، 24 تموز/يوليو 2006.

"أظن أنه من المهم عدم الوقوع في شرك التكافؤ الأخلاقي هنا. ما قام به حزب الله هو
خطف جنديين إسرائيليين وإمطار المدنيين الإسرائيليين بالقذائف الصاروخية وقذائف
الهاون. فما قامت به إسرائيل رداً على ذلك هو دفاع عن النفس".
السفير الأميركي إلى الأمم المتحدة جون بولتون.

"يمكن اتهام القادة الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب".
لويز أربور، المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2006.
"الحرب العالمية الثالثة... بدأت بالفعل. ما نشهده اليوم في الشرق الأوسط هو فصل منه".
دانيال غيليرمن، السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2006.

"إسرائيل هي التهديد الأكبر في نظر معظم الأوروبيين".
استفتاء أجراه الاتحاد الأوروبي في أوائل العام 2006.

كان كريستلناخت - وهو الهجوم النازي الذي استهدف
المنازل والمتاجر اليهودية واليهود عام 1939 انتقاماً لقيام أحد اليهود
بقتل ضابط في السفارة الألمانية - بمثابة حفلة في حديقة مقارنة مع

التدمير المستمر الذي تمارسه الدولة اليهودية في لبنان. وأذى الانتقام النازي إلى قتل العديد من اليهود وإلحاق أضرار بالمتلكات بلغت عدة ملايين من الدولارات. وإن حصيلة ما قامت به إسرائيل من قتل ودمار في أول آب/أغسطس من العام 2006 شملت 282 قتيلاً مدنياً، و3200 جريح، و750.000 لاجئ (البعض يقول 900.000)، ومئات المباني السكنية المدمرة، وتدمير آلاف المنازل، والمدارس، والمعامل، وقنوات جر المياه، ومنشآت المياه والصرف الصحي، والكنائس، والمساجد، ومحطات إذاعة وتلفزيون، ومعظم الجسور والطرق العامة الرئيسية، والمطارات والمرافئ؛ في الواقع كل ما ومن يقف، أو يختبئ، أو يفرّ طلباً للسلامة.

تسبب الحصار التام المتعمد الذي فرضته إسرائيل بالإضافة إلى التمشيط من خلال القصف الجوي بكارثة إنسانية لنحو 2.5 مليون لبناني، بمن فيهم اللاجئون الـ 750.000. ووفقاً للفايننشيل تايمز، "كان الوضع الإنساني يزداد سوءاً بسبب حصار إسرائيلي بحري وجوي، واستهداف الطرقات والجسور لإعاقة توزيع المعونات لللاجئين والناس الذين لم يفرّوا من ساحات القتال"⁽¹⁾. ويخبر اللاجئون عن أيام من القصف الإسرائيلي، ونقص في المياه والطعام، وفترات انقطاع للتيار الكهربائي، وانقطاع خطوط الهاتف. وأكثر المظاهر شراً ما سرده العديد من اللاجئين حول كيفية قيام إسرائيل بإعلامهم في بادئ الأمر بوجود المغادرة، ومن ثم قصفهم وهم في طريقهم إلى برّ الأمان"⁽²⁾؛ حتى أن المعونات والمساعدات الإنسانية

(1) فايننشيل تايمز، 25 تموز/يوليو 2006، الصفحة 3.

(2) المرجع نفسه.

كانت مستهدفة. وكما جاء في الغارديان البريطانية في 25 تموز/يوليو
:2006

كانت المصايح الأمامية لسيارات الإسعاف مضاءة، وكان
الضوء الأزرق في الأعلى يومض وضوء آخر يضيء علم
الصليب الأحمر عندما سقط الصاروخ الإسرائيلي الأول
وقطع الساق اليمنى للرجل الموضوع على حمالة. وبينما
كان يصرخ تحت النار والدخان، كان المصابون والمسعفون
يستدافعون طلباً لملجأ آمن، زاحقين على العشب في الظلام.
ومن ثم، أصاب صاروخ آخر سيارة الإسعاف الثانية.

لكن لم يكن للأمر أهمية. فكل المنظمات اليهودية الرئيسية في
الولايات المتحدة وأوروبا وكندا تعهدت بالولاء للدولة الإسرائيلية
وأيّدت جرائمها ضد الإنسانية على غرار كل وسائل الإعلام؛ فهي
تؤثر أو تتحكم في الكونغرس، والفرع التنفيذي، واتحادات نقابات
العمال في الولايات المتحدة. وكُررت في معظم الأحيان الكذبة
الكبيرة في وسائل الإعلام والأوساط السياسية التي اعتبرتها واقعاً
مقبولاً، وتمثلت بقيام إسرائيل بعمليات انتقامية. وإذا عدنا إلى التاريخ
نكتشف أن حزب الله هاجم في 12 تموز/يوليو 2006 آيتين للجيش
الإسرائيلي على الحدود مع لبنان؛ هدف عسكري لا يحمل أي
معنى مدني. وبعد هذا الحادث العسكري المحدد مباشرة، أصدر
رئيس الوزراء أولمرت أمراً بشن حملة قصف كبيرة على أهداف
مدنية على امتداد لبنان. وبعد قيام إسرائيل بعملية تمهيط من
خلال قصف جوي استهدف المدنيين والبنيات التحتية المدنية في
كل لبنان، ردّ حزب الله في 14 تموز/يوليو 2006 بقصف مدن

إسرائيلية. وفي هذا التاريخ، شرعت دعاية اللوبي اليهودي وماكينه نفوذه بانتقاد بوش بسبب قلقه على الحكومة اللبنانية التي تسعى البيت الأبيض بجهد لتثبيتها⁽¹⁾.

لقد هاجم أبراهام فوكسمن، وهو المدير الوطني للتجمع المناهض لتشويه السمعة، بوش بجدّة بسبب طلبه من تل أبيب عدم إضعاف رئيس الوزراء اللبناني السنيورة. وحرك مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية مجموعاته الـ 52، وغير بوش موقفه بسرعة ونسي اللبنانيين. وحثت إسرائيل والمجموعات الـ 52 الولايات المتحدة على تزويد قاذفات القنابل الإسرائيلية بالقنابل الحارقة للتحصينات بهدف إسقاطها على بلد أعزل ولا يتمتع بقوة جوية فاعلة. وضغط الإيديولوجيون البارزون في اللوبي اليهودي لقيام الولايات المتحدة بقصف إيران وسوريا اللذين يوجهان حزب الله؛ آملين في أن تبدأ الحرب العالمية الثالثة التي أشار إليها السفير الإسرائيلي غيلرمن.

امتدّ إجماع المنظمات اليهودية الرئيسية على دعم أعمال القتل الإثني اليهودية ليشمل منظمات السلام الإسرائيلية في 'زمن السلام' والتقدميين، مثل أموس أوز، الذين طلبوا من منظمات السلام في إسرائيل رصّ الصفوف دعماً لجزّاري بيروت، وذلك باسم الدفاع عن إسرائيل.

بإسراع واشنطن بمدّ إسرائيل بتجهيزات جديدة من القنابل والصواريخ الدقيقة زنة 5 أطنان، فإن ما قام به القادة الإسرائيليون من تدمير للمنازل المدنية والشقق السكنية والبنية التحتية لا يترك مجالاً

(1) فوروررد، 14 تموز/يوليو 2006.

للسك في أن الأهداف محتسبة بدقة⁽¹⁾. وبما أن الصواريخ الموجّهة بدقة متناهية تلعب دوراً أساسياً في استراتيجية إسرائيل العسكرية، يتّضح لنا أن القصف الشهير للمستشفيات، والمساجد، وقوافل اللاجئين، وسيارات الإسعاف، والطرقات العامة، والشطرين المسلم والمسيحي من بيروت، ومدن أخرى، هو جزء متمم لتلك الاستراتيجية.

يجادل البروفسور خوان كول بشكل مُقنع قائلاً إن الحرب على لبنان خُطّط لها طيلة عام على الأقل، ذاكراً ما كشف عنه ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الاستشارية والدبلوماسيين والصحافيين في واشنطن عن معلومات حول الاجتياح القادم. والدبلوماسيين والصحافيين في واشنطن من معلومات حول الاجتياح القادم⁽²⁾.

قيل عام من الحرب على لبنان، كشف ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الاستشارية والدبلوماسيين والصحافيين في واشنطن عن معلومات حول الاجتياح القادم.

الذريعة الإسرائيلية المتمثلة بتحرير جنديين مأسورين هي أمر مُضحك نظراً للهجوم الكبير والفوري، وللدمار المستمر الذي يطال كل لبنان، بما في ذلك مناطق واسعة من لبنان الأوسط والشامي حيث تواجد حزب الله محدود جداً، هذا إذا كان هناك وجود له في تلك المناطق.

يتعيّن علينا بصعوبة تجاهل السياق التاريخي للقصف الإسرائيلي والقتل غير المبرّر للبنانيين. فطيلة سنوات عدة، حثّ اللوبي اليهودي البيت الأبيض والكونغرس على نزع سلاح حزب الله وتدميره.

(1) أخبار بي بي سي، 23 تموز/يوليو 2006.

(2) انظر إلى <http://www.juancole.com>، 23 تموز/يوليو 2006.

ولبلوغ ذلك الهدف، كان من الضروري تغيير واقع القوى على الأرض في لبنان من خلال إجبار السوريين على الخروج؛ أنجز هذا الأمر بنجاح عبر اغتيال سياسي لبناني بارز (الحريري) ومن ثمّ إصاق التهمة بأجهزة المخابرات السورية. وبالرغم من أن عملية الاغتيال هذه لا تخدم المصالح السورية كما ثبت، فلم يُقدّم أبداً أي دليل يُثبت ضلوع السوريين فيها، وكانت شهادة كاذبة تمّ التراجع عنها في وقت لاحق الدليل الوحيد. وبعد مغادرة سوريا، أُلقي القبض على قاتل لبناني مأجور يعمل لصالح جهاز المخابرات الإسرائيلية، الموساد، من قِبَل الشرطة اللبنانية المعادية لسوريا، وأقرّ بارتكاب عمليات اغتيال عديدة في حق مواطنين لبنانيين يستهدفهم الإسرائيليون.

بمخروج سوريا من لبنان، ضمنت واشنطن صدور قرار متحيز عن الأمم المتحدة يدعو إلى نزع سلاح حزب الله، وذلك دون أي تنازل إسرائيلي عسكري أو حدودي (كإعادة مزارع شيعا اللبنانية التي تحتلها إسرائيل) أو إعادة الأسرى اللبنانيين الذين كانوا يقاسون في السجون الإسرائيلية منذ فترة طويلة. ومنح ذلك القرار الدولي بعد ذلك، وهو القرار الوحيد الذي لم تعترض عليه إسرائيل لأسباب جليّة، غطاء للاجتياح الإسرائيلي الذي حوّل لبنان إلى دولة مثيرة للشفقة كأفغانستان بعد أن كانت قبل أيام الجمهورية المتوسطة النابضة بالحياة. وكانت استراتيجية إسرائيل واضحة: فقد سعت إلى عزل حزب الله في العالم، ضامنةً تأييد الأمم المتحدة عبر واشنطن التي ضمنها اللوبي بعد ممارسة ضغط على إدارة بوش، واضعةً نصب عينيها الترويج لنزاع داخلي في لبنان بين حزب الله والحكومة اللبنانية يمكن للولايات المتحدة/الأمم المتحدة التدخل من خلاله لصالح جماعتها في بيروت.

بفشل حساباتها، قررت إسرائيل، وبالتشاور مع واشنطن، شن هجوم فتاك ومباشر على لبنان بحجة إطلاق سراح الجنديين الأسيرين وحاجتها إلى إزالة حزب الله. ونجم عن الهجوم العسكري الإسرائيلي إمكانيات مستقبلية مؤاتية تُضاف إلى تدمير حزب الله المعادي للإميرالية، وإحدى هذه الإمكانيات هي عزل سوريا وإيجاد الذريعة لمهاجمتها مع إيران إذا قدّمتا المساعدة للبنانيين. وتتمثل الإمكانية الثانية باعتبار واشنطن الاجتياح الإسرائيلي وسيلة لتحويل انتباه الرأي العام العالمي المذعور عن الاحتلال الأميركي الإباضي للعراق. كذلك سعت إدارة بوش إلى ضمان استمرار تأثير وسائل الإعلام القوية التابعة للوبي اليهودي دعماً للاحتلال الأميركي للعراق عندما كانت غالبية المواطنين الأميركيين تناهض هذا الاحتلال باطّراد. أخيراً، وبالموافقة على تزويد إسرائيل بأسلحة كالقنابل التي تبلغ زنتها 5 أطنان، سعى الجمهوريون والديمقراطيون إلى ضمان حملة جمع الأموال من مؤيديهم السياسيين اليهود الذين يملكون ملايين ومليارات الدولارات. وفي سياق السباق الذي لا يمكننا إغفاله للاستئثار بقلوب وعقول مؤيدي إسرائيل، قام هوارد دين، وهو زعيم الحزب الديمقراطي - كان ذات مرة مستفيداً من حملة على الإنترنت قام بها التقدميون الداعمون لبلوغه سدة الرئاسة، وذلك بالاستناد إلى إدانته للحرب على العراق - باستقطاب انتباه وسائل الإعلام لدى انتقاد رئيس الوزراء العراقي بشدة، متّهماً إيّاه بأنه معادٍ للسامية بسبب رفضه التنديد بحزب الله.

بالنسبة إلى إسرائيل، كان الهجوم العسكري موجّهاً لتدمير كل لبنان، فحوّلته إلى قفر اقتصادي بينما كانت تمارس سياسة التطهير

العراقي من خلال طرد المدنيين اللبنانيين من جنوب لبنان، مسهلاً إعلان الجنوب اللبناني منطقة عمليات عسكرية؛ يقوم الإسرائيليون بقصفها متى شاؤوا، قاتلين أشخاصاً وتاركين إياهم مُلقين على الأرض بعد اعتبارهم متعاطفين مع حزب الله، إضافةً إلى ناشطين وعاملين في الميدان الاجتماعي، وأطباء، ومقاتلين. كانت الاستراتيجية تقضي بتفريغ البركة (جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت؛ اللذان يحتويان ربما على 40 في المئة من سكان البلد) لالتقاط السمكة (حزب الله). (حزب الله هو حركة شعبية سياسية واجتماعية ينضوي تحت لوائها عدد كبير من اللبنانيين، وهو يوفر، من ضمن أشياء أخرى، خدمات اجتماعية للسكان المحليين التي تُعتبر من أفضل الخدمات المقدمة من قِبَل الحركات الاجتماعية-السياسية التقدمية). وفي إطار العملية، سعت إسرائيل إلى إيجاد نظام تابع لها في لبنان وإيقاف التأييد المعنوي والمادي الذي يمنحه حزب الله لحكومة حماس المنتخبة بصورة ديمقراطية في فلسطين.

في سياق الأحداث، سقطت الافتراضات الإسرائيلية والأميركية. فقد أضعف القصف الإسرائيلي الكثيف الحكومة اللبنانية القرية من الولايات المتحدة وجعل الغالبية العظمى من اللبنانيين يتخذون جانب حزب الله. وكان بالإمكان استباق هذه النتيجة بالتأكيد، وذلك بسبب فشل العقوبات الجماعية التي فُرضت على سكان العراق بهدف تأليبهم ضد صدام حسين. وبغياب الحكومة اللبنانية بالكامل، توّلى حزب الله مهمة نقل الضحايا إلى المستشفيات، وتأمين الطعام ومواكب إخلاء النازحين، وتوفير القليل من الارتياح لكافة اللبنانيين؛ بصرف النظر عن انتماءاتهم. وتجاهلت

الدولة اليهودية منذ البدء تحذيرات واشنطن بوجوب احترام المدنيين (اللبنانيين) والبنية التحتية المدنية، وكانت إسرائيل مُدركة تماماً لسعي اللوبي اليهودي إلى ضمان إشراك واشنطن في عملية القتل الجماعي وتقويض النظام التابع لها.

لدى الاصطدام بواقع الاختيار بين الدفاع عن نظام لبناني محافظ أو دعم حرب إسرائيلية شاملة، لم يكن هناك أدنى شك بأن البيت الأبيض سيدعم اللوبي وتل أبيب دون تردد.

إذا أخطأت الولايات المتحدة التقدير في ما يتعلق بالتدخل الدقيق لإسرائيل، فإن الدولة اليهودية من جهتها بالغت في تقدير قدرتها على إخضاع حزب الله من خلال القصف. وباشر النظام الإسرائيلي بعد ذلك بشن حرب برّية كانت مكلفة جداً له في المناطق الوعرة من جنوب لبنان. وللمرة الأولى، كانت هناك إصابات عسكرية إسرائيلية متعاطمة على نطاق واسع؛ ولم تكن العائلات اللبنانية البريئة وغير المسلّحة التي تستهدفها الطائرات والطوافات الإسرائيلية تلقى حتفها فقط بل الجنود الإسرائيليون أيضاً.

ومهاجمة جنود إسرائيليين وأسر اثنين منهم، كان حزب الله يسعى إلى مدّ يد العون الإنساني لفلسطينيين غزاة المحاصرين الذين كانوا يعانون من ضربات مطرقة الاجتياح الإسرائيلي والاعتقالات اليومية. ولم يكن لأي من سوريا أو إيران أي تأثير في قرار حزب الله برفع الضغط الإسرائيلي عن الفلسطينيين. ووفقاً للعديد من الخبراء في إيران، "اتبعت إيران أسلوباً براغماتياً في سياستها الخارجية ولم ترغب في الدخول بمواجهة مع إسرائيل"⁽¹⁾. وجادل خبير آخر قائلاً

(1) فاينشيل تايمز، 18 تموز/يوليو 2006، الصفحة 3.

إن: "إيران لم تكن تبحث عن افتعال أزمة في لبنان بينما تمرّ دبلوماسيتها النووية بمرحلة حاسمة"⁽¹⁾. وأشار خبير في شؤون حزب الله إلى أنه "لم يكن بالإمكان تخيل قيام إيران بإصدار أمر لحزب الله لأسر جنود إسرائيليين، فقيادة حزب الله ليسوا بمن يتلقون الأوامر من مكان آخر"⁽²⁾. ولا يستثني هذا الأمر بالطبع الدوافع المنطقية المتمثلة بضمان تبادل سجين ببعض السجناء السياسيين اللبنانيين الذين كانت إسرائيل قد اعتقلتهم، ويعود تاريخ اعتقال بعضهم إلى أكثر من عقد من الزمن، إضافةً إلى تحرير الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

بمهاجمة لبنان والتركيز على حزب الله، سعت إسرائيل إلى عزل الحكومة الفلسطينية أكثر فأكثر وإكمال سياستها القائمة على قصف الشعب الفلسطيني بهدف التسبب بمجرة جماعية طوعية. وخلال الأسبوعين الأولين من القصف على لبنان، استمرت إسرائيل بحملة الاغتيال والقصف في غزة والضفة الغربية، قاتلةً ومشوّهةً عدداً كبيراً من المدنيين والأطفال ومقاتلي المقاومة. وبرفع الخسائر في صفوف المدنيين (إلى حوالي 500)، والدمار (إلى حوالي ملياري دولار)، وتدمير 750.000 مدني على الأقل في لبنان حتى 27 تموز/يوليو 2006، تمكّنت إسرائيل من صرف انتباه وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل عن أعمال القتل اليومية وإصابة عشرات الفلسطينيين. وكانت التغطية الإعلامية للإبادة الجماعية في لبنان في أسوأ حالاتها؛ ولم تكرر وسائل الإعلام التلفزيونية - سي بي أس، أن بي سي، أي بي سي،

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

سي أن أن، والإذاعة العامة الوطنية، والصحافة المحترمة - الدعاية الإسرائيلية فحسب في ما يتعلق "بالصواريخ الموجهة بدقة عالية... مدمرةً غرف حزب الله المحصنة تحت الأرض"، بل ركزت أيضاً على العدد الكبير من القتلى والإصابات في صفوف الإسرائيليين؛ وإعتمدت في بعض الأحيان على مواد إخبارية تعود لأيام خلت، محاولةً تسليط الضوء على المعاناة الإسرائيلية لتتلاءم مع الواقع اليومي في لبنان حيث يسقط قتلى مدنيون، ويصاب الآلاف، ويغدو الملايين مشردين دون كهرباء أو ماء ويستمرّون مع ذلك بالتعرّض لأطنان القنابل التي يُسقطها قادة الطائرات الإسرائيلية دون رحمة، باحثين كما زُعم عن 'الغرف المحصنة تحت الأرض'، ولكنهم كانوا يستهدفون في الواقع مجمّعات سكنية متعددة الطوابق. "ثلث إصابات اللبنانيين على الأقل هم أطفال"، هذا ما قالته جان إيفلند من الأمم المتحدة بعد معاينة ميدانية؛ وأقل من عشر الإصابات هم من مقاتلي حزب الله. وفي مواجهة عمليات القصف الكبيرة التي استهدفت المدنيين، وصفت وزيرة الخارجية الأميركية الدمار الحاصل بمخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد، تماماً كما برّر أسلافها في الرايخ الثالث قصف لندن إبّان الحرب العالمية الثانية.

في 24 تموز/يوليو 2006، نشرت *الدائلي ألبيرت*، وهي النشرة الإخبارية لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية، مقالات لمُدافعين عن الاجتياح الإسرائيلي الدموي. ولم يصدر أي انتقاد لتشريد 750.000 لاجئ على الأقل من منازلهم، ولم يُشر بكلمة إلى تدمير الشقق السكنية، ولم يرد، وإن بشكل عابر، ذكر مقتل أكثر من 100 طفل؛ بل فقط اقتباسات للرئيس بوش يعارض فيها وقف

إطلاق النار، وللسفير بولتون اليميني المتطرف الذي يضع مصالح إسرائيل قبل مصالح الولايات المتحدة (سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة) مدافعاً عن القصف الترهيبى الذي تمارسه إسرائيل، ومجادلاً أن عدد الصواريخ القليلة نسبياً التي سقطت في إسرائيل شكّلت قلقاً أكبر من تدمير بنية لبنان التحتية بأكملها، وتلويث خطه الساحلي بالكامل، وقتل وتشويه آلاف المدنيين وثلثهم أطفال... ودعمت الافتتاحيات في الـواشنطن بوست، واللوس أنجلوس تايمز، وويل ستريت جورنال، والنيو ريبابليك حمام الدم الإسرائيلي. وأتت افتتاحيات في الـواشنطن بوست، وويل ستريت جورنال، وميامي هيرالد الخط الذي يتبعه اللوبي.

لقد وجهت آلة الدعاية الضخمة اليهودية والمالية لإسرائيل إلى وسائل الإعلام الأميركية رسائل تطلب فيها تأييداً غير مشروط لأعمال القتل الإسرائيلية، وتنكراً للمعاناة اللبنانية، وتبريراً للدمار الذي لا مبرر له، وقد وصفت 'كلاب إسرائيل المسعورة' (إشارة إلى موشيه دايان) هذه الممارسات بأنها عمل دفاعي بطولي. ولم يُبال أحد باعتراضات الأميركيين الذين روّعتهم الأعمال الإسرائيلية الوحشية أو شعروا بتعاطف مع الضحايا، وقد تعرّضوا للمهاجمة والسخرية. (سخر طوني سنو، الناطق الصحفي للبيت الأبيض، من هيلين توماس المتمرّسة، وهي من أصل لبناني وفي العقد التاسع من العمر، ناعتاً إياها بأنها 'صوت حزب الله'). أما حركة السلام الأميركية التي منعها التقدميون اليهود من إهانة إسرائيل فتحضر. ومرة أخرى، أفلتت إسرائيل من المحاسبة على ما ترتكبه من جرائم لأن داعمها السياسيين ما وراء البحار يهيمنون على وسائل الإعلام.

ويركع الكونغرس الأميركي مُدعناً لإملاءات اللوبي، ويتصرف طاقم البيت الأبيض بأكمله كأنهم سُعاة لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية، في حين تشيّع إسرائيل بدورها أنها مُنحت الإذن من الولايات المتحدة للتصرف بهذه الطريقة؛ ضاربة كل التفاصيل بعرض الحائط دون الشعور بأي قلق حيال ما سيتسبّب به ذلك من إحراج علني (وخاص) للذين أحسنوا إليها.

إن الإذعان الأميركي ومشاركته في أعمال القتل الإثني في غزة وفي تدمير لبنان، وذلك دون أي نقاش داخلي في الكونغرس ووسائل الإعلام أو حتى في ما يُدعى 'حركات السلام'، يشير بصراحة ووضوح إلى الكبت الذي يتسبّب به النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة وإلى الضرر الهائل والمستمر بحريّاتنا الديمقراطية الأساسية. ويُفترض بالوقوف في وجه الإرهاب التوتاليتاري والتواطؤ الأميركي أن يكون عملاً انعكاسياً عادياً معبراً عن اللياقة والأصول، وهو اليوم تعبير عن الشجاعة في ظل لوبي منتشر، علماً أن تأثيراته قد تطلّ آفاقاً قليلة من متبّعي وسائل الإعلام.

إن المفهوم الإسرائيلي المتعلق بوقف إطلاق النار الذي كرّره اللوبي الإسرائيلي كالبغاء وتقياّته وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس للقادة اللبنانيين كان أول من سمح لإسرائيل بإكمال عملية تمهيط لبنان بالقصف الجوي بواسطة القنابل الأميركية ذات الأطنان الخمسة التي كانت قد سُحنت حديثاً، ضارباً بعرض الحائط التماسات رئيس الوزراء اللبناني بتحقيق وقف فوري لإطلاق النار⁽¹⁾.

(1) فاينشل تايمز، 25 تموز/يوليو 2006.

وما إن دمّرت إسرائيل البلد بالكامل، حتى اقترحت واشنطن تشكيل 'قوة دولية' تتشارك مع الجيش اللبناني الانتشار في جنوب لبنان (الذي كان ما يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي). ومن ثمّ افترض مباشرة 'القوة الدولية' بنزع سلاح حزب الله بالكامل وإبعاد مقاتلي حزب الله ومؤيديه البالغ عددهم نصف مليون شخص عن الجنوب، وبالقوة. عندها، يمكن لإسرائيل التفكير ملياً بوقف لإطلاق النار.

من الواضح أن داء الكلب الذي كانت إسرائيل مصابة به مُعد وقد أثر على ما تبقى من الخلايا الرمادية في البيت الأبيض. ووفقاً للنسبيورك تايمز، لم تكن هناك أي التزامات بإنشاء 'القوة الدولية' المقترحة: "أعلنت الولايات المتحدة أن مشاركة جنودها أمر غير وارد، وأشار الناتو إلى أنه غير قادر على تأمين قوات، وشعرت بريطانيا بأن جنودها ملتزمون في أماكن أخرى من العالم، وأعلنت ألمانيا أنها راغبة في المشاركة إذا وافق حزب الله على ذلك"⁽¹⁾. من جهة ثانية وبنتيجة أتباع إسرائيل سياسة الأرض المحروقة ومقاومة حزب الله العنيدة، لم يكن أي جندي لبناني راغباً في العمل على تحقيق شروط إسرائيل، كما رفض القادة اللبنانيون المحافظون احتلالاً أجنبياً. أضف إلى ذلك أمراً آخر وهو الأكثر أهمية، وهو استعداد حزب الله لخوض حرب عضابات طويلة ومقاومة - وكان قادراً على ذلك - لم تواجه إسرائيل مثيلاً لها على الإطلاق لجهة التنظيم، والمعنويات، والقدرة العسكرية. ووفقاً لنيكولاس بلانديفورد، المحلل في جاينز ديفانس ويكلي: "هم (حزب الله) مسلّحون بشكل جيد، ومتمرسون في القتال منذ التسعينيات مع ما يملكون من حوافز. إنهما

(1) نيويورك تايمز، 24 تموز/يوليو 2006.

استراتيجية ماو تسي تانغ في حرب العصابات القاضية بالتراجع لدى تقدم العدو والتقدم لدى تراجع العدو⁽¹⁾.

ووفقاً للخبر آخر في شؤون حزب الله، "إنهم يعملون في خلايا صغيرة منفصلة، ولا تعرف خلية ما تقوم به الأخرى... هذه البنية غير المركزية هي جزء من الفعالية العسكرية للحزب"⁽²⁾. لقد قامت القوة العسكرية لحزب الله البالغة حوالي 7.500 مقاتل بحفر أنفاق تحت الأرض، على غرار الفيتناميين في ما مضى، على امتداد جنوب لبنان، وبنوا مستودعات أسلحة متطورة. وبخلاف الجيوش العربية السابقة التي كانت تشهد عمليات تسلل غزيرة إلى صفوفها والتي كانت تخوض 'حروباً مستمرة' تحت إمرة قيادات مركزية إلى حد بعيد، عمل حزب الله في مجموعات صغيرة لامركزية تتحرك بسرعة، وتتخذ إجراءات فعّالة ضد المخبرين الإسرائيليين. لقد كان حزب الله ينتظر حدوث اجتياح على نطاق واسع لخوض حرب عصابات في الجبال وفي أرض يعرفها جيداً. ووفقاً لأمين عام حزب الله حسن نصرالله، "عندما يدخل الإسرائيليون، سيكون عليهم دفع ثمن باهظ بدباباتهم وضباطهم وجنودهم"⁽³⁾. وكان من الواضح أن إسرائيل لن تفوز 'بحرب في سبعة أيام'. وحتى في الأيام العشرة الأولى، كتب ألون بن-ديفيد، وهو مراسل لجاينز ديفانس ويكلي، لقد تكبدت القوات العسكرية الإسرائيلية خسائر فادحة لدى اندفاعها شمالاً داخل لبنان.

(1) مذکور في مقالة كريستيان هندرسن، "حزب الله يُثبت قدرته على الاحتمال"، الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

(2) سعد غريب مذکور في الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

(3) الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

خاتمة

بفضل نفوذ اللوبي الأميركي-اليهودي وقدره المنتسبين إليه في العالم، ضمنت الحكومة الأميركية موافقة القوى العالمية في إجتماعها الذي انعقد في روما بتاريخ 26 تموز/يوليو 2006 على إطلاق العنان للكلاب المسعورة في إسرائيل لإكمال سياسات الإبادة الجماعية في لبنان وغزة، وهو ما رحّب به الناطق بلسان مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية⁽¹⁾. ونظراً للجهود التي بذلها القادة الأعلى مرتبة في اللوبي لإحباط أي معارضة للإبادة الجماعية، يُفترض منح أهمية خاصة لواقع أن إجتماع روما حدث بعد أقل من 24 ساعة من قيام إسرائيل بقتل 4 جنود من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (قُطعت رؤوسهم)، وبشكل متعمّد، بعد استهداف مخيمهم مباشرة؛ حتى بعد تلقيها (أي إسرائيل) أكثر من عشرة اتصالات هاتفية مضطربة من عناصر قوة حفظ السلام الدولية المحاصرين، وذلك أثناء الهجوم الإسرائيلي بالصواريخ وقذائف الدبابات⁽²⁾، أشاروا فيها إلى تعرّضهم للقصف والتمسوا وقف عملية استهدافهم. حتى أن أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان لم يكن قادراً على تحمّل الادّعاءات الإسرائيلية بارتكاب خطأ. وقد أدّى تصريحه الذي قال فيه إن الإسرائيليين هاجموا بشكل متعمّد مراقبي الأمم المتحدة غير المسلّحين في مركزهم الموسوم بعلامة واضحة إلى نوبات من السخط في إسرائيل وفي أوساط المروّجين لمصالح إسرائيل في الولايات المتحدة.

(1) دايلي أليرت، 27 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 25 تموز/يوليو 2006.

ولا داعٍ للقول إن اللوبي اليهودي الأميركي دعم تلقائياً المذبحة التي ارتكبت في حق عناصر قوة السلام الدولية ونشر طلب دان أفالون، السفير الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة، بوجوب 'اعتذار' الأمين العام أنان عن اتهاماته 'التي لا أساس لها' (1). وفي تلك الأثناء، استمرت الصحافة المحترمة بقيادة *الواشنطن بوست* الصهيونية بتأمين فسحات لافتتاحيات حصرية وأخبار خاصة بالمدافعين عن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في لبنان. وجادل ديفيد ريفكين الابن ولي أي. كاسي قائلين (وبالمنطق نفسه المعتمد حيال غزة) إن القصف الرهيب الذي يتعرض له لبنان على نطاق واسع "لا يتخطى إطار حق إسرائيل"، وقدما حججاً قانونية زائفة ومتداخلة كانت لتجعل غوبلز يحمّر خجلاً (2). ولا حاجة للقول إنه قد بلغنا أن الكاتبين عملاً في وزارة العدل إبان حكم ريغن وقد بذلا قصارى جهدهما لإثبات منافع حقول القتل في أميركا الوسطى.

لقد فسّرت إسرائيل والصحافة المدعّنة على الفور إجتماع روما بأنه منح إسرائيل الإذن لارتكاب كافة أنواع الجرائم الشنيعة التي تحظرها شريعة الأمم المتحدة في فقرة "جرائم ضد الإنسانية". ومن جهة ثانية، فإن التغطية الناجحة لرافضي مقولة منح

بعد إشاعة تأكيد إسرائيل على أنها منحت الإذن للقيام بعملياتها، همشت الصحافة التغطية الإعلامية لرافضي هذه المقولة في الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأميركية اللذين وصفا تلك الجرائم بالشنيعة.

(1) دايلي أليرت، 26 تموز/يوليو 2006.

(2) واشنطن بوست، 25 تموز/يوليو 2006.

الإذن هذه - ليس فقط وزير الخارجية الفنلندية الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي، بل أيضاً متحدث أعلى بلسان وزارة الخارجية الأميركية، وقد وصف الجرائم بالشنيعة - هُمّشت إلى أقصى حدّ.

وبتحوّل انتباه العالم إلى الإبادة الجماعية في لبنان، كانت الآلة العسكرية الإسرائيلية مستمرة بقتل أطفال ومدنيين فلسطينيين. وجاء في تقرير لرويتز أن 19 فلسطينياً قُتلوا، بمن فيهم 3 أطفال تحت سن الرابعة، وجرح 60 شخصاً⁽¹⁾. وارتفعت حصيلة القتلى والجرحى الفلسطينيين أثناء الهجوم الذي شنته الدولة اليهودية طيلة شهر إلى أكثر من ألف؛ وبالكاد ذكر الأمر في الصحافة، وكان الفلسطينيون الذين تمّت التضحية بهم منذ زمن طويل لقوا مصيرهم المحتوم، في حين أن اللبنانيين الذين يتمّ استهدافهم منذ مدة وجيزة ما زالوا مجهولون مصيرهم، ويستحقون لذلك تغطية إعلامية أكبر...

وانضمّ مناصرو السلام الإسرائيليون إلى حفلة الحرب كما كان حال معظم أتباعهم، علماً أن يوري أفنيري الماكر والمخلص لم يحدّ حدوهم. وأظهر استفتاء نشرته صحيفة معاريف اليومية الإسرائيلية أن 82 في المئة دعموا العدوان المستمر، وقال 95 في المئة إن تحرك إسرائيل مبرّر⁽²⁾. وبما أن إسرائيل تُعتبر بصورة عامة ديمقراطية مقتصرة على مواطنيها اليهود، يمكننا الإشارة بأمان إلى أن الغالبية الساحقة من اليهود الإسرائيليين شركاء مطلعون على الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الإنسانية وراغبون في حدوثها. (هل تمكّن غولدهاغن

(1) رويتز، 26 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 27 تموز/يوليو 2006.

من الحصول على إجماع 95 في المئة من الألمان لصالح التطهير العرقي النازي؟) بشكل مماثل، عُيئت الغالبية العظمى من المنظمات الصهيونية وناشطاتها في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف ضمان الدعم الأميركي للإبادة الإسرائيلية الجماعية. وكتبت الهيمنة المستبدة للوبي اليهودي الذي يمتكر وسائل الإعلام الذعر المكتوم وأصوات العديد من المواطنين الأميركيين المناهضين لهذه الهيمنة. وكأن اجتياح العراق الذي روج له اللوبي كان مقدمة صريحة للدعم الأميركي للاجتياحات الإسرائيلية في الشرق الأوسط، ويهدف إلى إثارة حروب كبرى مع إيران وسوريا.

ملحق

بعد يومين من موافقة إسرائيل على وقف لإطلاق النار بمسعى من الأمم المتحدة وبتأييد الولايات المتحدة وفرنسا، شنت إسرائيل هجوماً بواسطة رجال الكوماندوس في عمق شمالي لبنان، محاولة اغتيال أحد قادة حزب الله.

ومرةً أخرى، ردّ الإسرائيليون على أعقابهم بعد سقوط قتيل وجريحين في صفوفهم، ومقتل ثلاثة مقاتلين من المقاومة.

كان بالإمكان توقع رد فعل اللوبي اليهودي الذي آيد هذا الانتهاك الفاضح لاتفاق وقف إطلاق النار، وبدا الاتفاق على شفير الانهيار نظراً إلى التهديدات الصريحة التي أطلقتها إسرائيل بالمضي بمهاجمة مجموعات المقاومة في مختلف أنحاء لبنان.

القسم الثاني

**إسرائيل والحرب
في الشرق الأوسط**

—

الفصل القاصع

حرب إسرائيل مع إيران

الحريق المدمر المقبل على الشرق الأوسط

مقدمة

أعلنت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل تكراراً وبصراحة استعدادها لمهاجمة إيران في المستقبل القريب. وقد جعل مؤيدوها المؤثرون في الولايات المتحدة من سياسة الحرب الإسرائيلية أولى أولوياتهم في المساعي التي يبذلونها لضمان تأييد الرئاسة والكونغرس. إن الحجج المتعلقة بالتهديد النووي الإيراني التي تذرعت بها الحكومة الإسرائيلية ورددها الأتباع في الولايات المتحدة غير مبنية على وقائع مادية، وقد أثار معارضة وشكوكاً في مختلف أنحاء العالم، وذلك في أوساط الحكومات الأوروبية، والوكالات الدولية، ومعظم القادة العسكريين والشعب في الولايات المتحدة، وصناعة النفط العالمية، وفي دوائر إدارة بوش أيضاً.

سيكون لشن غارة إسرائيلية جوية على إيران عواقب عسكرية كارثية على القوات الأميركية إذ قد تتسبب بخسائر فادحة بالأرواح في العراق، وتُشعل على الأرجح عنفاً سياسياً وعسكرياً ضد الأنظمة العربية-المسلمة الموالية للولايات المتحدة مما يؤدي ربما إلى الإطاحة بها. ومما لا شك فيه أن استعدادات

إسرائيل للحرب هي التهديد المباشر الأكبر للسلام العالمي والاستقرار السياسي.

استعدادات إسرائيل للحرب

لم يُعلن قبل الآن عن حرب وشيكة، وبهذا الصخب، كما هو حال الحرب التي تنوي إسرائيل القيام بها ضد إيران. فعندما سُئل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، عن المدى الذي بلغه استعداد إسرائيل للذهاب إلى إيران ووضع حدٌ لبرنامج الطاقة النووية، قال "ألفا كيلومتر"؛ وهي مسافة التحليق الجوي⁽¹⁾. وكشفت مصادر الجيش الإسرائيلي بصفة خاصة عن قيام شارون بإصدار الأوامر للقوات المسلحة في إسرائيل للاستعداد لغارات جوية على مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران⁽²⁾. ووفقاً للندن تايمز، مرّر وزير الدفاع الإسرائيلي أمر الاستعداد للمهاجمة إلى رئيس الأركان. وخلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، "... أكدت مصادر في قيادة القوات الخاصة رفع درجة الجهوزية إلى مستوى G- وهو الأعلى - استعداداً للعملية"⁽³⁾.

في 9 كانون الأول/ديسمبر 2005، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أنه نظراً لخطط إيران النووية، يُفترض بتل أبيب "الاعتماد على المفاوضات الدبلوماسية بل الاستعداد لحلول أخرى"⁽⁴⁾.

(1) فاينشيل تايمز، 12 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(4) لا جورنادا، 10 كانون الأول/ديسمبر 2005.

وفي أوائل الشهر عينه، أخبر أرون زئيف فرکش، وهو رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية، البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بأنه "يمكننا القول إن الجهود الدولية اتخذت مداها الطبيعي إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على إحالة المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي قبل آخر شهر آذار/مارس"⁽¹⁾.

بصريح العبارة، إذا فشلت المفاوضات الدبلوماسية الدولية في الاستجابة لجدول مواعيد إسرائيل (الذي مُدِّد)، ستقوم إسرائيل بمهاجمة إيران بشكل أحادي. وصرّح بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود والمرشح لمنصب رئاسة الوزراء آنذاك، قائلاً: "عندها سنقوم بما قمنا به في الماضي ضد مفاعل صدام عندما أُشكلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة (بعد انتخابات آذار/مارس 2006) إن لم يتخذ شارون إجراء ما ضد إيران"⁽²⁾. كانت إسرائيل قد قصفت مفاعل تموز النووي

إذا فشلت المفاوضات
الدبلوماسية الدولية في
الاستجابة لجدول مواعيد
إسرائيل، ستقوم إسرائيل
بمهاجمة إيران بشكل أحادي.

في العراق في حزيران/يونيو 1981. حتى أن صحيفة هاآرتس الموالية لحزب العمل، وافقت على تصريح نتنياهو وإن لم توافق على توقيت البيان ومكان صدوره. لقد انتقدت هاآرتس "أولئك الذين ينصحون علانيةً بخيار عسكري إسرائيلي... " لأن ذلك "يُظهر إسرائيل وكأنها تحت الولايات المتحدة (من خلال المنظمات القوية الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة) على شن حرب كبيرة". ولكن هاآرتس أضافت... "يتوجب على إسرائيل الشروع في استعداداتها بهدوء وإحكام، دون

(1) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

استخدام الأمر كمادة انتخابية لاستقطاب الأصوات"⁽¹⁾. لقد كان موقف هاآرتس ممانلاً لموقف حزب العمل في وجوب عدم قيام إسرائيل بتأييد شن حرب ضد إيران قبل انتهاء المفاوضات المتعددة الجوانب واتخاذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً في هذا الشأن.

بكلمات أخرى، فإن جدال النخبة في إسرائيل لم يكن حول الذهاب إلى الحرب أم لا بل حول مكان مناقشة خطط الحرب ووقت شن الحرب. لقد اعترفت هاآرتس ضمناً بالدور الذي لعبته المنظمات الموالية لإسرائيل في "دفع الولايات المتحدة إلى الحرب مع العراق"، وقد وجدت أنه من الصوابية بمكان إضافة كلمة احتراس من المعارضة الأميركية المتزايدة لنشاطات المروجين لمصالح إسرائيل أولاً في الكونغرس (انظر إلى الفقرات التالية).

من الواضح أن الرأي العام الإسرائيلي لم يشاطر النخبة السياسية خططها المتعلقة بتوجيه ضربة عسكرية إلى البرنامج النووي الإيراني. أظهر تقرير لرويتز (16 كانون الأول/ديسمبر 2005) حول استفتاء نشرته صحيفة ידיעות أحرونوت الإسرائيلية أن 58 في المئة من الإسرائيليين المستفتين يعتقدون أنه يُفترض معالجة الجدل حول البرنامج النووي الإيراني دبلوماسياً، في حين أن 36 في المئة قالوا إنه يجب تدمير المفاعلات بواسطة ضربة عسكرية.

الموعد الأخير لحرب إسرائيل

أعلن كل المسؤولين الإسرائيليين ذوي المناصب المرموقة نهاية آذار/مارس 2006 موعداً أخيراً لشن هجوم عسكري على إيران.

(1) هاآرتس، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

كانت الفكرة من تحديد هذا التاريخ زيادة الضغط على الولايات المتحدة لفرض مسألة العقوبات على مجلس الأمن. كان هذا الموعد بمثابة تكتيك لابتزاز واشنطن من خلال التهديد بـ "الحرب وإلّا" بهدف الضغط على أوروبا (أي بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا) للموافقة على العقوبات ضد إيران.

تعرف إسرائيل أن أعمالها الحربية ستعرض آلاف الجنود الأميركيين في العراق للخطر، وهي تعلم أن واشنطن (وأوروبا) لا يمكنهما تحمّل حرب ثالثة في هذا الوقت. وتزامنت نهاية آذار/مارس أيضاً مع التقرير الذي تقدّمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمم المتحدة حول برنامج إيران للطاقة النووية. لقد اعتقد صانعو السياسة الإسرائيليون أن تهديدهم قد تنعكس على التقرير، أو تؤدّي على الأقل إلى ظهور تعابير ملتبسة فيه يمكن لمؤيديها ما وراء البحار استغلالها بهدف الترويج لعقوبات يقوم مجلس الأمن بفرضها أو تبرير العمل العسكري الإسرائيلي.

إن تحديد شهر آذار/مارس موعداً أخيراً زاد من حدّة النشاطات السياسية للمنظمات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة. وتمكّنت جماعات الضغط الرئيسية الموالية لإسرائيل من جمع غالبية في الكونغرس للضغط في اتجاه قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، أو تأييد عمل إسرائيلي دفاعي إذا فشلوا في ذلك. لقد جُنّدت لهذه الغاية آلاف الجماعات الوطنية والمحلية الموالية لإسرائيل بهدف الترويج لبرنامج العمل الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام وزيارات إلى ممثلي الشعب في الكونغرس الأميركي.

يستغلّ برنامج عمل الحرب أيضاً الجدالات التكتيكية بين المدنيين المُشبعين بالروح الحربية داخل البيت الأبيض، وبين تشيني وبولتون وأبرامز من جهة، ورايس ورامسفيلد من جهة أخرى. ولطالما أيد الخط الذي اتّبعه تشيني هجوماً عسكرياً إسرائيلياً، في حين تروّج رايس لتكتيك *الفشل القسري* الذي يتّبعه المسار الدبلوماسي الأوروبي قبل اتخاذ قرار في شأن عمل حاسم. ويخشى رامسفيلد الذي يخضع عملياً لضغط هائل من كافة المسؤولين المحترفين ذوي المراتب العليا من أن تؤدّي حرب إسرائيلية إلى رفع وتيرة ازدياد الخسائر العسكرية الأميركية. ويرغب اللوبي الموالي لإسرائيل في استبدال رامسفيلد بالسيناتور جوزف ليبرمان، وهو من المتحمّسين لتقدم مصالح إسرائيل على سواها بلا قيد أو شرط، وكلاهما مشبّعان بالروح الحربية. ولم تقع الحرب بعد بالطبع ولكن التهديد رفع مستوى الضغط الذي تمارسه واشنطن على مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية مؤلمة على إيران.

تباينات أميركية-إسرائيلية حول حرب ضد إيران

فيما كثّفت إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية جهودهما لإثارة مواجهة اقتصادية وعسكرية أميركية مع إيران، ظهرت إلى العلن الجدالات بين أصحاب النفوذ في واشنطن. وامتدّت النزاعات والهجمات المتبادلة لتطال مؤسسات الدولة وحديث الناس. يمثّل مؤيدو ومعارضو سياسة الحرب التي تتّبعها إسرائيل شرائح مقتدرة من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ويقف إلى جانب سياسة الحرب الإسرائيلية عملياً كل المنظمات اليهودية الرئيسية الأكثر تأثيراً،

وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل، ولجان العمل السياسي التابعة لها، وجزء من البيت الأبيض، وغالبية الممثلين في الكونغرس إضافةً إلى قادة الولايات والأحزاب والقادة المحليين الذين بموّلهم اللوبي الصهيوني. ويقف في الجانب الآخر قطاعات من البنتاغون، ووزارة الخارجية، وأقلية من أعضاء الكونغرس، وغالبية الرأي العام، وأقلية من اليهود الأميركيين (اتحاد اليهود الإصلاحيين)، وغالبية القادة العسكريين الناشطين والمتقاعدين الذين خدموا وما زالوا يخدمون في العراق.

لقد هيمنت المنظمات الموالية لإسرائيل التي تنقل مواقف الدولة الإسرائيلية على معظم النقاش والجدل الجاري في الولايات المتحدة حول برنامج عمل إسرائيل الحربي. وجاء في تقرير للصحيفة اليهودية الأسبوعية فورورود حدوث عدد من الهجمات الإسرائيلية على إدارة بوش بسبب عدم التصرف بصورة أكثر عدائية لصالح سياسة إسرائيل. ووفقاً لـفورورود، "القدس قلقة أكثر فأكثر من عدم بذل إدارة بوش جهوداً كافية لمنع طهران من امتلاك أسلحة نووية..."⁽¹⁾. وظهرت فوارق كبيرة أثناء الحوار الاستراتيجي النصف السنوي بين مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين أمنيين أميركيين، عارض خلالها الإسرائيليون سعياً أميركياً لتغيير النظام في سوريا مخافة نشوء نظام إسلامي أكثر راديكالية. وانتقد المسؤولون الإسرائيليون أيضاً الولايات المتحدة لأنها تُجبر إسرائيل على الموافقة على فتح معبر رفح، مما يفسد عملية إحكام الخناق على الاقتصاد في غزة.

(1) فورورود، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

كان بالإمكان توقع قيام المنظمة اليهودية الأكبر في الولايات المتحدة، وهو مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، بترداد مقولة الدولة الإسرائيلية على الفور كما كان حالها على الدوام منذ تأسيسها. ووبّخ مالكولم هونلن، رئيس المؤتمر، واشنطن بسبب "تخليها عن قيادة مسألة إيران وتلزيحها لأوروبا"⁽¹⁾. وبلغ حدّ مهاجمة إدارة بوش بسبب عدم تقيدها بمطالب إسرائيل، وذلك بإرجاء تحويل المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها. ومن ثمّ ارتدّ رئيس المؤتمر على المفاوضين الفرنسيين والألمان والبريطانيين متّهماً إيّاهم "بالضعف واسترضاء إيران" وبافتقارهم إلى "خطة عمل حاسمة"؛ على الأرجح بسبب عدم تقيدهم بإجراء إسرائيل الحاسم والقاضي بفرض عقوبات على الإيرانيين أو قصفهم.

لقد كان دور آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، ومنظمات أخرى موالية لإسرائيل، في الترويج لمخططات حرب إسرائيل المولعة بالقتال جلياً لدى قيامها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بإدانة منح إدارة بوش روسيا فرصة التفاوض مع إيران حول خطة يُسمَح لها بموجبها بتخصيب اليورانيوم تحت إشراف دولي لضمان عدم استخدام اليورانيوم المخصَّب لغايات عسكرية. لقد كان رفض آيباك المفاوضات وطلبها حدوث مواجهة فورية مرتكزاً على الذريعة الخادعة بأن من شأن هذا الأمر "تسهيل سعي إيران وراء أسلحة نووية"؛ وهي حجة تحدّت كل البيانات المخبرانية المعروفة (بما في

(1) فورورد، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

ذلك البيانات المخبرانية الإسرائيلية) التي تقول إن أمام إيران ما بين 3 و10 سنوات على الأقل قبل أن تتمكن من صنع أسلحة نووية. غالباً ما يعبر عن نقل آييك للطلبات الإسرائيلية غير المشروطة وانتقاداتها بلغة المصالح الأميركية أو الأمن الأميركي بهدف تجوير سياسة الولايات المتحدة بمهارة. وبناءً على ذلك، عاقبت آييك نظام بوش بسبب تعريضه الأمن الأميركي للخطر. وانطلاقاً من المفاوضات، إتهمت آييك إدارة بوش "بمنح إيران فرصة إضافية أخرى لتعديل [حرفياً] موقف المجتمع الدولي" و"تشكيل خطر داهم على الولايات المتحدة"⁽¹⁾.

عارض ناطقون أميركيون بلسان إسرائيل توجيه الرئيس بوش تعليمات إلى سفيره في العراق، زلمي خليل زاد، لفتح حوار مع سفير إيران لدى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رد الفعل الإسرائيلي الرسمي 'المتحفظ' من قيام روسيا ببيع صواريخ دفاعية مضادة للطائرات لطهران بقيمة مليار دولار تحمي إيران من غارة جوية إسرائيلية، كان بالإمكان التوقع بقيام المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة بترداده. ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب الهامة لقيام إسرائيل بتحديد موعد أخير مبكر لهجومها العسكري على إيران هو استباق نشر إيران نظام جديد للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية وإعداد نظامها الصاروخي الدفاعي الجديد ليكون صالحاً للاستخدام.

إن دفع الولايات المتحدة إلى مواجهة مع إيران من خلال فرض عقوبات اقتصادية وشن هجوم عسكري كان من أولى أولويات

(1) فورورد، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة لأكثر من عقد من الزمن⁽¹⁾. تعتقد آيباك أن الجمهورية الإسلامية تشكل تهديداً كبيراً لتفوق إسرائيل في الشرق الأوسط. وانسجاماً مع سياستها القائمة على الحث على مواجهة أميركية مع إيران، نحث آيباك، ولجان العمل السياسي الإسرائيلية، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، في تأمين غالبية في الكونغرس لتحدي ما وصفته باسترضاء إيران. ووفقاً للجويش تايمز، "إذا بلغنا حدّ شتّى معركة سياسية، فإن الدلائل توحى بأن آيباك ستلقى دعماً كبيراً في الكونغرس بهدف الضغط على البيت الأبيض للمطالبة بفرص عقوبات على إيران"⁽²⁾.

إن النائبة ليانا روس-لتينن (عن الحزب الجمهوري في ولاية فلوريدا) التي كان هناك التباس حيال تعاونها مع الجماعات الكويبية الإرهابية في المنفى ودعمها اللامشروط لسياسة الحرب التي تعتمدها إسرائيل، هي رئيسة اللجنة الفرعية المؤثرة والمنبثقة عن مجلس النواب الأميركي. ومن ذلك المنبر، ردّدت موقف مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة المتعلق بالاسترضاء الأوروبي لإيران وتسليح النظام الإرهابي فيها"⁽³⁾. وروس-لتينن هي "الراعي الوحيد لمشروع قانون قرار أساسيّن لآيباك في الأشهر الأخيرة: قانون دعم الحرية في إيران الذي أقرّه مجلس النواب الشهر الماضي [نيسان/أبريل 2006]، وقانون مناهضة الإرهاب الفلسطيني الذي من

(1) جويش تايمز/جويش تلغراف إيجنسي، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) جويش تايمز، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) جويش تايمز، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

المتوقَّع إقراره في المستقبل القريب"⁽¹⁾. ويقترح قانون دعم الحرية في إيران، إتش آر 282، "محاسبة النظام الحالي في إيران على سلوكه المهذَّب، ودعم التحوُّل إلى الديمقراطية في إيران".

لقد تقدَّم السيناتور ريك سانتوروم بمشروع قانون مماثل إلى مجلس الشيوخ في شباط/فبراير 2005 "يشرِّع العقوبات وأعمال المراقبة والقوانين ذات الصلة ضد إيران؛ ويوسِّع قائمة الأمور التي يمكن فرض حظر عليها وفقاً لقانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا؛ ويُجيز منح 10 ملايين دولار لمساعدة الجماعات الموالية للديمقراطية والمعارضة للنظام الإيراني الحالي"⁽²⁾. ومن المثير للاهتمام ما أورده في فيلادلفيا دايلي نيوز بتاريخ 22 أيار/مايو 2006 بأن السيناتور ريك سانتوروم هو على رأس قائمة المواطنين البارزين التي تضم أعضاء في الكونغرس تلقوا أموالاً من جماعات الضغط خلال الدورة الانتخابية الممتدة بين عامي 1998 و2004. "ربما يُفترَض بناخبين ومراسلين صحافيين البدء بطرح مزيد من الأسئلة حول ما قد يكون سانتوروم قام به في مقابل كل تلك الأموال" إختتمت فيلادلفيا دايلي نيوز⁽³⁾.

يتخذ نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل والمؤلَّف من آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، ولجان العمل السياسي، ومئات

(1) تيد سيفر، "عضوة في الكونغرس موالية لإسرائيل تخاطب آيباك"، ذا جويش أدفوكيت، 12 أيار/مايو 2006.

(2) رون ستروم، "التقدُّم بمشروع قانون يدعم الحرية في إيران"، WorldNetDaily.com. من المثير للاهتمام أن السناتور ريك سانتوروم هو على رأس القائمة.

(3) ويل بانث، "أموال ممارسي الضغوط: هو الرقم 1!"، فيلادلفيا دايلي نيوز، 22 أيار/مايو 2006.

المنظمات المحلية الرسميّ منها وغير الرسميّ، حجماً أكبر من خلال ما تمارسه من تأثير وسيطرة على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المالية، وصناديق معاشات التقاعد، والمنظمات المسيحية المتشددة. وضمن الفرع التنفيذي، يتخذ نفوذ اللوبي حجماً أكبر لدى التأثير في هذه المؤسسات متخطياً عددها وسيطرتها المباشرة

وحجم تمثيلها في المؤسسات الاستراتيجية العامة والخاصة (هو أمر هائل بحدّ ذاته). ويُدرج "تقرير آيباك حول التقدم والسياسة في العام 2005" - منشور على موقع الوب الخاص بها - 3 مليارات دولار على صورة معونة مباشرة، وأكثر من 10 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض، ونقل التكنولوجيا العسكرية الأكثر تطوراً إلى شركات تصدير الأسلحة لإسرائيل بقيمة تبلغ عدة مليارات من

يتخذ نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل والمؤلف من آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، ولجان العمل السياسي، ومئات المنظمات المحلية الرسميّ منها وغير الرسميّ، حجماً أكبر من خلال ما تمارسه من تأثير وسيطرة على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المالية، وصناديق معاشات التقاعد، والمنظمات المسيحية المتشددة.

الدولارات، وحشد 410 أصوات في مقابل صوت واحد في مجلس النواب مما يُلزم الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل؛ كما حدّتها إسرائيل؛ هذا، بالإضافة إلى ما أنجزته على صعيد حمل الكونغرس على الموافقة على 100 مشروع قانون يصبّ في مصلحة إسرائيل.

يجب وضع النزاع القائم بين النخبة الإسرائيلية وإدارة بوش في سياق أوسع، وقد بلغ هذا النزاع حدّاً ظهر فيه إلى العلن. فبالرغم من الهجمات الموالية لإسرائيل على السياسة الأميركية بسبب

ما تُظهره من 'ضعف' حيال إيران، إتخذت واشنطن مواقف عدائية من إيران بقدر ما تسمح به الظروف. وفي مواجهة المعارضة الأوروبية لحدوث مجاهمة فورية (طلبت بها آيباك والسياسيون الإسرائيليون)، دعمت واشنطن المفاوضات الأوروبية ولكنها فرضت شروطاً مقيّدة للغاية كانت مناقضة لشروط معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة التي تسمح بتخصيب اليورانيوم لغايات سلمية. ولم تكن التسوية الأوروبية المتمثلة بإجبار إيران على تسليم عملية التخصيب لبلد أجنبي (روسيا) انتهاكاً لسيادتها فحسب، بل أيضاً سياسة لا يتبعها أي بلد آخر يستخدم الطاقة النووية.

نظراً إلى أن هذا التفويض غير مقبول بشكل صريح، من الواضح أن 'دعم واشنطن للمفاوضات' كان دعاية مبتكرة لإثارة رفض إيراني، ووسيلة لضمان تأييد أوروبا لإحالة الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات دولية. ولم يكن لواشنطن أي اعتراض في السابق على قيام روسيا ببيع صواريخ أرض-جو دفاعية لإيران لأنها لا تنتهك المعيار المعتمد في تصدير الأسلحة. وبالنسبة إلى لقاءات السفراء في العراق، نجحت الولايات المتحدة في ضمان تعاون إيراني في ما يتعلق بترسيخ أقدام النظام الشيعي العراقي التابع. واعترفت إيران بالنظام، ووقعت اتفاقات تجارية معه، ودعمت الانتخابات المشكوك في نتائجها، وزوّدت الولايات المتحدة بمعلومات مخبرانية ضد المقاومة السنيّة. ونظراً لمصالحهما المشتركة في المنطقة، كان من المنطقي بالنسبة إلى واشنطن السعي إلى حمل إيران على التعاون أكثر فأكثر من خلال محادثات دبلوماسية. ومن غير المفاجئ قيام المنظمات الصهيونية في أميركا (ZOA) بدعوة أكثر

مثيري الحرب ولعاً بالقتال في الشرق الأوسط، وهو جون بولتون السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، ليكون المتحدث الرئيسي في حفل العشاء السنوي لمنح الجوائز⁽¹⁾. وسلكت المنظمات الصهيونية في أميركا بإخلاص كل المسارات المتعرجة للسياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة.

بالرغم من التأييد شبه الإجماعي وتأثير المنظمات اليهودية الرئيسية على نطاق واسع، فإن 20 في المئة من اليهود الأميركيين لا يؤيدون إسرائيل في نزاعها مع

الفلسطينيين. والأكثر دلالة في الموضوع أن 61 في المئة من اليهود لا يتكلمون أبداً عن إسرائيل أو يدافعون عنها لدى تحدّثهم إلى الغوييم (غير اليهود) ⁽²⁾؛ فقط 29 في المئة من اليهود

61 في المئة من اليهود لا يتكلمون أبداً عن إسرائيل أو يدافعون عنها لدى تحدّثهم إلى الغوييم. فقط 29 في المئة من اليهود هم مروّجون ناشطون لإسرائيل.

هم مروّجون ناشطون لإسرائيل، حتى أن التأييد متفاوت في إسرائيل. وكما أورد بيل مويرز في صحيفة *ناو NOW*:

في أواخر شباط/فبراير 2002، أظهر استفتاء نشرته الصحيفة اليومية الأكبر في إسرائيل، يديعوت /أحرنوات، تأييد غالبية المستفتين إخلاء كل المستوطنات في غزة (57%) وبعضها أو كلها في الضفة الغربية (59%). وبارتفاع حدة التوتر في العام الماضي، أظهرت استفتاءات وطنية عدداً

(1) النشرة الإعلامية للمنظمات الصهيونية في أميركا، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) جروزاليم بوست، 1 كانون الأول/ديسمبر 2005.

متزايداً من الإسرائيليين يؤيدون "الانتقال" - نقل الفلسطينيين من الضفة الغربية. وفقاً لمسح أجراه مارتن إنديك في حزيران/يونيو 2003 ونشرته صحيفة فورباين/أفيرز، بدا أن "استطلاعات الرأي الإسرائيلية تُظهر باطراد غالبيات كبيرة مؤيدة لتجميد الاستيطان بالكامل وإخلاء المستوطنات النائية كجزء من عملية سلام توفّر الأمن لإسرائيل"⁽¹⁾.

بالنسبة إلى المستوطنين أنفسهم، أشار استفتاء إضافي لمنظمة 'السلام الآن' إلى أن حوالي 80 في المئة من المستوطنين انتقلوا إلى الضفة الغربية لتحسين نوعية حياتهم⁽²⁾ - منازل مرتفعة الثمن، أحواض للسباحة، حدائق - وهي نوعية حياة جعلها دافعوا الضرائب الأميركيون أمراً ممكناً.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة مؤيدي مصالح إسرائيل أولاً لا يشكلون سوى ثلث الجالية اليهودية، وقد بات ادعاؤهم التحدّث باسم كل اليهود الأميركيين كاذباً وتشويهاً للحقائق. في الواقع، هناك معارضة أكبر لإسرائيل بين اليهود ممّا هي الحال في الكونغرس الأميركي. ومن جهة ثانية، فإن معظم منتقدي إسرائيل غير متأثرين بالمنظمات اليهودية الكبيرة وباللوبي الإسرائيلي، ولذلك تقاطعهم وسائل الإعلام ويُمنعون من التعبير عن آرائهم بالإكراه لا سيّما أثناء الاستعدادات لحرب إسرائيل ضد إيران. وليس باستطاعة المنتقدين اليهود الأقلية مضاهاة ما بين خمسة وثمانية ملايين من الدولارات

(1) ناومع بيل مويرز: "طريق إلى خارطة الطريق"،

<http://www.pbs.org/now/politics/settlement2.html>

(2) المرجع نفسه.

تُنفق على شراء أصوات أعضاء في الكونغرس كل عام من قبل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل.

أنكر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دانيال حالوتس، بشكل مُطلق أن إيران تشكل تهديداً نووياً مباشراً لإسرائيل، فكيف لها أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة. ووفقاً لها/آرتس⁽¹⁾، أعلن حالوتس أن إيران تحتاج لبعض الوقت لتكون قادرة على إنتاج قنبلة نووية. وقدّر أن القنبلة قد تُنجز بين عامي 2008 و2015.

قبل الانتخابات الإسرائيلية، لم يكن مسؤولو حزب العمل في إسرائيل يعتقدون أن إيران تشكل تهديداً نووياً مباشراً، وشعروا بأن حكومة شارون والحملة التي شنّها الليكود لشن حرب هي خدعة انتخابية. ووفقاً لها/آرتس، "إنهم مسؤولو حزب العمل رئيس الوزراء أرييل شارون، ووزير الدفاع شأؤول موفاز، ومسؤولين دفاعيين آخرين باستخدام المسألة الإيرانية في حملاتهم الانتخابية سعياً لإبعاد المسائل الاجتماعية عن الجدل الشعبي"⁽²⁾. وفي رسالة موجّهة لليمين الإسرائيلي وملائمة أيضاً لآيباك ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، رفض عضو الكنيست عن حزب العمل، بنيامين بن-إليعازر، إثارة الحرب الانتخابية: "آمل في ألاّ تحثّ الانتخابات القادمة رئيس الوزراء ووزير الدفاع على الابتعاد عن سياسة الحكومة ووضع إسرائيل على الخطوط الأمامية لمواجهة مع إيران. المسألة النووية مسألة دولية، ولا سبب لقيام إسرائيل بلعب دور رئيسي فيها"⁽³⁾.

(1) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

ولسوء الحظ، فقد جعل اللوبي الإسرائيلي من هذه المسألة مسألة أميركية ووضع واشنطن على خطوط المواجهة...
لكن برنامج الحرب أُعيد إلى الواجهة بعد الانتخابات، وبعد ابتعاد شارون عن المسرح السياسي وترؤس أولمرت حزب كادوما. وفي 10 أيار/مايو 2006، عنونت يديعوت إنترنت الإسرائيلية برنامج الحرب الإسرائيلية بإيجاز:

أولمرت يطلب منا اتخاذ إجراء ما ضد إيران:

يستعدّ رئيس الوزراء للقيام بزيارة إلى واشنطن في غضون أسبوعين لعقد لقاء قمة مع الرئيس بوش؛ وسيركّز أولمرت على الربط بين التهديد النووي الذي تشكله طهران وبين إرهاب حماس، ويطلب من الأميركيين التحرك ضد إيران.

تلفيق التهديد النووي الإيراني

أكدت المخابرات الإسرائيلية أن إيران لا تملك اليورانيوم المخصّب ولا القدرة على إنتاج سلاح ذريّ في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، وذلك بخلاف الادّعاءات الهستيرية التي روّجت لها جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة. وأشار محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الذي نظّم حملات تفتيش في إيران طيلة عدة سنوات، إلى أن الوكالة لم تجد أي دليل على محاولة إيران صنع أسلحة نووية. وانتقد مخططات الحرب الإسرائيلية والأميركية محدّراً من أن "حلاً عسكرياً سيكون غير مُجدٍ تماماً"⁽¹⁾.

(1) فايننشيل تايمز، 11/10 كانون الأول/ديسمبر 2005.

في إحدى المراحل، وفي تحرك واضح لنزع فتيل الاستخدام المستقبلي لليورانيوم المخصَّب، "فتحت إيران الباب أمام المساعدة الأميركية في بناء منشأة للطاقة النووية"⁽¹⁾. ومتحدثاً في مؤتمر صحافي، صرَّح حميد رضا آصفِي، الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، قائلاً إنه "بإمكان أميركا المشاركة في المناقصة الدولية لبناء منشأة في إيران لإنتاج الطاقة النووية إذا تقيَّدوا بالمعايير الأساسية والجودة"⁽²⁾. وتخطط إيران أيضاً لبناء منشآت عديدة أخرى لإنتاج الطاقة النووية بمساعدة خارجية. وتكاد الدعوة الإيرانية لتلقي مساعدة خارجية استراتيجية بمثابة النفي الصريح بأنها تحاول تنفيذ برنامج سرِّي لإنتاج قنبلة ذرية، سيَّما وأنها موجَّهة لأحد متَّهميها الرئيسيين وهي دولة أعلنت عن سياستها الرسمية المتمثلة باستعدادها لاستخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير النووية⁽³⁾.

في نيسان/إبريل 2006، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم. ومع ذلك، وبالرغم من مستوى التطوير الذي بلغته حالياً، ما زال الأساس الواقعي للتحجج بأن إيران تشكل تهديداً نووياً لإسرائيل أو للقوات الأميركية في الشرق الأوسط غير موجود، علماً أن السعي الإيراني وراء أسلحة نووية قد يكون منطقياً بالفعل نظراً للتهديد الصارخ الذي تواجهه من قوى أخرى مصممة على "إدخال تغييرات على الشرق الأوسط".

(1) يو إس أي توداي، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) يو إس أي توداي، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) التوجيهات 60 للقرار الرئاسي لكلينتون. انظر فرانسيس أي. بويل، إجرامية الردع النووي، شركة كلاريتي بريس، 2002، الصفحات 46-48.

إن استعدادات إسرائيل للحرب، ومساعي آبياك لدفع الولايات المتحدة في الاتجاه نفسه بالارتكاز على بيانات مزيفة أو على تهديد وشيك، تذكر بالدليل المختلق الذي مُرّر إلى البيت الأبيض من خلال مكتب الخطط الخاصة في البنتاغون الذي يرأسه أبرام شولسكي ويديره دوغلاس فيث وبول وولفويتز، وهما مؤيدان لحزب الليكود منذ زمن

يندرج قرار إيران بالارتقاء إلى مستوى معالجة اليورانيوم المخصَّب في إطار حقها السيادي كما هو حال كل البلدان.

طويل. ولا يعود سبب استعدادات إسرائيل للحرب إلى أي تهديد نووي إيراني في الحاضر أو المستقبل. فالمسألة مرتبطة بتخصيب اليورانيوم في المستقبل،

وهو أمر قانوني وفقاً لمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة كما أن استخدامه لإنتاج الطاقة الكهربائية هو قانوني كذلك. فإيران ما زالت حالياً في مرحلة تخصيب اليورانيوم، ويستخدم عدد كبير من البلدان التي تملك مفاعلات نووية اليورانيوم المخصَّب كونه حاجة ضرورية. ويندرج قرار إيران بالارتقاء إلى مستوى معالجة اليورانيوم المخصَّب في إطار حقها السيادي كما هو حال كل البلدان التي تملك مفاعلات نووية في أوروبا وآسيا وشمال أميركا.

إن لجوء إسرائيل وآبياك إلى استنباط صيغة مبهمّة حول قدرة إيران النووية المحتملة قد ينطبق على عدد كبير من البلدان التي تملك بنية تحتية علمية دُنيا. وفيما تتقدّم عملية الاتّجار بوسائل الترويع بسرعة، أعلنت البرازيل أنها دشنت مركزاً لتخصيب اليورانيوم قادراً على إنتاج وقود نووي من النوع الذي ترغب إيران في صنعه، وذلك

بالرغم من الضغط الدولي عليها⁽¹⁾. ولم يكن هناك احتجاج عنيف ضد البرازيل.

تهرّبت الدول الأوروبية الأربع من مناقشة مسألة ما إذا كانت إيران تملك أسلحة ذرية أم لا، أم أنها تقوم بتصنيعها، وركزت بدلاً من ذلك على مهاجمة قدرة إيران على إنتاج الطاقة النووية؛ أي إنتاج اليورانيوم المخصَّب. فطرحَت مسألة زائفة من خلال دمج عملية إنتاج اليورانيوم المخصَّب بالتهديد النووي، والقدرة النووية بخطَر المحكوم النووي الوشيك على البلدان الغربية وإسرائيل. وكان للأوروبيين، ولا سيما بريطانيا العظمى، خياران في ذهنهما: حمل إيران على الموافقة على وضع حدود لسيادتها، وبصفة خاصة في ما يتعلق بسياسة الطاقة ومراقبة التلوث المميت للهواء في مدنها الرئيسية وإيجاد موارد طاقة أقل تلويثاً؛ أو حمل إيران على رفض الفقرة الإضافية التعسفية في اتفاقية الحدّ من انتشار الأسلحة، ومن ثمّ الترويج على أن الرفض دلالة على عزم إيران على صناعة قنابل ذرية لاستهداف بلدان موالية للغرب. عندها، تردّد وسائل الإعلام الغربية موقف الحكومات الأوروبية والأميركية المتمثّل بتحميل إيران مسؤولية انهيار المفاوضات. وسيعمل الأوروبيون على إقناع شعوبهم بأن الملاذ الوحيد هو حَذْوُ حَذْوِ الولايات المتحدة بسبب فشل "لغة العقل"، ونقل المسألة إلى مجلس الأمن والموافقة على فرض عقوبات دولية ضد إيران حيث ستحاول الولايات المتحدة الضغط على روسيا والصين للاقتراع لصالح العقوبات أو الامتناع عن التصويت. ومن جهة ثانية، بات من الواضح أن أيّاً من الدولتين لن توافق على ذلك

(1) "البرازيل تبني منشأة نيوك"، ميامي هيرالد، 7 أيار/مايو 2006.

نظراً لأهمية العقود النفطية والتسلحية والنوية والتجارية بين إيران وبينهما والتي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات. بالقيام بمحاولة في مجلس الأمن وفشلها فيها، قد تتحرك الولايات المتحدة في اتجاه شن هجوم عسكري. وسينجم عن هجوم جوي على منشآت نووية إيرانية مشتبه بها قصف مناطق ذات كثافة سكانية كبيرة إضافةً إلى مناطق بعيدة، مما يؤدي إلى خسائر عديدة في الأرواح. حتى أن هجوماً "محدوداً" - قصف منشأة أصفهان الإيرانية فقط - قد يؤدي إلى مستوى مروّع من الأضرار:

أظهرت محاكاة لـ RNEP [مختبر الخرسانة الصلبة للمنشآت النووية] استخدمت ضد منشأة أصفهان في إيران باستخدام برمجيات طوّرت خصيصاً للبتاغون، أن 3 ملايين شخص قد يُقتلون نتيجة للإشعاع في غضون أسبوعين من الانفجار، ويتعرض 35 مليون شخص في أفغانستان وباكستان والهند لمستويات متزايدة من الإشعاع المسبب لداء السرطان⁽¹⁾.

ستكون النتيجة الرئيسية تصعيد كبير للحرب على امتداد الشرق الأوسط. وقد يكون من المتوقع أن تقوم إيران، وهي بلد مؤلف من 70 مليون نسمة ذات قدرة عسكرية تفوق ما كان يملكه العراق بعشر مرات إضافةً إلى قوات عسكرية وشبه عسكرية ملتزمة ومحفزة إلى حد كبير، بعبور الحدود إلى داخل العراق. وسيقطع

(1) إجماع العلماء المعنّيين، أيار/مايو 2005. انظر إلى <http://www.ucsusa.org/global-security/nuclear-weapons/the-robust-nuclear-earth-penetrator-mep.html>

الشيعة العراقيون المتعاطفون مع إيران أو المتحالفون معها علاقتهم بواشنطن على الأرجح ويشاركون في المعركة. وستتعرض القواعد الأميركية والجنود الأميركيون وأولئك التابعون لهم إلى هجوم ضخم. وستضعف الإصابات العسكرية الأميركية وتُعطل كل خطط سحب الجنود. وستتلاشى استراتيجية 'العرقنة' (تطبيق الخطط الأميركية التي تنفذ في العراق على دول المنطقة) بارتداد القوات الشيعة المسلحة 'المالية' للولايات المتحدة على الضباط الأميركيين.

خارج العراق، ستحدث على الأرجح انتفاضات. وسيتمدد الحريق المدمر إلى ما وراء الشرق الأوسط بما أن الهجوم الإسرائيلي - الأميركي على بلد إسلامي سيُشعل احتجاجات شعبية في كل مكان من القارة الآسيوية. ويُرجح إلى حدٍ بعيد وقوع أحداث إرهابية جديدة في أوروبا الغربية، وشمال القارة الأميركية، وأستراليا، وضد الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات أينما تكون أعمالها. ونتيجة لذلك، ستنشأ حرب عنيفة ومطوّلة، مسلّطة 70 مليون إيراني موحّدين حول قيادتهم، وملايين المسلمين في آسيا وأفريقيا، على ولايات متحدة معزولة وإلى جانبها حلفاء أوروبيون ممانعون لها بشكل مطّرد في مواجهة احتجاجات شعبية محلية⁽¹⁾.

(1) في حين تمّ استبدال وزير الخارجية البريطانية جاك سترو الذي كان يعتبر الحرب مع إيران "أمراً لا يمكن تخيله"، وذلك بعد اتصال غاضب من بوش ("هل قام بوش بإخراج سترو بالقوة؟" صحف لندن: موقف وزير الخارجية جاك سترو من إيران حث بوش الغاضب على الاتصال ببلير "أخبار سي بي أس، 7 أيار/مايو 2006)، ما تزال المطارات البريطانية غير جاهزة للعمل بأقصى طاقاتها، وهي صعوبة تمّ التعاطي معها في خطط الغارات الأميركية الأخيرة التي تستهدف إيران. "يمكن فهم تقدّم الاستراتيجيين بخيارين لغارات

فيما يبدو أن المسعى الأميركي لفرض عقوبات من خلال الأمم المتحدة أمر فاشل، لا يعني هذا الأمر أن الولايات المتحدة تخلت عن مسعاها لفرض عقوبات على إيران. وأشار ستيفن آر. ويسمن، وهو كاتب في النيويورك تايمز، في 22 أيار/مايو 2006، قائلاً:

مدفوعةً بتهديدات موجهة لها من الولايات المتحدة بالخضوع لغرامات وفقدان أعمالها، بدأت أربعة مصارف أوروبية كبرى بالحدّ من نشاطاتها في إيران وإن بغياب قرار لمجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية على إيران بسبب الاشتباه باتباعها برنامجاً لإنتاج الأسلحة النووية.

من جهة ثانية، وفيما تبدو الولايات المتحدة مصممة على السعي لفرض العقوبات بوسائل أخرى غير تلك التي تتبناها الأمم المتحدة، لن تنجح العقوبات على إيران لأن النفط سلعة نادرة وأساسية. وستعيق الصين والهند وبلدان آسيوية أخرى تشهد نمواً سريعاً أي مقاطعة، كما أن تركيا وبلداناً مسلمة أخرى لن تتعاون، وستعمل العديد من شركات النفط الغربية من خلال وسطاء. أما سياسة العقوبات فمقدّر لها الفشل، وستكون نتيجتها الوحيدة رفع سعر النفط أكثر فأكثر. وسيبسبب هجوم إسرائيلي أو أميركي بحالة لاستقرار سياسية وخيمة، وزيادة المخاطر التي تواجه منتجي النفط

بالغة الدقة باستخدام قاذمات القنابل بي2 التي تطير مباشرةً من قواعد في ميسوري، وغوام في المحيط الهادئ، وديغو غارسيا في المحيط الهندي. وتملك أيضاً راف فيرفورد في غلوسستر منشآت لقاذفات بي2، ولكن أعلن أن استخدام هذه المنشآت أمر لا مجال للبحث فيه بسبب المعارضة البريطانية لعمل عسكري ضد طهران". "توضح الولايات المتحدة خطة لقصف إيران"، ذا هيرالد، 16 أيار/مايو 2006.

والشاحنين والشارين، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط إلى مستويات لا تُصدّق، بالغاً ربما حدّ المئة دولار للبرميل الواحد فيتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي، وتحدث فترة ركود عالمية كبيرة أو أسوأ من ذلك. أما بالنسبة إلى إسرائيل، وبفشل محاولتها لتسريع هجوم عسكري أميركي على إيران في نهاية آذار/مارس بسبب الخسائر التي تتكبّدها الولايات المتحدة في العراق، قرّرت إذ ذاك رفع مستوى حالة التوتر من خلال اجتياح غزة ولبنان وقصف المدنيين على نطاق واسع، والعمل على تدمير حزب الله بصفة خاصة، وهو حليف إيران، آملّة في إثارة رد عسكري إيراني.

خاتمة

إن المستفيد الوحيد المحتمل من هجوم عسكري أميركي أو إسرائيلي على إيران، أو من عقوبات اقتصادية، ستكون إسرائيل: سيبدو هذا الأمر إلغاءً لعدوّ عسكري في الشرق الأوسط، وتعزيزاً لتفوّقها العسكري في هذه المنطقة. ولكن هذه النتيجة مثيرة للمشاكل أيضاً لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع أن التحدي الذي تشكله إيران لإسرائيل هو سياسي في الأساس، ولا يكمن في قدرتها النووية غير الموجودة بعد. وستكون الأنظمة العربية الأكثر تقرباً من إسرائيل الهدف الأول للملايين المسلمين المحتجّين على العدوان الإسرائيلي. وسيكون الهجوم الإسرائيلي انتصاراً باهظ الثمن إذا أطاح بحرق سياسي مدمر يمكن التوقع بحصوله بالحكام في بعض الدول العربية. وستكون النتائج أكثر سوءاً إذا شنت الولايات المتحدة الهجوم: اشتعال آبار النفط الرئيسية، محاصرة القوات الأميركية في العراق،

تقويض العلاقات القائمة منذ زمن بعيد مع الأنظمة العربية، ارتفاع أسعار النفط، وإثارة الرأي العام الأميركي نتيجة للإصابات في صفوف الجنود. ولن يكون الهجوم على إيران عملية جراحية بلا شوائب، بل سينتج عنها جرح عميق ومثلّم يؤدّي إلى الإصابة بالغرغرينا.

مما لا شك فيه أن آيباك قد تحتفل "بنجاح آخر" حقّقته إسرائيل، وذلك في تقريرها السنوي الذي يحمل التهنئة الذاتية على المهام التي تمّ إنجازها. وسيشكر مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في أميركا أتباعه المطيعين والأوفياء بسبب موافقتهم على تدمير بلد معاد للسامية ومعاد للأميركيين، ويشكل تهديداً نووياً لكل الجنس البشري، أو أي هراء ممائل آخر.

أكبر الخاسرين جرّاء الهجوم العسكري الأميركي-الإسرائيلي على إيران هم الجنود الأميركيون في العراق وبلدان شرق أوسطية أخرى؛ الذين سيتعرضون للقتل والتشويه، والشعب الأميركي الذي سيدفع الثمن دماً وفشلاً ذريعاً، وشركات النفط التي ستشهد تراجعاً لعمليات تزويد الأسواق بالنفط وتقويض العقود المشتركة لاستثمار النفط والبالغة قيمتها مليارات الدولارات، والفلسطينيون الذين سيعانون من نتائج ركود اقتصادي أكبر وطرد جماعي، والشعب اللبناني الذي ستفرض عليه حرب حدودية جديدة، والأوروبيون الذين سيواجهون عمليات انتقام إرهابية.

من العدل القول إن الولايات المتحدة تعاني من مضاعفات جيوسياسية بسبب استهدافها غير العقلاني لإيران، ووفقاً للعالم المسلم، للشعوب الإسلامية كذلك في نظر العالم المسلم. وفيما ما تزال إيران وباكستان تحضران منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

كمراقبين⁽¹⁾، تستمران بسعيهما للانضمام إليها علماً أنها لم تصبح بعد رسمياً منظمة للدفاع المشترك على غرار الناتو، ولم تضع بعد تصوراً للقيام بأعمال عسكرية مشتركة. وفيما تقول الصين إن لا وجود لقرارات جديدة وشبكة حول العضوية، "إقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يشكل التحالف نادياً للطاقة دون إعطاء أي تفاصيل أثناء الجلسات العلنية"⁽²⁾. فمن الواضح أن الأمر لم يُتَّ به بعد:

... إن تأثير منظمة شانغهاي للتعاون في المنطقة هو في ازدياد... ومن شأن منظمة أقوى، سيماً وإذا كانت تضم عنصراً عسكرياً وتكون إيران عضواً فيها، أن تكون كالجأ للمصالح الأميركية وطموحاتها في المنطقة. "وإذا كانت المنظمة موسعة، فهي ستحکم جزء كبير من احتياطات النفط والغاز والترسانة النووية في العالم"، بحسب قول ديفيد وال، وهو خبير في شؤون المنطقة في معهد شرق آسيا في جامعة كامبريدج، للواشنطن تايمز. "ستكون بصفة أساسية منظمة أوبيك تمتلك قنابل"⁽³⁾.

هل خدمت السياسة الأميركية حيال إيران مصالحها الإمبريالية الخاصة إذاً، أم أنها تدفع إيران في الواقع، وبلا داع، إلى أحضان منافسيها السابقين والمستقبليين؟

(1) تيم جونسون، "إيران وباكستان تسعيان إلى الانضمام إلى منظمة شانغهاي للتعاون"، نايت رايدر، 15 حزيران/يونيو 2006.

(2) جونسون، أعلاه.

(3) ليونيل بيهنر، "نشوء منظمة شانغهاي للتعاون"، المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية، عنوان الموقع على الوب <http://www.iiss.org/whats-new/iiss-in-the-press/june-2006/rise-of-the-shanghai-cooperation-organization>

12 حزيران/يونيو 2006.

من الأهمية بمكان التشديد على أن لا وجود لجماعات ضغط منظمّة تحثّ على شن هذه الحرب باستثناء اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وقاعدته المؤلفة من مؤيدين أميركيين يهود وحلفاء له في أوساط مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية. وللأسف، لم تكن هناك مقاومة كبيرة لهذه الحرب. وإن مواقف الشجب الطقسية من "بيغ أويل" كلما كان هناك نزاع في الشرق الأوسط تشارك فيه الولايات المتحدة هي في هذه الحالة مسألة زائفة بالكامل تفتقر إلى الجوهر. فكل الدلائل تشير إلى العكس؛ بيغ أويل تعارض أي نزاعات تُفسد دخولها الأساسي الأول إلى حقول النفط الشرق أوسطية بما أنّها مؤمّمة منذ السبعينيات من القرن الماضي.

إن القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي يمكن تحديد هويتها والتي قامت بغزوات ناجحة في عمق الكونغرس الأميركي وفي قطاعات الفرع التنفيذي هي جماعات الضغط الموالية لإسرائيل ولجان العمل السياسي. وعلى رأس المؤيدين الرئيسيين لقيام الفرع التنفيذي باعتماد سياسة مجابهة عضو مجلس الأمن القومي الموالي لإسرائيل والمنتمي إلى المحافظين الجدد (والمجرم الذي حصل على عفو رئاسي) إليوت أبرامز المسؤول عن سياسة الشرق الأوسط، ونائب الرئيس تشيني. ونجد المعارضة الأساسية في الأجهزة العسكرية الرئيسية ووسط القادة الذين يشهدون العواقب الاستراتيجية الكارثية على القوات العسكرية الأميركية وقطاعات في وزارة الخارجية والسي آي ايه، وهم مُدركون بالتأكيد للنتائج الكارثية لقيام الولايات المتحدة بدعم إسرائيل الساعية إلى تفوّق إقليمي بلا منازع. حتى أن الشك طال أولئك الذين كان بالإمكان افتراض تأييدهم ذات مرة: محلّو

هيرستدج فاوندیشن اليمينيون وعناصر قيادية في المجتمع الإيراني في المنفى⁽¹⁾.

وتكمن المشكلة في أن لا وجود لقيادة سياسية تعارض اللوبي الموالي لإسرائيل الذي يروج للحرب داخل الكونغرس أو حتى في المجتمع المدني. وتشكل جماعات ضغط منظمة ومؤثرة، إذا وجدت، تحدياً للوبي الإسرائيلي الموالي للحرب في ما يتعلق بالسعي إلى التعايش في الشرق الأوسط أو حتى الدفاع عن المصالح الوطنية الأميركية عندما تتباعد عن المصالح الإسرائيلية. وبالرغم من قيام العديد من الدبلوماسيين السابقين، وجنرالات، ومسؤولين في أجهزة المخابرات، ويهود إصلاحيين، ومستشارين للأمن القومي متقاعدين، ومهنيين في وزارة الخارجية، بشجب برنامج الحرب على إيران وانتقاد جماعات الضغط التي تضع مصالح إسرائيل أولاً، وذلك دون أن تلقى إعلاناتهم في الصحف ومقابلاتهم في وسائل الإعلام بدعم أي منظمة سياسية وطنية يمكنها المنافسة للتأثير في البيت الأبيض والكونغرس. وباقترابنا أكثر فأكثر من مواجهة كبرى مع إيران وقيام مسؤولين إسرائيليين بتحديد موعد أخير وقريب لإشعال حريق مدمر في الشرق الأوسط، يبدو أنه قد حُكم علينا التعلّم من خسائر مستقبلية كارثية يجب على الأميركيين تحمّلها قبل هزم جماعات الضغط السياسي التي تكنّ الولاء لبلدان خارجية.

(1) انظر إلى جيم لوب، "المكاشفة تختبر قوة اللوبي الإسرائيلي"، آي بي أس، 11 نيسان/إبريل 2006.

الفصل العاشر

الرسوم الكاريكاتورية في سياسات الشرق الأوسط

تعود جذور المواجهة المتفجرة بين المحتجّين الإسلاميين والعرب، وبين القادة السياسيين والحكومات، وبين الأنظمة الأميركية والغربية والناشرين، في ما يتعلق بالرسوم الكاريكاتورية التي نُشرت في الدانمارك إلى المساعي الإسرائيلية المبذولة لانقسام العالم والترويج لفرض عُزلة على إيران وعقوبات اقتصادية، و/أو شنّ هجوم عسكري. هناك العديد من الأسئلة الأساسية التي فشل كل المعلقين والمحللين تقريباً في الإجابة عنها، ومنها:

- ما هو سبب نشر الرسوم الكاريكاتورية في الدانمارك؟
- ما هي الخلفية السياسية لفلمينغ روز، وهو الناشر الثقافي لجيلاندز-بوستن الذي أصرّ على الرسوم الكاريكاتورية، واختارها، ونشرها؟
- ما هي المسائل المحيطة بتوقييت نشر الرسوم الكاريكاتورية وإعادة نشرها؟
- من يستفيد من نشر الرسوم الكاريكاتورية والمواجهة الناجمة عن ذلك بين العرب/الإسلام والغرب؟
- ما هي البيئة السياسية المعاصرة للاحتجاجات العربية/الإسلامية؟

- كيف تورط جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد، في إثارة النزاع الغربي-الإسلامي/العربي، وكيف بلغت النتائج مستوى توقعاتهم؟

إن نقطة الانطلاق لتحليل الجدل الناجم عن الرسوم الكاريكاتورية التي تم التركيز عليها لمهاجمة المسلمين والبلدان المسلمة كونها لا تحتل حرية التعبير الغربية تتمثل بالدور الذي تلعبه الدائمارك منذ زمن طويل كمركز عمليات رئيسي للموساد في أوروبا. لنصنع الجملة بطريقة أخرى: كيف يمكن لبلد اسكندينا في صغير يتألف من 5.4 مليون مواطن ومقيم (200,000 أو أقل من 3% منهم مسلمون)، ويشتهر بحكايات الجن، واللحم المقدد والجن، أن يصبح هدفاً لسخط ملايين المسلمين الممارسين لشعائهم الدينية من أفغانستان إلى فلسطين، ومن أندونيسيا إلى ليبيا، والذين تدفقوا في شوارع المدن في مختلف أنحاء العالم بأعداد كبيرة؟ وبعد قصف بغداد، وأعمال التعذيب في أبو غريب، وارتكاب المجازر في الفلوجة، وإصابة كل الشعب العراقي والأفغاني بالفقر المدقع... لم صبّ المسلمون غضبهم على رموز دائماركية بدءاً بكعكاتها المحلاة المعلبة وانتهاءً بسفاراتها ومراكز أعمالها ما وراء البحار؟

تناول القصة التي عرض لها بصراحة إعلاميون تلفزيونيون السيد فلمينغ روز، وهو ناشر ثقافي لصحيفة دائماركية يومية مقروءة على نطاق واسع أراد الرد على الحقيقة السياسية المتنامية لدى الأوروبيين والمتمثلة بانتقاد المسلمين، وقد قارنها بالرقابة الذاتية التي كانت قائمة في الاتحاد السوفياتي ووطنه الأم. وقام محرر الصفحة الثقافية في الجيلاندز-بوستن، وهو مولود في أوكرانيا ويحمل اسماً

غريباً، بتكليف واضعي رسوم كاريكاتورية دانماركيين التقدّم بسلسلة من هذه الرسوم تصف النبي محمد (ص) كما يتصوّرونه هم. ومع ذلك، فإن أربعاً من الرسوم الإثني عشرة التي تمّ اختيارها للنشر أعدها فريق روز، بما فيها تلك التي كانت أكثر إثارة للجدل وتُظهر 'قنبلة موضوعة في عمامة'. ومتحدّياً قوانين الدانمارك المناهضة للتعديف، نشر السيد روز هذه الرسوم بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2005، وما تلى ذلك بات مُلكاً للتاريخ...

شُنّ هجوم عالمي ضخم في العالم المسلم على ما وُصف بأنه "حقّ الغرب المقدّس في حرّية التعبير"، وقد هرع ملايين الأوروبيين وسكان أميركا الشمالية المصابين بصدمة للدفاع عن حرّيّاتهم العزيزة في خضمّ صراع الحضارات هذا. وألقي اللوم على سوريا وإيران بشكل بارز بتحريض المؤمنين الغاضبين على النزول إلى شوارع دمشق وطهران وبيروت والأحياء الفقيرة في غزة. ووفقاً لوزيرة الخارجية راييس، "تعمّدت إيران وسوريا إلهاب المشاعر واستغلال هذا الوضع لغاياتهما الخاصة، ويجب على العالم محاسبتهما على الأمر". وقامت السلطات الباكستانية والليبية⁽¹⁾ المتحالفة مع الولايات المتحدة بإطلاق النار على المتظاهرين، فقتلت وجرحت أعداداً كبيرة منهم واعتقلت قادة دينيين عديدين. وحثّت الحكومات الغربية حلفاءها العرب والمسلمين على منع حدوث مزيد من الهجمات على المنتجات والممتلكات الدانماركية، ولامت أولئك الذين عجزوا عن قمع الغضب الشعبي متهمّة إياهم بالتواطؤ والتحريض. كل ذلك كان بسبب مجموعة من الرسوم الكاريكاتورية، أو هذا ما قيل لنا.

(1) مع ذلك، علّق البرلمان الليبي عمل وزير الداخلية بعد وفاة 11 محتجاً.

الحرر الثقافي فلمينغ روز الذي سرعان ما تعب من كونه مطوّقاً بفريق من الشرطة الدانماركية ورجال الأمن لحمايته من الاعتقال وقد فاتته الهرولات اليومية في الجوار الهادئ لكونهاغن، اختار طلب ملاذ آمن في ميامي، فلوريدا (بدلاً من وطنه الأم أوكرانيا) بين المنفيين الكوبيين، والسايبانيم الإسرائيليين، والمتقاعدین الذين يمارسون لعبة ماه جونغ أثناء عرض المسرحية.

الدانمارك: مركز نشاط الموساد

لماذا الدانمارك؟ هل كان من الممكن نشوء هذا الجدل المختلق لو ظهرت الرسوم على صفحات أي صحيفة لندنية أو نيويوركية رئيسية؟ من يرغب في وضع الدانمارك وسط صراع الحضارات هذا إذ بدا الأمر وكأنه جدل حول نص رواية مثيرة مُبغضة للإسلام؟ يوجز فصل مثير للاهتمام في كتاب عميل الموساد الإسرائيلي السابق فيكتور جاي. أوستروفسكي، عن طريق الخداع⁽¹⁾، عن العلاقة الوثيقة بين أعمال أجهزة المخابرات الدانماركية وأعمال الموساد الإسرائيلي:

العلاقة بين الموساد والمخابرات الدانماركية حميمة جداً لدرجة أنه ليس بالإمكان أن تكون غير لائقة. ولكن هذا الوضع لا يعود إلى ما يتمتع به الموساد من فضائل بل إلى فضائل الدانمارك. ويعود سبب ذلك إلى الانطباع غير الصحيح لدى الدانماركيين الذي يعود للحرب العالمية الثانية

(1) فيكتور أوستروفسكي، عن طريق الخداع، نيويورك، سنات ماتينز بريس، 1990، الصفحات 231-232.

عندما أنقذوا حياة الكثيرين من اليهود، ولذلك فالإسرائيليون ممتنون ويمكنهم الوثوق بالموساد.

للموساد القسرة على مراقبة كل السكان العرب ولا سيّما الفلسطينيين (وعلى الأرجح بمن فيهم أولئك الذين يحملون الجنسية الدانماركية) المقيمين في الدانمارك، وذلك من خلال علاقاتهم الخاصة مع الدانماركيين:

... يراقب عميل من الموساد كل الرسائل العربية وتلك المتعلقة بالفلسطينيين [التي يتم تبادلها بين أفراد الجالية العربية في الدانمارك] والتي تصل إلى مقرّاتهم الرئيسية [جهاز المخابرات المدني الدانماركي]... وهو إجراء غير عادي لجهاز مخابرات أجنبي.

والاحترام الكبير الذي يكنّه ضباط المخابرات الدانماركية لرفاقهم عملاء الموساد الإسرائيلي غير متبادل كما يبدو، وفقاً لأوستروفسكي:

يزدري عملاء الموساد نظراءهم الدانماركيين لدرجة أنهم ينعتونهم بالـ *fertsalach*، وهي كلمة عبرية تعني خروج كمية قليلة من الغازات... هم يُطلعون الموساد على كل ما يقومون به⁽¹⁾.

بالعودة إلى خنوعهم، يحصل الدانماركيون على تدريب قيم من الإسرائيليين. "كل ثلاث سنوات، يغادر مسؤولو المخابرات الدانماركية إلى إسرائيل لحضور ندوة يُقيمها الموساد" وتتجم عنها

(1) المرجع نفسه.

اتصالات مفيدة للموساد "في حين تؤدي إلى استدامة المفهوم القائل إن لا وجود لمنظمة أفضل من الموساد في التعاطي مع الأرهاب". وفي أعقاب الهزيمة الأميركية الكاملة في العراق ومقاومة العالم لهجوم عسكري وقائي كبير ضد إيران أو حظر اقتصادي ودبلوماسي عليها من شأنه رفع أسعار النفط إلى ما فوق المئة دولار للبرميل الواحد، كانت إسرائيل بحاجة إلى قلب حرب الأفكار رأساً على عقب. وقد يكون من المنطقي أن تُشنّ حملة دعائية تهدف إلى إثارة تيريرات لشن هجوم على بلدان كإيران وسوريا (وهما عدوّتا إسرائيل في مرحلة نشر الرسوم الكاريكاتورية)، وذلك من قبل أحد حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الأكثر قوة في اجتياح وتدمير العراق وأفغانستان، حليف يكون جهاز المخابرات الوطنية فيه (معروف بـ 'fertsalach') متلهفاً لخدمة مصلحة إسرائيل.

فلمينغ روز: صحافي يخدم قضية

نظراً لاختراق الموساد وكالات المخابرات الدانماركية منذ زمن بعيد وعلاقاته الوثيقة بوسائل الإعلام اليمينية على الصعيد العملي، من غير المفاجئ أن يكون يهودي أو كراني يعمل تحت اسم فلمينغ روز ويُقيم علاقات عمل وثيقة مع الدولة الإسرائيلية (وبصفة خاصة مع نظام الليكود اليميني) محور الجدل حول الرسوم الكاريكاتورية. ويعود تاريخ روابط روز بالدولة الإسرائيلية إلى ما قبل مقابلته الترويجية المشهورة مع دانيال بيبس (2004)، وهو الإيديولوجي الصهيوني ذو السمعة الرديئة الذي يكره العرب. وقبل تعيينه محرراً ثقافياً في صحيفة يومية دانماركية يمينية رائدة، كان روز بين عامي

1990 و1995 مراسلاً صحافياً في موسكو يقوم بترجمة السيرة الذاتية لسبوريس يلتسين، الإبن بالمعمودية لأعضاء حكومة النخبة الروس في مرحلة ما بعد الشيوعية والموالين لإسرائيل والذين يحمل معظمهم جنسية روسية-إسرائيلية مزدوجة ويتعاونون مع الموساد في تبييض أموال غير مشروعة تقدّر بالمليارات. وبين عامي 1996 و1999، رافق روز الصحافي كلينتون في رحلته إلى

الصين قبل العودة إلى موسكو (1999-
2004) للعمل كمراسل لجيلاندز-
بوستن. وفي العام 2005، أصبح محررها
الثقافي بالرغم من معرفته القليلة بهذا
الحقل، ولم يفهم صحافيون دأماركيون
آخرون في فريق العمل سبب هذا

قام يهودي أوكراني يعمل تحت
اسم فلمينغ روز ويقيم علاقات
عمل وثيقة مع الدولة
الإسرائيلية (وبصفة خاصة
نظام الليكود اليميني) بتكليف
أشخاص بوضع الرسوم
الكاريكاتورية.

الإجراء. وفي منصبه الجديد، وجد روز سناً قوياً للتحريض واستغلال العداة المتنامي الذي يكتّه الدأماركيون المحافظون للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المسلمين الممارسين. وقد نشر النقد اللاذع والمعادي للإسلام الذي وجهه بايبس، وذلك بوضعه في نسق 'مقابلة'، بهدف "اختبار عمق المياه" قبل المباشرة بالمرحلة التالية في استراتيجية الموساد القائمة على قيام مواجهة بين الغرب والشرق.

إثارة نزاع بين المسلمين والغرب

فيما نجح الصهاينة في تحقيق أهدافهم في العراق - منشئين رأس جسر في الجيب الكردي الشمالي (كرديستان)، وضامنين مصادر قوة

لهم في النظام العراقي الجديد من خلال الشلبي وأشخاص آخرين- واجهت الخطط الاستراتيجية الإسرائيلية لتوسيع العمليات العسكرية الأميركية بحيث تطل إيران وسوريا تحديات رئيسية من داخل الجيش والشعب الأميركيين إضافة إلى قطاعات من وسائل الإعلام. وكان على مصادر الموساد في نيويورك تايمز والوول ستريت جورنال، وفي أماكن أخرى، معالجة مسألة الإطراء المغالى فيه من خلال إظهار التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية الإيرانية (غير الموجودة)، وذلك بعد الكشف عن أن المكيدة المدبّرة للعراق أمر ملفق بالكامل. كان الوضع بحاجة إلى حملة دعائية لإسكات منتقدي الحرب وتعميق الأحقاد حيال الإسلاميين/العرب بشكل عام، وإيران بصفة خاصة. عندها ظهرت عملية فلمينغ روز/موساد للعلن.

نُشرت الرسوم الكاريكاتورية المعبرة عن الكره للإسلام في الدانمارك في شهر أيلول/سبتمبر 2005 بينما كان الصهاينة الإسرائيليون والأميركيون يصعدون حملتهم الدعائية لشن حرب ضد إيران. ومع ذلك، كان رد فعل البلدان الإسلامية محدوداً في بادئ الأمر. ولم تعرض الإنترنت *شونال هيرالد جورنال* لهذا الأمر إلا في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2005. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2006، فعّل الكاتساس (كلمة عبرية تعني 'ضباط' بالعربية) التابعون للموساد نشاط *الساينيم* (متعاونون يهود متطوعون خارج إسرائيل) في وسائل الإعلام الغربية والأوروبية الشرقية لنشر نسخات مطابقة للرسوم الكاريكاتورية، وفي وقت واحد، في 1 و2 شباط/فبراير 2006. وتمثلت إحدى عمليات *الساينيم* بحمل المحرر الأعلى في فرانس-سوار أرنو ليفي ورئيس التحرير سيرج فوبير على اتخاذ القرار

بنشر هذه الرسوم في الصحيفة الفرنسية. وقام المالك الكاثوليكي الفرنسي-المصري للصحيفة مباشرةً بطرد مدير التحرير جاك لوفران الذي كان قد عارض عملية النشر هذه، وفقاً لمقابلة صحافية مع السي أن أن، وذلك دون المساس بليفي وفوير.

شُنّت عملياً حملة قوية في كل وسائل الإعلام الموالية للغرب، مُدِينة الاحتجاجات الإسلامية الأولى المعتدلة نسبياً التي حدثت بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2005 وأثارت بسرعة التصعيد الشعبي الذي تلى ذلك بمساعدة عملاء مוסاد سرّيين منتشرين بين الشعوب العربية. وصبّت أجهزة المخابرات الدانماركية، الزيت على النار من خلال توجيه النصح لرئيس وزراء الدانمارك اليميني أندرز فوغ راسموسن بعدم التراجع، رافضاً الاعتذار كما طلبت الأنظمة العربية ذات الميل الغربي، ورافضاً كذلك طلباً للقاء مجموعة من دبلوماسيي دول عربية وإسلامية معتمدين في الدانمارك لمناقشة الوضع.

حاول فلمينغ روز/الموساد القيام بمناورة أخرى لزيادة التوتر بين الشرق والغرب. فعرض علانيةً نشر أي رسوم كاريكاتورية إيرانية في صحيفته تسخر من الهولوكوست. من الواضح أن المحرر الأعلى لجيلاوندز-بوستن أدرك متأخراً برنامج فلمينغ روز المخبّأ ورفض العرض طالباً من روز أخذ إجازة عمل. وغارد روز إلى ميامي، لا إلى تل أبيب، حيث قد تثير إقامته هناك الشبهات حول الادّعاء القائل إنه مجرد معارض للرقابة الذاتية. وفي ميامي، سيحظى بلا شك بحماية السايانيم المحليين المسلّحين والمدربين على الدفاع عن الصهاينة المهتدين.

الساينيم - المدافعون عن الحضارة الغربية

الساينيم، وهو اسم مشتق من كلمة عبرية تعني المساعدة، وفقاً لفيلسوف أوستروفسكي، هم شبكة عالمية ضخمة من اليهود العاملين في أماكن استراتيجية أو مفيدة (الميدان العقاري، وسائل الإعلام، الميدان المالي، تجارة السيارات... إلخ) ارتضوا تقديم المساعدة لنشاطات الموساد الإسرائيلي داخل البلدان المقيمين فيها. وعُزي هذا الأمر إلى الولاء الوطني الكبير الذي يدين به الساينيم لإسرائيل أكثر من ولائهم لأوطانهم الأم. ووفقاً لغوردن توماس ومارتن ديون في السيرة الذاتية المفصلة التي وضعها وهي بعنوان روبرت ماكسويل، الجاسوس الإسرائيلي المتفوق⁽¹⁾، كان قطب الإعلام روبرت ماكسويل ذو السمعة الرديئة مسرفاً في انتمائه إلى الساينيم إذ كان يوفّر لهم التغطية، والمكاتب، والعلاقات السياسية، وخدمات تبيض الأموال، وروايات نصب المكائد، نزولاً عند رغبة الموساد في إسرائيل.

تترواح نشاطات هؤلاء المساعدين بين الأداء المثير للإعجاب والأداء الأكثر رتابة. ووفقاً لفيلسوف أوستروفسكي في السيرة الذاتية للعام 1990 بعنوان عن طريق الخداع، يؤلف الساينيم بركة من آلاف الأفراد الناشطين وغير الناشطين الذين يمكنهم توفير خدمات بشكل منفصل عن الولاء لقضية إسرائيل كما تعبّر عن ذلك أي عملية يقوم بها الموساد حالياً. والمنحى الساخر لهذا التدبير واضح: إن

(1) غوردن توماس ومارتن ديون، روبرت ماكسويل، الجاسوس الإسرائيلي المتفوق، الناشر كارول وغراف، 2002.

قيام إحدى العمليات كعملية فلمينغ روز بتهديد المصالح الوطنية والاقتصادية للوطن الأم الذي ينتمي إليه عضو السايانيم لا يشكل فارقاً كبيراً بالنسبة إلى الموساد، وإذا أفتضح أمره فهو قد يسيء إلى منزلة اليهود في الشتات. وقد تكون الإجابة المعيارية للموساد: "ما الأسوأ الذي يمكن أن يحدث لأولئك اليهود؟ سيأتون كلهم إلى إسرائيل؟ عظيم". ومن الواضح أن هذه اللامبالاة عواقب على اليهود الذين رفضوا الالتحاق كمعاونين للموساد في بلدان يمارس جهاز المخابرات الإسرائيلي تأثيراً فيها.

دعاية الموساد الحربية والجدل حول الرسوم الكاريكاتورية

عبر قادة إسرائيل عن معارضتهم للمساعي الدبلوماسية التي تبذلها إدارة بوش لإشراك القوى الأوروبية في المفاوضات مع إيران، مما يُرجى حدوث عمل ما ضد هذا البلد. وبصورة آلية ودون استفهام، أطلقت كل المنظمات الصهيونية واليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة (آيباك، مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، وغيرها) حملة وطنية متواصلة لتعبئة الكونغرس وأصدقائها في الفرع التنفيذي للقيام بعمل عسكري فوري ضد إيران أو لفرض عقوبات اقتصادية عليها. من جهة ثانية، كانت إدارة بوش تفتقر إلى التأييد الشعبي لهذه السياسة في الولايات المتحدة وبين حلفائها الأوروبيين وجماهيرهم الناحية.

كانت سياسة الموساد تتمثل بإيجاد ذريعة لانقسام الرأي العام بين الشرق الأوسط (وما وراءه) والغرب بهدف تصعيد التوترات وإضفاء طابع الشر على الأعداء الإسلاميين الراضين لذرائع الهيمنة

على الشرق الأوسط. وخدمت رسوم روز الكاريكاتورية الموساد تماماً. وكان بالإمكان التعريف عن القضية بأنها مسألة حرية تعبير، ونزاع حول القيم لا المصالح، بين "الغرب الديمقراطي" والإسلاميين "التوتاليتاريين" الأصوليين (كما وصفهم بايس-روز).

لا شيء يمكن أن يدحض الحقيقة. فقد أصرّ روز على الرسوم الكاريكاتورية الإسلامية واختارها، في حين رفضت صحيفته رسوماً مماثلة للسيد المسيح في ظروف سابقة. وصورة روز "كمعارض ثقافي للمعتقدات المقدّسة" - فيما يعمل لصحيفة يمينية كان نباحها اليومي قائماً على نشر "روايات إخبارية" معادية للمهاجرين (من منطقة الشرق الأوسط) ومقابلات مؤاتية لمتطرفين صهيانية - لا تصدّق للوهلة الأولى، علماً أن تلك الصورة عزّزتها كل وسائل الإعلام الرئيسية. وإضافةً إلى ذلك، بينما يكون روز قد استهل التوترات الدولية، كان يُطلب من المساعي التي يبذلها زملاؤه ورفاقه المنتمون إلى المحافظين الجدد داخل الموساد وخارجها، والذين يُلفتون انتباه الناس إلى المظهر الخارجي للرسوم الكاريكاتورية، أن تكون قادرة كذلك على التأثير في العالم العربي والإسلامي وإثارة غضبه. ويفسر هذا الأمر المسافة الزمنية التي تفصل بين النشر الأول للرسوم ورد الفعل الكبيرة للمسلمين والذي حصل بعد أشهر.

في النهاية، أثارت الرسوم الكاريكاتورية وما تلاها من شتائم وافتراءات طالت المحتجين الإسلاميين وحلفاءهم العلمانيين في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، احتجاجات سلمية كبيرة قام بها ملايين الناس ما لبثت أن اتخذت في ما بعد طابعاً عنيفاً. ونشرت وسائل الإعلام الغربية صوراً مثيرة لاحتجاجات وتظاهرات عنيفة،

وقد نجحت في بث الخوف والخشية المطلوبين في البلدان المسلمة وفي نفوس الأقليات المسلمة المقيمين في أوروبا. واكتسبت حالة الرهاب من المسلمين زحماً. وربط دعائون صهاينة في أوروبا والولايات المتحدة "الدفاع عن حرية التعبير" بمسألة سياسات "الأمن" الإسرائيلية. وفيما كان الغرب مشاركاً في تشويه سمعة المحتجين الإسلاميين، كانت إسرائيل تفرض حصاراً على غزة، بينما تقطع الولايات المتحدة وأوروبا كل المعونات المالية عن الفلسطينيين، مهددين الناس بمجاعة على نطاق واسع بسبب ممارستهم حقهم الديمقراطي بانتخاب قادتهم! وأحيت تمثيلية روز التحذيرية المرتبطة بحرية التعبير مبدأ "صراع الحضارات" الذي فقد مصداقيته والذي ابتكره الصهاينة المحافظون. وباللعب على أوتار حالة الرهاب من المسلمين والحساسية المتزايدة إزاء الإساءة الغربية للمسلمين والقوميين العرب، قد يكون الخبراء الإسرائيليون بالحرب السيكلوجية يسلطون الضوء على مسألة "حرية التعبير" بصفتها فتيل التفجير المثالي للنزاع.

لقد أدى انتصار حماس الديمقراطي في الانتخابات - وصفتها إسرائيل بأنها حركة إرهابية - إلى تسريع المساعي الإسرائيلية لإقناع الحكومات الغربية بالإصرار على أن تقوم الأنظمة في البلدان المسلمة بقمع 'الشعوب الإسلامية اللاعقلانية' أو مواجهة حظر غربي أو قطع المعونات. (صوّر الإعلام الغربي الفشل في اتخاذ إجراءات صارمة وعنيفة بحق المتظاهرين على أنه موافقة رسمية أو تحريض). لقد كانت المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة قادرة على التأثير في وزيرة الخارجية رايس لإلقاء اللوم على إيران وسوريا بإثارة

التظاهرات العالمية من غزة إلى الفلبين. وكانت الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل باستغلال الانتهاكات الأوروبية بهدف إضعاف المعارضة الأوروبية لهجوم عسكري على إيران وسوريا أو لفرض عقوبات اقتصادية عليهما؛ أو استباق الأمر بعمليات مماثلة في غزة ولبنان.

ما وراء التجديف الديني

فيما ركّز معظم المحلّلين بشكل ضيق على الرسوم الكاريكاتورية واصفين إياها بأنها مصدر التظاهرات الشعبية العالمية وأن هذه التظاهرات هي الهدف المنشود من عرض الرسوم، تبقى في الواقع، وفي أحسن الأحوال، فتيل التفجير المباشر لسلسلة كاملة من الأحداث المستمرة ذات معنى سياسي أكبر. فمن عملية تمشيط العراق من خلال قصف جوي "مروّع ومثير للصدمة" إلى التعذيب الجماعي والإذلال اليومي الروتيني في البلدان المحتلة، ومن التدمير التام للفلوجة (التي باتت رمز الإبادة الأميركية كما كانت غرنیکا بالنسبة إلى النازيين) إلى التدمير الإسرائيلي لجنين وفلسطين، ومن عمليات الاغتيال اليومية للفلسطينيين على أيدي المحتلّين الإسرائيليين إلى تدنيس القرآن الكريم في غوانتانامو، حاولت إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا إثبات أن أي مسلم في العالم ليس في أمان - سواءً كانوا في المدرسة، أو المنزل، أو المكتب، أو الحقل، أو المصنع، أو المسجد - وأن لا شيء يعتبرونه غالياً على قلوبهم هو مقدّس.

يعود سبب مشاركة الملايين في تظاهرات ضد رسم كاريكاتوري للنبي محمد (ص) نُشر في صحيفة اسكندنافية يمينية تافهة إلى أن هذا الأمر كان الواقعة الأخيرة - فتيل التفجير - التي

تُشعر بوقوع وشيك لسلسلة من الانتهاكات الاجتماعية والسياسية المتعمدة التي تستهدف المسلمين والعرب والشعوب المستعمرة. وفي حين ركّز الإعلام الغربي على الخلفية الدينية للمتظاهرين دون غيرها، فإن كل بلد تقريباً جرت فيه تظاهرات شعبية مستمرة كان عُرضة لتدخل غربي حديث العهد، ونهب المواد الخام على نطاق واسع و/أو تعرّض حقوقه العلمانية للتدمير: فاجتاحت بلدان، ودُمّرت منازل ومدارس ومستشفيات وأنظمة الصحة العامة ومياه الشرب، ونُهبت الموارد الزراعية والطبيعية، وسُرقت المتاحف والمكتبات ومواقع الآثار، وانتُهكت المساجد. وحول الغرب ظروف الحياة القائمة إلى جحيم لكل الناس المقيمين في البلدان العربية أو الإسلامية (سواءً كانوا علمانيين أو حريصين على التقيد بالقواعد والعادات). وهكذا، تعرّض نبيهم (ص) - الشخصية الدينية الأكثر تعلقاً بها - لإهانة متكررة وقد أفلت المرتكبون الإمبرياليون المتكبرون ووسائل الإعلام التي تدور في فلکهم من العقاب، وقامت الدولة الإسرائيلية وعملاؤها السياسانيين بتحريضهم وتقديم العون لهم. إن الإيحاء بأن المسلمين الممارسين يمكنهم تدنيس السيد المسيح دون التعرّض للعقاب هو تشويه فاضح للحقائق؛ نظراً إلى أن السيد المسيح هو من الأنبياء المكرّمين في الإسلام، كما أن التعرض للأنبياء أمر مُنافٍ لفكر المسلمين.

وبما أن الاستراتيجيين الإسرائيليين يعرفون ذلك مُسبقاً، إذا لم يكن تشويه سمعة الإسلام يحدث في خواء سياسي. فقد كانت الظروف المادية لانتفاضة إسلامية-عربية ملائمة: حققت حماس فوزاً ساحقاً في الانتخابات الفلسطينية، وكانت القوات العسكرية

الأميركية مُدركة أنها تخسر الحرب في العراق، وإيران ترفض الإذعان، وبوش يفقد التأييد الشعبي لحروب مستمرة ومستقبلية في الشرق الأوسط، وكانت آيباك، وهي الأداة السياسية الرئيسية لإسرائيل للتأثير في السياسة الأميركية، تخضع لتحقيق جنائي... وكانت استراتيجية إسرائيل القائمة على قيام الولايات المتحدة بخوض حروبها ترتدّ عليها. كانت هناك حاجة لإحياء التوترات السياسية-العسكرية التي كان قد تمّ استغلالها بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 لصالح إسرائيل: من هنا كان قيام فلمينغ روز بالتحريض، والترويج المنسّق على نطاق واسع لإنجاز هذا العمل، وإثارة مسألة حرية التعبير في أوساط السياسيين والليبراليين والمحافظين والإيديولوجيين الغربيين المنتمين إلى المحافظين الجدد، وانفجار موجة الاحتجاجات التي كان بالإمكان توقعها، وافتعال التوتر في الشرق الأوسط من جديد...

والتقدم الحاصل على صعيد تنفيذ بنود برنامج العمل الإسرائيلي.

من الواضح أن المواجهة التي تنمو ظروف حدوثها بسرعة تُنذر بأكثر من مجرد مسألة حرية تعبير، وأكثر من مجرد تحريض صريح قام به محرر ثقافي ضالّ تدلّله وكالة المخابرات الدانماركية المخترقة. فما هو على المحك هو الفكرة المتعمّدة، المُسبّقة والمبسّطة وذات الطابع العرقي عن الشعوب العربية، والإسلامية، وشعوب العالم الثالث التي تهدف إلى إطالة أمد وتعميق ما يتعرّضون له من اضطهاد واستغلال وإخضاع، واستعداد الغرب لقبول هذه العملية.

لقبول هذه العملية، وذلك بالرغم من القانون المحلي أو الدولي الذي يوفّر لهم الحماية من التحريض على الكراهية. إن مصادر الأفكار المسبّقة والمبسّطة عن العرب ذات الطابع العرقي والأكثر انتشاراً وإثماً وتأثيراً هي إسرائيل وأكاديميها ما وراء البحار (ولا سيما الأميركيين والأوروبيين)، وخبراء الإرهاب، وعلماء النفس في الجامعات الأكثر أهمية، والمؤسسات الاستشارية، الذين قاموا بتوفير "الخلفية السيكولوجية" للتعذيب، والإذلال، والتحريض، وقمع الملايين الذين يناضلون في سبيل تقرير مصيرهم في مواجهة الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية.

مرة أخرى، وضعت إسرائيل وعملاؤها ما وراء البحار، بصفة خاصة، مصالح إسرائيل التوسعية والحربية فوق مصالح الشعوب الأميركية والأوروبية. وقد أدّى معيار "هل الأمر جيد لليهود؟" كما حدّته الدولة الإسرائيلية، إلى حالة ظلامية من المواجهات الشعبية وحقد عميق بين الشعوب العربية/المسلمة والأنظمة الغربية. وما بدا ملائماً جداً لأمثال روز في العالم ولضباطهم وأعضاء السايانيم الطيّعين لدى الحث على المجاهمة، فإنه قد يرتدّ عليهم مرة أخرى: فقد تتخطى الانتفاضات شعارات الاحتجاج على تشويه السمعة إلى مهاجمة السلطة في جوهرها والتمثلة بالحكام العرب والمسلمين والمتعاونين مع النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي-الأميركي. وفيما يُظهر الموساد مكرّاً بالتسلل وتحريض الجماعات المضطّهدة، فقد كان غير بارع بشكل غير عادي في التحكم بالانتفاضات الناشئة كما ظهر ذلك بعد فوز حماس مؤخراً ونجاح المقاومة العراقية.

خاتمة

فيما يزداد الجدل الذي أثاره الموساد بين الغرب والشعوب الإسلامية عمقاً - ودُعي بطريقة ملفقة 'حرية التعبير في مواجهة التجديف' بدلاً من 'حرية التعبير في مواجهة الحث على الكراهية' - باشرت إسرائيل بفرض حصار اقتصادي وفقاً للأسلوب النازي على أكثر من 4 ملايين فلسطيني، متعمدةً تجويعهم بهدف التنازل عن حرياتهم الديمقراطية. التعمد هو التعبير المختصر، وفقاً لجدعون ليفي، وهو محرر صحافي في صحيفة هاآرتس اليومية الإسرائيلية⁽¹⁾، الذي نقل هذا القول عن دوف ويسغلاس، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو يتوجّه بكلامه وبصورة هزلية إلى مسؤولين رفيعي المقام: "هو (الحصار الاقتصادي) الذي قد يشمل الكهرباء والماء، إضافةً إلى الطعام) كموعِد مع خبير في التغذية. سيغدو الفلسطينيون أكثر نحولاً ولكنهم لن يموتوا". و"تمايل" المسؤولون الإسرائيليون "من شدة ضحكهم". وكما قال ليفي، فإن "أكثر من نصف الفلسطينيين كانوا يعيشون في فقر... العام الماضي، كان يواجه 37% منهم صعوبات في الحصول على طعام... وخفض 54% من سكان غزة مقدار الطعام الذي يستهلكونه... وارتفع معدل وفيات الأطفال بنسبة 15%... وبلغت نسبة البطالة 28%". والتجويع الجماعي المخطّط له لشعب وُضع في غيتو، وقيام منفذي حكم الإعدام به بنسبه بشكل هزلي واصفين حالته بزيارة إلى خبير في التغذية هو نسخة مطابقة لمناقشة القيادة العليا النازية السياسة الداخلية الواجب

(1) هاآرتس، 19 شباط/فبراير 2006.

أتباعها حيال الشعوب الخاضعة للتصنيف وفقاً لغيثو وارسو. وسُهِّلت إلى حدٍّ كبير قدرة إسرائيل على فرض سياسة إبادة جماعية وتنفيذها من خلال المشهد الجانبي الرمزي الذي أخرجه الموساد-روز في أوروبا الغربية. ويكاد يكون النزاع الثقافي في خدمة الإبادة الجماعية خدعة ذكية أو مجرد انتهاك للحساسيات الإسلامية؛ وهو في الواقع جريمة ضد الإنسانية.

القسم الثالث

خبراء في الإرهاب أم خبراء إرهابيون؟

الفصل الحادي عشر

خبراء في الإرهاب

النظر في المرأة

بعد قراءة مئات الكتب والمقالات والاستماع إلى أعداد لا تُحصى ولا تُعدّ من الخطب والمقابلات لخبراء في الإرهاب وإرهابيين من الولايات المتحدة، وكندا، وإسرائيل، وأوروبا، وأميركا اللاتينية، وآسيا، وجنوب أفريقيا، استنتجتُ وجود نماذج متكررة. فهم يستخدمون لغة مشتركة لمعالجة مواضيعهم والبيئة المحيطة بهم، وهم أيديولوجيون إلى أبعد حدّ، ويختبئون وراء مظهر خادع من الجمعية العلمية، ويملكون حسّاً قوياً في الملاحظة الانتقائية، ويدعون على الدوام امتلاك فهم سيكولوجي، علماً أن عدداً قليلاً من الناس، إذا توافروا، تفاعلوا مع مواضيعهم انطلاقاً من حسّ تحليلي باستثناء ما يتعلق بظروف الاعتقال والاستجواب.

وأسلوب هؤلاء قويم وأخلاقي إلى حدّ بعيد ويعتمد النقد اللاذع، وذلك بسبب فرط المناقشة والبحث، وهو مع ذلك سهل بتعابيره اللطيفة لوصف العنف في دولهم المشايعة. وتحاليلهم مليئة على الدوام تقريباً بقدح شخصي/فردى مشحون، ويعتبرون مواضيعهم خالية من أي حوافز سياسية.

توفّر لغة علم النفس التي تحمل مصطلحات معقدة وسيلة تبدو شرعية للتعبير عن عدائية راسخة، وهي طريقة لافتراض حالة من التفوق المتمدّن إزاء مواضيعهم التي تجرّد الناس من صفاتهم الإنسانية. وعملية التجريد هذه أساسية لكل المشروع الإرهابي-السياسي- الأكاديمي بهدف تقديم الإرهابي كشخص لا يتمتّع بصفات مُصلحة، ولا مكان له في العالم، ولا وقت له يتمثّل الهدف بتقديم الإرهابي كشخص لا يتمتّع بصفات مُصلحة، ولا مكان له في العالم، ولا وقت له للعاطفة؛ إن تصفيته الجسدية أمر جدير بالاهتمام. والخبراء الإرهابيون هم أرباب المهمة اليسيرة؛ فهم يحرضون الفاتحين الاستعماريين والإمبرياليين ويعززون فكرهم القائلة إن الإرهابيين غير جديرين بأن يحكموا أو يُحكّموا في مناطق تنعم بالثروات أو حتى العيش في أي مكان قريب من الناس "المتمدّنين" أو "المختارين".

يُظهر الخبراء الإرهابيون عنف الحكام، وطموحاتهم القائمة على الغزو، وجشعهم المتمثل بالاستيلاء على الأرض والموارد، ودوافعهم الوحشية الهدامة إزاء ضحاياهم في حين تأتي ردود فعل الضحايا والناجين بلغة تعبّر عن سلوك مَرَضِي. من جهة ثانية، نعثر في الواقع على الأمراض التي يتمّ اكتشافها سريراً في عقول الذين يمارسون القتل الكلامي؛ الذين لا يمكنهم حل رموز العلاقة العرضية بين عمليات الاغتصاب والتعذيب المتكررة التي ترتكبها الدول التي ترعاها، وبين الصرخات اليائسة للمبعدين أو المرشدين أو المستغلّين ومحاولاتهم الدفاع عن أنفسهم أو بلوغ أي استنتاج أخلاقي ملائم.

كل خبراء الإرهاب تقريباً مصابون بجهل سيكولوجي مزمن للعنف المنهجي والشامل الذي يمارسه الغرب وإسرائيل على مجموعات خاصة. ومن يتعرّض لهذا العنف اليوم هم العرب، كما كان يتعرّض له المتمردون في أزمنة أخرى ويردّون على العنف الإمبريالي بالعنف.

إن ممارسة التعذيب المنتشرة هي وسيلة لإنهاك وترويض المقاتلين واستمالتهم، ومن ثمّ التسلّل إلى داخل حركات المقاومة. وتحظى طريقة الاستجواب بتبرير أيديولوجي ودعم أخلاقي من خبراء الإرهاب. ففي

كل خبراء الإرهاب تقريباً مصابون بجهل سيكولوجي مزمن للعنف المنهجي والشامل الذي يمارسه الغرب وإسرائيل على مجموعات خاصة.

كتاباتهم، يوصّف المتمردون أو الإرهابيون بأنهم غير منتمين إلى الحضيرة الإنسانية؛ فهم دون البشر وفي غيبوبة. ويوصّف قادهم بأنهم استغلاليون ومتلاعبون همكّميون لا يتمتعون بأي قيم إنسانية ولا أهداف لهم، كما أن الجماعات التي يهيمنون عليها هي "جيوب غير خاضعة لسلطة القانون". وما إن يُلزموا أنفسهم بقضية ما (تبقى حسناها غير معترف بها وغير مناقشة)، حتى يرفضوا الإقرار بسلطة القانون والعدالة؛ فقط الموت والقتل والاستشهاد. هم يعيشون في دول ضعيفة، ولا تاريخ لهم أو ثقافة (أو يتمتعون على الأقل بثقافة أدنى من الثقافة الغربية، والحضارة اليهودية-المسيحية). وباختصار، سيكون العالم أفضل بدونهم.

بالنسبة إلى ممارس التعذيب، هذا يعني أن عمله أو عملها هو لصالح الحضارة. ويشعر خبراء الإرهاب بالانزعاج عندما يتمّ

الكشف عن ممارسي التعذيب وتصوير ما ارتكبت أيديهم من أعمال وحشية ونشرها في وسائل الإعلام العالمية. يشعر خبراء الإرهاب بالأسى لا بسبب الأعمال الناجمة عن الانحطاط الأخلاقي بل لأن هذا الأمر يؤكد ما كان يقوله الإرهابيون؛ فهم يثورون على ما يتعرضون له من إساءة وإذلال على أيدي معذبهم الأميركيين/الإسرائيليين/الأوروبيين، والجنود، والمرتقة، والرؤساء. يحتاج خبراء الإرهاب على الكشف العلني: بات العالم على اطلاع على الأسرار القذرة غير المذكورة في تحليلاتهم، وتثير هذه الأسرار سببية الخوف الملازم. وبالرغم من كل شيء، كانوا قد نسبوا مشاعر الغضب والإذلال إلى الاضطرابات المزعومة في شخصية الإرهابيين، أو إلى سنوات طفولتهم أو عائلاتهم، أو الاختلالات الوظيفية الثقافية/الدينية. تصبح تصاريح خبراء الإرهاب أقل إقناعاً إزاء وقائع الإذلال الجسدي المعممة التي ترتكبها جيوش ودول المدّنين المزعومين.

أسلوب خبراء الإرهاب

ترمز مقالة رئيسية للبروفسور جسيكا سترن نُشرت في *الويك إنديفانينشلتايمز*، وهي بعنوان "كيف يفكر الإرهابيون"⁽¹⁾، إلى أسلوب خبراء الإرهاب. وسترن محاضرة في كلية جون أف كينيدي الحكومية ومؤلفة كتاب حديث العهد، *إرهاب باسم الله: لماذا يقوم المقاتلون الدينيون بالقتل*⁽²⁾. وكون مقالها نُشر في صحف الأعمال

(1) فايننشلتايمز، 13 حزيران/يونيو 2004.

(2) جسيكا سترن، *إرهاب باسم الله: لماذا يقوم المقاتلون الدينيون بالقتل*، هاربر كولينز، 2003.

الأكثر أهمية، وقام ناشر هام بنشر كتاب لها، وبما أنها موظفة من قبل جامعة خاصة من النخبة، فإن سترن تملك إداً المصدقية الحقيقية التي تمكنها من أن تكون خبيرة في الإرهاب لا مروجة أفكار.

يعمل خبراء الإرهاب وينظرون إلى أنفسهم انطلاقةً من مستويين: بوصفهم بخانة دراسيين، ومدعين عامين سياسيين ومستشارين أمنيين. وبوصفهم خبراء، يكون عملهم ذا نوعية مشكوك فيها بالرغم من تأكيدهم على امتلاك مجموعة وافرة من المصادر يزعمون عودتهم إليها. أُجريت مقابلات مع العديد من الإرهابيين المزعومين في السجون حيث تعرّضوا على الأرجح للتعذيب والتخدير، ومن المحتمل أن تكون الحوارات التي أُجريت معهم مراقبة. وكانوا ينعمون بالحد الأدنى من الظروف الملائمة والمطلوبة لإجراء مقابلة عادلة. وبالرغم من ذلك، يمكن توقّع قيام خبير الإرهاب بحذف أي مقتطفات ذات مضمون سياسي بما أن منهجية عملهم المرتكزة على علم النفس تتطلب منهم السعي إلى اكتشاف ما يكمن وراء السطور بما يجعل النص النهائي غير متصل بالموضوع جرّاء ذلك. ويبدو أنهم يُعنون أكثر بانطباعاتهم المتحيزة الخاصة حول كيفية قيام الإرهابي بالنظر والتكلم والاستماع، مركزين عادةً على مدلولاتهم الشخصية التي تصوّروها مُسبقاً في ما يتعلق بتعابير الوجه أو حركات الجسم.

يتفوق خبراء الإرهاب في اختيار الحالة النموذج الأكثر سوءاً كونهما تمثل قيادة الإرهابيين؛ أي المتبحر، والجشع للمال، والميسور. وهم يُغفلون معيار مقاتلي المقاومة المضطهدين، البسيطين، المضحين، المتضامنين مع شعبهم، والذين يُعتمد عليهم في غالب الأحيان لتأمين الطعام، والعناية الطبية، والملجأ.

هم يُغفلون واقع أنهم مسلمون أصوليون ذوو ثقافة عالية يسعون بكل طريقة متوافرة وراء المهن الحديثة المرتكزة على العلوم، ويستغلون ما يوجّه للغرب من انتقادات بسبب الاستعمار والإمبريالية، ويجدون أنه من الموافق لهم السعي إلى تقرير المصير، واعتماد حكم الغالبية، وممارسة إيمانهم.

هناك أيضاً مسلمون أصوليون ورعيون - ينشدون العزاء في ممارسات دينية، ويعيشون في نطاق ضيق يشمل العمل والمسجد والعائلة - خبروا التصدّع الكبير في حياتهم الورعية ورد فعلهم عليها، ولا يعود سبب ذلك إلى قيام الإمبرياليين بانتهاك كل مقدّس فحسب، بل إلى تدمير شبكة العائلة وقواعد الوجود التي تربط الأجيال ببعضها البعض. ويتجنّب هؤلاء المسلمون الورعيون التدخل السياسي إلى أن يتمّ انتهاك وسطهم الروحي والإنساني الحميم.

ووسط الفوضى، والعنف، والإرباك، والنهب، واحتلال البلد، يتمّ التأثير في شعب بأكمله بطريقة معاكسة. وفيما هم يحاولون الردّ والاحتجاج والنجاة، يسعون وراء حركات ومؤسسات تملك بعض الموارد وقليلاً من النفوذ. وكان هناك في الماضي قوميون أشدّاء، واشتراكيون، وأحزاب شيوعية، واتحادات عمالية قوية، وحركات ريفية. وما تزال هذه المجموعات ناشطة في عدد قليل من البلدان حيث تتمتع بقوة يُحسب لها حساب. من جهة ثانية، أهلّك القسم الأعظم منها من قبل الأنظمة التابعة للولايات المتحدة، والدكتاتورين العلمانيين المحليين أو الدينيين، ومن خلال تفكيك الأحزاب الشيوعية. في ظل ظروف قاسية

تتطلب نشاطاً سرّياً ودعماً شعبياً، انضمّ العديد من الناشطين العلمانيين إلى حركات دينية ذات توجه سياسي تعتمد برامج معادية للاستعمار والإمبريالية، وبرامج للنضال الاجتماعي. والسياسة لا الدين هي المحفز لانضمام العلمانيين إلى حركات مستوحاة من الإسلام. لقد نصح ليون تروتسكي ذات مرة أتباعه إبّان الاحتلال النازي لأوروبا بأنه قد يكون من الضروري الانضمام إلى الكنيسة الكاثوليكية إذا كانت الفسحة الوحيدة المتوافرة للعمل السياسي. ونظراً لما تتمتع به الحركة المسلمة من قاعدة شعبية، ونظراً لخوضها صراعاً معادياً للاستعمار، من غير المفاجئ أن يكون العديد من العلمانيين (قد يكونون يساريين، وقوميين، وديمقراطيين) قد انضموا إلى هذه الحركات؛ وانتقلوا ربما في وقت لاحق إلى حركات سياسية أخرى.

إن إدراج الفسيفساء الغنيّة من مقاتلي المقاومة في صيغة إيديولوجية واحدة بسبب انتماءهم الرسمية - كما يفعل خبراء الإرهاب هؤلاء - هو خطأ جسيم. فهؤلاء الخبراء تواقون إلى طرح حلّ قمعّي عام لمشكلة "الإرهاب"، مُدعّنين للمصالح السياسية لصارفي الرواتب في المؤسسات الكبيرة أو أجهزة الدولة. وهم يتغاضون عن تعقيدات غير ملائمة، وحوافز متنوّعة، وتقاربات في الحالتين العلمانية والدينية. ويستعين خبراء الإرهاب بالعبارة الانفعالية إرهابيون أصوليون إسلاميون لوضع حدّ للنقاشات والتحليل المدروسة التي قد تتطلب من الناس إعادة التفكير ملياً بدعمهم للحروب الإمبريالية والهيمنات الإسرائيلية، ومعارضتهم للقوميين العراقيين ومقاتلي المقاومة الفلسطينية.

إستجواب: أسئلة تُطرح على خبراء الإرهاب

يدّعي خبراء الإرهاب أن الظروف الموضوعية، أو ما يشيرون إليه بتحقيق على أنه استغلال أو قمع أو إمبريالية (مع اقتباسات على الدوام، وهو أمر يمكن توقعه)، ليست سوى مظهر خادع لتغطية حاجة شخصية أكثر عمقاً. ومن ثمّ يعمدون إلى كشف النقاب عن الحوافز الحقيقية؛ بلغة معقدة. في الواقع، إن اللجوء إلى فئات سيكولوجية مفهومة ومطبّقة بشكل غير مُتقن هي الطريقة الأساسية التي يستخدمها خبراء الإرهاب للتحكم بالعالم الموضوعي والتي تصطدم بتفسيرهم لسلوك مقاتل المقاومة.

العالم الخارجي الذي تنبثق منه حركات المقاومة العنيفة عدائي إلى أبعد حدّ. فالعالم أجمع يعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل، مثلاً، لاعبين عدائيين جداً لا يلتزمان بمعايير، إذ يعتبران نفسيهما غير خاضعين لمحاسبة أي من القوانين الدولية. يمكن لخبراء الإرهاب تجنّب هذا الواقع الجوهري الذي يصطدم بسلوك مقاتلي المقاومة من خلال التركيز على عالمهم الداخلي المفترَض وعلى علاقاتهم المباشرة. ويسمح هذا الأمر لخبراء الإرهاب بتفادي المظاهر غير السارة لسواءهم لدولهم؛ الولاءات البدائية، والقبلية، والعشائرية، والإثنية، والدينية، والاستعمارية، والإمبريالية الكامنة تحت المظهر الخادع للاحترام ودفاعهم الزائف عن الحضارة والإنسانية.

ورؤّع هؤلاء الخبراء بصور التعذيب الذي تمارسه الولايات المتحدة في العراق؛ لا بالأعمال بحدّ ذاتها. وتكشف الإبحاءات للنقاب عن همجية شركائهم، وممارسي وُصفاتهم، والعالم السفلي للجريمة والعقاب المشتقّ منطقياً من نظريات خبراء الإرهاب

التوتاليتارية الخاطئة. ويقرب هذا الأمر خبراء هارفرد، وبرينستون، ويالن وجونز هوبكينز من المسارح الهمجية التي تشهد عمليات اغتصاب بين الجنس الواحد وبين الجنسين، وتعرض الأعضاء التناسلية لعنف متتال. ويتخذ خبراء الإرهاب بالطبع موقفاً ساخطاً من الحراس القساة، والمستجوبين، والقادة العسكريين. وهم يلزمون الصمت بسبب تعرض مأموري صرف الرواتب للتشهير - رامسفيلد وبوش - عالين تماماً بأن الرئيس التالي سيستعين أيضاً بخدماتهم. وفي كل حال من الأحوال، من ذاك الذي سينظر بعمق وبعيداً عن مسارح التعذيب ويحدّد من من خبراء الإرهاب يشارك في التعذيب؟

يعبر هؤلاء الخبراء ببساطة عن تشخيصهم المتعلق بمقاتلي المقاومة المسلحة: مصابون باضطراب عقلي وغير قابلين للشفاء، خطرون للغاية عندما يكونون مُطلّقي السراح. والسياسيون يُملون الأوامر: اعتقال، سجن، تعذيب، أو قتل. وتحطّم القوات الخاصة الأبواب في منتصف الليل، ويقطعون الأعناق أو يأخذون أسرى. ويضع آمر السجن قواعد الاستجواب، ويقوم الحراس بالتعذيب. هو توزيع دولي منطقي جداً للمهام يلعب فيه خبراء الإرهاب دوراً هاماً في تطوير الأساس المنطقي. هم يعملون على إيجاد صيغة لحرب حتى الموت مبررة أخلاقياً وعلمياً تستهدف الأشخاص الأدنى منزلة، والمسلمين العرب الأصوليين، وزارعي المتفجرات الانتحاريين، والإرهابيين. وتسري لغة مشتركة بين خبراء الإرهاب وأسيادهم من أركان الحكم، ومن ثمّ يروّج لها في وسائل الإعلام ومن خلالها.

في ما يلي بعض الأسئلة المطروحة على خبراء الإرهاب أولاً: لماذا يعبر عن الحاجات الشخصية للإرهابيين الذين تُلصق بهم اتهامات، وذلك من خلال السياسة (وليس من خلال ألف قناة وقناة شخصية، عائلية، ثقافية، اجتماعية-اقتصادية، أو مدنية)؟ لماذا يعبر عن الحاجات الشخصية للإرهابيين لمواجهة عدو ما (القوة المهيمنة) بدلاً من مواجهة مجموعة وافرة من

الأمر الموضوعية المباشرة قد يكون التطرق إليها أقل خطورة وسهولة؟ لماذا تعبر الحاجات الشخصية للإرهابيين عن ذاتها خدمةً لمجموعة معينة (العائلة، أو الجوار، أو الأمة، أو الطبقة) لا خدمةً لمجموعة أخرى (قوى خارجية، وتُخب حصرية... إلخ؟) لِمَ يعبر عن

لِمَ يعبر عن الحاجات الشخصية للإرهابيين الذين تُلصق بهم اتهامات، وذلك من خلال السياسة، ضد عدو معين، وخدمةً لمجموعة معينة (العائلة، أو الجوار، أو الأمة، أو الطبقة) وفي زمان ومكان محددين؟

"الحاجات الشخصية" للإرهابيين في وقت محدد (خلال الاجتياحات، الاحتلالات... إلخ) ومكان محدد (موقع القوة الإمبريالية، المؤسسات العسكرية والسياسية، ومخافر الشرطة المرتزقة)؟

من الواضح أن التعبير عن الصفة الشخصية يتم بأشكال وأهداف متعددة وفي أماكن وأزمنة متعددة. ولشرح أعمال سياسية محدّدة، يجب علينا تفحص العلاقات السياسية والإيديولوجية والطبقية للسلطة الحاكمة، إضافةً إلى مظهرها المحلي والدولي.

المجموعة الثانية من الأسئلة هي تكرر للأولى: لماذا لا تعبر الحاجات الخاصة عن ذاتها بأشكال لاعنفية أخرى من العمل السياسي كخوض انتخابات، مثلاً، بدلاً من أن يتحوّل المطالبون بهذه

الحاجات إلى مقاتلين في حرب عصابات أو زارعي متفجرات انتحاريين... إلخ؟ وبصورة أدق، ما الذي تحول العقبات السياسية أو الموضوعية أو الجدران الرمزية دون حدوثه غير الأشكال العنيفة للعمل السياسي؟ ويمكننا افتراض أنه كلما كان الإغلاق المفروض على النظام السياسي (حكم استعماري أو استعماري جديد، احتلال عسكري طويل الأمد، إيديولوجية وممارسة عرقية حصرية، تعذيب منهجي للمشتبه بهم على نطاق واسع) أكبر، كانت درجة اجتثاث التطهير العرقي أكبر، وكان الخيار الذي تفرضه القوة الحاكمة أبسط على الأرجح: إخضع أو تمرد. وفي ظل هذه الظروف، هناك إمكانية أكبر لحدوث مقاومة عنيفة، فردية أو جماعية.

التفجيرات الانتحارية هي شكل من أشكال التضحية الفردية، أو المقاومة الفردية باسم الجماعة. وفي المجتمع الغربي، إن التضحية الفردية للدفاع عن أمة في حرب تستحق أرفع الأوسمة العسكرية؛ وسام الشرف المتميز مع احتفالات عسكرية ودينية مميّزة. وفي الشرق الأوسط، ترافق نشاطات تكريمية مماثلة ماتم لزارعي المتفجرات الانتحاريين: يُعتبرون شهداء لقضية

التفجيرات الانتحارية هي شكل من أشكال التضحية الفردية، أو المقاومة الفردية باسم الجماعة.

التحرير الوطني. فلماذا ينسب خبراء الإرهاب السلوك المرّضي إلى مقاتلي المقاومة الشرق أوسطيين وليس إلى أبطالهم العسكريين الذين قضوا دفاعاً

عن الإمبراطورية الدموية؟ لماذا يُطلق على حضارة تكرم شهداءها الذين ضحّوا بأنفسهم صفة التمدّن فيما تُدعى أخرى متعصّبة، وعنيفة، وهمجية؟

هذا السؤال على صلة بالموضوع بصفة خاصة. فكما هو الحال في كل الأمم وعلى امتداد التاريخ، فإن المقاومة التي تواجه محتلاً إمبريالياً يتمتع بقوة عسكرية أكبر وبالتنظيم والتكنولوجيا أضافت إلى أيديولوجيتها التضحية بحياة شخص بهدف التسبب بأكبر عدد من الإصابات في صفوف العدو.

يعلّمنا التاريخ عن وجود أفراد أو جماعات (أمم/شعوب... إلخ) - وما زالوا موجودين - مستعدين للدفاع عن الأمة والمنزل لدى مواجهة قوى عسكرية أكبر؛ بغض النظر عن التكلفة المحتملة. نادراً ما تقوم البلدان (الدول الإمبريالية بصفة خاصة) التي تملك قوى عسكرية أكبر باستخدام الجسد البشري، فردياً أو جماعياً، كقذيفة صاروخية أو سلاح. فلم يُستخدم مقاتلو الكاميكاز اليابانيون لدى احتلال الصين أو الفيليبين بل استخدموا فقط لدى مواجهة اليابان القوة الجوية والبحرية الأميركية المتفوّقة.

هذا، ويحاول خبراء الإرهاب تشويه سمعة سياسات المقاومة الشعبية من خلال قيام القادة الذين لا يملكون حوافز جديرة بالاهتمام بوصف عملية تدبّر أمر الأتباع الجاهلين بأنها صراع. يشمل هذا الأمر كل الحركات الشعبية التي تملك بطبيعتها مجموعة كاملة من القادة والناشطين فيها والمتعاطفين معها الذين يواجهون خطراً شخصياً كبيراً بسبب انتسابهم إليها. ويتخيّل خبراء الإرهاب قادة يسعون وراء المال والمنزلة والنفوذ والأعمال... إلخ. ومرة أخرى، تفشل تقنية كشف النقاب في شرح الوقائع الجليّة. ويثبت الدليل الذي لا يقاوم في مختلف أنحاء العالم، في الماضي والحاضر، أن أولئك الذين يناضلون ضد قوة إمبريالية استعمارية مهيمنة يُمنون بخسائر

مادية جسيمة في الأرواح، والعائلة، والأعمال، والدخل، والمنازل، والأموال. وفي حالة الفلسطينيين، يعاقب اليهود الإسرائيليون كل أفراد العائلة الواسعة، ويسرقون الممتلكات والأمتعة الشخصية، ويدمرون البساتين التي زرعت منذ عقود ولا تزال كذلك والحقول المحروثة. وفي حالة حركات المقاومة، من النادر جداً تمكّن القادة من جمع ثروات وسط صراع الحياة والموت. إن أولئك الذين يشرون عادةً يتمكنون من القيام بذلك بعد انتهاء الصراع، ولا سيّما إذا تبعوا مآمير صرف الرواتب من استعماريين جدد يتبعهم خبراء الإرهاب كذلك. في الحقيقة، هم المتعاونون ومخبروهم الأكثر تقريباً من خبراء الإرهاب الذين يجمعون ثروات من خلال التجسس وتسليم الوطنيين الذين يدعونهم الخبراء إرهابيين.

يشترك خبراء الإرهاب تكراراً في قلب الأدوار، محولين الضحايا إلى جلاّدين والجلاّدين إلى ضحايا. كان هذا الأمر خدعة مألوفة يعتمدها الإيديولوجيون الإمبرياليون التوتاليتاريون لتبرير استخدام القوة؛ من النازيين إلى الاستعماريين الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين في يومنا الحاضر. ولتبرير ادّعاءاتهم المحالة، ينقّب خبراء الإرهاب العالم للعثور على بعض الجماعات أو القادة الفرديين الذين يؤكّدون أفكارهم المُسبّقة المُبسّطة ولدغدغة قرائهم في نيويورك، وتل أبيب، وواشنطن، ولندن. يلتقي خبير الإرهاب قائداً (مسليماً بالطبع) صودف أنه يقود "بمجموعة يُعرّف عنها ضرب أعناق الأجناب وإقامة تحالف وثيق مع أسامة بن لادن". وكان خبير الإرهاب هذا قد ضغط على كافة الأزرار الصحيحة، برأيه، لإثارة الرد المكثّف؛ لكنها الأزرار الخاطئة. فالملايين المشاركون في مقاومة عنيفة لا يضربون

أعناق الأجانب؛ بل فقط عدد قليل منهم، وفي ظل ظروف مشكوك فيها.

التشهير اللاذع والانتقائي بأحدهم يُعدّ القارئ الغربي لقبول التهمة المنسوبة إلى هذا الشخص بشكل عاطفي. تزوّدنا الأكاديمية جسيكا سترن من هارفرد بمثال نموذجي - محاكاة ساخرة تقريباً - عن هذه المقولات الجدلية. فهي تصف الغاية من دراستها بأنها "تحديد لبعض المواضيع الشائعة التي قد تساعد على شرح كيفية استمرار العدمية الإسلامية العنيفة بالانتشار في الجيوب التي لا تخضع لسلطة القانون، وفي الدول الضعيفة حيث يميل الإرهابيون إلى الازدهار، ودخل مدن الغرب"⁽¹⁾. ولا تسلّم العدمية بأي أهداف، أو قيم، أو خيارات. وقد يعارض معظم المراقبين هذا الأمر استناداً إلى قراءة بسيطة لمعظم المواقع الإسلامية الثورية أو الراديكالية على الويب: لديهم أهداف؛ استبدال الهيمنة الغربية بحكام إسلاميين وطنيين. تشمل قيمهم أشكالاً تقليدية دينية وعصرية أخرى، وتتمثل بدائل الإخضاع بالنسبة إليهم بحرب العصابات والمقاومة الجماعية أو الفردية.

كانت المناطق المجاورة لبعضها والمدن والمجتمعات الصغيرة التي نشأ فيها العدميون المزعمون أكثر استقراراً والتزاماً بالمعايير وتقبلاً للقانون، وذلك قبل تدخل القوة الإمبريالية والاستعمارية بشكل فعال وتمزيق الشبكات التي تربط الجماعات ببعضها إرباً. فالجيوب غير الخاضعة لسلطة القانون هي نتاج عدم رغبة وقدرة القوى المهيمنة

(1) جسيكا سترن، "كيف يفكر الإرهابيون"، فاينشل تايمز، 13/12 حزيران/يونيو 2004.

ووكلائها في إقامة نظام اجتماعي عادل ومستقر. وعلاوةً على ذلك، يمكننا الملاحظة في حالات عديدة أن عدم الخضوع لسلطة القانون هو أمر انتقائي: تمرّد الشعوب الخاضعة للاحتلال على القوانين الاستعمارية والمراسيم والأحكام، في حين أنها تتقبل القوانين التي تعلنها سلطاتها الشرعية الخاصة. وبصفة عامة، فإن المناطق الحرّة حديثاً والتي تُدير شؤونها الجماعات المقاتلة تعترف بسلطة القانون أكثر ممّا كان حالها إبان الاحتلال العسكري أو الاستعماري الذي كان يميز تعاطي المخدرات، ويحمي بيوت الدعارة والحانات.

لقد أحرز مفهوم الدول الضعيفة سمعةً رديئةً في أوساط النقاد الغربيين والأكاديميين، ولا سيّما خبراء الإرهاب. إن أنصار هذا المفهوم يستخدمونه لوصف انهيار الأمم التي دمرها وكلاء مولعون بالقتال وموالون للغرب، و/أو نهبها مصارف غربية في ظل وصاية وحماية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وممّا لا شك فيه أنه كان يوجد في الاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية، والعالم الثالث، حكّام من قاطعي الطرق؛ ولكنهم كانوا مدربين في غالب الأحيان من قبل مؤسسات أو جامعات غربية، ويرسلون ثرواتهم التي كسبوها بوسائل غير مشروعة إلى مصارف غربية، إسرائيلية، أو خارجية. وبقيام خبراء الإرهاب بنعت ذريّتهم الآنف ذكرها بالحكّام الفاشلين، يتبرّأون بذلك من ذريّتهم الخاصة. وما عناه الأيديولوجيون الإمبرياليون بالدول الضعيفة هو فشل الأتباع في إقامة نظام ليبرالي جديد مستقر، ممّا يوجب تدخلاً أوروبياً-أميركياً إمبريالياً "ناجحاً" لتحقيق "ديمقراطيات مزدهرة"؛ على غرار مرحلة ما بعد اجتياح كوسوفو وأفغانستان والعراق وهائتي حيث سادت تجارة الرّق

الأبيض والمخدرات، وأسياد الحرب، وحكم فرق الموت، وذلك بمساعدة الطوافات الحربية الأميركية التي تجوب الأجواء وتُطلق النار على مناطق صعبة المراس مجاورة لبعضها.

قامت سترن وقتلة آخرون بواسطة الكلام بتجريد الضحايا من إنسانيتهم (عدميون)، وشوهوا سمعة مسقط رأسهم (جيوب غير خاضعة لسلطة القانون)، وتنكروا لأصالة أممهم التاريخية (دول ضعيفة)، وأشرفوا على إبادتهم، وتوزيعهم وفقاً لاعتقادات في مناطق مدمرة اقتصادياً غير قابلة للحياة، وتعذيبهم. وانطلاقاً من منظور خبراء الإرهاب، يُعتبر القصف الأوروبي-الأميركي والإسرائيلي لهذه المراكز السكنية بمثابة تقديم خدمة كبرى للإنسانية: منع انتشار الإرهابيين في مدن الغرب.

إن خطاب خبراء الإرهاب الحادّ والمناهض للعرب/المسلمين يشجّع السياسيين الغربيين المعتدلين على فرض مزيد من التدابير الإدارية المدّلة والقانونية ضد المسافرين والمهاجرين والزائرين والقادة الدينيين والأكاديميين ورجال الأعمال العرب، والشرق أوسطيين، والآسيويين الجنوبيين. باستهدافهم من قِبَل وسائل الإعلام الغربية، وموظّفين حكوميين، وشرطة دائرة الهجرة، وموظّفين عدائيين في السفارة، وخبراء أكاديميين في الإرهاب، وأجهزة المخابرات، وفرّق اغتيال خاصة، لتشويه سمعتهم بأسلوب منهجي، يتمّ إكراه الأشخاص المضطّهدين على التبدّل ليتلاءموا مع حالة وطنية طارئة ومزمنة. والعلاقات التي يحدّد طبيعتها الحاكم هي سلسلة من الأعباء الثقيلة الدائمة، وزيارات غير مرحّب بها لعملاء استعماريين منحهم خبراء الإرهاب الإمبرياليون الإذن للقيام بذلك بهدف فرض النظام

كما يُزعم. وفي مواجهة مسعى منهجي لتخفيض مستوى اعتدادهم بأنفسهم، يجد الأشخاص المقموعون أنفسهم في منظماهم الخاصة بهم سواء كانت علنية أو سرية، دينية أو علمانية. ويعبر عن عملية إعادة التأكيد هذه بإصرار متجدد على هوية دينية أو علمانية متجسدة بمسجد، أو كنيسة، أو حركة سياسية، أو منظمة مقاومة.

تعطل القوة الاستعمارية/الإمبريالية الروتين اليومي للشعب عامة: الذهاب إلى العمل يستلزم اجتياز حواجز في الطرقات، وأماكن العمل مدمرة، والأشجار المثمرة مقتلعة من جذورها. ويصبح "الاعتناء بالعائلة نضالاً يومياً لاستمرار الحياة من خلال تأمين الطعام بأسعار السوق السوداء، مع ما يرافق ذلك من إمكانية التعرض لإطلاق نار في السوق لا يمكن التوقع بحدوثه. ويغدو الاستمتاع بأوقات الفراغ ذكرى ماضية في مرحلة ما قبل الاستعمار. وهناك الآن أوقات فراغ مفروضة بالقوة - عاطلون عن العمل، ومعتقلون في دوائر الشرطة، أشخاص لا مستقبل لهم- في الشارع حيث ينظم الاستياء الفردي من قبل قادة الرأي المحليين الذين يركزون على ما يتوجب القيام به. وتأييد أطراف النزاع، والتعاطي مع الاضطهاد، وتصلب المواقف، هو مسعى أساسي لاستعادة الروتين اليومي.

يؤدي التمازج المعقد للولاءات الروحية القوية، والمسؤوليات العائلية، واستبدال مكان العمل، إلى التزام بتوجيه التحركات وإلى حركة سياسية؛ هي عملية منطقية ومعقدة. والأفكار الاستعمارية التي كوَّنها خبراء الإرهاب سلفاً تُعْمى هؤلاء عن إدراك هذه الحقيقة. فعلى سبيل المثال، تعتبر سترن أن مقاتل المقاومة الملتزم هو في حالة من العُشمية؛ أي أنه غير منطقي، وجازم، وبالغ البساطة.

يردّد خبراء الإرهاب حتى الغثيان أن الإرهابيين ينضمون إلى منظمتهم بحثاً عن القوة، وهذا رد فعل شائع لكل أولئك الذين ينخرطون في العمل السياسي والاجتماعي. يحوّل خبراء الإرهاب ظاهرة مألوفة تعود لأكثر من 3.000 عام أو أكثر إلى ميزة خاصة بالإرهابيين. فمقاتلو المقاومة يملكون بالفعل ميلاً لحب الغير وفكرة الصالح العام؛

وهذين أمرين يرفض خبراء الإرهاب أخذهما بعين الاعتبار وبجدية. وللقيام بذلك، يستلزمهم الأمر إعادة تفحص عميقة لولاءاتهم الخاصة، ولتعاونهم مع القوى الإمبريالية/الاستعمارية، ولنقد ذاتي عميق يتناول انتماءاتهم المؤسساتية وحوافزهم. قد تكون هذه الخطوة اختباراً سيكولوجياً ومادياً صعباً لهم نظراً

يملك مقاتلو المقاومة بالفعل ميلاً لحب الغير وفكرة الصالح العام؛ وهذين أمرين يرفض خبراء الإرهاب أخذهما بعين الاعتبار بجدية. وللقيام بذلك، يستلزمهم الأمر إعادة تفحص عميقة لولاءاتهم الخاصة، وتعاوناً مع القوى الإمبريالية/الاستعمارية.

للتهديد الذي تعرّض له هيبتهم، ودخلهم، ومنزلتهم، وقدرتهم على التأثير. وقد يؤديّ بهم التحليل الانتقادي الفاحص إلى مساءلة مآمير صرف الرواتب، ومؤسستهم، ودولهم الاستعمارية/الإمبريالية. ولكن من من المؤسسات قد يدفع لخبير إرهاب مرتدّ لقاء الإدلاء بشهادته حول الأضرار اللاحقة بزملائه، والتحريفات، والعلاقات الوثيقة بالسياسيين الذين يُجيزون التعذيب والقتل؟ هل أن زملاءه السابقين يصفون المرتدّ بأنه في حالة من "العشية"، "ضحية عقدة ستوكهولم" (موافقين على وجهات نظر معتقله)؟

يتخصص ممارسو الحكم الاستعماري وخبرائهم الأكاديميون في التحقق من صحة أفكار الآخرين المسبقة والمبسطة حيال مقاتلي

المقاومة. فهم يُفردون في تبسيط حوافزهم، وقراراتهم، والتزاماتهم، ويتكلمون على مقولات مشوشة تخفي حقائق بنيوية أعمق تحملهم على إطلاق صفات غير موضوعية. فقبل كل شيء، هم يضعون أي حقيقة موضوعية جانبا. ويصف خبراء الإرهاب العلاقات القائمة على النفوذ والهيمنة، وعنف الدولة، والتدخلات العنيفة في شؤون البلدان العربية والمسلمة، واللاتينية الأميركية، والبلدان، والقرى، بأنها دفاعية أو انتقامية. وفيما أوصال وأعضاء الأجسام المتبورة للأطفال، والنساء، والشيوخ الفلسطينيين متناثرة فوق بقايا المنازل والجوارات المدمرة بالقصف، كتب هارفي موريس، مدير المكتب الصهيوني للفارينشيل تايمز في إسرائيل، عن الانتقام الإسرائيلي. والتخلّص من الحقائق الموضوعية يعني العجز عن تلمس الحالة الإنسانية للضحايا الخاضعين للاستعمار؛ لذلك السبب، وجب على الخبراء التعريف عن الضحايا بأنهم دون البشر. وبما أن خبراء الإرهاب يُدينون الضحايا الأكثر تعرّضا للإساءة باسم القوى الأكثر شرًا، فهم يقنعون أنفسهم إذا بأن انتقاداتهم الساخرة هي خدمة للحقيقة والعلم ليس إلا. لقد ابتكر خبراء الإرهاب نموذجاً جديداً؛ الانتقادات العلمية الساخرة في خدمة الكذب الفكري.

خبراء الإرهاب هم أسياد التعبير اللطيف، ولا سيّما لدى التعاطي مع العبث الذي يرافق بناء الإمبراطورية. لقد بات الإمبرياليون العالميين الوحيدون، ويُدعى الاحتلال الاستعماري بناء أمة. وتصبح الحروب الهجومية المدمرة المتتالية والقاتلة تدخلات إنسانية. وفي حين يُعتبر خبراء الإرهاب القوة المحركة في عملية تغيير قاموس التعبيرات المعتمدة، يلاحظ المدى الذي بلغه الأكاديميون

العاديون في اعتماده. وقبل كل شيء، يحتفل خبراء الإرهاب بالإمبريالية المنتصرة: قيل لنا إن الشعوب المهزومة الخاضعة للاستعمار متمعضة؛ "أولئك الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على التواصل". كيف سيتمكن مزارع فلسطيني من التواصل مع مستوطن يهودي استولى على أرضه ومياهه وهو مدعوم من قبل قاطعي طرق محليين وجنود إسرائيليين يعملون وفقاً للسلطة

في حين يُعتبر خبراء الإرهاب القوة المحركة في عملية تغيير قاموس التعابير المعتمدة، يلاحظ المدى الذي بلغه الأكاديميون العاديون في اعتماده.

التي تمنحهم إياها الحكومة، كما أنه يقطع عليه طريق الوصول إلى السوق؟ فكل ما هو دون الامتعاظ يكون ضرباً من ضرب الماسوشية. هل من العجَب قيام أولئك الذين تمّ احتثائهم من

أراضيهم وطردهم من منازلهم بالمخاطرة بحياتهم لتحويل الامتعاظ إلى مقاومة؟ سيقومون بذلك أياً كان الثمن. عندما اقتحمت الدبابات الجوّارات العراقية بعد قصف المنازل والمساجد، هل من العجَب قيام الجيران الغاضبين بالاحتشاد حول دبابة كُمن لها والرقص على بقايا المعدن الذي يرتفع منه الدخان والجلث؟ هل هو مشهد بغيض لإرهابيين عديمي الرحمة أم لجيران متهللين أسكتوا صوت القذائف المنطلقة فوق رؤوسهم والمتجهة إلى داخل منزل جيرانهم؟

ظهر خبراء الإرهاب قبل المقاومة العراقية، وسيبقون موجودين بعدها. وكلّما انتفض المقموعون وقاوموا الحكم الإمبريالي بفعالية، كانت هناك مناصب أكاديمية إضافية، ومنح تقدّمها المؤسسات، ومراكز للدراسات الدولية لخبراء الإرهاب الطموحين، إذ إن مبنى

الإمبريال ستايت سيكون بحاجة إلى خدماتهم، وسيعرض مستشارون رفيعو المقام في العلاقات الدولية عليهم العضوية، وستكافئهم الجامعات بأستاذية متميزة. وهم سيغدون من المشاهير؛ تركّز عليهم برامج المقابلات في وسائل الإعلام. وسيكونون بعيدين عن ميادين القتل، ولكنّ روحهم ستبقى هناك على الخطوط الأمامية وفي غرف التعذيب، موجهين الأيدي التي تضع أغطية الرأس على العدميين، والمسلمين، والماركسيين، والوطنيين القوميين الذين لن يكون بإمكان أحد إنقاذهم.

الفصل الثاني محشر

زارعو المتفجرات الانتحاريون

المقدّس والنجس

مقدمة

إن أحد المظاهر الأكثر أهميّة لهجمات زارعي المتفجرات الانتحاريين والتي حظيت بأقل قدر من المناقشة هو الحدّ الأنغلو-أميركي المنهجي والعميق من قدر أكثر ما هو مقدّس في الدين الإسلامي: مجموعة مبادئه، وطريقة الممارسة الروحية فيه، وشعائره الدينية، ونصوصه المقدّسة، واحترامه للمؤمن اليقظ.

يركّز مروّجو الأفكار الليبراليون الموالون لإسرائيل والمنتمون إلى المحافظين الجدد، صحافيين كانوا أم أكاديميين، على ما اختاروا تسميته مرّضيّات المسلمين الشبان، وتعصّب معتقداتهم، وعنفهم الذي لا مبرّر له، والغضب المتوارث عبر الأجيال، والإحباط بسبب العيش في دول ضعيفة، وتلاوة طويلة من التصرفات اللاعقلانية التي تُحلّل الأنغلو-أميركيين والإسرائيليين بما يرتكبونه من عنف وتعذيب. تشدّد مدرسة فكرية تقدّمية على الطبيعة العكسية للعنف؛ حروب الأنغلو-أميركيين واحتياحاتهم واحتلالاتهم التي تولّد الإرهاب العربي أو الإسلامي بوصفه جزءاً من عنف لولي. وفي بعض النسخات، يوضع العنصر الديني في مرتبة أدنى من الاهتمام السياسي

المتعلق بتقرير المصير لدى شرح سلوك زارعي المتفجرات الانتحاريين.

فيما يملك المنحى التقدمي ميزة تحطّي لغة علم النفس القاسية التي يعتمدها الخبراء الصهاينة وأولئك المنتمون إلى المحافظين الجدد لوصف العقل العربي، فقد فشل في تفسير عمق ومدى ظاهرة التفجير الانتحاري أو ظاهرة الاستشهاد، ولا سيّما ازدياد حدّتها أثناء الاحتلال.

كُون الأنغلو-أميركيون نظرة عن الحرب الشاملة، ووضعها موضع التنفيذ؛ حرب لا حدود قانونية، وأخلاقية، وجغرافية، وزمنية، أو مكانية لها. وراء الضرر العام المتعمّد الناجم عن الحروب والاجتياحات والاحتلالات الأنغلو-أميركية، هناك

نوعان من العنف المشتقّ من المفهوم العام للحرب وهما عاملان محدّدان بشكل مباشر للتفجير الانتحاري.

كُون الأنغلو-أميركيون نظرة عن الحرب الشاملة ووضعها موضع التنفيذ؛ حرب لا حدود قانونية، وأخلاقية، وجغرافية، وزمنية، أو مكانية لها. وكما أعلن بوش، ورامسفيلد، وصهاينة البنتاغون (بيرل، وولفويتز، وفيث، وشركاؤهم)، هي حرب مختلفة يتواجد فيها العدو في كل مكان ويهاجم في كل الأوقات. يتمثل الحل النهائي بالبحث عنهم والقضاء عليهم وعلى ملاحظتهم، وشركائهم، والمناطق المجاورة لأماكن سكنهم، وعائلاتهم، ومؤسساتهم الدينية، وكل من يقدم لهم الدعم المادي أو الروحي، والحماية أو التشجيع. تحت نظرية وممارسة الحرب الشاملة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبين المواقع العسكرية والمنشآت المدنية، وبين البنية التحتية العسكرية ووسائل النقل المدني، وبين المقدّس والنجس.

لقد فرض الأنغلو-أميركيون معايير جديدة للحرب وقواعد جديدة للاشتباك مع العدو قام أخصامهم باعتمادها بشكل متزايد. وإذا كان بإمكان الإمبريالية الأنغلو-أميركية التصرف بعنف غير مقيّد ضد كل الأهداف العسكرية والمدنية، يمكن للمقاومة أيضاً التصرف بالطريقة نفسها- بمن فيها زارعو المتفجرات الانتحاريون- سواءً كان أعضاءها إسلاميين أو علمانيين، فقراء
 فرض الأنغلو-أميركيون
 معايير جديدة للحرب وقواعد
 جديدة للاشتباك مع العدو قام
 أخصامهم باعتمادها بشكل
 متزايد.
 أو من الطبقة الوسطى، وهو أمر قابل
 للجدل انطلاقاً من الاعتراف بمبدأ
 الشمولية. وما ينعكس على رد فعل
 أخصام الإمبريالية الأنغلو-أميركية هي
 قواعد الاشتباك الخاصة بهم؛ مفهوم الحرب الشاملة.

الحرب الشاملة: محتوى وعواقب

هناك أشكال مختلفة من السيطرة الإمبريالية. في أحد هذه الأشكال، تتمثل الطريقة بالعمل من خلال نُخب محليين يغدون جباة للضرائب وشرطة للقوى الإمبريالية التي تتحكم بالثروة الزراعية-المعدنية وتمول موقعها المتمتع بامتيازات عدة من خلال الضرائب المحلية. في شكل آخر من أشكال السيطرة الإمبريالية، تقوم القوى الإمبريالية بتدمير المجتمع والنظام الحاكم الذي كان قائماً قبل مجيئها، وكثيراً ما يجتثون السكان ويبيدوهم مع ثقافتهم في سياق الاستيلاء على الثروة. إن الخط من قَدْر المقدّس هو مقدمة لمحاولات تهدف إلى فرض مجموعة جديدة من المعتقدات التي تؤدّي أكثر من غيرها إلى الخضوع والاستغلال.

يتمثل الشكل الآخر بمزيج أو عملية متتالية من التدمير والإذلال والاستغلال تليها جهود لإعادة بناء بنية عسكرية وبوليسية وسياسية راغبة وقادرة على قمع المقاومة المناهضة للاستعمار واحتوائها.

يأتي الإجتياحان الأميركيان للعراق وأفغانستان في سياق الشكل الثالث للسيطرة الإمبريالية. ففي المرحلة الأولى، تعمل الجيوش الإمبريالية على تحقيق احتلال كامل، ونهب المواقع التاريخية دون أي قيود، وإذلال السكان، وتدمير المؤسسات الثقافية، واغتيال الأفراد البارزين - وبشكل منهجي - المنتمين إلى الطبقات السياسية المحلية، والمهنية، والمجتمع المدني. وبعد تنامي المقاومة الشعبية لقوى علمانية ودينية تمّ اجتثاث أفرادها من حياتهم اليومية الأساسية في ظل تعرّضهم لهجمات طالت أجسادهم ومعتقداتهم الدينية، ينتقل الاحتلال الأنغلو-أميركي إلى مرحلة إعادة بناء جهاز استعماري قمعي وهيئات حاكمة؛ خلف الجدران، وسياجات الأسلاك الشائكة، وأبراج مراقبة تابعة للجيش الاستعماري.

يستمر مبدأ الحرب الشاملة بإحداث الفوضى في ما يتعلق بالحقوق الدّنيا الممنوحة لجيوب من المتعاونين يحمل معظمهم جنسيّتين، ولتفنين يدينون بالولاء للأمبرطورية أولاً وأخيراً، وتقع منازلهم ومدافنهم (بغض النظر عن حساباتهم المصرفية وحدائق الورود الإنكليزية) في مدن بلدان إمبريالية حيث تقيم عائلاتهم أيضاً.

الحرب الشاملة والمقاومة

يقتبس ممارسو الحرب الشاملة الكثير من ممارسات ومبدأ الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين: عقوبة جماعية، وإزالة

المواقع التاريخية، وتدمير المنازل، ومحو البساتين والمزارع المنتجة، وقصف المعامل الصغيرة، وبناء جدران الفصل، وأعمال طرد جماعية بالقوة، ولا سيّما تقنيات التعذيب والاستجواب المصمّمة خصيصاً لانتهاك المعتقدات الإسلامية والهوية العربية. لقد نُقلت هذه التقنيات عبر مستشارين إسرائيليين ودورات تدريبية إلى المستجوبين الأميركيين وأضيفت إلى كتيبات التعليمات. هي الوسائل الشائعة بالتحديد في تقنيات الاستجواب-التعذيب الإسرائيلية والأنغلو-أميركية المرتبطة بمبدأ الحرب الشاملة التي أدّت إلى الممارسات الشائعة التي يعتمدها زارعو المتفجرات الانتحاريون ضدّهم.

بالإضافة إلى تقنيات الاستجواب-الترهيب التي تجرّد ضحاياهم من كل ما هو أساسي لذاتهم الروحية، يقومون أيضاً بفرض مبدأ أخلاقي جديد على ضحاياهم، وهو مبدأ لا تقبل به أبداً التعاليم الأخلاقية-الدينية إلا في ما يتعلق بمقاتلة من يبدأ القتال على أن تجرّي حماية الأبرياء الموجودين في صفوف العدو. والمبدأ الأخلاقي الجديد هو انعكاس لممارسي الحرب الشاملة. يتصرف زارعو المتفجرات الانتحاريون دون القلق على حياة المدنيين، والمكان، والزمان، والظروف. وعلى غرار مستجوبيهم، هم يسعون إلى إلحاق أكبر قدر من الضرر بالمشاعر الغربية، كاشفين عن نقاط ضعفهم، في حين يقومون بتقويض روتينهم اليومي. ومفتاح تحوّل معارضة الإسلاميين والعلمانيين إلى هجمات استشهادية وممارسة المبدأ الأخلاقي الجديد لا يرتبط بالاحتلال والحرب الاستعمارية السياسية-العسكرية فحسب، بل باللجوء إلى ممارسات محدّدة تُهين ضحايا الاستعمار.

الحط من قَدْر الناس: منطق الحرب الشاملة

مارس الإسرائيليون التعذيب من خلال الحد من قَدْر الناس ومعتقداتهم وإهانتهم طيلة عقود من الزمن، وهم يملكون جيشاً قوياً يدعمه أشخاص ما وراء البحار - أساتذة، مسؤولون من المحافظين الجدد، لبيراليون، مصرفيون، مهنيون، فنانون، صحفيون، وأقطاب إعلاميون - يوفرون التبريرات على صورة ظروف تحسينية ومساواة أخلاقية.

إن ممارسي الحرب الشاملة الأنغلو-أميركيين الذين تأثروا بقدرة إسرائيل على إطالة أمد الاحتلال الاستعماري لفلسطين دون التعرّض لأي عقاب، عاينوا التأثيرات الجانبية: ظاهرة التفجير الانتحاري، وكنّ إسرائيل الكره للعالم غير الأوروبي (وحتى للعديد من الأوروبيين).

الإذلال مصمّم خصيصاً لترويض العقل العربي أو الإسلامي - كما وصف الأمر خبراء الحرب السيكولوجيون الإسرائيليون - وتأمين حشد غفير من المخبرين، والعملاء وأشخاص لئبي العريكة، والسجناء المروّعين المُطلق سراحهم الذين يكونون عبرة للراغبين في الانضمام إلى مقاتلي المقاومة. وفيما حُمل عدد قليل من السجناء على تغيير طريقة تفكيرهم من خلال التعذيب والابتزاز التهديدي، وأُطلق سراح آخرين كونهم رجالاً محطّمين ونساء عاجزات بسبب اضطرابات نفسية شديدة، لم يكن رد فعل الملايين خضوعاً وإذعاناً بل سخطاً وغضباً وعنفاً، اتخذ في بعض الحالات شكل التفجيرات الانتحارية. ووقّرت كلمات الناجين-الضحايا من الوحشية الإسرائيلية، والصور المرئية، حقيقة حيّة عن الحط المنهجي من قَدْر

كل ما يعتبره العرب - إسلاميون وعلمانيون - مقدساً.

الملاحَظ من الضحايا، وعائلاتهم، وأنسابهم، وزملائهم المؤمنين، وأمتهم أن الحدّ من قدرّ السجناء العراقيين هو تقنية أجازت المستويات العليا في السلطة اعتمادها ووافقت عليها، ونفّذها خبراء الإرهاب، بدءاً بنُخبة علماء النفس ووصولاً إلى السجنائين ذوي المراتب الدنيا. ولا يمكن لأحد الادّعاء

إن الحدّ من قدرّ الناس هو تقنية أجازت المستويات العليا في السلطة اعتمادها ووافقت عليها، ونفّذها خبراء الإرهاب، بدءاً بنُخبة علماء النفس ووصولاً إلى السجنائين ذوي المراتب الدنيا.

بأنه لم يكن على علم بذلك. ولا يمكن لأحد في جيش من المتطوّعين الادّعاء بأنه كان ينفّذ الأوامر ليس إلاّ. كما أن المواطنين في الأنظمة الانتخابية الذين لم يتلكأوا فحسب في الاحتجاج على الإهانات الحاصلة بطريقة ملائمة،

بل اقترحوا في الواقع لصالح الجلّادين الإمبرياليين، لا يمكنهم ادّعاء البراءة. كلهم مشاركون في الجُرم بنظر زارع المتفجرات الانتحاري...

تقنية الحط من قدرّ الناس: المعنى الأشمل

لقد قام ممارسو التعذيب بتدنيس القرآن وهو كتاب سماوي، كما داسوا عليه بجزماتهم العسكرية الموحلة، ورموا صفحاته في المرحاض.

لقد حرم ممارسو التعذيب ضحاياهم، وبشكل منهجي، من الماء للاغتسال (الوضوء) قبل الصلاة. وبدلاً من ذلك، دَسّوهم بالبذاءات وقامت المستجوبات شبه العاريات بتلويث السجناء المقيدين بدم

زائف تتعسّب به الدورة الشهرية، وأجبروهم على التغطّو على أنفسهم، وهزئوا من المحنة الدينية الكبيرة التي كان يمرّ بها ضحاياهم. لقد انتهكوا كل محظور، ومعيار، بما في ذلك المبادئ الأخلاقية الأساسية. وفرضوا (وصوّروا) ممارسة الجنس المنحرف، وعورة المرء وهي في حالة الانتصاب، واغتصبوا الرجال والنساء بأدوات نخس المشية وأدوات تعذيب أخرى. ولقوا السجناء بالعلم الإسرائيلي.

لهذه التقنيات المذلّة عواقب سيكولوجية تمتدّ طوال الحياة إذ تحول دون إقدام الضحايا على الزواج أبداً والمحافظة على علاقات عائلية طبيعية. لقد أخبر ممارسو التعذيب ضحاياهم بأنهم سيعرضون الأفلام والصور الفوتوغرافية التي تُظهر الذلّ الذي تعرّضوا له على عائلاتهم وجيرانهم، وذلك بهدف رفع مستوى الكرب بعد إطلاق سراحهم. وتُطبّق تقنيات التعذيب هذه على المسلمين والعرب بصفة خاصة، ولكن يُفترض اعتبارها بصورة عامة انتهاكاً لحياة كل الرجال والنساء العاديين. لقد اعتمد ممارسو التعذيب الإذلال الجنسي الفاضح المُعدّ لقطع كل الروابط السياسية بين الشعب المستعمر والضحايا المُحطّ من قَدْرهم. وجاء في التقارير أن السجنات في أبو غريب وجّهن رسائل يتوسّلن فيها المقاومة القيام بقتلهنّ في زنازانهنّ من خلال هجمات بمدافع الهاون.

لقد قام القادة السياسيون الأنغلو-أميريكيون بترقية قساوسة عسكريين إنجيليين مسيحيين حثّوا الجلاّدين على مقاتلة الشيطان أثناء محاصرة مدينة الفلّوجة وتدميرها. واعتمد خبراء الإرهاب (استناداً إلى العلوم السلوكية في غالب الأحيان) النقد العاطفي اللاذع من خلال تبرئة الجلاّدين من سلوكهم المرّضي واتهام الضحايا بهذا السلوك.

ونحن بحاجة إلى رؤية صانعي السياسة كمجرمي حرب... كمُعدي طريقة عمل زارعي المتفجرات الانتحاريين.

العواقب السياسية لتدنيس المقدّسات

للمظاهر المنهجية العميقة للحرب الشاملة وما نجم عنها من تدنيس للمقدّسات تأثيرات واسعة النطاق على المسلمين والعرب، بمن فيهم العلمانيون، وذلك على الصعيد الجغرافي، والممارسة السياسية، وحدّة الأذى اللاحق نتيجة لتشويه السمعة، والمشاعر حيال ممارسي التعذيب وحكوماتهم وحضاراتهم. وإن تأثير تشويه سمعة المقدّسات هو أقوى على تلك الجماعات التي تتشاطر القيم الدينية والثقافية والإثنية نفسها كما هو تأثيره على أولئك الذين تمّ اغتصابهم. يمسّ الخطّ من قدر النصوص المقدّسة والأماكن الدينية بالوجود الديني والمادي للجماعات والأفراد الذين باتت حياتهم موجهة بواسطة نصوص حُطّ من قدرها. إن الرسالة التي يوجهها على مراحل ممارسو التعذيب وقادتهم مفادها أن ما من شيء مقدّس؛ كل شيء وكل شخص على قدم المساواة هم أدوات لتحقيق السيطرة، والهيمنة، والتحكّم بأمر الشعب. إن عملية الإذلال برمتها بدءاً بقصف المجتمعات المدنية دون تمييز، ومروراً باغتصاب المؤسسات العامة، ونهب الإرث الثقافي، ووصولاً إلى الاعتقال الاعباطي واغتيال عابري السبيل، وبلغت أوجها في الفساد التام، ومحاولة تحويل الرموز والنصوص الروحية والإرشادات الأخلاقية إلى هراء بكل معنى الكلمة.

إن إنكار المقدّسات على المقموعين هو أمر ملازم لعملية إيجاد سلسلة هرمية، فكلما حُطّ من قدر الآخر زاد نفوذ ممارسي التعذيب

واعتمادهم بذاتهم. وكلما انخفضت مكانة ممارسي التعذيب - (أولئك الذين لا يمكنهم الحصول على الغنائم الحقيقية للاحتلال عندما يكونون خارج غرف التعذيب، أو تحقيق أرباح فاحشة جراء الحرب، أو ابتزاز أموال إعادة الإعمار، أو الضباط العسكريين الذين يمكنهم 'إضافة قيمة' العقود) - إزداد الدافع لتحقيق التفوق (مكافآت رمزية) من خلال الحط من قدر المقيدين بالأغلال والأصفاد، والعراة والمذلولين، لإرضاء رؤسائهم بذكائهم المزعوم. وكثير من هذه الأمور موثق في تقرير الجنرال أنطونيو تاغوبا.

التفجير الانتحاري: رد فعل على المدنسين

اكتشف بعض مدعي الخيرة في شؤون الإرهاب من الجهال الأكثر ذكاءً أن زارعي المتفجرات الانتحاريين ليسوا فقراء بالضرورة، أو ضحايا مباشرين للاجتياحات الإمبريالية، وليسوا بالضرورة أصوليين إسلاميين. وإزاء هذا التعارض بين الواقع الجديد والأوصاف السابقة التي ذكروها، أعاد معظمهم سبب ذلك إلى مصطلحات علم النفس المعقدة، ذاكرين العزلة وصراع الأجيال ومرّضيات سلوكية أخرى بوصف أدق من وصفهم لمجتمعات خبراء الإرهاب. وهؤلاء الخبراء الأنغلو-أميركيون المواليون لإسرائيل الذين يجهلون لسبب مرّضي الجرائم الشنيعة المرتكبة في حق القيم والمعتقدات الأساسية للمجموعتين يعتبرون، بكل رزانة، أنهم قادرون بالفعل على تشخيص أمراض الآخرين. ويدّعي عدد قليل من الخبراء أن الإرهابيين وزارعي المتفجرات الانتحاريين هم أشخاص سياسيون وأن تصرفاتهم سياسية؛ أي رد فعل على الحرب والاجتياح والاحتلال

الأنغلو-أميركي. وبطريقة أقرب إلى الحقيقة ولكنها ما تزال غير ملاءمة، يُضيف البعض رد الفعل إلى ما يتعرّض له شعب محتّل من إذلال. ما يدفع زارعي المتفجرات الانتحاريين هو سعيهم لتخليص المقدّسات من المدنّسين. يشمل التدنيس التدمير المادي الذي يتسبّب به المحتاحون الأنغلو-أميركيون والمستعمرون الإسرائيليون. وبسبب الخطّ من قدرّ النصوص المقدّسة وإهانتها، ضُعفت بشكل نهائيّ القيم الروحية العميقة والتقاليد التأديبية التي تُنتج طبقة من الأفراد الذين يشعرون بالروابط الإنسانية.

يعتقد زارعو المتفجرات الانتحاريون أنه يمكن للغضب الروحي مقاومة مدنّسي المقدّسات. بالنسبة إلى زارعي المتفجرات الانتحاريين، لا تعوّض المقاومة، والمسيرات، والاحتجاجات، والإضرابات، والعصيان المدني، وحتى المقاومة، على المقدّسات ما لحق بها من تدنيس. ويستخدم الصراع في المناطق المجاورة لهم، وفي منازلهم؛ والأسواق ووسائل النقل المدمرة. يعتقد زارعو المتفجرات الانتحاريون أنهم إذا جعلوا العنف يرتدّ على مرتكبيه المحتاحين، يمكنهم إذ ذاك فقط إعادة السطوة لما تمّ تدنيسه وذلك من خلال الرد بالمثل على مؤيّدَي الحرب الشاملة والمدافعين عنها، وحتى على ضحايا أبرياء؛ ضحاياكم البريئة مقابل ضحايانا البريئة...

بات الاعتراف بالترخيص لتدنيس المقدّسات أمراً واضحاً؛ سواء استمرّ بشكل أو بآخر، والتقطت له مشاهد فيديو أو خبّي في محفوظات عسكرية، فهو الآن محفور بأذهان عشرات الملايين من الناس لأنه مرتبط بوجودهم الثقافي والسيكولوجي والأخلاقي. وتخضع الحياة اليومية للاختبار.

خاتمة

من قصف المدن الذي يُحدث صدمة وترويعاً، إلى قتل الملايين أو بتر أطرافهم أو إبادتهم، إلى التعذيب وتدنيس المقدّسات، أُصدرت الأوامر من جنرالات لا هوية لهم، ورؤساء، ووزراء حرب مقيمين في البعيد، ونفّذها وجهاً لوجه أشخاص عاديون، وعمّال، وموظفون، ورجال دين... قاموا بانتخاب قادتهم. من وجهة نظر زارعي المتفجرات الانتحاريين، تعكس الوجوه العديدة لهؤلاء الأشخاص العاديين وجوه وتصرفات أولئك الذين حطّوا من قدر المقدّسات وحاولوا تدمير ما يُعطي معنى لحياتهم اليومية.

بالنسبة لزارعي المتفجرات الانتحاريين، فإن وجه العدو هو وجه الشعب الذي ينتمي إليه؛ أثرياء وفقراء، أقوياء وضعفاء، جنرالات وجنود عاديون. ويبقى زارع المتفجرات الانتحاري الذي تضاعفت روابطه الطبيعية بالمقدّسات والأخلاق بسبب الحط المنهجي من قدرها على هذه الحال، إلى أن يكف عن الشعور بوخز الضمير لدى مهاجمة أشخاص عاديين يطوفون المباني المكتبية أو يجولون في الأنفاق للقيام بأعمالهم اليومية، مؤثراً التضحية بنفسه لإعادة التأكيد على المقدّسات، ومهما كان الثمن، وذلك بالرغم من قوة منتهكي حرّيات هذه المقدّسات. والضحايا الذين قُصفت أو أُزيلت منازلهم، وشوارعهم، والأبرياء في صفوفهم، وأحبائهم، يردّون بالمثل على منزل مرتكبي هذه الأعمال في حقهم، وشوارعهم، والأبرياء في صفوفهم، وأحبائهم.

يقترح تحليلنا علاقة وثيقة بين ممارسة الأنغلو-أميركيين للحرب الشاملة وسياسات الحط المنهجي من قدر المقدّسات والأشخاص

المنبثقة من هذه الممارسة، وظهور زارعي المتفجرات الانتحاريين، أحد الأشكال الأساسية لرفض الطغيان. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فمن المرجح إذا توقّف زارعي المتفجرات الانتحاريين عن نشاطهم عند انتهاء الحرب الشاملة. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا بإلحاق الهزيمة بالإحيائية الاستعمارية للإمبريالية. بمختلف أشكالها الأميركية والأوروبية والإسرائيلية. ويبقى السؤال عن المدة التي يتطلّبها الاستياء السياسي المحلي والخارجي لينجم عنه بديل سياسي قادر على استنباط استراتيجية انسحاب عسكري والانصياع للقانون الدولي.

يمكن تحقيق المصالحة بين الأنغلو-أميركيين والشعوب الإسلامية والعربية من خلال محكمة لجرائم الحرب مماثلة لمحاكمات نورمبورغ بعد الحرب العالمية الثانية. ممارسو الجرائم ضد الإنسانية والمؤيدون لها، بدءاً برئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا العظمى، يُفترض تقديمهم للمحاكمة وصدور عقوبات بحقهم تكون عبرة للآخرين وخطوة رئيسية في سياق حملة عالمية يقوم بها المجتمع المدني لوضع حدّ للإفلات من العقوبات. لا يكون السلام والمصالحة ممكنين إلا إذا طُبقت العدالة بحق مهندسي وممارسي الحرب الشاملة والخط من قَدَر الإنسان.

القسم الرابع

نقاشات

الفصل الثالث عشر

نعوم تشومسكي واللوبي الموالي لإسرائيل

خمس عشرة فَرَضِيَّة خاطئة

"إن ردود الفعل الانعكاسية اللاإرادية التي تنشأ تلقائياً للدفاع عن نقاش مفتوح واستعلام حرّ تمّ إيقافه - على الأقل بين قسم كبير من النخبة السياسية في أميركا - ما إن يتناول الموضوع إسرائيل ودور اللوبي الموالي لإسرائيل في تحديد شكل السياسة الخارجية الأميركية... والابتزاز التهديدي الأخلاقي - الخوف من أن يؤدي أي انتقاد موجه للسياسة الإسرائيلية والتأييد الأميركي لها إلى اتهامات بمعاداة السامية - هو عقبة كبيرة أمام نشر وجهات نظر معارضة. وهو يؤدي أيضاً إلى إسكات النقاش السياسي في حرم الجامعات الأميركية، وهي نتيجة جزئية للحملات التي تستهدف المعارضين... علاوة على ذلك، لا شيء أكثر ضرراً بالمصالح الأميركية من العجز عن إجراء نقاش ملثم حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني... والتنمر على الأميركيين لحملهم على الإجماع على سياسة إسرائيلية هو أمر سيئ لإسرائيل ويجعل من المستحيل على أميركا تحديد مصالحها الوطنية الخاصة..."

فايننشيل تايمز، الافتتاحية، السبت 1 نيسان/إبريل 2006.

المقدمة

دُعي نعوم تشومسكي المفكر الأميركي الأول من قبَل النقاد وبعض قطاعات وسائل الإعلام أيضاً. إنه يملك جمهوراً واسعاً في مختلف أنحاء العالم، ولا سيّما في الأوساط الأكاديمية، ويعود سبب ذلك، وإلى حدّ كبير، إلى انتقاده الصريح للسياسة الخارجية

الأميركية والكثير من الظلم الناجم عن هذه السياسات. ولعن تشومسكي من كافة المنظمات ووسائل الإعلام الرئيسية اليهودية والمالية لإسرائيل بسبب انتقاد السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين، حتى وإن قام بالدفاع عن وجود دولة إسرائيل الصهيونية. وبالرغم من سمعته التي تحظى بكل احترام في مجال التوثيق، والكشف عن رياء الأنظمة الأميركية والأوروبية، وتحليل الخدع الفكرية للمدافعين عن الإمبريالية، تغيب هذه الفضائل التحليلية بالكامل عندما يتعلق الأمر بمناقشة تحديد شكل السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة دور الجماعة الإثنية فيه، أو اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل ومؤيديه الصهاينة في الحكومة. وهذا العمى السياسي ليس مجهولاً أو غير مألوف. فالتاريخ مُتخَم بالنقاد العقلانيين في كافة الإمبرياليات، وهم مناوئون مخلصون لأولئك الذين يسيئون استخدام السلطة والنفوذ دون أن يكونوا مناوئين لمواطنيهم الذين يتصرفون بالطريقة نفسها. تاريخ تشومسكي الطويل في إنكاره الجازم لنفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل ودوره في تحديد شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بلغ أوجه لدى الانضمام مؤخراً إلى آلة الدعاية الصهيونية الأميركية لمهاجمة دراسة تنتقد اللوبي الإسرائيلي. أنا أشير إلى البحث الذي نشرته لندن ريفيو أوف بوكس بعنوان اللوبي الإسرائيلي بقلم البروفسور جون ميرشايمر من جامعة شيكاغو، والبروفسور ستيفان والت وهو العميد الأكاديمي لكلية كينيدي الحكومية في جامعة هارفرد. (نشرت كلية كينيدي الحكومية نسخة كاملة عن الدراسة في آذار/مارس 2006).

تشدد كلمات وكتابات تشومسكي التي تناول اللوبي على عدد من الاقتراحات المريبة:

1. اللوبي الموالي لإسرائيل هو كأي لوبي آخر تماماً؛ لا تأثير خاص له ولا مكان له في السياسات الأميركية.
2. إن المجموعات التي تدعم اللوبي الإسرائيلي لا تملك نفوذاً أكبر من جماعات ضغط مؤثرة أخرى.
3. حقق برنامج عمل اللوبي نجاحاً لأنه يتوافق مع مصالح القوى المهيمنة ومصالح الولايات المتحدة.
4. يثبت ضعف اللوبي من خلال واقع أن إسرائيل هي مجرد أداة لبناء الإمبراطورية الأميركية تُستخدم عند الحاجة، وإلا لتعرضت للتهشيم.
5. بيغ أويل والمركب العسكري-الصناعي هما القوتان الرئيسيتان اللتان تحدّدان شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأيّ منهما غير مرتبط باللوبي الموالي لإسرائيل.
6. تتطابق مصالح الولايات المتحدة عامةً مع مصالح إسرائيل.
7. الحرب على العراق والتهديدات التي تواجهها سوريا وإيران هما من نتاج المصالح النفطية والمركب العسكري-الصناعي، ولا يعود سببهما إلى دور يلعبه اللوبي الموالي لإسرائيل أو المتعاونون معه في البنّتاغون ووكالات حكومية أخرى.
8. السلوك الأميركي في الشرق الأوسط مماثل للسياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في أماكن أخرى من العالم، وهذه السياسة تفوق سياسة اللوبي أهمية.

في حين يحجم تشومسكي بصورة عامة، وعمداً، عن مناقشة خُطْب اللوبي الموالي لإسرائيل، ومقابلاته ومنشوراته، بصفة خاصة، والتي تحلّل السياسة الأميركية المتَّبعة حيال الشرق الأوسط، فهو يتَّبَع السياق الآنف ذكره عندما يقوم بذلك.

مسألة الحرب والسلام في الشرق الأوسط ودور اللوبي الإسرائيلي هما من الأهمية بمكان بحيث إنه لا يمكن تهميشهما واعتبارهما فكرة لاحقة. إن القيود المفروضة على حقنا في التكلّم بحريّة عن سياسات إسرائيل واللوبي وانتقادها تقلّص إلى حدّ كبير إمكانيات العمل السياسي. إن كَبَت التفكير الحر يسمح بوضع وتشريع سياسات تُلحق الضرر بمصالح الشعب الأميركي، ولا سيّما عندما تتباعد أفضل مصالحهم عن مصالح نُخبهم.

لذلك، من الواجب تحديد وتفحص الفرضيات الخمس عشرة الخاطئة التي وضعها البروفسور تشومسكي كآلي الاحترام، وذلك بهدف التحرك قُدماً ومواجهة ما يشكّله اللوبي من تهديدات للسلام في الخارج وللحريات المدنية في الوطن الأم.

فرضيات تشومسكي الخمس عشرة

1. يدّعي تشومسكي أن اللوبي ليس سوى لوبي آخر في واشنطن. ولكنه يهمل أمر ذكر الغالبات الكبرى التي ضمنها هذا اللوبي في الكونغرس لصالح تخصيص معونة خارجية سنوية لإسرائيل تبلغ ثلاثة أضعاف المعونة الممنوحة لأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية مجتمعة (أكثر من 100 مليار دولار على مدى 40 عاماً). وللوبي 150 موظفاً يعملون بدوام كامل لصالح لجنة الشؤون

الأميركية- الإسرائيلية العامة (آيباك)، ترافقهم مجموعة غفيرة من ممارسي الضغوط من كافة المنظمات اليهودية الرئيسية والاتحادات اليهودية الدولية والإقليمية والمحلية التي تلتزم كلياً بخط المنظمات الرئيسية، وهم ناشطون في سياسة إسرائيل والرأي العام المحلي فيها، ويروجون لمرشحين لمقاعد في الهيئة التشريعية ويمولونهم على أساس مواليتهم لخط حزب اللوبي. ولا وجود للوبي آخر يجمع بين ما يملكه اللوبي الموالي لإسرائيل من ثروة، وشبكات

لا وجود للوبي آخر يجمع بين ما يملكه اللوبي الموالي لإسرائيل من ثروة، وشبكات من المحازيين، وإمكانية الاستفادة من خدمات الإعلام، وقوة تشريعية، وتركيز على هدف واحد.

من المحازيين، وإمكانية الاستفادة من خدمات الإعلام، وقوة تشريعية، وتركيز على هدف واحد.

2. يهمل تشومسكي تحليل الغالبات شبه الإجماعية في الكونغرس التي تدعم سنوياً كل الامتيازات الممنوحة لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وعلى صعيد الهجرة، إضافةً إلى المعونة التي يروج لها اللوبي. ويهمل تفحص القائمة التي تحتوي على أكثر من 100 مبادرة تشريعية ناجحة تقوم آيباك بالإعلان عنها حتى في السنوات التي تشهد أزمات على صعيد الميزانية، وتراجع للخدمات الصحية المحلية، وتكبّد خسائر عسكرية بسبب الحرب.

3. إن عزو تشومسكي إلى بيغ أويل، وبصيغة مبتذلة، تحقيق أهداف جرّاء الحرب هو أمر يفتقر إلى الأدلة تماماً. في الواقع، تُلحق الحروب الأميركية في الشرق الأوسط الضرر بالمصالح النفطية من

نواحٍ استراتيجية عدة. فالحروب تولد بشكل عام عداءً إزاء شركات النفط التي ترتبط بعلاقات طويلة الأمد مع البلدان العربية. كما تؤدي الحروب إلى إضعاف إمكانية إبرام عقود جديدة تفتح الطريق أمام استثمارات نفطية أميركية في هذه البلدان. لقد كانت شركات النفط الأميركية أكثر تشجيعاً من إسرائيل والذين يمارسون الضغوط لصالحها لإيجاد حلول سلمية للأزمات، كما تؤكد عليه الصحف المتخصصة بصناعة النفط والناطقين باسمها. ويختار تشومسكي تجاهل النشاطات التي تلت الحرب تماماً، إضافةً إلى الحملة الدعائية التي قامت بها المنظمات اليهودية الرائدة والمالية لإسرائيل، وغياب مقترحات لبيع أويل في وسائلها الإعلامية في مرحلة ما بعد الحرب، وتطويق محاولتها الإبقاء على الروابط مع الأنظمة العربية المعارضة لطموحات إسرائيل المولعة بالقتال والساعية إلى تحقيق الهيمنة. وبخلاف رأي تشومسكي، فبذاهما إلى الحرب في الشرق الأوسط، ضحّت الولايات المتحدة بمصالحها الحيوية المرتبطة بشركات النفط لصالح سعي إسرائيل للهيمنة على الشرق الأوسط، مستجيبةً بذلك لدعوة وتوصية اللوبي الموالي لإسرائيل. وفي إطار ممارسة الضغوط، لا خلاف البتة بين ما تعتبره كتلة النفوذ المالية لإسرائيل حرباً حرّضت شركات النفط على نشوبها بهدف الحصول على عقود نفطية، وما تعتبره شركات النفط حرباً حرّضت الكتلة المالية لإسرائيل على شنّها لمجرد خوض حرب؛ فكتلة النفوذ المالية لإسرائيل هي المسيطرة على الدوام. ولكن تشومسكي لا يتفحص أبداً قوة كل من جماعتي الضغط في ما

يتعلق بالسياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط. وبشكل عام، فإن هذا الباحث المنشغل على الدوام والذي يكرّس نفسه لكشف النقاب عن مستندات غامضة يُعتبر مُهملاً بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بكشف النقاب عن مستندات يمكن توافرها بسهولة ومن

يختار تشومسكي تجاهل النشاطات التي تلت الحرب تماماً، إضافةً إلى الحملة الدعائية التي قامت بها المنظمات اليهودية الرائدة والمالية لإسرائيل، وغياب مقترحات لبغ أويل في وسائلها الإعلامية في مرحلة ما بعد الحرب.

شأنها الإطاحة بتأكيداته حول بيغ أويل واللوبي الإسرائيلي.

4. يرفض تشومسكي تحليل الأضرار الدبلوماسية التي تنشأ عن قيام الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرارات مجلس الأمن الدولي، أو الامتناع عن التصويت عليها، والتي تُدين انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان. ولا يملك أي من المركّب العسكري-

الصناعي أو بيغ أويل تأثيراً كبيراً في تبديل القرار الأميركي في الأمم المتحدة. فجماعات الضغط الموالية لإسرائيل هي القوة الرئيسية الوحيدة القادرة على ممارسة ضغوط لاستخدام الفيتو ضد الحلفاء الأكثر قرباً من

يرفض تشومسكي تحليل الأضرار الدبلوماسية التي تنشأ عن قيام الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تُدين إسرائيل.

الولايات المتحدة وضد الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة كوسيط بين العالم العربي-الإسلامي وإسرائيل. لم يكن الدفاع العلني عن الجرائم الإسرائيلية واضحاً -أو غير ملائماً للمكانة الأميركية العالمية- بوضوح رفض الولايات المتحدة إدانة الضربات التي توجهها إسرائيل للمدنيين في لبنان.

5. ثانياً، وبالنسبة إلى شخص دقيق جداً كتشومسكي، من المدهش إهماله مناقشة دور اللوبي في انتخاب أعضاء الكونغرس، وتمويل المرشحين الموالين لإسرائيل، وإنفاق ما يفوق الخمسين مليون دولار على الأحزاب السياسية والمرشحين والحملات الدعائية. وتكون النتيجة تصويت 90% من أعضاء الكونغرس على مسائل ذات أولوية كبيرة بضغط من اللوبي

أهم تشومسكي أمر مناقشة دور اللوبي في انتخاب أعضاء الكونغرس ومدى تأثيره فيهم.

واتحادات محلية وإقليمية موالية لإسرائيل. وتمت الموافقة على اقتراح للكونغرس حول تدابير تصبّ في خانة

الإبادة الجماعية - إيقاف كل المعونات للفلسطينيين بتحريض من آيباك وكافة المنظمات اليهودية الرئيسية - بنتيجة 361 صوتاً في مقابل 37 وامتنع تسعة أعضاء عن التصويت. لقد طغى النظام اليهودي الموالي للإبادة الجماعية على مجموعة المناوئين اليهود الليبرالية الصغيرة المتحالفة مع الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي، والتي أشارت إليها الجيروزاليم بوست باليسارية. والأسوأ من ذلك أن اللوبي تخلى تقريباً عن النظام السياسي كأداة يؤكّد من خلاله الشعب الأميركي بشكل ديمقراطي على خياراته في المسائل الرئيسية؛ وشهد تأييد الحزب الديمقراطي شبه الإجماعي لحرب العراق، وحتى حرباً محتمة ضد إيران بالرغم من استفتاءات الرأي التي تشير حالياً إلى أن غالبية الأميركيين يرغبون بحلول أخرى.

6. لا يأخذ على عاتقه أمر تحليل الحالات التي هزم فيها اللوبي المرشحين، أو الاعتذارات المذلة التي انترعت من أعضاء

الكونغرس الذين تجرّأوا على طرح أسئلة حول سياسات اللوبي وتكتيكاته، والأثر التهويلي للعقوبات التي فرضها على بقية أعضاء الكونغرس لتكون عبرة لمن اعتبر. إن العقوبات التي كان لها أثر كرة الثلج هي أحد أسباب الغالبيات غير المسبوقة المؤيدة لكافة مبادرات آيباك. فمحاولات تشومسكي الضعيفة للمساواة بين مبادرات آيباك الموالية لإسرائيل ومصالح السياسة الأميركية الأوسع هي منافية للعقل بوضوح بالنسبة إلى كل من يدرس عملية انحياز الجماعات السياسية المرتبطة بتدابير آيباك في ما يتعلق بالتخطيط، والضغط، والدعم، والمشاركة في الرعاية. تفوق قدرة اللوبي اليهودي قدرة جمهور ناخبه إلى حد كبير؛ كما أثبتت أموال الرشوة البالغة قيمتها مليون دولار والتي استخدمت لإلحاق الهزيمة بعضوة الكونغرس عن ولاية جورجيا سينتيا ماكيني. وإن إعادة انتخابها في ما بعد بسبب تخفيف انتقاداتها لإسرائيل يُظهر تأثير اللوبي حتى في الديمقراطيين ذوي الشأن.

7. يتجاهل تشومسكي قدرة اللوبي التي لا تُضاهى على دعوة النُخب إلى الاجتماع. إذ يستقطب اللقاء السنوي لآيباك كل القادة الرئيسيين في الكونغرس، وأعضاء أساسيين في الحكومة، وأكثر من نصف أعضاء الكونغرس الذين يمنحون إسرائيل دعماً لامشروطاً، حتى أنهم يعتبرون المصالح الإسرائيلية والمصالح الأميركية أمراً واحداً. وليس باستطاعة أي لوبي آخر ضمان هذا المستوى من حضور النُخبة السياسية، وهذه الدرجة من الخنوع المُذلّ طيلة سنوات عدة في أوساط الحزبين الرئيسيين. إن الأمر

المهم الذي يجب وضعه نصب أعيننا هو أن جمهور الناخبين اليهود يشكل أقل من 5% من مجموع الناخبين الأميركيين، في حين أن الملتزمين اليهود يشكلون أقل من 2% من السكان وليسوا بأكملهم من مؤيدي تحقيق مصالح إسرائيل أولاً. ولا يمكن لأي من جماعات الضغط الرئيسية مثل أن آر أي، وأي أي آر بي، والاتحاد الوطني للصانين،

يؤكد تشومسكي أن اللوبي الموالي لإسرائيل هو مثل أي لوبي آخر دون أن يقوم بأي محاولة جدية لمقارنة التأثير النسبي لكل منها.

مؤاتية وأوامر صادرة عن الهيئة التنفيذية. خير شهادة على ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أرييل شارون، الذي تباهى بنفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل في ما يتعلق بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويؤكد تشومسكي أن اللوبي الموالي لإسرائيل هو مثل أي لوبي آخر، وذلك دون أن يقوم بأي محاولة جدية لمقارنة التأثير النسبي لكل منها، والقدرة على الدعوة إلى اجتماع والحصول على تأييد الحزبين الرئيسيين، والفعالية في ضمان إقرار تشريعات ذات أولوية عالية.

8. في التحليل الذي وضعه قبل الحرب الأميركية-العراقية، تحلّى تشومسكي كلياً عن المراجعة الدقيقة لمستندات السياسة الخارجية، وتحليل الروابط السياسية بين صانعي السياسة ومراكز النفوذ، وذلك لصالح التعليقات الانطباعية الخالية من أي أساس تجريبي. وكانت استراتيجيات الحرب التي أعلن عنها علانية

ووضعها المخططون الحكوميون الأساسيون، وروج لها المفكرون، مرتبطة بعمق باللوبي الإسرائيلي ومُعتمدة للدولة الإسرائيلية. كان وولفويتز، الرجل الثاني في البنتاغون، ودوغلاس فيث، الرجل الثالث في البنتاغون، وريتشارد بيرل، رئيس مجلس السياسة الدفاعية، وإليوت أبرامز المسؤول عن شؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي، وعشرات من العاملين الأساسيين الآخرين في الحكومة والإيديولوجيين في وسائل الإعلام، ناشطين متعصبين لصالح إسرائيل على الدوام، وكان بعضهم قد فقد في السابق امتيازاته الأمنية بسبب تسليم الحكومة الإسرائيلية مستندات. ويتجاهل تشومسكي المستندات الاستراتيجية الأساسية التي وضعها بيرل، ووارمرس، وفيث، وصهاينة جدد آخرون في أواخر التسعينيات من القرن الماضي وطالبوا فيها بالقيام بعمل قتالي ضد العراق وإيران وسوريا، وقد نَفَذُوا هذه المطالب عندما تسَلَّمُوا زمام السلطة لدى انتخاب بوش. كيف يمكن لناقد عقلائي من الدرجة الأولى للسياسة الخارجية الأميركية، كتشومسكي، تجاهل قيام الصهيوني المتطرف في البنتاغون، دوغلاس فيث، بإنشاء مكتب المعلومات الزائفة في البنتاغون- المدعو مكتب الخطط الخاصة- الذي أداره زميله أبرام شولسكي، وهو محافظ صهيوني أيضاً، بهدف توجيه البيانات الزائفة للبيت الأبيض؛ متخطياً بذلك السي آي ايه والمخابرات العسكرية، ومشوّهاً سمعتهما، وهذان الجهازان يكذبان هذه المعلومات الزائفة؟ ووصفت المتخصصة غير الصهيونية في مكتب الشرق الأوسط في البنتاغون، الكولونيل كارن كوياتوسكي،

بالتفصيل دخول وخروج الموساد وضباط الجيش الإسرائيلي من مكتب فيث وإليه بسهولة وبشكل مستمر، في حين كان يُمنع دخول الخبراء الأميركيين الانتقادين. ولم يكن لأي

كيف يمكن لنافذ عقلائي من الدرجة الأولى للسياسة الخارجية الأميركية تجاهل مكتب الخطط الخاصة الذي أنشأه الصهيوني المتطرف دوغلاس فيث في البنتاغون؟

من صانعي السياسة الأساسيين هؤلاء المروجين للحرب أي ارتباط بالمركب العسكري-الصناعي أو ببيع أويل، ولكنهم كانوا مرتبطين بعمق وفعالية بدولة إسرائيل ومدعومين من اللوبي. ومن المذهل أن تشومسكي الشهير بانتقاده للمفكرين المفتونين بالقوة الإمبريالية والأكاديميين غير الانتقادين يسلك طريقاً مماثلاً عندما يتعلق الأمر بالمفكرين المواليين لإسرائيل الموجودين في السلطة وزملائهم الأكاديميين الصهاينة. ولا تكمن المشكلة فقط في الضغط الذي يمارسه "اللوبي" من الخارج بل بنظرائه داخل الولاية.

9. انتقد تشومسكي في كثير من الأحيان انتقاد الليبراليين الفاتر للسياسة الخارجية الأميركية، ولكنه لم يُشر البتة إلى صمت التقدميين اليهود المطلق حيال الدور الرئيسي للوبي في عملية الترويج لاجتياح العراق. ولم يدخل في أي نقاش حول الأعداد الكبيرة للمؤيدين الأكاديميين للمصالح الإسرائيلية أولاً والحرب مع العراق، وإيران، أو سوريا. وبدلاً من ذلك، تمحور انتقاده للحرب حول دور قادة الحزب، وإدارة بوش... إلخ دون أي محاولة لفهم الأساس التنظيمي ومقدمي النصح الإيديولوجيين للمشبعين بالروح الحربية.

10. يهمل تشومسكي تحليل أثر الحملة المدبّرة والمستمرة التي نظّمتها كل جماعات الضغط والشخصيات الأميركية الرئيسية الموالية لإسرائيل لإسكات النقد الموجّه لإسرائيل ودعم اللوبي للحرب. إن رفض تشومسكي انتقاد إساءة استعمال اللوبي لمعاداة السامية التي تهدف إلى القضاء على حياتنا المدنية، وتعقب الأكاديميين خارج الجامعات وفي مناصب أخرى

يهمل تشومسكي تحليل أثر
الحملة المدبّرة والمستمرة
التي نظّمتها كل جماعات
الضغط والشخصيات الأميركية
الرئيسية الموالية لإسرائيل
لإسكات النقد الموجّه
لإسرائيل.

بسبب انتقاد إسرائيل واللوبي، هو الحدث الأكثر وضوحاً في الحملة الأخيرة المشوّهة للسمعة التي يقوم بها البروفسوران والت وميرشامير. وعندما نجح اللوبي بالضغط على هارفرد للتصلّ من البروفسور والت، وربما

ممارسة الضغوط لاستقالته من منصب العميد في كلية كينيدي التابعة لهارفرد بالرغم من تنازل والت عن المنصب، انضمّ تشومسكي إلى اللوبي في إدانة انتقادهما المفرط وتحليلهما المفصّلة. ولم يعالج تشومسكي أبداً الوقائع الرئيسية لتحليلاتهما التي تناول النفوذ المعاصر الذي يمارسه اللوبي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وما يدعو للسخرية أن تشومسكي نفسه ضحية الانتقاد الصهيوني الأكاديمي العنيف من حين لآخر.

11. يهمل تشومسكي تقييم نفوذ اللوبي مقارنةً مع قوى مؤسساتية أخرى. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تدمّر جنرالات أميركيون ذوو مراتب رفيعة من تلقى القوات الإسرائيلية المسلّحة تجهيزات عسكرية ذات تقنيات حديثة متطورة قبل أن تُعتَمَد في الولايات

المتحدة. لقد تدمّرت الصناعات الدفاعية الأميركية (وَقَّع بعضها عقود للإنتاج المشترك مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية). بمرارة من منافسة إسرائيل غير المنصفة، وانتهاك الاتفاقات التجارية، وبيع أسلحة ذات تقنيات متطورة للصين، وبشكل غير قانوني. في ظل تهديد البنتاغون من فقدان كل صلاتهم المربحة، ألغت إسرائيل المبيعات للصين فيما كان اللوبي ينظر إلى ما يجري بارتياح... وقبل الاجتياح الأميركي للعراق، عارض العديد من المسؤولين العسكريين العاملين والمتقاعدين ومحللي السي آي ايه الحرب، وطرحوا تساؤلات حول افتراضات الإيديولوجيين الموالين لإسرائيل في البنتاغون. ولكن المحافظين الصهاينة رفضوا نصيحتهم واستخفّ بهم مؤيدوهم الإيديولوجيون الذين يكتبون في وسائل الإعلام الرئيسية. لقد نجح المحافظون الصهاينة في الحكومة بتخطّي منتقديهم المؤسساتيين، ويعود سبب ذلك إلى حدّ كبير إلى أن أراءهم وسياساتهم حيال الحرب قبلتهما وسائل الإعلام بلا حرج ولا سيّما النيويورك تايمز التي كان لمروج أفكار الحرب الرئيسي فيها، جوديث ميلر، علاقات وثيقة مع اللوبي. هذه العلاقات والنقاشات تاريخية معروفة جيداً، ومن شأن قارئ مواظب لوسائل الإعلام، كتشومسكي، أن يكون مُدركاً لها. ولكن تشومسكي تعمّد اختيار إغفالها وإنكارها، مستعيضاً بالمزيد من الانتقاد الانتقائي لحرب العراق ومستثنياً وقائع حيوية.

12. ما يظنّه تشومسكي دحضاً لنفوذ اللوبي هو استعراض تاريخي سطحي للعلاقات الأميركية-الإسرائيلية يُذكر فيه النزاع

العَرَضِي حول المصالح، حتى أن اللوبي الموالي لإسرائيل كان يفشل من حين لآخر في الحصول على ما يريد. وتشبه الحجج التاريخية لتشومسكي موجزاً قانونياً لمحامٍ حول دعوى ما أكثر منه مراجعة شاملة لنفوذ اللوبي. فعلى سبيل المثال، هل أن رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى الهجوم الفرنسي-البريطاني-الإسرائيلي على مصر عام 1956 يُلطِّف واقع أن الولايات المتحدة قامت في السنوات الخمسين التالية بتمويل آلة الحرب الإسرائيلية وتجهيزها بمقدار 70 مليار دولار، وذلك بفضل ضغط اللوبي إلى حدٍّ كبير؟ في الواقع، في العام 1967، قامت القوة الجوية الإسرائيلية بقصف سفينة جمع المعلومات المخابراتية الأميركية، يو أس أس ليرتي، في المياه الدولية وقتل وجرح أكثر من 200 بحار وضابط من أفراد البحرية الأميركية. في خطوة تاريخية غير مسبوقة، رفضت إدارة جونسون الرد الانتقامي، وأسكتت الناجين من الهجوم الذي حدث دون استفزاز، مهددةً إيّاهم بالمشول أمام المحكمة العرفية. ولم تطرح أي إدارة لاحقة المسألة، باستثناء إجراء الكونغرس تحقيقاً رسمياً، حتى أنهم زادوا المعونة لإسرائيل، واستعدّوا لاستخدام الأسلحة النووية دفاعاً عنها عندما بدا أنها تخسر الحرب في حرب تشرين عام 1972. وأدى دفاع الولايات المتحدة عن إسرائيل إلى المقاطعة العربية للنفط التي كانت تكلفتها باهظة جداً وتسببت بارتفاع سعر النفط إلى حدٍّ كبير، وعداء الحلفاء العرب السابقين، وتهديد الاستقرار النقدي العالمي. بكلمات أخرى، وفي هذه الحالة وحالات عديدة أخرى، كان اللوبي الموالي لإسرائيل أكثر تأثيراً

من القوات المسلحة الأميركية في تحديد شكل الرد الأميركي على عمل إسرائيلي عدائي ضد الجنود الأميركيين العاملين في المياه الدولية. في السنوات الأخيرة، منع نفوذ اللوبي الأف بي آي من مقاضاة أعداد كبيرة من الجواسيس الإسرائيليين الذين دخلوا الولايات المتحدة عام 2001. وما تمّ القيام به فقط هو ترحيلهم بهدوء. إن الاعتقال الأخير لمسؤولين في آيباك بسبب تسليم مستندات حكومية سرّية للسفارة الإسرائيلية أدى إلى قيام اللوبي الموالي لإسرائيل بتنظيم حملة إعلامية دفاعاً عنهما، محوّلاً عملاً تجسسياً ضد الولايات المتحدة إلى ممارسة لحرية التعبير. وظهرت في معظم الصحف البارزة مقالات افتتاحية مؤيدة لإسقاط التّهم، وذلك في حملة غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة لصالح عملاء حكومة أجنبية. لقد تحطّى نفوذ قدرة الحملة الدعائية للوبي أي قوة موازية، وإلى حدّ بعيد، حتى وإن كانت القضية المرفوعة ضد مسؤولي آيباك شائكة جداً وتتضمّن شهادة المسؤول الرئيسي في البنتاغون الذي أُدين بتهمة تسليمهما المستندات.

13. يعزو تشومسكي، وهو ناقد ذو شهرة كبيرة لانحياز وسائل الإعلام، الروابط المشتركة إلى تقاريرها الإخبارية المعادية للعاملين. ومع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بالانحياز الموالي لإسرائيل بطريقة لا يمكن مقاومتها، فهو لم يحلّل أبداً تأثير اللوبي الإسرائيلي، والعلاقة بين نخبة الإعلام الموالي لإسرائيل والانحياز الموالي لإسرائيل. هل هو موضوع غير متفاهم عليه فحسب أم مسألة فقدان إيديولوجي للذاكرة...؟

14. يذكر تشومسكي أهمية إسرائيل بالنسبة إلى الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية القاضية بإضعاف القومية العربية، ودورها في توفير معونات عسكرية ومستشارين عسكريين لأنظمة توتاليتارية إرهابية (غواتيمالا، الأرجنتين، كولومبيا، التشيلي، بوليفيا، وهكذا دواليك) عندما يفرض الكونغرس الأميركي عقوبات ليكون التدخل بقيادة أميركية. وهناك قليل من الارتياب في شأن قيام إسرائيل بخدمة أهداف الإمبريالية الأميركية، ولا سيما في أوضاع تُتبع فيها سياسات دامية. ولكن هذا الأمر يتجاهل النتيجة الطبيعية وهي أن إسرائيل استفادت من قيامها بهذا الدور (وربما قامت به لهذا السبب بالذات)؛ فزادت مداخيلها العسكرية، وكسبت داعمين لها ومؤيدين لسياسات إسرائيل الاستيطانية، ووفرت الأسواق لتجار الأسلحة الإسرائيلية، وأرست بصورة عامة مبدأ المبادلة في ما سيكون علاقة أحادية الجانب مثيرة للسخرية، وهو أمر

برهن تحليل أكثر شمولية
للمصالح الأميركية أن تكاليف
دعم إسرائيل تتخطى بكثير
المصلحة العَرَضِيَّة.

كان بالإمكان إثباته. من جهة ثانية، برهن تحليل أكثر شمولية للمصالح الأميركية أن تكاليف دعم إسرائيل تتخطى بكثير المصلحة العَرَضِيَّة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفوائد الناجمة عن الأهداف الأميركية الإمبريالية أو فوائد أكبر ناجمة عن تفضيل سياسة خارجية ديمقراطية. وفي ما يتعلق بالحروب المكلفة والهدامة ضد العراق - ومتبعةً خطى إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها - أضعفت السياسة الموالية لإسرائيل، وبشدة، قدرة الجيش الأميركي على الدفاع عن الإمبراطورية في أماكن أخرى،

وأدت إلى فقدان هيئته وثقته بنفوذه، وأضعفت الثقة بادّعاءات الولايات المتحدة بأن تكون بطلة الحرية والديمقراطية. ومن وجهة نظر السياسة الخارجية الديمقراطية، فقد قوّت الجناح المُشبع بالروح القتالية في الحكومة وأضعفت الحريات الديمقراطية في الوطن. وتستفيد إسرائيل بالطبع لأن الحرب دمّرت خصماً علمانياً رئيسياً وسمحت لها بإحكام قبضتها على الأراضي المحتلة. المؤيدون اليساريون، مثل نعوم تشومسكي وستيف زونس، لما تدعوه إسرائيل اللوبي اليهودي الأميركي، يجادلون قائلين إن السلوك الأميركي في الشرق الأوسط مماثل لسياسات اعتمدت في أماكن أخرى من العالم، ويُقال إن هذه السياسة العامة سبقت نشوء اللوبي. وتخالف هذه الحجة معظم تاريخ الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويُثبت دليل دامغ معارضة الولايات المتحدة الاستعمار والشيوعية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ساعيةً إلى استبدال الأنظمة الاستعمارية الأوروبية واليابانية بهدف فتح الأسواق وفرص الاستثمار للشركات الأميركية المتعددة الجنسيات. إسرائيل هي القوة الاستعمارية الوحيدة التي تعارض الحركات غير الشيوعية التي دعمتها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، وخلال أزمات السويس عام 1956 عندما اجتاحت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قناة السويس المصرية وصحراء سيناء واحتلتها، عارضت الولايات المتحدة مسعى هذه الدول لإقامة حكم استعماري. وفي أواخر الستينيات وفيما كان اللوبي اليهودي يرفع من مستوى نفوذه، دعمت الولايات المتحدة بالسلاح وعمليات الدورات الدبلوماسية الإسرائيلية الاستيطانية، واغتصاب الأراضي، وهجمات جوية في

مختلف أنحاء الشرق الأوسط؛ وهي سياسة لم يسبق لها أن دعمت، أو تدعم في الواقع، في أي مكان آخر في العالم، ولا سيما هجمات دولة استعمارية ضد بعض البلدان التي تُقيم روابط مع شركات نفط أميركية.

بخلاف معظم آسيا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا، حيث طوّرت الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع أنظمة ليبرالية جديدة منتخبة، لا يمكن للولايات المتحدة تكرار هذه السياسة في الشرق الأوسط لأن العمليات الانتخابية أدّت إلى نتائج سلبية، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى العلاقات الأميركية مع الدولة الإسرائيلية الاستعمارية وسياستها القائمة على احتلال الأراضي. تتمثل الفرضية الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية الإمبريالية بحصد مكاسب ضخمة من أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا؛ تمّ ذلك بشكل روتيني باستثناء ما يتعلق بإسرائيل التي كانت تحصد ما بين 3 و10 مليارات دولار سنوياً على صورة تقدمات. هذا الأمر جليّ تماماً بقدر ما هو مُضحك.

لم يسبق للولايات المتحدة أن دخلت في حرب إمبريالية عارضها أصحاب النفوذ الاقتصاديون الرئيسيون أو التزموا الصمت حيالها.

وفي مقابلة مع الـ *وول ستريت جورنال* (12 نيسان/إبريل 2006)، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت أنه سيطلب 10 مليارات دولار (أميركي) لإعادة إسكان 70.000 مستوطن يهودي في الضفة الغربية. وحشد اللوبي اليهودي على الفور أعداداً كبيرة من أعضاء الكونغرس لـ دعم الاقتراح الإسرائيلي الخيالي، في حين كان مئات الآلاف من ضحايا الإغصارات كاترينا بلا مأوى أو عمل أو مستقبل. لم يسبق للولايات المتحدة أن دخلت في حرب إمبريالية عارضها

أصحاب النفوذ الاقتصاديون الرئيسيون أو التزموا الصمت حيالها. وإذا تفحصنا الحالات التي ذكرها تشومسكي ومعاونوه: غواتيمالا 1954، إيران 1954، والتشيلي 1973، فقد دعمت المجموعات الاقتصادية الرئيسية آنذاك التدخل الأميركي: يونيتد فروت في غواتيمالا، ستاندارد أويل في إيران، أناكوندا وآي تي تي في التشيلي.

وفي الحروب الشرق أوسطية والجنوب آسيوية الحالية، لا وجود لتأثير مماثل تمارسه الاتحادات (النفطية) الاقتصادية أو حتى المؤسسات الفردية. لم يُشر تشومسكي إلى أي تصريح علني، أو مذكرة سرية، أو لوبي في صناعة النفط يقوم بالترويج لبرنامج الحرب. بخلاف ذلك، هناك أكثر من 2000 تصريح، ونشرة إعلامية، ومؤتمر، ومقابلة، ومقالة افتتاحية، ومستند لكافة جماعات الضغط اليهودية الرئيسية وقادتها روجت لاجتياح العراق، وتروج في الوقت الحاضر لهجوم وقائي على إيران. ولم يسبق لأي ميدان آخر من ميادين السياسة الخارجية في التاريخ الحديث للولايات المتحدة أن تعرض لحملة إعلامية مماثلة طويلة الأمد وعلى نطاق واسع قام بها لوبي يعمل لصالح قوة خارجية، كما هي حالة اللوبي اليهودي الذي يعمل لصالح إسرائيل. إن التشابهات القائمة مع اللوبي الصيني القديم مثيرة للضحك؛ في ما يتعلق بنطاق الكونغرس وتأثيره. وبطريقة مماثلة، فشل اللوبي المناهض لكاسترو بإحباط صادرات أميركية إلى كوبا بقيمة مليار دولار أميركي قامت بدعمها مجموعة من رجال أعمال نافذين. وعلاوة على ذلك، لا يتبع اللوبي المناهض لكوبا سياسات حكومة أجنبية، وهو يفتقر إلى التمويل، والتأثير الإعلامي، والتنظيم

التي يتمتع بها اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل. وباستثناء منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى، لم تقم الولايات المتحدة باجتياح أي من بلدان أميركا اللاتينية أو ذهبت إلى الحرب للإطاحة بنظام هناك، وذلك بخلاف ما هو الحال في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تستخدم بدائل محليين ومسؤولين عسكريين متحالفين مع طبقات محلية حاكمة لإسقاط أنظمة وطنية أو ديمقراطية. وفي حالة العراق، قامت الولايات المتحدة باجتياح عسكري مباشر، وهي تخطط لحرب جوية وبرية مستقبلية ضد إيران وسوريا. إن الاستراتيجيات المختلفة تعكس سياسات مختلفة صمّمها صانعو السياسة وفقاً لأولويات متضاربة في عملية بناء الإمبراطورية الأميركية: يسعى المحافظون الجدد إلى القضاء على أعداء إسرائيل حتى وإن عني ذلك الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأميركية، فيما يسعى الاستعماريون الجدد إلى الاستيلاء على الموارد لا الأراضي. وكثيراً ما تشارك السياسة الخارجية الأميركية في نقاشات، وحوارات، وبدائل؛ حتى ضمن إطار بناء الإمبراطورية. ولا وجود لنقاش مماثل حول الشرق الأوسط يشمل السياسة المتعلقة بإسرائيل. ويحشد اللوبي ما بين 90 و98 في المئة من أعضاء الكونغرس. إن السلوك الأميركي في الأمم المتحدة إزاء القرارات المرتبطة بحقوق الإنسان، والعقوبات، واقتراحات السلام التي تؤثر في سياسة الاستعمار الإسرائيلية متأثر كثيراً باللوبي. ولم تستخدم الولايات المتحدة حق النقض في أي مسألة أخرى مرتبطة بسياساتها الخارجية لحماية متتهك دائم للقانون الدولي كما هي حالها مع إسرائيل. وباستثناء الضجيج الذي حدث نتيجة لمعارضة الأمم المتحدة فرض حصار اقتصادي أميركي على كوبا، وحدها السياسة

الأميركية المتغاضية عن التوسع الاستعماري الإسرائيلي والتدخل العنيف في فلسطين أثارت معارضة عالمية ماثلة. إن دمج السياسات الإمبريالية الأميركية وصانعي السياسة والعلاقات مع إسرائيل بطريقة ماثلة لما يجمع إسرائيل ببقية العالم هو خطأ تاريخي لا أساس تجريبي له، ويفتقر إلى أي حنكة تحليلية. ولم يكن لأي سياسة خارجية إقليمية هذا العدد الكبير من صانعي

السياسة الأساسيين في وزارة الخارجية والبنّتاغون المرتبطين عضوياً بدولة خارجية وموالين لها سياسياً كما هو حال الشرق الأوسط المعاصر. ولم يكن أي ميدان آخر من ميادين السياسة الخارجية غير مناقش في وسائل الإعلام كما هو حال التوسع الاستعماري

يسعى المحافظون الجدد إلى القضاء على أعداء إسرائيل حتى وإن عنى ذلك الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأميركية، فيما يسعى الاستعماريون الجدد إلى الاستيلاء على الموارد الأراضي.

الإسرائيلي وانتهاكه المتواصل لحقوق الإنسان. يدعو اللوبي خبراء الشرق الأوسط الأميركيين الذين لا يؤيدون إسرائيل بلا قيد أو شرط مستعربين أو أسوأ من ذلك، معادين للسامية، وقد همّشوا بالكامل في وزارة الخارجية، والقوات المسلحة، والسي آي ايه، أو أخرجوا من عضوية الكونغرس. ولم يحدث ذلك في أي ميدان من ميادين السياسة الإقليمية. واعتبار أن سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط هي السياسة الإمبريالية نفسها المطبقة في أماكن أخرى ليس سوى تجاهل للاصطفافات المختلفة والمجموعات النافذة المشاركة في تحديد السياسة، والأهم من ذلك تجاهل للأهداف التي تنكبّ القوة الإمبريالية على تحقيقها، ولكن لأجل أي مصالح.

لقد أدى الالتزام غير المشروط بالدولة الإسرائيلية الاستعمارية إلى تآكل علاقات الولايات المتحدة بالدول الأكثر ثراءً وازدحاماً بالسكان في العالم العربي والإسلامي. ووفقاً لمصطلحات السوق، هناك فارق بين مبيعات بمئات المليارات من الدولارات وبين الدفاع عن متلقي معونات أميركية ضخمة. وتفوق الخسائر الاقتصادية أي مكاسب عسكرية مشكوك فيها على نطاق ضيق. تشتري الدول العربية إجمالاً المعدات العسكرية الأميركية، بينما صناعة الأسلحة الإسرائيلية هي منافس قوي.

وشركات النفط والغاز الأميركية هي خاسرة صرفة في ما يتعلق بالاستثمارات والأرباح والأسواق بسبب ما يربط الولايات المتحدة وإسرائيل من علاقات، ولا تملك الكثير لتقدمه في الفئات الآنف ذكرها بسبب سوقها الصغير. في الواقع، كانت بيغ أويل مهمّة بالاستثمار في عراق صدام؛ تمّ استثناءه من قبل السياسة الأميركية التي تحظر على الشركات الأميركية دخول تلك السوق. وكان الحظر جزءاً من استراتيجية المحافظين الصهاينة التي يعود تاريخها إلى زمن رئاسة كلينتون التي كانت متأثرة إلى حدّ كبير باللوبي الموالي لإسرائيل وصانعي سياسة الشرق

وفقاً لمصطلحات السوق، يكمن الفارق بين مبيعات بمئات المليارات من الدولارات وبين الدفاع عن متلقي معونات أميركية ضخمة. وتفوق الخسائر الاقتصادية أي مكاسب عسكرية مشكوك فيها على نطاق ضيق.

الأوسط (هولبروك، أولبرايت، روس، إنديك، ساندي برغر... إلخ). وأن يكون لفرنسا، والصين، وروسيا، واليابان، ودول عديدة أخرى مصالح في العراق، وأن توقع عقوداً نفطية بعدة مليارات من

الدولارات مع إيران، هي أمور لم تكن سبباً لسياسة الحرب الأميركية بل نتيجة لها. مما لا شك فيه أن شركات النفط الأميركية قادرة على المنافسة، وهي تملك أكثر من مجرد فرصة للتنافس بنجاح بهدف الحصول على عقود للتنقيب وفقاً لشروط السوق العادية إن لم تتمتعها سياسة الحرب الأميركية من ذلك. والدور الذي يلعبه المحافظون الصهاينة في السلطة لإضعاف حضور شركة MNC الأميركية في صناعة النفط الإيرانية يُثبت تفوق اللوبي اليهودي على بيغ أويل.

ولا أساس للحجة القائلة إن سياسة الحرب صُمّمت لإبقاء الدولار عملة الاتجار بالنفط في الأسواق العالمية عندما كان صدام يفكر بالتحوّل إلى اليورو، أو أن تجارة النفط التي يهيمن عليها الدولار يهددها إنشاء بورصة النفط الإيرانية المقترحة. ولو تحوّل صدام أو إيران إلى اليورو لكان أثر ذلك على سوق العملات في حدّه الأدنى، أو معدوماً، نظراً لأن هذا الأمر يشكل أقل من 1% من التبادلات التجارية. فالذين يملكون أضعافاً مضاعفة من الدولار هم الدول الآسيوية (الصين، اليابان، تاوان... إلخ) والدول النفطية الشرق أوسطية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والكويت... إلخ؛ ولا معلومات تشير إلى أن أيّاً من هذه الدول تتخلّص ممّا تملكه من احتياطات بالدولار أو أنها تتبّع برنامج إيران النقدي، أو قبل ذلك، برنامج صدام في هذا المجال. وللقيام بذلك، يستلزمهم الأمر إدخال تعديل كبير على علاقاتهم الحالية مع الولايات المتحدة، وهو أمر سيكون محفوفاً بالمخاطر والعواقب.

أخيراً، إن حملة اللوبي الفعلية لضمان فيتوات أميركية ضد القرارات الدولية التي تُدين التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل بحق

الفلسطينيين، وهجومها على لبنان، تضع الولايات المتحدة علانيةً وبوضوح في خانة ممارسة التعذيب على نطاق واسع والذي جعل قانونياً، وتنفيذ أحكام بالإعدام خارج إطار المحاكم القانونية وقد جعل قانونياً، وتهجير السكان الكبير وغير القانوني، أي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتكون النتيجة النهائية إضعاف القانون الدولي، وحالة تفجر متزايدة في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة. ولا يُدخل تشومسكي في حسابه التكلفة الجيو-استراتيجية وتكلفة الطاقة، والخسائر اللاحقة بحريّاتنا الوطنية الناجمة مباشرةً عن حروب الشرق الأوسط التي تُخاض بالنيابة عن إسرائيل، وبدرجة أقل، عن نشوء شكل خبيث من أشكال المكارثية الجديدة الصهيونية المنتشرة في مؤسساتنا الأكاديمية والفنية، وفي مؤسسات عامة وخاصة أخرى. وإذا كان هناك ما يُثبت نفوذ الصهاينة المتنامي وقدرتهم الاستبدادية، فإن الحملة القاسية والناجحة ضد البروفسورين ميرشايمر ووالث تؤكد ذلك.

خاتمة

في الأزمنة الطبيعية، قد ينتبه المرء قليلاً للمجادلات الأكاديمية ما لم يكن لها عواقب سياسية هامة. وفي هذه الحالة، نعوم تشومسكي هو صورة لما يرمز إلى الحركات الأميركية المناهضة للحرب والمعارضة الفكرية. أما وقد اختار أن يغفر للوبي الموالي لإسرائيل وللمجموعات المنتسبة إليه والمساعدين الإعلاميين فهو حدث سياسي هام، ولا سيما عندما توضع مسائل الحرب والسلام في الميزان، وعندما تعارض غالبية الأميركيين الحرب. إن القيام بجولة في إطار من

حرية التعبير على الكتاب الأساسيين والمخططين وممارسي الضغوط العاملين لصالح الحرب هي عقبة إيجابية في طريق إيضاح من الذي نقاتله ولأي سبب. وتجاهل اللوبي الموالي لإسرائيل يعني تمكينه من الحث على اجتياح إيران وسوريا، والأسوأ من ذلك أن إعفائه من مسؤوليته من خلال الإشارة إلى أعداء زائفين لا يعني إضعاف فهمنا للحرب فحسب، بل أيضاً لأعداء الحرية في هذا البلد. وقبل كل شيء، هو يوفر للحكومة أجنبية موقعاً يمكنها من إملاء سياستنا حيال الشرق الأوسط، فيما يقترح أنظمة وتشريعات لمنع النقاش والمعارضة. دعوني أختتم بالقول إن حركات السلام والعدالة، في الوطن وفي الخارج، هي أكبر من أي فرد أو مفكر أياً تكن مصداقيتها في الماضي.

يوم أمس، أطلعنا المنظمات الصهيونية الرئيسية على من يمكننا أو لا يمكننا انتقاده في الشرق الأوسط، وهم اليوم يُطلعوننا على من يمكننا انتقاده في الولايات المتحدة، وغداً سيطلبون منا حني رؤوسنا والخضوع لأكاذيبها وخذعها بهدف خوض حروب احتلال جديدة خدمةً لنظام استعماري بغيض أخلاقياً.

الفصل الرابع عشر

مجابة الصهيونية وإصلاح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

إن مسائل السلام والحرب، ومعاملة كل المجموعات العرقية والإثنية بإنسانية، وتخصيص معونات خارجية لأولئك الذين هم بأمرّ الحاجة إليها في العالم الثالث لا لدولة استعمارية عدوانية يحتل الدخل الفردي فيها المرتبة الثامنة والعشرين⁽¹⁾ في العالم، هي أمور رئيسية في برنامج عملنا. ومجابهة الصهيونية- الدولة الاستعمارية نفسها والموالون لها في الخارج- تتطلب منا مواجهة تحديات مترابطة، وببساطة، متمثلة بمعارضة القوات المسلّحة الأميركية، والإمبريالية الاقتصادية وما تتمتع به من امتيازات، ومؤيدي الإثنية الدينية، وذلك بصرف النظر عن ادّعاءات الصهاينة بأنهم شعب مميّز ذو تاريخ أو قضية أو حقوق على الجنس البشري فريدة من نوعها.

هناك الكثير من المسائل التي لم يُبَتَّ فيها بعد وهي ستُطرح بالتأكيد بعد الكارثة العسكرية في العراق التي أزهدت أرواح عدد كبير من الأميركيين واستنزفت ميزانية مؤلّفة من عدة مليارات من الدولارات كان من المفترض إنفاقها على عشرات الملايين من

(1) انظر إلى الدخل العالمي للفرد الواحد عام 2005 وفقاً لمؤشرات تطور البنك الدولي على الموقع <http://www.finfacts.com/biz10/globalworldincomepercapita.htm>

المواطنين الأميركيين والمقيمين في الولايات المتحدة الذين لا يستفيدون من خدمات العناية الصحية ومعايير العيش الملائم. وفيما قد توجه في النهاية دعوة للكونغرس لإجراء تحقيق بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية "لِمَ شنت الولايات المتحدة الحرب؟"، "لِمَ خسرت الولايات المتحدة الحرب؟"، وقبل كل شيء "من كان المسؤول؟" فإن إمكانية حدوث أي تحقيق رسمي على نطاق واسع يدفعنا إلى الأمام في هذا الوقت تعتمد على قدرة المحافظين الجدد في الحكومة على إحباطه. فالتحقيق الذي أجراه المفتش العام في البنتاغون ولجنة المخابرات المختصة المنبثقة عن مجلس الشيوخ (SSCI) برئاسة رئيس اللجنة بات روبرتس، في شأن دوغلاس فيث، كانت محيية للآمال⁽¹⁾. وإن دعوة عضوة الكونغرس باربرا لي لإجراء تحقيق محدود وُضعت على قارب بطيء متجه إلى الصين⁽²⁾. وفيما قد تكون الأف بي آي

(1) جون بايم، "أجهزة مخابرات ما قبل الحرب تحقق في أعمال الظلم بهدف وضع حد لها فيما تتبادل الأحزاب الاتهامات بالإرهاب" الثلاثاء، 11 نيسان/أبريل 2006، واردة في موقع روستوري <http://www.rawstory.com/news/2006/Prewar-intelligence-probe-grinds-to-end-0411.html>. وذكر بايم أن الديمقراطيين قالوا إن "روبرتس أجل التحقيق حتى تشرين الثاني/نوفمبر" وأنه "ما يزال على اللجنة إجراء مقابلة مع أي مسؤولين عامين حول تصريحاتهم المتعلقة بقدرات العراق قبل الحرب".

(2) في تموز/يوليو 2005، تقدمت عضوة الكونغرس باربرا لي (الحزب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا) إلى مجلس النواب بقرار لإجراء تحقيق (H. Res 375) كان من شأنه، لو أُقر، حمل البيت الأبيض ووزارة الخارجية على "إرسال كل المعلومات المتعلقة بالاتصال بمسؤولي المملكة المتحدة بين 1 كانون الثاني/يناير 2002 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2002 والتي هي على صلة بسياسة الولايات المتحدة حيال العراق". كان لمشروع القرار 83 راعياً مساعداً. وبستاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2005، وُضع مشروع القرار هذا على روزنامة

حققت نجاحاً بإجبار وولفويتز على الانتقال إلى البنك الدولي، لم يحدث بعد أي تحقيق علني ورسمي حول الدور الذي لعبه، أو إدانة لهذا الأمر. مع ذلك، إذا ما أُجري هذا التحقيق في وقت ما في المستقبل كما هو مفترض، فإن سلسلة المسائل التي ستثير المعارضة الأكثر عنفاً ستركز على دور الصهاينة في البنتاغون، وعلى مستشاريهم والمتعاونين معهم والداعمين لهم داخل نظام بوش وخارجه. ومن المتوقع قيام المحافظين الجدد، والليبراليين، والمنظمات اليهودية الخيرية وحلفائها غير اليهود داخل الحكومة وخارجها، بمعارضة مجرى هذا التحقيق، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بعمل عظيم لدى كشفهم عن غير الصهاينة المُشبعين بالروح القتالية في إدارة بوش وأغفلوا بشكل مُلفت ذكر الجماعات الصهيونية ومؤيديها الإيديولوجيين والمنظمين في المجتمع المدني⁽¹⁾.

قد يصلح تحقيق مماثل كاختبار تربوي لتزويد المواطنين الأميركيين بمعلومات عن الطبيعة غير الديمقراطية، وإلى حد بعيد، لعملية اتخاذ القرار في مسائل الحرب والسلام، والتهديدات التي يشكّلها المدنيون المُشبعون بالروح القتالية على القانون الدولي وحقوق تقرير المصير الوطني، والتهديد الفعلي الذي تشكّله النُخب الداخلية ذات التنظيم العالي الذين أصبحوا أدوات للدول الاستعمارية الصغيرة التي تقتطع لها إمبراطوريات إقليمية.

جلس النواب وحمل الرقم 87؛ ومن جهة ثانية، تحدّد قيادة الحزب الذي يملك غالبية المقاعد ترتيب مشاريع القرار وفقاً للأولوية وتصوّت عليها.

(1) في كافة مقالات سيمور هرش التي نشرتها ذا نيويورك ريفيو في شهرَي نيسان/إبريل-حزيران/يونيو 2004، لم تتم مناقشة دور أعضاء البنتاغون الصهاينة.

هناك مجريان محتملان للتحقيق في شأن التأثير الصهيوني الكارثي على سياسة الحرب الأميركية في الشرق الأوسط. ومصدر أحد المجرّين بناء الإمبراطورية القوميون الذين ينظرون إلى مسألة النفوذ الصهيوني من منظور الأثر السلبي الذي لحق ببناء الإمبراطورية الأميركية نتيجةً لحرب العراق والهجوم الإسرائيلي على لبنان⁽¹⁾. فمن المحتمل أن يتقدّموا بشهادة مفادها أن الموالين لإسرائيل عزلوا الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين والمحافظين من خلال الحث على اتباع استراتيجية عسكرية احتلالية أحادية بدلاً من الدخول في استراتيجيات اقتصادية ودبلوماسية مشتركة، والضغط على إسرائيل للتصرف كدولة عادية من خلال التفاوض على حلّ قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام يؤدّي إلى قيام دولتين. سيسعى بانو الإمبراطورية المحافظون هؤلاء إلى لفت الانتباه لدور الصهانية في البنتاغون وإخلاصهم الخانع لمصالح الدولة الإسرائيلية، ولتأثيرات هذا الدور المدمّرة على الموقع السياسي-الاقتصادي العالمي للولايات المتحدة من خلال التركيز على فقدانها النفوذ الذي تمارسه على منتجي النفط من دول عربية وإسلامية، وتسييل الضوء على التهديدات الغيبية التي تتعرّض لها المملكة العربية السعودية.

سيسعى المسؤولون المحترفون في القوات المسلّحة وأجهزة المخابرات بصفة خاصة إلى إثبات كيفية قيام الصهانية بالاستيلاء

(1) بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2004، صدر إعلان عن 27 دبلوماسياً من ذوي المراتب الرفيعة ومسؤولين عسكريين مرموقين يدعو إلى هزيمة بوش في الانتخابات، ووجهوا في أيار/مايو 2004 رسالة مفتوحة للرئيس بوش تحمل تواريخ 60 دبلوماسياً متقاعداً أشاروا فيها إلى ما ألحقته العلاقة الأميركية-الصهيونية من ضرر بالهبة الأميركية وتأثيرها في العالم المسلم وأوروبا.

على عملية صناعة القرار، وهميشهم وتدبير أمورهم، وتجاهل تقارير جهاز المخابرات الداخلي لصالح تقارير ملفقة تضعها جماعتهم والمخابرات الإسرائيلية بهدف خدمة أكبر قدر ممكن من المصالح الإسرائيلية. وسيشدد المسؤولون المحترفون بصفة خاصة على التفاوضي المتعمد وغير المبرر عن الخبراء الداخليين الذين حذروا من الحرب ومن عدم جدوى البحث عن أسلحة دمار شامل، ولاعقلانية سلسلة من الاجتياحات التي تعرّض لها الشرق الأوسط، وإمكانية حدوث مقاومة أكبر إبان الاحتلال الاستعماري. ستشير القوات المسلحة المكيفة وفقاً لخطط الناتو إلى كيفية قيام صانعي السياسة ذوي التوجّه الإسرائيلي بتعمد إثارة خصومات غير ضرورية بين حلفائهم الأوروبيين تؤثر في عملية بناء الإمبراطورية، وذلك من خلال الإعداد لحملة خبيثة معادية للسامية تستهدف فرنسا وبلجيكا لأنهما تنتقدان التوسع الإسرائيلي والتطهير العرقي.

الخلاصة أن المحافظين (مسؤولون سياسيون وعسكريون ومخابراتيون) سيجادلون قائلين إن الصهانية، ومن خلال وضع إسرائيل في مركز اهتمامهم لدى صناعة السياسة، أضعفوا عملية بناء الإمبراطورية الأميركية، واستنزفوا الجنود، والموارد، والأموال، والتأييد الشعبي، لتحقيق مزيد من الهيمنة الإقليمية⁽¹⁾.

(1) السناتور الأميركي إرنست فريتز هولنغز، "سياسة بوش الشرق أوسطية المخففة تتسبب بمزيد من الإرهاب"، تشارلستون بوست أند كوريري، 6 أيار/مايو 2004، و"الولايات المتحدة فقدت سلطتها الأخلاقية"، ذا ستايت، 23 حزيران/يونيو 2004.

ويُفترضُ بمجرى آخرٍ للتحقيق من وجهة نظر اليساريين والتقدميين أن يعالج مسألة النفوذ الصهيوني في ما يتعلق بالحرب والسلام في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، وذلك من خلال التركيز على اغتصاب الحقوق الديمقراطية للمواطنين الأميركيين في صناعة السياسة الخارجية: في الواقع، إن بإمكان نُخبة صغيرة مؤلَّفة من عدة آلاف من ممارسي الضغوط الميسورين ذوي تنظيم رفيع وتمويل جيد التحكم بعملية تصويت أعضاء الكونغرس، وممارسة التهويل على الممثلين السياسيين الذين ينتقدون سياسات إسرائيل الاستعمارية أو إلحاق الهزيمة بهم، وشراء وسائل الإعلام والناطقين البارزين باسمها الذين يطرحون تساؤلات حول الترابطات العراقية-الإسرائيلية، أو إسكاتهم و/أو ممارسة التهويل عليهم. ولن يكون الانتقاد التصعيدي موجَّهًا لدور صهاينة البنتاغون في إدخال تعديلات على سياسة الحرب الأميركية لصالح إسرائيل فحسب، بل أيضاً لوجهة نظرهم العالمية ككل المستقاة من وجهة النظر الإسرائيلية للعالم: نظرة مصابة بالذهان الارتياحي إلى أعداء خارجيين أبديين، وحلفاء لا يمكن الاعتماد عليهم ويُنكرون القانون الدولي ومواثيق واتفاقيات جنيف، وتغلغل انتقادات حادة، وأجهزة عسكرية ومخابراتية لحلفاء مزعومين.

وسيهاجم التقدميون وجهة النظر الإسرائيلية التي تصف الدول المعادية بالأعداء المهلكين الذين لا يفهمون إلا لغة القوة، والتي تعتبر المفاوضات وسيلة تهكمية تُستخدم فقط لإبطال الانتقادات وتعطيل فعالية الأخصام بهدف إيجاد "وقائع جديدة على الأرض" من خلال القوة والعنف. وسيكون على التقدميين الربط بشجاعة بين صهاينة

البنّتاغون وبين انجذاهم للإيديولوجية الإسرائيلية وعدم الاعتراف بالدبلوماسية والقانون الدولي والتعاون.

لكن من شأن تحقيق دقيق تقييم أفضليات السياسة بدلاً من تنقيحها، وذلك بقصد إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة الخارجية الأميركية. يبدو أن أي إجراء رسمي مماثل قد يكون ممكناً في أميركا هو أمر مشكوك فيه نظراً لأنه سيكون عليها التعاطي مع مستوى من الجرائم الموازية لجرائم النازيين إبان الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن مهندسي الحرب العراقية خططوا لسلسلة من حروب الاحتلال العدوانية المرتكزة على مبدأ الهيمنة من خلال العنف، والتعذيب، والعقاب الجماعي، والحرب الشاملة على المدنيين ومنازلهم، وعلى المستشفيات، والإرث الثقافي، والكنائس والمساجد، ووسائل العيش والمؤسسات التربوية. فهذه هي الجرائم الأكثر خطورة ضد الإنسانية.

يتعدّر اجتناب الجرائم ضد الإنسانية في الحروب الشاملة المرتكزة على إيديولوجيات الولاءات الإثنية-الدينية الحصرية سواءً كانت يهودية، أو مسيحية، أو هندوسية، أو مسلمة. وتُرتكب أسوأ الجرائم من قِبَل أولئك الذين يدّعون أنهم شعب الله المختار؛ شعب يدّعي البراءة لأنه الضحية الأسمى. فنظرية الضحية المرتبطة بولاءات إثنية-دينية والموجهة من قِبَل أشخاص مدنيين متعصبين مشبعين بالروح القتالية ومزوّدين بأسلحة متطورة هي التهديد الأكبر للسلام العالمي والإنسانية. ويجب على التقدميين أن يرفضوا بقوة نظرية الضحية من خلال الكشف عن البرنامج الإمبريالي المعاصر لهذه الضحية وواقع أن العديد من المتحدّرين من هؤلاء الضحايا باتوا

جلّادين قساة. ويجب عليهم رفض استثناءات خاصة تحول دون الإشارة إلى وسطاء صهيانية لممارسة النفوذ وصانعي القرار بالاسم، ولا سيما من قبل زملائهم اليهود اليساريين. ولا يُضعف الانتقاد الانتقائي الجوهر السياسي والمصادقية السياسية للناقد فحسب، بل يستحق الشجب الأخلاقي أيضاً لأنه يُنكر حقيقة هامة؛ سياسات المهندسين الصهيانية المتّبعة لصناعة السياسة الإمبريالية الأميركية.

يجب على التقدميين رفض كل السياسات الإمبريالية سواءً كانت مصمّمة إسرائيلياً أم لا. ويجب على الولايات المتحدة العودة إلى المبادئ الجمهورية، ولكن، وأثناء الترويج لهذه الغاية، على التقدميين الإشارة إلى اللاتوافقية القائمة بين جمهورية ديمقراطية وبناء إمبراطورية، وبين رأسمالية توسعية واشتراكية ديمقراطية. وبهدف اتباع الخط التقدمي والمنظور السياسي البديل في التحقيق، يُفترض بنا توقع هجوم لاعقلاني، منتقد، ومطول.

وسيكون الخط الأول للهجوم الإيديولوجي، ولا سيما من قبل بنىة النفوذ الصهيوني، تكتيك التصنيف؛ إذ ستصنّف تحاليل انتقادية قاسية بأنها معادية للسامية لمنع القراء والمستمعين من مناقشة الأدلة المرتبطة بالمسائل وجوهرها. ورد الفعل إزاء ميرشايمر ووالث كما توقّعه في مقالتهما هو مثال آخر على ذلك. وستصنّف عملية تفحص العلاقات بين موظفي البنتاغون الذين يتخذون من إسرائيل محوراً لهم والدولة الإسرائيلية بأنها "صفحات من بروتوكولات صهيون" ومشابهات زائفة أخرى.

سيكون الخط الثاني للهجوم هو دمج النفوذ الصهيوني الحاضر بذلك الذي كان قائماً في الماضي غير البعيد (في الأربعينيات

والخمسينات من القرن العشرين) عندما كانت الصهيونية إحدى وجهات النظر العديدة في أوساط الشعب اليهودي الأميركي، وعندما كانت أقل تنظيماً وتأثيراً في السياسة ووسائل الإعلام والاقتصاد. وغاية هذا الدمج المضلل هو المجادلة العنيفة من خلال ذكر أمثلة ماضية لمكان من ضعف صهيونية نسبية، ولعزو وجهة النظر العالمية المتمثلة بمؤامرة يهودية عالمية طويلة الأمد إلى الناقدين وبشكل مغلوط.

الخط الثالث للهجوم والأكثر استحفاً للشجب الأخلاقي هو المساواة بين ضحايا الهولوكوست وممارسي إرهاب الدولة في دولة إسرائيل ومؤيديهم المفكرين وداعميهم في أوساط الصهاينة الأميركيين. واستخدام روابط الدم لإقامة هذه العلاقة عندما لا يكون هناك تشابه اجتماعي-اقتصادي-سياسي يوحى فقط بالطبيعة اللاعقلانية والغامضة والرجعية للإيديولوجية الحالية لليمين الصهيوني. ويكمن الهدف بالطبع بضمان قبول علني للجرائم الإسرائيلية والأميركية/الصهيونية ضد الإنسانية من خلال وصف أعمالهم بأنها تكتيكات دفاعية أو مرتبطة بالبقاء حتى عندما يطلقون العنان لهولوكوست آخر قيد الإعداد لاستهداف الشعوب المسلمة، ولا سيما ضد لبنان مؤخراً. ولا حاجة لدليل على ذلك؛ فقط قذح آثم ومُلهث من قبل منكري الهولوكوست الذي يجري الإعداد له.

بالنسبة إلى الإيديولوجيين الصهاينة، تُقدّم إسرائيل على أنها تجسيد للقيم العالمية والحرية والعدالة، ومن ثمّ يوصف أولئك الذين ينتقدون إسرائيل بأنهم مؤيدون للدكتاتوريات العربية، والقمع، والظلم، والإرهاب. تستحق القيم العالمية المذكورة التأييد، ولكن

هناك أدلة وافرة على أنها لا تمارس في إسرائيل؛ حيث يعامل العرب، مسلمون ومسيحيون، كمواطنين من الدرجة الثانية؛ وحيث الموت والدمار والإبادة الجماعية هي الغذاء اليومي للفلسطينيين؛ وحيث تهدد أسلحة إسرائيل النووية جيرانها في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

أخيراً، سيسمع أحدكم من الصهاينة الحجة النسبية: "جرائم إسرائيل ليست أسوأ من الجرائم التي تُرتكب في بلدان عدة من العالم". ولكن عدداً قليلاً من البلدان (باستثناء الولايات المتحدة) تستعمر بلداناً مجاوراً، وتقصف الأعداء دون التعرض لأي عقاب (وتقتل أعداداً كبيرة من المفترجين الأبرياء)، وتخزن رؤوساً نووية انطلاقاً من مبدأ دفاعي، وتضمن القسم الأكبر من المعونة الخارجية الأميركية بما في ذلك تكنولوجياتها الأكثر تطوراً، وتتحكم بأصوات أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وتحدد البرنامج السياسي الشرق الأوسطي المرشحي الرئاسة، وتعذب آلاف السجناء السياسيين بشكل روتيني (وترسل مستشارين إلى كافة أنحاء العالم لتعليم كيفية القيام بذلك)، وتمارس القانون التوتاليتاري للعقوبة الجماعية على المقاومة الشعبية.

هناك أسباب عديدة وعميقة لاختيار إسرائيل من بين كل الدول لإدانتها لأنه، وفيما يمارس العديد من البلدان بعض أعمال إسرائيل الظالمة، تتمتع إسرائيل وشبكاتها ما وراء البحار في الولايات

(1) يولي كرومشنكو، "نتائج الاقتراع: 64% من اليهود الإسرائيليين يدعمون تشجيع العرب على المغادرة"، هاآرتس، 22 حزيران/يونيو 2004. وذاكراً استفتاء أجراه مركز الدراسات الأمنية في جامعة حيفا الوطنية، فإن 25% من الإسرائيليين اليهود سيدعمون حزب كاخ العرقي المحظور في الانتخابات.

المتحدة بمجموعة كاملة من العلاقات مع مراكز النفوذ التي لا تهدد شعب فلسطين المقموع فحسب، بل حقوق شعوب العالم أيضاً. ولن تكون مواجهة هذا الهجوم الإيديولوجي أمراً سهلاً لأن القدرة على الاستفادة من وسائل الإعلام غير متكافئة تماماً. والمعارضة منظمّة جداً، ومستقرة بطريقة استراتيجية، وممولة بطريقة جيدة. ولكن بما أن جرائم السياسة وإخفاقاتها تغدو أكثر وضوحاً، ولا سيما بازدياد الإخفاق الأميركي في العراق عُمقاً وانكشاف المخطط الإسرائيلي لتدمير لبنان، واستمرار المحافظين الجدد بالتقدّم في اتجاه تحقيق برنامج أكثر خطورة ضد إيران، بات المزيد من الأميركيين راغبين بشكل متزايد في الحصول على إجابات، مؤفرين لمنتقدي العلاقة الإسرائيلية-الصهيونية بالبتاغون فرصة كبيرة للكشف عن الروابط التي تجمع هؤلاء الأطراف وإضعافها.

علاوةً على ذلك، هناك رأي عام شعبي لصالحنا خارج الولايات المتحدة: في أميركا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وآسيا؛ تعتبر الغالبية الشعبية العظمى إسرائيل تهديداً لا قوة للسلام. ولا يواجه اليهود العلمانيون والديمقراطيون في أي مكان آخر في العالم مشكلة انتقاد الصهيونية الأميركية وصانعي السياسة البارزين في البنتاغون التابعين لهم. ولا يملك الصهيونية الذين يتخذون من إسرائيل محوراً لهم نفوذاً في أي مكان كالنفوذ الذي يتمتعون به في الولايات المتحدة. وحتى في إسرائيل هناك أقلية من اليهود الذين يزدرون علانيةً صهيونية البنتاغون وسلسلة حروهم المقترحة؛ هم يزدرون بصفة خاصة الإيديولوجيين الصهيونية كريتشارد بيرل ودوغلاس فيث اللذين كانا

راغبين منذ زمن بالتضحية بأخر جندي يهودي خدمةً لفكرهم التي
تنمّ عن إصابة بجنون العظمة والمتمثلة بإسرائيل الكبرى.
في معركة الأفكار هذه، نملك العديد من الحلفاء حول العالم،
وأفكارنا وتساؤلاتنا على صلة وثيقة بالموضوع وسيتردد صداها في
هذا الزمن، زمن القلق العميق الذي ينتاب الشعب الأميركي. فلنباشر
بتحرير بلدنا وأفكارنا وسياساتنا من الاستعمار كخطوة أولى في
مسيرة إعادة بناء جمهورية ديمقراطية غير مرتبطة بأي تحالفات
استعمارية وإمبريالية جديدة مُربكة!



«مرة أخرى، يصطحبنا جيمس بتراس في رحلة الحقيقة الشجاعة - بأسلوب سلس وشفاف، وخدمات واقعية عنيقة، وبحث متمكن، وتحليل مُقنع. إنه كتاب ملهم لكل مؤيد للديمقراطية. يجب قراءته».

- مايكل بارنتي، مؤلف «صراع الحضارات» و«وطنية مفرطة».

«جيم بتراس هو أحد الأشخاص الشجعان القلائل في المجال الأكاديمي وخارجه الذين ألقوا نظرة نقدية على اللوبي الموالي لإسرائيل وتأثيره في سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط، وتحذروا "الحكمة التقليدية" للييسار القائلة إن إسرائيل تتصرف كشرطي يؤدي عمله ولا يخدم إلا المصالح الإمبريالية لأميركا».

- جيف بلانكفورت، مرجع يهودي رائد في اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة.

«جيم بتراس هو أحد العلماء السياسيين الأفضل اطلاعاً بين أبناء جيله الذين لا يتجنبون مناقشة المسائل العسيرة. يتطرق في هذا الكتاب إلى مسألة مماثلة ويعالجها بطريقة تحمل طابع تحدٍ بشكل خاص».

- توم براس، محرر ذي جورنال أوف بيزنيس ستاينز.

«نسمة هواء عليل. يجب إشراك هذا الناقد في الشؤون الداخلية للبلاد إذا كان اليسار راغباً باستعادة مكانته في المجتمع».

- إسراييل شامير، ياقا، كاتب روسي-إسرائيلي مفكر ومترجم وصحافي.

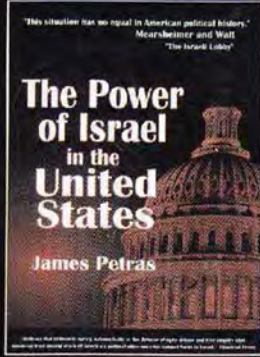
«تحليل مثير لموضوع جدّي يفترض مناقشته على نطاق واسع... يُفلق هذا الكتاب في الكشف عن النفوذ والتأثير الكبيرين لإسرائيل واللوبي اليهودي في تحديد شكل السياسة الأميركية المتبعة حيال الشرق الأوسط».

- برش بربروغلو، دكتور في الفلسفة في جامعة نيفادا، رينو؛ مؤلف كتاب اضطراب في الشرق الأوسط.

«تحليل متميز للآلية السياسية المسؤولة عن هذا الكمّ الكبير من المعاناة في الشرق الأوسط: علم اجتماع مساوٍ لأوبرا جون آدم كلينغوفر. لامع وواقعي».

- جون ساكس-فرناندينز، مرجع عالمي رائد في شؤون السياسة الخارجية الأميركية وصناعة النفط. جامعة المكسيك الوطنية المستقلة.

جيمس بتراس هو أستاذ بارتل (إمريتوس) لعلم الاجتماع ومحاضر في جامعة بينغامت، نيويورك. ألف 62 كتاباً تمّ نشرها بـ 29 لغة، وأكثر من 560 مقالة نُشرت في صحف احترافية، بما فيها أمريكيان سوسولوجيكال ريفيو، بريتيش جورنال أوف سوسولوجي، سوسيال ريسيرتش، وجورنال أوف بيزنيس ستاينز. نشر أكثر من 200 مقالة في صحف غير احترافية مثل نيويورك تايمز، غارديان، نايشن، كويستشن ساينس مونيتور، فورين بوليسي، نيو لفت ريفيو، تمبس مودرن، لو موند ديبلوماتيك، وتُنشر تعليقاته على الإنترنت على نطاق واسع. حائز على جائزة لايف تايم كارير التي تقدّمها جمعية علم الاجتماع الأميركية، وجائزة روبرت كندي لأفضل كتاب، 2002.



ISBN 978-9953-87-215-5



9 789953 872155



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

www.neelwafurat.com

نيل وفورات.كوم



جميع كتبتنا متوفرة
على شبكة الإنترنت